نقد قواعد النحويين في ضوء كلام أمير المؤمنين عليه السلام



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1084 لسنة 2019

مصدر الفهرسة :	IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda
رقم تصنيف LC :	BP38.09.N3 S43 2018
المؤلف الشخصي :	الشيباني، حيدر هادي خلخال، مؤلف.
العنوان :	نقد قواعد النحويين في ضوء كلام امير المؤمنين (عليه السلام) /
بيان المسؤولية :	الدكتور حيدر هادي خلخال الشيباني؛ السيد نبيل الحسني الكربلائي، مقدم.
بيانات الطبع :	الطبعة الاولى.
بيانات النشر :	كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة ، ٢٠١٩ / ١٤٤٠ للهجرة.
الوصف المادي :	٣٨٤ صفحة ؛ ٢٤ سم.
سلسلة النشر :	(العتبة الحسينية المقدسة ؛ ٥٣٢).
سلسلة النشر :	(مؤسسة علوم نهج البلاغة ؛ ١٦٣).
سلسلة النشر :	(سلسلة الرسائل والاطاريح الجامعية ؛ ٣٦).
تبصرة ببليوجرافية :	يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات ٣٤٣-٣٧٨).
موضوع شخصي :	الشريف الرضي، محمد بن الحسين، ٣٥٩-٤٠٦ للهجرة ـ نهج البلاغة.
موضوع شخصي :	علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة ـ احاديث.
موضوع شخصي :	علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة ـ مساهمة في النحو.
موضوع شخصي :	علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة ـ مساهمة في المنطق.
مصطلح موضوعي :	النحاة العرب.
مصطلح موضوعي :	اللغة العربية ـ نحو.
مصطلح موضوعي :	الاستقراء (منطق).
اسم هيئة اضافي :	العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق)، مؤسسة علوم نهج البلاغة. جهة مصدرة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية

سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية (٣٦)
وحدة الدراسات اللغوية

نَقدُ قَواعِدِ النَّحويّينَ فِي ضَوءِ كَلامِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام

تأليف

م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني

إصدار
مؤسسة علوم نهج البلاغة
في العتبة الحسينية المقدسة

جميع الحقوق محفوظة
العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م



العراق - كربلاء المقدسة -مجاور مقام علي الأكبر عليه السلام
مؤسسة علوم نهج البلاغة
هاتف: ٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠ - ٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣
الموقع الألكتروني: www.inahj.org
الإيميل: Info@Inahj.org

تنويه:

إن الأفكار والآراء المذكورة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

تخلي العتبة الحسينية المقدسة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية



﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ

بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النجم الآية: ٣٠

قال أبو عَمرو بن العَلاء (ت:١٥٤هـ):

((ما انتهى إليكم مما قالتْ العربُ إلّا أقلُّه ولو جاءَكُم وافرًا لجاءكُم عِلمٌ وشعرٌ كثير)).

[طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام :١/ ٢٥]

الإهداء

إلى أُمَراءِ اَلْكَلاَمِ وَمن فيهم تَنَشَّبَتْ عُرُوقُهُ وعليهم تَهَدَّلَتْ غُصُونُهُ، مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله وسلم) وآلِ مُحَمَّدٍ (عليهم السلام)، شَمَلَنا الله تعالى بشفاعَتِهم جميعًا.

وإلى مَنْ قَضَى ربّي بالإحسان إليهما وَالدَيَّ العَزيزين. أَطالَ اللهُ تَعالى بقاءهما، ومَتَّعهُما بِمَوفور الصِّحة والعَافِية.

وإلى كلِّ مَنْ عَلَّمني حَرفًا وأنارَ لي في سَبيلِ العِلمِ طَريقًا: أَساتذتي الأجلّاء حَفِظَهُم اللهُ جَميعًا وَرَحِمَ الماضينَ منهم.

وإلى إخوتي الأعِزّاء؛ فقد شغلهم أنْ أسعى لأبلغ، وفَقَهم البَاري جميعًا.

وإلى مَن خالطَ الثَّرى جَسَده الغَالي، صَديقي الحَبيبِ السَّيدِ نَاصر العنكوشي. رَحمَه الله تعالى وأَسْكنهُ فَسيحَ جنّاتهِ.

وإلى مَن قاسَمَتْني مَتاعِبَ البَحثِ وهُمومِهِ زَوجتي الغَالية، رَعاها الله.

وإلى فَلذاتِ كَبِدي ، واستمرار وجودي ، أولادِي الأحِبَّة (كرّار، وأمّ البنين، وزهراء) جعلَهم اللهُ تَعالى ذريةً طيبةً صالحةً.

وإلى كلِّ مَن قَدَّم لي عَونًا ، أو بَذَلَ ليَ مَعْروفًا.

إليهم جَميعًا أهدي هذا الجهد.

حيدر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤسسة

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر بما ألهم والثناء بما قدم، من عموم نعم ابتدأها وسبوغ آلاء أسداها، وتمام منن والاها، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وآله الطاهرين.

أما بعد:

فلم يزل كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) منهلاً للعلوم من حيث التأسيس والتبيين ولم يقتصر الأمر على علوم اللغة العربية أو العلوم الإنسانية، بل وغيرها من العلوم التي تسير بها منظومة الحياة وإن تعددت المعطيات الفكرية، إلا أن التأصيل مثلما يجري في القرآن الكريم الذي ما فرط الله فيه من شيء كما جاء في قوله تعالى: ﴿**مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**﴾، كذا نجد يجري مجراه في قوله تعالى: ﴿**وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ**﴾، غاية ما في الأمر أن أهل الاختصاصات في العلوم كافة حينما يوفقون للنظر في نصوص الثقلين يجدون ما تخصصوا فيه حاضراً وشاهداً فيهما، أي في القرآن الكريم وحديث العترة النبوية (عليهم السلام) فيسارعون وقد أخذهم الشوق لإرشاد العقول إلى تلك السنن والقوانين والقواعد والمفاهيم والدلالات في القرآن الكريم والعترة النبوية.

من هنا ارتأت مؤسسة علوم نهج البلاغة أن تتناول تلك الدراسات الجامعية

المختصة بعلوم نهج البلاغة وبسيرة أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفكره ضمن سلسلة علمية وفكرية موسومة بـ (سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية) التي يتم عبرها طباعة هذه الرسائل وإصدارها ونشرها في داخل العراق وخارجه، بغية إيصال هذه العلوم الأكاديمية إلى الباحثين والدارسين وإعانتهم على تبين هذا العطاء الفكري والانتهال من علوم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) والسير على هديه وتقديم رؤى علمية جديدة تسهم في إثراء المعرفة وحقولها المتعددة.

وما هذه الدراسة الجامعية التي بين أيدينا لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية التي تناول فيها الباحث كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ليجعله مصدراً من مصادر الاستشهاد النحوي، إذ عمد النحويون قديماً وحديثًا إلى عدم الاستشهاد به مع أنه أفصح الفصيح وأبلغ البليغ، إذ تهدف الدراسة إلى الاحتجاج بكلام أمير المؤمين (عليه السلام) في تعديل جملة من القواعد النحوية التي منعها النحويون أو قصروها على الضرورة الشعرية، فضلًا عن بناء قواعد نحوية لم يُشر إليها أغلب النحويين.

فجزى الله الباحث خير الجزاء فقد بذل جهده وعلى الله أجره.

والحمد لله ربّ العالمين.

السيد نبيل الحسني الكربلائي

رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمـدُ للهِ ربِّ العالمـينَ، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ عـلى النبـيِّ العـربيِّ الأمـينِ، سَـيِّدِنا محمـدٍ (صلى الله عليه وآله) خاتـمِ المرسَـلين، وعـلى آلـه الطيبـينَ الطاهريـنَ، وصَحبِـهِ الغُـرِّ الميامـين، ومَـن دعـا بدعوتِـه بصـدقٍ وإحسـانٍ إلى يـومِ الدِّيـن.

أمّا بعدُ

فـلا يَخفـى عـلى أُولي الدِّرايـة والنُّهـى، وعـلى أربـاب الفكـر والمعرفـة، أنَّ كلام أمـير المؤمنـين (عليه السلام) عامـة والمجمـوع في (نهـج البلاغـة) خاصـة بحـرٌ لا يُـدرك قـرارُه، ولا تُسـبَرُ أغـوارُه، فهـو ذروةُ الـكلامِ العـربي الفصيـح بعـد كلام البـاري عـزَّ وجـلَّ، وكلام نبيِّـه المصطفـى (صلى الله عليه وآله)، وقـد ضـمَّ نَفَحـاتٍ مـن كلامِ العزيـز الجبّار، وقَبَسـاتٍ مـن بَدائع النبـيِّ المختـار، وحـوى مـن الأَسـاليب النحويـة أرقاهـا، وتضمَّـن مـن جواهـر المعـاني أعلاهـا، ولا شـك في ذلـك فهـو ((كلام دون كلام الخالـق وفـوق كلام المخلوقـين))[1].

وعـلى الرغـم مـن أهميـة نهـج البلاغـة في ميـدان الـدرس اللغـوي والنحـوي إلا أنـه لم يكـن مرجعًـا أفـاد منـه النحويـون القدمـاء في تأصيـل القواعـد النحويـة أو تعديلهـا أو نقدهـا، ومـن أجـل هـذا جـاءت هـذه الدراسـة الموسـومة بـ (**نقـد قواعـد النحويـين في ضـوء كلام أمـير المؤمنـين** (عليه السلام)) لتبـيّن أهميـة كلام أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) في

---

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: ١/ ٢٣.

معالجة نقص الاستقراء الذي وُسِم به النحو العربي في مسائل مختلفة، فهو نصٌّ عربيٌّ فصيحٌ فريدٌ في لغته وتراكيبه.

وقد ناسب اتخاذ لغته (عليه السلام) مَعينًا لانتهاج سبيلها والاستشهاد بها بحسب ماحدّده النحويون من حدَّين زمنيين للاستشهاد بداية ونهاية، فالأحكام النحوية رهينة الاستشهاد عليها، بل قيل: إنَّ الشاهد في النحو هو النحو نفسه، إلا أنَّه على الرغم من ذلك لم ينَلْ كلامُه استحقاقه في الدرس النحوي لأَسباب ذكرتُ أهمّها في متن هذا الكتاب.

فالفكرة الرئيسة التي يهدف البحث إلى إظهارها تتجلى في الاحتجاج بنصوص أمير المؤمنين (عليه السلام) في تعديل جملة من القواعد النحوية التي منعها النحويون أو قصروها على الضرورة الشعرية، فضلًا عن بناء قواعد نحوية لم يُشِر إليها أغلبُ النحويين في حدود ما اطلعتُ.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من أنَّه يُعَدُّ البحث الأول ـ فيما أَحسب ـ الذي يسلّط الضوء على أهمية كلام الإمام في معالجة نقص الاستقراء الذي مُنِيَ به النحو العربي في مباحثَ كثيرةٍ ومختلفةٍ، فقواعد النحو العربي نتيجة من نتائج الاستقراء، وثمرة من ثماره الأساسية، لكنَّ الغالب على منهج النحويين ولاسيما المتأخرين منهم في سد الثغرات التي اعتورت استقراءَهم للغة ومظاهرها واستعمالاتها كان بالاعتماد على القياس لا بمعاودة التتبع والاستقصاء لِما لم يستطعِ القدماء الوقوف عليه من كتب التراث العربي الفصيح ولاسيما (نهج البلاغة)، ولهذا كثُر التأويل والتقدير في جملة من المسائل النحوية.

وقد اعتمدتُ في تخريج نصوص كلام الإمام (عليه السلام) وتوثيقها على كتاب (نهج البلاغة) بتحقيق الشيخ فارس الحسون، لقِدَم النسخة التي اعتمد عليها

المحقق، ولِما اتسم به هذا الكتاب من ضبط دقيق للنصوص، هذا فضلًا عن الاستدراكات التي زادها المحقق على شروح النهج الأخرى، على أنّي اعتمدتُ على الرواية الأكثر شهرة التي عليها أغلب شرّاح النهج.

والجدير بالذكر أنَّ الدراسة قد خرجت عن النهج في بعض النصوص التي حملتْ شاهدًا للإمام (عليه السلام) ورد في كتاب من كتب التراث العربي أفدتُ منه في تعديل قاعدة نحوية معينة، أو بناء قاعدة لم يُشِرْ إليها أغلب النحويين.

وقد اقتضى منهج البحث تقسيمَه على ثلاثة أبواب وتمهيد تتقدمها مقدِّمة وتقفوهما خاتمة بخلاصة للمسائل التي عالجها البحث، فقائمة بروافده، فملخَّص للكتاب باللغة الإنجليزية.

أما التمهيد فقد انعقد الحديث فيه على (الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين(عليه السلام) والنحويين)، وقد اشتمل على ستة مطالب رئيسة، الأول في مفهوم الاستقراء في اللغة والاصطلاح، والثاني في أنواعه، والثالث في علاقة الاستقراء الناقص بالاستقراء التام، والرابع في علاقة الاستقراء الناقص بالقياس، والخامس في أسباب نقص الاستقراء مع التمثيل، وعقدتُ المطلب السادس لأهمية كلام الإمام في معالجة نقص استقراء النحويين مع ذكر أمثلة موجَزة لذلك غير التي ذكرتُها في أبواب الرسالة وفصولها، ثم خلصتُ إلى ذِكر أهم الدوافع التي أسهمت في عزوف أغلب علماء العربية عن الاستشهاد بكلامه في التقعيد النحوي.

وأما الباب الأول فقد درستُ فيه (ما منعَهُ أغلبُ النحويين وورد في كلام الإمام) وابتدأتُه بتوطئة في بيان حكم المنع لدى النحويين، ثم قسمتُه على فصلين، تناولتُ في الفصل الأول (ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأسماء) وقد اشتمل على إحدى عشرة قاعدة، وجعلتُ الفصل الثاني مخصّصًا لـ (ما منعَهُ أغلبُ النحويين

في الأفعـالِ والحـروفِ) وكان في مبحثـين، الأول للأفعـال وجـاء في ثـلاث قواعـد، والثـاني للحـروف وضـم أربـع قواعـد.

وأمـا البـاب الثـاني فقـد تكفَّـل بعـرض (مـا حملَـهُ أغلـبُ النحويـين عـلى الـضرورة الشـعرية وورد في كلام الإمـام)، وقـد افتتحتُـه بتوطئـة ذكـرتُ فيهـا مفهـوم الـضرورة في اللغـة والاصطـلاح، وبيَّنـتُ ـ بإيجاز ـــ مذاهـب علـماء العربيـة في الـضرورة الشـعرية، وتألَّـفَ مـن فصلـين، نهـض الفصـل الأول بالحديـث عـن (مـا حُمِـلَ عـلى الـضرورة الشـعرية فيـما أُثبِـتَ في الـكلام) وقـد تشـكَّل مـن خمـس قواعـد، وحمـلَ الفصـل الثـاني عنـوان (مـا حُمِـلَ عـلى الـضرورة الشـعرية فيـما اعتـوَرَهُ الحـذف ومسـائل أُخـر) وقـد توزعـت مسـائلُه عـلى مبحثـين، درسـتُ في الأول (مـا حُمِـلَ عـلى الـضرورة الشـعرية فيـما اعتـوَرَه الحـذف) وفيـه ثـلاث قواعـد، وتناولـتُ في الثـاني (مـا حُمِـلَ عـلى الـضرورة الشـعرية في مسـائل أُخـر) وضـمَّ خمـس قواعـد.

وأمـا البـاب الثالـث (الأخـير) فقـد وسـمتُه بـ (مـالم يذكـرْهُ أغلـبُ النحويـين وورد في كلام الإمـام) مهـدتُ لـه بتوطئـة وضحـتُ فيهـا إهمـالَ النحويـين لجملـة مـن الأسـاليب النحويـة نتيجـة لقصورهـم أو تقصيرهـم في تتبّـع اللغـة وأنماطهـا النحويـة، وقـد قـام عـلى فصلـين، درسـتُ في الفصـل الأول (مـالم يذكـرْه أغلـبُ النحويـين في أُسلوبَي القَسـم والـشرط) وكان في مبحثـين، ضـمَّ الأول (مـالم يذكـرْهُ أغلـبُ النحويـين في أُسـلوب القسـم) وفيـه قاعدتـان، وحـوى الثـاني (مـالم يذكـرْهُ أغلـبُ النحويـين في أُسـلوب الـشرط) وفيـه قاعدتـان أيضًـا، وتناولـتُ في الفصـل الثـاني (مـالم يذكـرْهُ أغلـبُ النحويـين في مسـائلَ أُخـر) وانعقـدَ بسـت قواعـد.

وأما الخاتمة فقد أودعتُها بإيجاز خلاصة للمسائل التي عرضها البحث.

وأمـا روافـدُ البحـث فقد ضمَّـت كتب اللغـة والنحـو قديمها وحديثهـا، ومعجمات

اللغـة، وكتـب التفسـير والحديـث النبـويّ الشريـف ودواويـن الشـعراء، وشروح نهـج البلاغـة والدراسـات والرسـائل والأطاريـح اللغويـة والنحويـة التـي كُتِبتْ فيـه، والبحـوث المتعلقـة بـه، فضـلًا عـن عـدد مـن الدراسـات التي عُنِيـتْ بالاسـتدراك على النحويين القدمـاء، وحاولـتْ تقويمَ بعـض القواعـد النحوية احتكامًـا إلى القرآن الكريـم أو إلى الحديـث النبـوي الشريـف، أذكرُ منهـا (شـواهد التوضيـح والتصحيـح لمشـكلات الجامـع الصحيـح) لابـن مالـك، و (دراسـات لأُسـلوب القـرآن) للشـيخ محمـد عبـد الخالـق عضيمـة، و (النحويـون والقـرآن) للأُسـتاذ الدكتـور خليـل بنيـان الحسـون، و (أثـر القـرآن والقـراءات في النحـو العـربي) للدكتـور محمـد سـمير اللبـدي، و (الاسـتقراء الناقـص وأثـره في النحـو العـربي) للدكتـور محمـد بـن عبـد العزيـز العميرينـي، و (الحديـث النبـوي في النحـو العـربي) للدكتـور محمـود فجـال، كـما أفـاد البحث مـن دراسـة الباحـث مـازن عبـد الرسـول الزيـدي الموسـومة بـ (ظاهـرة المنع في النحـو العـربي)، وسـوى ذلـك مـن المصـادر والمراجـع التـي أثبتُّهـا في قائمـة روافـد الكتـاب.

وقـد اختطّـتْ الدراسـة منهجًـا يقـوم عـلى التأصيـل للمسـألة المـراد دراسـتها مـن كتـب النحـو واللغـة مراعيًـا في ذلـك الترتيـب الزمنـي لمؤلفيهـا، ثـم الاستشـهاد لهـا بنـصٍّ مـن كلام أمـير المؤمنـين (عليه السلام) مبيِّنًـا دلالتـه والظـروف والقرائـن المحيطـة بـه بـما يخـدم الوصـول إلى اسـتنباط القاعـدة النحويـة، معضّـدًا إيـاه بـما يناظـره مـن آيـات القـرآن الكريـم وأحاديـث السُّـنة النبويـة الشريفـة، فضـلًا عـن كلام أئمـة أهـل البيـت (عليهم السلام) والصحابـة الكـرام (رضي الله عنهم) وكلام العـرب المحتـج بـه، هـدفي من هـذا التعضيد بيـان شـيوع تلـك الاسـتعمالات في اللسـان العـربي مـن جهـة، وإغفـال النحويـين لهـا في التقعيـد النحـوي مـن جهـة أُخرى، وقـد عمـدتُ أيضًـا إلى تقويـة النـص العلـوي أيضًـا

بنصوص من الشعر العربي في غير الباب المعقود لدراسة الضرورة الشعرية، منتهيًا في ضوء ذلك كلِّه إلى إعادة صوغ القاعدة النحوية.

هذا وقد حَرصتُ على انتهاج جملةٍ من المسائل نفعًا للقارئ الكريم ورغبةً في إيضاح المنهج وتمامه وهي:

١-افتتحتُ كلَّ مسألةٍ درستُها بعنوان القاعدة التي توصلتُ إليها بعد تعديلها في ضوء البحث ومناقشة آراء النحويين وتحليلها، وقد خَتمتُ المسألة بذكر تلك القاعدة النحوية أيضًا.

٢-آثرتُ اختصار أسماء المصادر المطوَّلة، من مثل: المحتسَب لابن جني، والكشّاف للزمخشري، وروح المعاني للآلوسي، فضلًا عن عدد من شروح نهج البلاغة مثل (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) للراوندي ومثل عنوانه للخوئي أيضًا، مُدلًّا على العنوان بذكر اسم مؤلِّفه بالهامش حتى وإنْ ورد بالمتن رغبةً في الإيضاح ودفعًا للتشابه بين العنوانات المتشابهة في مثل (معاني القرآن) للفرّاء ومثله للأخفش أيضًا، و (شرح شذور الذهب) لابن هشام، ومثله للجوجري أيضًا، وسوى ذلك من مصادر متشابهة في العنوان، على أني ذكرتُ اسم الكتاب ومؤلفه ومحققه فيما إذا كان محقَّقًا في أول انتفاع منه.

٣- ذكرتُ الحادثةَ والظروف المحيطة بالنص العلَويّ المستشهَد به؛ لِما لذلك من أَثر مهمٍ في توجيه الشاهد وشرحِه، واستنباط القاعدة وتقريرها.

٤- قمتُ بإيضاح ما يحتاج إلى بيانٍ من نصوص النهج معتمِدًا في ذلك على المعجمات اللغوية، وأهمها: (كتاب العين) للخليل الفراهيدي، و (الصحاح) للجوهري، و (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس، و (لسان العرب) لابن منظور، و (تاج العروس) للزَّبيدي، وعلى شروح نهج البلاغة، وأهمها: (شرح نهج البلاغة)

لابـن أَبي الحديـد، و (شرح نهـج البلاغـة) لميثـم البحـراني، وسـواهما مـن شروح نهـج البلاغـة.

٥-عـزوتُ الآيـات إلى سُـورِها مـن القـرآن الكريـم وذلـك بالاعتـماد عـلى مصحـف المدينـة النبويـة الرقمي.

٦- قـد اعتمـدتُ في تخريـج الأحاديـث النبويـة التـي وردتْ في الدراسـة مـن مصادرهـا المعتمَـدة مـن كتـب السُّـنة النبويـة، أذكـر منهـا (صحيـح البخـاري) لمحمـد بـن إسـماعيل البخـاري، و (صحيـح مسـلم) لمسـلم بـن الحجـاج النيسـابوري، و (الـكافي) للكلينـي، و (بحـار الأنـوار) للمجلسي، وقـد نسبتُ الشـواهد الشعرية إلى شـعرائها بالرجـوع إلى دواوينهـم أو إلى مصـادر اللغـة والنحـو إلا مـالم يُعـرَفْ قائلـه، ذاكـرًا البحـر الـذي جـاء عليـه البيـت الشـعري.

٧-عرَّفـتُ - بـما يحتـاج إلى تعريـف - بالأعـلام الـواردة أسـماؤهم في الرسـالة بإيجـاز، وأحلـتُ عـلى مرجـعٍ أو مرجعـين للاسـتزادة، وقـد أتْبعـتُ اسـم العلـم بذكـر سـنة وفاتـه في أول موضـع يـرد لذكـره.

وفي الختـام أَرجـو أنْ أكـونَ قـد وُفِقـتُ في عمـلي هـذا، وأنْ أكـونَ قـد أسـهمتُ برفـد المكتبـة النحويـة - ولاسـيما مكتبـة نهـج البلاغـة وعلومِـه - بدراسـةٍ قـد ينتفـعُ منهـا الباحثـون والدارسـون، فـإنْ أكـنْ أصبـتُ فذلـك مـن كـرمِ الله تعـالى و حُسـنِ توفيقـه، وإنْ كانـت الأُخـرى فمـن قصـور يـدي وخطئهـا وجـلَّ مـن لا يُخطـئ، والكـمال لله وحـده، ويُعجبنـي في هـذا المقـام المـزني (ت:٢٦٤هـ)[١] الـذي قـال: ((لـو عُـورِضَ

(١) المزني: هـو إسـماعيل بـن يحيى بـن إسـماعيل أبـو إبراهيـم المزني صاحب الإمـام الشـافعي (ت:٢٠٤هـ) مـن أهـل مـصر كان زاهـدًا عالمًـا مجتهـدا قـوي الحجـة وهـو إمـام الشـافعيين، ومـن كتبـه: الجامـع الصغـير، والجامـع الكبـير، والمختـصر والترغيـب في العلـم، نسبته إلى مزينـه مـن مضر قـال الشـافعي:

كتابٌ سبعينَ مرةً لوُجِدَ فيه خطأٌ أبى اللهُ أنْ يكونَ كتابٌ صحيحًا غيرَ كتابِه))[1]، فقد يغيبُ عن هذا البحث ما غاب عن علماء العربية الأعلام؛ لأنّ الدراسة قد اتخذت من كلام أمير المؤمنين ميدانًا تطبيقيًا لها وهو من السَّعة ما لم تستطعْ دراسة واحدة ــ بل دراسات ــ الإحاطة بأسراره، واستيعاب جميع ما ورد فيه من ظواهر لغوية أو نحوية، على أنَّ ما لا يُدرَك كلُّه لا يُترَك جلُّه كما يُقال.

وآخرُ دعوانا أَنِ الحَمْدُ لله ربِّ العالمين وصلواتُه وسلامُهُ على نبيِّنا مُحمّدٍ الأمين (صلى الله عليه وآله) وآلِهِ الطيبين الطاهرين (عليهم السلام)، وصحبه المنتجبين (رضي الله عنهم).

✍ حيدر هادي خلخال

النجف الأشرف، ذو الحجة ١٤٣٨هـ

المزني ناصر مذهبي، وقال في قوة حجته: لو ناظر الشيطان لغلبه ولد سنة (١٧٥هـ)، وتوفي سنة (٢٦٤هـ)، ينظر: الأعلام، الزركلي: ١/ ٣٢٩.

(١) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي المتوفى سنة (٥٢٨هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن: ٥.

التمهيد

الاستقراء بين
كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والنحويين

التمهيد: الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والنحويين:

يسعى هذا البحث عبر أبوابه القادمة إلى نقد قواعد النحويين في ضوء كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وتصحيح بعض ما توصَّلوا إليه من تلك القواعد، والاستدراك عليهم والإشارة إلى ما فاتهم من أنماط أو أساليب نحوية صحيحة بالاستناد إلى نهج البلاغة، فهو رافدٌ ثرٌّ للغة العربية وعلومها، ومعينٌ للفصاحة والبيان، والبلاغة والإتْقان، يجري على وفق معايير العلماء فيما يصح الاستشهاد به، لكنَّه لم ينلْ استحقاقه في الميدان النحوي.

ومما يجدر ذكره أنَّ الهدف من هذا لم يكنْ بقصد التقليل من عظيم جهد أَعلام العربية في استقراء اللغة وتسجيل قوانينها؛ فقواعدُ النحو مرهونةٌ بالاستشهاد عليها إلا ما جاء على أصله من القواعد المتعارَفة المعلومة، إذ إنَّ ((مَن تمسَّك بالأصل خرج عن عُهْدة المطالبة بالدليل))[1]، وقد تكون الشواهد التي تقف عليها هذه الدراسة فاتتهم لسببٍ أو لآخر كما سيأتي بيان ذلك.

ولمّا كانت جهود علماء العربية في وصف المسائل النحوية وتقعيدها، وتصنيفها وتفسيرها، وبيان الخلاف بين صورها واستعمالاتها؛ ثمرةَ عملٍ دؤوبٍ وعظيم قام على استقراء كلام العرب شعرًا ونثرًا من مصادره الأصلية؛ كان لا بد من الوقوف على مفهوم الاستقراء، وبيان أقسامه، وأهميته في وضع القواعد، فضلًا عن أهمية

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد:١/ ٣٠٠ (المسألة:٤٠)، ويُنظر: الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمام حسان:٦١ــــــ٦٢.

كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) كرافدٍ مهم من روافد الاستقراء في العربية إلى غير ذلك ممّا ستتكفَّل ببيانه المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاستقراء في اللغة والاصطلاح:

الاستقراء مصدر بزنة (الاستفعال) مشتق من الجذر اللغوي (قرا) بمعنى: (تَتَبَّع)، قال ابن منظور (ت: ٧١١هـ): ((وقرا الأَمرَ واقْتراهُ: تَتَبَّعه (...) وقَرَوْتُ البلادَ قَرْوًا وقَرَيْتُها قريًا واقْتَريتُها واسْتَقْرَيتها إذا تتبعتها تخرج من أرضٍ إلى أرضٍ))[1]، وبهذا المعنى شاع لدى النحويين؛ فقد تَتَبَّعوا كلام العرب نظماً ونثرًا من مصادره الأصلية عبر عصور من الزمن بهدف وضع الأُسس واستخلاص الضوابط التي تخضع لها العربية في تراكيبها المختلفة.

وليس غريبًا أنْ يكون كلام الإمام رافدًا مهمًا للمعجم العربي، إذ إنَّ معنى (التتبّع) الذي ذكره أرباب اللغة والمعجمات للاستقراء إنما جاء في الصحيفة التي كتبها الإمام (عليه السلام) وألقاها الى أبي الأسود الدُّؤلي (ت:٦٩هـ) قائلًا له: ((بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلُّه اسم وفعل وحرف، فالاسم: ما أنبأ عن المسمَّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمَّى، والحرف: ما أنبأ عن معنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ، ثم قال: تتبعْه وزدْ فيه ما وقع لك))[2].

أما في الاصطلاح فقد عرَّفه الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) بقوله: ((هو

(١) لسان العرب:١٥/ ١٧٥ (قرا).

(٢) أمالي الزجاجي، الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون:٢٣٨ ـــ ٢٣٩، ويُنظر: الفصول المختارة، الشيخ المفيد، تح: السيد نور الدين جعفريان الأصبهاني وآخرينِ:٩١، والأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم:١/ ١٣، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي:٢٤.

الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته))[١].

ويبدو أنَّ هذا التعريف مستقى من تعريفات علماء المنطق والأُصول؛ إذ عرَّفه الغزالي (ت:٥٠٥ هـ) بقوله: ((هو أن تتصفَّح جزئيات كثيرة داخلة تحت معنى كلِّي، حتى إذا وجدت حكمًا في تلك الجزئيات حكمت على ذلك الكلّي به))[٢]، وبنحو هذا عرَّفه فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)[٣]، والآمدي (ت:٦٣١هـ)[٤]، والشيخ محمد رضا المظفّر (ت:١٣٨٣هـ)[٥]، والسيد محمد باقر الصدر (ت:١٤٠٠هـ)[٦].

فبوساطة الاستقراء يسعى العالِم إلى الوصول إلى قاعدة كلّية مستنبَطة من أجزاء هذا الكل ومنتمية إليه، فهو منهج عِلمي يهدف إلى تتبع أجزاء الظاهرة المستقراة من أجل الوصول إلى وضع قواعدها وقوانينها، ولهذا جعله النحويون دليلًا قاطعًا على إثبات تلك القواعد والضوابط[٧].

والظاهر أنَّ النحويين اكتفوا بتعريف النحو الذي تضمن معنى (الاستقراء) فلمْ يضعوا حدًّا له[٨]؛ لأنّ النحو كما ذكره القدماء هو علم مستخرَج من استقراء كلام العرب، قال ابن السرّاج (ت:٣١٦هـ): ((هو علم استخرجه المتقدِّمون فيه

(١) كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر:١٨.

(٢) معيار العلم في فن المنطق، تح: د. سليمان دنيا:١٦٠.

(٣) يُنظر: المحصول، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني: ٥/ ٧١، و الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، د. محمد عبد العزيز العميريني:١١.

(٤) يُنظر: غاية المرام في علم الكلام، تح: حسن محمود عبد اللطيف: ٤٥.

(٥) يُنظر: المنطق: ٣٠٩.

(٦) يُنظر: الأُسس المنطقية للاستقراء:١١.

(٧) يُنظر: الاستقراء في النحو، د. عدنان محمد سلمان، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٥) الجزء (٣)، ١٤٠٤هـ:١٤٧.

(٨) يُنظر: الاستقراء الناقص:١١، والاستقراء في النحو: ١٤٢ –١٤٣.

من استقراء كلام العرب))[١]، وقال أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ): ((النحو علم بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب))[٢]، وبهذا المعنى عرَّفه المتأخرون أيضًا، قال ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ): ((النحو علم مستخرَج بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب؛ الموصِلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها))[٣]، وهذا يشير فضلًا عن ذلك إلى أهمية الاستقراء كمبدإ اتَّبعه علماء العربية في الوصول إلى النتائج المرجوّة التي يمكن صوغها فيما بعد في قواعد عامة[٤]، مع التأكيد على أنَّ النحويين في أوائل نشأة النحو لم يكونوا على معرفة تامّة بوسائل هذا الاستقراء وطرائقه، وإنما كانوا يسيرون على وفق ما هدتهم إليه الفطرة بغية الحصول على نتائج علمية سريعة[٥].

المطلب الثاني: أنواع الاستقراء:

إنّ صلة مفهوم الاستقراء وارتباطه بعلمَي المنطق والأُصول جعلتْ مهمة تقسيمه والحديث عن فروعه من تخصّص أرباب هذين العِلمين، إذ قسموه على نوعين رئيسين هما[٦]:

---

(١) الأُصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي:١/ ٣٥.

(٢) كتاب التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان: ١٨١، ويُنظر: الاقتراح في علم أُصول النحو، السيوطي، قرأه وعلّق عليه: د. محمود سليمان ياقوت:٢٠٤.

(٣) المقرَّب، تح: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود.عبد الله الجبوري:١/ ٤٥، ويُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ١٩، والنحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن:٣/ ١٩٠.

(٤) يُنظر: الاستقراء في النحو: ١٤٢.

(٥) يُنظر: الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد:١٨٥.

(٦)ينظر: معيار العلم:١٦١- ١٦٤، والتحبير شرح التحرير في أُصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن

١-الاستقراء التام: ويقصد به العلماء ((إثبات الحكم في كلِّي لثبوته في بعض جزئياته))[١]، وهو الذي يسعى إلى جمع جزئيات المادة المُراد استقصاؤها وتقسيمها من أجل الوصول إلى حقيقةٍ ما، ولهذا أُطلق عليه (الاستقراء المقسَّم)[٢]، وهو الذي يُستعمل في إثبات البراهين؛ لأنَّه يفيد اليقين[٣]، وهو يقوم على ((العد والإحصاء كما يحدث عند تعداد سكان البلاد أو عند إحصاء الكلمات الدخيلة في اللغة))[٤].

٢-الاستقراء الناقص: ويسمى عند أرباب علم الأُصول بـ ((إلحاق الفرد بالأعم والأغلب))[٥]، وعُرِّفَ بأنَّه الاستقراء ((الذي تتبع فِيه أَكثر الجزئيات لإِثبات الحكم الْكلِّي المشترك بين جمِيع الجزئيات، بِشرط أَن لَا يتَبَيَّن الْعلَّة المؤثرة فِي الحكم))[٦]، وهو يفيد الظن؛ لأنَّ المستقري لا يَتَتَبَّع إلا بعض الجزئيات[٧].

ولعل أُولى الإشارات التي تدلِّل على وجود الاستقراء الناقص في جهد النحويين الأوائل تطالعُنا في صحيفة الإمام (عليه السلام) إلى أبي الأسود الدؤلي، فتذكر

المرداوي، تح:د. عبد الرحمن الجبرين وآخرين:٨/ ٣٧٨٨، والمنطق:٣١٠، والأسس المنطقية للاستقراء: ١١، والرواية والاستشهاد:١٨٥.

(١) المحصول:٥/ ٧١، ويُنظر: الاستقراء الناقص:١٢.

(٢) يُنظر: كتاب التعريفات:١٨، والكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري: ١٠٦، والمنطق:٣١٠.

(٣) يُنظر: التحبير شرح التحرير: ٨/ ٣٧٨٩، والمنطق:٣١٠، والأُسس المنطقية للاستقراء:٢٢، والرواية والاستشهاد:١٨٥.

(٤) الأصول (تمام حسان):١٦.

(٥) التحبير شرح التحرير :٨/ ٣٧٨٩.

(٦) المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٧)يُنظر: المنطق:٣١٠.

الروايات أنَّ أبا الأسود استقرى خمسة أحرف للنصب، وهي (إنَّ)، و (أنَّ)، و (كأنّ)، و (ليتَ)، و (لَعلّ)، وأغفل (لكنّ)، فقال له الإمام: لِمَ تركتَها؟ فقال: لم أحسبْها منها، فقال له: إنَّها منها، فزدْها فيها[١].

وقد استظهر النحويون التباين المنهجي بين الاستقراء التامِّ والناقص عَمليًا، فذهبوا إلى أنَّ ظواهر العربية لا يمكن أن تُحصى؛ لأنَّ ((كلام العرب لا يُحيط به إلا نبيّ))[٢]، وفي هذا إشارة إلى سعة العربية، وعدم القدرة على استقراء كلِّ أساليبها؛ ((لأنَّ إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحال))[٣]، لهذا احتكموا إلى الاستقراء الناقص الذي يعني إجراء الملاحظة على أُنموذج منتقى من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها، والاقتصار منها على القليل دون الكثير[٤].

المطلب الثالث: عَلاقة الاستقراء الناقص بالاستقراء التام:

إنَّ المنطق (الأرسطي) في ضوء تقسيمه الاستقراءَ على تام وناقص لم يبيِّن بصورة أساسية العلاقة القائمة بين الفرعين، بل اكتفى بالقول: إنَّ الاستقراء إذا قام على إحصاء كلِّ جزئيات الظاهرة فهو تام، وأما إذا اقتصر على أجزاء من

(١) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي:١/ ٣٩، والأشباه والنظائر:١/ ١٣، وهذا المعنى يؤكد ما قيل: بأنَّ كلام العرب لا يحيط به إلا نبي؛ إذ إن الإمام (عليه السلام) لم يُجرِ إحصاءً أو استقراءً توصّل في ضوئه إلى وجود (لكنّ) من ضمن الأحرف التي استقراها أبو الأسود، إلا أنه -الإمام- استدرك على أبي الأسود، ولهذا أرى أن تُزاد عبارة (أو إمام معصوم) على من يُحيط بكلام العرب.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر:٢٦.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني:٩٨، ويُنظر: الأصول (تمام حسان):١٦.

(٤) يُنظر: الأصول (تمام حسان):١٦، والاستقراء الناقص:١٣.

الظاهرة في الحكم فيعدُّ ناقصًا[(١)]، وهذا مالم يتفق ورؤية السيد محمد باقر الصدر؛ إذ إنَّ النتائج إذا جاءت موافقة لمقدِّماتها ومتسقةً معها كما في التام فلا يُعدُّ هذا من قبيل الاستقراء، بل يُعدُّ استنباطًا، أما الاستقراء فهو الذي يسير من الخاص إلى العام، وهذا ما يحدث في الاستقراء الناقص، لذا فهو ما ينطبق عليه مفهوم الاستقراء فقط[(٢)].

أما النحويون فإنّ التفريق بين الفرعين كان حاضرًا لديهم ــ على ما يبدو ــ فيما اتّبعوه من منهج عَمَلي في تَتبّع اللغة من منابعها؛ فلعلمهم بتعذّر استيعاب كلِّ ظواهر اللغة وأساليبها عمدوا إلى تحديد ما يُستشهَد به كجزء من الظاهرة المراد التقعيد لها، فحدَّدوا المكان والزمان، كما خصَّصوا القبائل التي يُحتج بكلامها، وهم بهذا فهموا ماهيّة الاستقراء التام وعدم القدرة على انتهاجه واستعماله، والقطع بعدم إمكان تحقيقه. ودليل هذا ما ذهب إليه اللغويون بأنَّ ما وصل إلينا من اللغة قليل من كثير، قال أبو عمرو بن العلاء (ت:١٥٤هـ): ((ما انتهى إليكم مما قالتْ العربُ إلّا أقلُّه ولو جاءَكُم وافرًا لجاءكُم عِلمٌ وشعرٌ كثير))[(٣)]، كما نجد هذا المعنى فيما ذكره سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في قوله: ((وكلُّ شيء جاء قد لزم «الألف» و«اللام» فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربيًا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنّا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى))[(٤)].

نخلص مما تقدم إلى أنَّ الاستقراء التام وإن كان دليلًا من أدلّة الجدل النحوي

(١) يُنظر: الأُسس المنطقية للاستقراء:١١، والاستقراء الناقص:١٦.

(٢) يُنظر: الأُسس المنطقية للاستقراء:١٢.

(٣) طبقات فحول الشعراء، ابن سلاّم، تح: محمود محمد شاكر: ١/ ٢٥، ويُنظر: الصاحبي:٥٨.

(٤) الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون:٢/ ١٠٢ـ١٠٣.

ووسيلة من وسائل التقعيد إلا أنّ صلاحيته للاحتجاج تتوقف على التسليم بمضمونه، إذ يمكن لغير المستدِل إنكار مضمونه، وحينئذ لا يصلح دليلًا[١]، هذا فضلًا عن أنَّه يتطلَّبُ معرفةً بكلِّ جزئيات المادة المراد استقراؤها وهذا عمل شاقٌّ يصعب تحقيقه[٢]، ولمّا كان الامر كذلك لجأ علماء العربية إلى استقراء جزء من الظواهر وهو ما يُعرَفُ بالاستقراء الناقص، فإنْ قيل: إذا كان نهج النحويين في تتبع مسائل النحو ناقصًا فكيف يتواءم هذا وسعيَهم نحو اطّراد القواعد وإعمامها؟ قلتُ: هذا ما سيُفصح عنه المطلب الآتي:

المطلب الرابع: علاقة الاستقراء الناقص بالقياس:

ليس ثمة مَن يُنكر أنَّ ظواهر العربية ومسائلها لا يمكن استيعابها وإحصاء كلِّ جزئياتها والوصول إلى إعمام يشمل كل جزئياتها بالاستقراء، وقد تقدَّم مثل هذا الكلام، ولهذا كان الاستقراء ناقصًا في جزءٍ منه، لكنّنا إذا قرنا هذه الحقيقة فكيف يمكننا تسويغ أن يكون الاستقراء الناقص سمةً من سمات العلوم المنضبِطة ومنها النحو العربي كما ذكر الدكتور تمام حسان[٣].

إنَّ نقص الاستقراء الذي يُوصَفُ به عمل عددٍ من النحويين بسبب سعة العربية وعدم المقدرة على استيعاب كلِّ ظواهرها وأساليبها ـ وإنْ كان صفةً للعِلم المنضبِط على ما يرى الدكتور تمام ـ لا يعني إعفاءهم وعدم مطالبتهم بجبر صفة النقص هذه؛ إذ عليهم اللجوء إلى قياس مالم يستطيعوا الوصول إليه وإحصاءه على ما استقرَوه من مسائل مناظرة حتى تتصف القواعد بالعموم، وهذا ما عبّر عنه

(١) يُنظر: الأصول (تمام حسان): ١٨٤، والاستقراء الناقص: ٣١.

(٢) يُنظر: الرواية والاستشهاد: ١٨٥.

(٣) يُنظر: الأصول (تمام حسان): ١٥.

الدكتور تمام حسان بـ (الحتمية)[١]، وهو ما حدث بالفعل في مبدإِ (القياس) نفسه الذي أجراه النحويون في موارد كثيرة ومتشعبة، ولهذا عرَّفه أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) بأنَّه ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[٢]، ومن هنا تظهر بوضوح جملة (فقِسْ على هذا) كثيرًا في المظان النحوية. كلُّ هذا رغبة في اطّراد القواعد وإعمامها، وإن كانت بعض أقيسة النحويين أسهمت في تعقيد بعض أبواب النحو ومباحثه ولا سيما في المسائل التي احتُكِمَ فيها الى القياس وحده من دون النظر الى المسموع، وهذا أدَّى إلى خلل وإرباك في عدد من القواعد النحوية[٣].

وفائدة ما تقدَّم أنَّ المستقري للغة وإن اعتَورَ عمله النقص والقصور أو التقصير، لكن بإمكانه التوصل إلى الإعمام والتقعيد إذا أخذ بنظر الاعتبار العناية بالقياس[٤]، لكن الذي يؤاخَذ عليه النحويون في هذا الإطار أنهَّم حكَّموا في استقرائهم أمرين: أحدهما: افتقار الاستقراء إلى الخطة المنظَّمة واعتماده على الجهد الشخصي ما أفضى إلى اضطراب الدراسة ونتائجها، وقد نعتذر لهم؛ إذ ليس بالإمكان محاكمتهم بما وصلت إليه العلوم اليوم، والآخر: إعطاء النتائج التي توصَّلوا إليها بطريقة الاستقراء سلطة التحكم في اللغة في عصرها وبعد عصرها ما نتج عن هذا تأويلُ كلِّ ما خالف هذا الاستقراء[٥]، والحال أنَّ القواعد نتيجة من نتائج الاستقراء، وثمرة من ثمار السماع. وما دامت الحال هذه فمِن الواجب

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ١٧ و ٥٧، والرواية والاستشهاد:٢٧٩ـ٢٨١.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني:٤٥.

(٣) يُنظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د محمد حماسة عبد اللطيف:٥٩ ــــ٦٠.

(٤) يُنظر: الأسس المنطقية للاستقراء: ٣٢، والاستقراء الناقص:٤٠.

(٥) يُنظر: الرواية والاستشهاد:٢٢٥ – ٢٢٦، والشواهد والاستشهاد في النحو، د. عبد الجبار علوان النايلة:١٣٦.

إبراز الشواهد والأمثلة التي تستند إليها القاعدة وعدم الاقتصار على شواهد دون أُخرى بغية العموم، فالأصل أن تُراعى النصوص لا القواعد بلا فرض لوجهة نظر الباحث في وضع هذه القواعد [(١)]، ولو فعلوا هذا لخلصوا الكثير من مسائل العربية من الخلط والتعقيد، والتأويل والتقدير، لكن ما سبب ذلك؟ هذا ما سيبينُه المطلب الآتي:

المطلب الخامس: أسباب نقص الاستقراء:

مما لا شك فيه أنّ نقص الاستقراء الذي وُصِفَ به النحو العربي في مسائل متعددة قد نتج عن جملة ظروف أو أسباب حاول أحد الباحثين إجمالها بالنقاط الآتية[(٢)]:

أولاً: النقص في الرواية:

حرص النحويون الأوائل في جمعهم الموادَّ اللغوية على انتهاج جملة من المبادئ -وإن بدت في أوائلها شخصية تفتقر الى التخطيط الدقيق- من أجل بناء علم النحو وترسيخ قواعده، من ذلك عنايتهم الفائقة فيمن يأخذون اللغة عنه، لذا شافَهَ العلماءُ الرواةُ أبناءَ القبائل الفصيحة في بواديهم، أو من وفد منهم إلى الحاضرة بقصد التزوّد منها، أو سكناها، وهم بهذا العمل إنما يريدون تحرّي الدقة والضبط والأمانة في الرواية، قال ابن فارس (ت:٣٩٥هـ): ((وتؤخذ سماعًا من الرُّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون (...) فَلْيَتَحرَّ آخذ اللغة وغيرها من

---

(١) يُنظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان:١٥٨، والقاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني:٢٦ـ٢٧.

(٢) يُنظر: الاستقراء الناقص:٧٣١ـ٧٦٠.

العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة))[١]، ولا شك في أنَّ تلك الضوابط هي من نَهجِ علماء الحديث في الضبط والتوثيق استعارها علماء العربية في ميدان اللغة والنحو[٢].

هذا وقد ذكر ابن النديم (ت: ٤٣٨هـ) عددًا من أسماء الأعراب الفُصَحاء الذين رحلوا إلى الحاضرة وأخذ عنهم علماؤنا[٣]، هذا فضلاً عن العلماء الرواة الذين رحلوا إلى البادية لمشافهة أعرابِها، منهم عيسى بن عمر الثقفي (ت:١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد (ت:١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (ت:١٨٢هـ)، والكسائي (ت: ١٨٩هـ) وغيرهم[٤].

ولما كان همُّ النحويين في جهدهم هذا استقراءَ كلِّ مظاهر اللغة وتفاصيلها، وهذا ما يتعذَّر تحصيله كما تبيَّن في الاستقراء التام؛ حصل النقص فيما استقرَوه[٥]، ولاسيما أنَّ تدوين التراث اللغوي الشعري والنثري لم يكن إلا في بداية القرن الثاني الهجري وما بعده، وكان العلماء قبل تلك المدة يتناقلون الرواية شفاهًا، ما أسهم ذلك في ضياع الكثير من ظواهر التراث اللغوي[٦].

وقد انعكس أثر هذا النقص على بعض الأحكام التي توصل إليها علماء

---

(١) الصاحبي:٤٨، ويُنظر: الاقتراح:٧٤، والأصول (تمام حسان):٨١ـ٨٢، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي:٧٩.

(٢) يُنظر: الرواية والاستشهاد:٧٩، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني:١٠٤.

(٣) يُنظر: الفهرست، تح: إبراهيم رمضان:٦٦ ـــ٧١.

(٤) يُنظر: الأصول (تمام حسان):٩٥، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير اللبدي:٣٤.

(٥) يُنظر: الرواية والاستشهاد:٤٣.

(٦) يُنظر: الاستقراء الناقص:٧٠٢، والشواهد والاستشهاد:٣٦.

العربية، سواء أكانت تلك الأحكام تخص المفردات أو التراكيب، وعلى النحو الآتي:

أ. أثر نقص الاستقراء في المفردات:

مما يُستدرك على علماء العربية في الأبنية ما جاء في باب التصغير، فقد أجمعوا على أنَّ أبنية التصغير ثلاثة هي (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل) ولا تتجاوز ذلك، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على «فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعيل»))[(١)].

وكان من ثمار تحقيق الأُستاذ عبد السلام هارون كتابَ (الاشتقاق) لابن دُرَيْد (ت:٣٢١هـ) عثوره على صيغة رابعة للتصغير وهي (فِعَيْل) بكسر (الفاء)، استنادًا إلى نص ابن دريد الذي يقول فيه: ((وشِيَيْم: تصغير «أشْيَم»، وهو الذي له شامةٌ في أيِّ موضع من جسده، والأنثى «شَيْماء» والجمع «شِيم»))[(٢)].

ب. أثر نقص الاستقراء في التراكيب:

لم يكن نقص الاستقراء مقصورًا على الأبنية والمفردات فحسب، بل شمل الأساليب النحوية أيضًا، من ذلك ما ذكره سيبويه في (حاشا) قائلًا: ((وأما «حاشا» فليس باسم، ولكنَّه حرف يجر ما بعده كما تجر «حتى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء))[(٣)]، وقد اعترض قسم من النحويين على رأي سيبويه هذا، منهم ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) الذي يقول: ((وكون «حاشا» حرفًا جارًا هو المشهور،

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤١٥، ويُنظر: المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة: ٢/ ٢٣٦، واللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس:٢١١، والمفصل، الزمخشري:٢٠٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، معجم ودراسة، د. خديجة الحديثي:٢٣٢.

(٢) الاشتقاق، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون:١٩١، ويُنظر: كناشة النوادر (القسم الأول)، عبد السلام هارون:٤٥.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٤٩.

ولذلك لم يتعرَّض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يُوثَق بعربيته))[١]، وهذا ما أكَّده السيوطي (ت:٩١١هـ) معتذِرًا لسيبويه قائلًا: ((والعذر لسيبويه أنَّه لم يحفظ النصب بـ «حاشا»))[٢].

ومن المسائل أيضًا حذف (نون) حرف الجرِّ (مِنْ) مع حرف التعريف، فقد عدَّ ابنُ عصفور هذا الحذف من الضرورات الشعرية[٣]، على حين ذهب ابن مالك إلى عدم جوازه، لأنَّه قليلٌ بحسب مقتضى كلامه[٤]، وقد رفض أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) رأيَهما قائلًا: ((ويجوز عندي في سعة الكلام، وليس بقليل، ولا مخصوصًا بالضرورة، خلافًا لزاعميهما))[٥]، وهذا ما صرَّح به السيوطيُّ قائلاً: ((ولو تتبَّعنا دواوينَ العربِ لاجتمعَ من ذلك شيءٌ كثيرٌ، فكيف يُجعل قليلاً أو ضرورةً، بل هو كثيرٌ، ويجوز في سَعة الكلام))[٦] وما هذا إلاَّ دليلٌ على أنَّ الاستقراءَ الناقص أحدُ أسباب اضطراب هذا المبدإ عندهم.

إن هذه الشواهد وسواها تدل بلا شك أو ريب أنَّ استقراء النحويين لم يكن تامًا، بل صاحبَهُ النقص في جزء منه؛ لذا احتاجوا إلى التأويل والتقدير

(١) شرح تسهيل الفوائد، تح:د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون: ٢/ ٣٠٦، ويُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله:١٦٥.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي:٢/ ٢٨٠.

(٣) يُنظر: ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد:١١٤.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي:٣/ ٢٠٠٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة:د. رجب عثمان محمد، ومراجعة:د. رمضان عبد التواب:٢/ ٧٢٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د.محمد كامل بركات:٣/ ٣٤١، وهمع الهوامع:٣/ ٤١٢.

(٥) ارتشاف الضرب:٢/ ٧٢٢، وينظر: همع الهوامع: ٣ / ٤١٣.

(٦) همع الهوامع:٣ / ٤١٢.

كي يُصححوا ما وضعوه من ضوابط وقواعد، وقد يُعزى ذلك إلى أنَّ سعيَهم وراء المنابع الأصيلة لكلام العرب جعلهم يتحرّون الدقة والوثاقة والضبط فيمن يأخذون عنه، وهو مبدأ حسن يُحسب لهم، لكنّه أدّى إلى الابتعاد عن بعض كلام العرب بحجج شتى، فمما لا يقبل الجدال أنَّ العربية ليست محصورة بما نصَّ عليه النحويون من قبائل أو أماكن، ولهذا لا يمكن الاعتماد على أعراب بيئات معينة دون أُخر[1]، فالعبرة بصحة ثبوت الشاهد في المسموع الفصيح، زيادة على ذلك رغبتهم في الوصول إلى كلِّ مظاهر اللغة وصورها واستعمالاتها، وهو متعذّر وصعب أدى إلى عدم إفادة اللغة من الكثير من النصوص الفصيحة لسَعة العربية وامتدادها، أو بسبب يعود للراوي أو لظروف أُخر[2].

ثانيًا: الاعتماد على الشِّعر أكثر من النثر في الاستشهاد:

حدَّ السيوطي ما يصح الاستشهاد بـ ((ما ثبت في كلام من يُوثَق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كلٍّ منها من الثبوت))[3].

وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ الشواهد هي حجة النحوي في إثبات القواعد والتدليل عليها، ولأهميتها في الدرس النحوي قيل: ((الشاهد في علم النحو هو النحو))[4]، بيْدَ أنَّ النحويين كانوا أكثر احتفالاً بالشعر واعتمادًا عليه،

---

(١) يُنظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم:٣٠٦ـ٣٠٧.

(٢) يُنظر: الشواهد والاستشهاد:٣٦ـ٦٦.

(٣) الاقتراح:٧٤.

(٤) نشأة النحو:٢٤٩.

فمثَّلت شواهده معظم حديثهم إذا ما قِيستْ بمصادر الاستشهاد النثرية الأُخرى[١]، فكتاب سيبويه قد ضمَّ ألفًا وخمسين شاهدًا شعريًّا، ونقل عن أربعمئة آية قرآنية[٢]، وهو عدد قليل موازنة بالشعر، وبلغت الشواهد الشعرية في (المقتضب) خمسمئة وواحدًا وستين شاهدًا شعريًّا، على حين كانت شواهده القرآنيّة أقلَّ من ذلك[٣].

هذا، وعلى الرغم من أنَّ ((الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يُحرَّف فيه الكلم عن أبنيته وتُحال فيه المُثل عن أوضاع صِيَغِها لأجله))[٤]، نجد أنَّ كلمة (شاهد) لا تنصرف عند ذكرها إلا إلى الشاهد الشعري[٥]، وهذا يعكس عناية علماء العربية بالشعر، وقد أورد الباحثون أسباب ذلك، أذكر منها:

١- المنزلة العظيمة للشعر عند العرب في عصر ما قبل الاسلام والعصر الإسلامي، فقد كانوا ينشدونه في محافلهم ومناسباتهم قبل مجيء الإسلام. يؤكِّد هذا أنَّ القبائل كانت تتبادل التهاني إذا نبغ فيهم شاعر، ولما جاء الإسلام ظلوا يتناشدونه حتى في المساجد، وبدؤوا يفسِّرون به الغامض من ألفاظ القرآن الكريم[٦].

٢- قلة النثر الذي وصل إلى النحويين من عصر ما قبل الإسلام بالقياس إلى الشعر؛ إذ لم يُؤثَرْ عن الجاهليين نصوص نثرية كثيرة كما هو الحال في الشعر[٧].

(١) يُنظر: في أصول النحو:٥٩ – ٦٠، والأصول (تمام حسان):٩٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٥/ ٤٢-٨٩ الفهارس (فهرس الأشعار)، ٥/ ٧-٢٩ (شواهد القرآن الكريم).

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٢٥ الفهارس (فهرس الآيات القرآنية)، ٤/ ٢٦٧-٣١٤ (فهرس الشعر).

(٤) الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار:٣/ ١٨٨.

(٥) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر: ٤٣.

(٦) ينظر: الشواهد والاستشهاد: ٣٢، وفي لغة الشعر، د. إبراهيم السامرائي:١٥.

(٧) ينظر: دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي: ٢٦.

٣- نظرَ النحويون نظرةً تقربُ من التقديس إلى الشعراء الذين يُعتدُّ برواية شعرهم وكان كلُّ ما يقولونه يعدُّ عندهم حجة[1]، إذ كان حفظُ الشعر ميدانًا للتباري والتسابق فيما بينهم في شرح الشواهد الشعرية، ولهذا كلِّه إنِ انحرف هذا الشعر عن القواعد النحوية كثرت التخريجات والتأويلات له من دون أن يُرمى قائله باللحن أو الخطأ[2].

٤- قد عوّل النحويون على الشعر كثيرًا ظنًا منهم أنَّ روايته أدق من رواية النثر، وأن احتمال التغيير والتبديل فيه أقل من النثر[3].

ولستُ ههنا في مَقام مناقشة تلك الأسباب وتقرير القول فيها رفضًا أو قبولًا، لكن الذي ينبغي أنْ يُذكرَ في هذا المجال أنَّ الشعر يعتمد في الأَساس على المعنى والوزن الخاص به، والمعنى هو الذي يقتضي القرينة ويختار التركيب المناسب لها، وليس العكس، ومن هنا أصبح الخروج عن قواعد النحويين سمةً بارزة فيه[4]، هذا زيادة على أنَّ الشاعر إنما يدفعه الى نظم الشعر الانفعال غالبًا، ولهذا ليس من الممكن وضع قواعد محددة يُراد لها الاطّراد والشيوع للغة انفعالية[5]، وليس من الصواب أنْ يكون الشعرُ المصدرَ الرئيسَ الذي تُستنبَط منه قواعد

(١) ينظر: الشواهد والاستشهاد: ٣٤.

(٢) ينظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر: ١/ ٨٨-٨٩، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون: ١/ ٢٣٧-٢٣٨، وفي أصول النحو: ٦٠، وفي لغة الشعر: ١٧.

(٣) يُنظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ٣٤٢.

(٤) يُنظر: الأصول (تمام حسان): ٧٧-٧٨.

(٥) يُنظر: من أسرار اللغة: ٣٣٦ و٣٣٩، والرواية والاستشهاد: ١٣٧.

لغـة مـن اللغـات[١].

وحاصـل مـا تقـدَّم أنَّ الشـعر قـد احتـل مكانـة واسـعة في الـتراث العـربي، ومـن هنا ركـز النحويـون في الاستشـهاد بـه أكثر مـن مصـادر النثر الأخـرى وإن خـرج في تراكيبه عـن قواعـد النحـو العـربي المستلة مـن أدلـة الاستشـهاد النثريـة تلـك، وهـذا أمـر أدّى إلى كثـرة الـضرورات الشـعرية عـلى الرغـم مـن ورود شـواهد نثريـة تُثبـت أنَّ الحكـم بالـضرورة إنـما اسـتند إلى اسـتقراء ناقـص[٢].

ثالثًا: الاختلاف المنهجي في (السماع) بين مدرسَتَي البصرة والكوفة:

مـن المقـرَّر الثابـت لـدى أغلـب الدارسـين وجـود اختـلاف منهجـي بـين مذهبَـي البـصرة والكوفـة في الركـن الأهـم مـن أركان اسـتنباط القواعـد النحويـة وتفسـيرها وهـو السـماع، وأوجـه هـذا الخـلاف كثـيرة ومتشـعبة يهمنـي منهـا مـا يتعلَّـق بمصـادر هـذا السـماع أو أدلتـه التـي حددهـا النحويـون بالقـرآن الكريـم وقراءاتـه والحديـث النبـوي الشريـف وكلام العـرب شـعرًا ونثـرًا.

أمـا القـرآن الكريـم فرؤيـة النحويـين تجاهـه ــ عـلى اختـلاف مذاهبهـم النحويـة ــ صحـة الاحتجـاج بـه وبألفاظـه في بنـاء القواعـد النحويـة والصرفيـة مسـتعينين بذلـك بـما وثَّقـوه مـن المسـموع مـن كلام العـرب، عـلى أنَّ البصريـين اعتـزّوا بأقيسـتهم التـي بنوهـا عـلى الشـعر والنثـر، فـلا يستشـهدون بآيـة إلا إذا تأيَّـدت بالمسـموع نظـمًا أو نثـرًا وإلا عمـدوا الى التأويـل والتقديـر، عـلى حـين أنّ احتجـاج الكوفيـين بالقـرآن الكريـم

(١) يُنظـر: مـن أسرار اللغـة:٣٣٦ و٣٣٩. ودلالـة الاكتفـاء في الجملـة القرآنيـة، دراسـة نقديـة للقـول بالحـذف والتقديـر، د. عـلي عبـد الفتّـاح محيـي الشـمري: ١٦١ -١٦٤.

(٢) يُنظر: من أسرار اللغة:٣٤٢، والاستقراء الناقص:٧٣٤.

أكثر وأوسع[(١)].

وأما القراءات القرآنية ــ وهي المصدر المهم من مصادر الشواهد النحوية ـ فقد وقع الخلاف بين المذهبين في جواز الاحتجاج بها في بناء قواعد العربية، فعامة أهل البصرة يستدلون بها إذا جاءت موافقةً لدليلٍ مسموع، أو متسقةً مع قياس موضوع[(٢)]، بخلاف الكوفيين الذين اعتدُّوا بها وجعلوها ركنًا أساسيًا في بناء القواعد وتعديلها[(٣)]، وقد أسفر عدم الاعتماد عليها عن حرمان النحو من رافد كبير للشواهد النحوية، الاستدلال به ((يُغني اللغة إذ يمدُّها بفيض غزير من الاستعمالات وبمختلف الأساليب؛ لعلاقتها الوثيقة باللهجات العربية))[(٤)]، وعدم الاعتداد بذلك يؤدي إلى نقص الاستقراء في مسائل متعددة من ذلك مثلًا مسألة حذف العائد على الاسم الموصول، فقد ذهب البصريون إلى جواز حذف العائِد على الموصول إذا كان (أي) مطلقًا، وإلّا أجازوا حذفَه بشرط طول الصلة على القبح أو الشذوذ، أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا الى جواز حذف هذا العائد مطلقًا سواء كان (أي) أم غيره طَالَت الصلة أم لم تطل[(٥)].

---

(١) يُنظر: الشواهد والاستشهاد:٢٠٣-٢١٣، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي:١٤.

(٢) يُنظر: الشواهد والاستشهاد:٢٣٧.

(٣)ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د: مهدي المخزومي:٣٨٤، و الشواهد والاستشهاد:٢٧٩.

(٤) الشواهد والاستشهاد:٢٢٥.

(٥) يُنظر: الكتاب:٢/ ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ومعاني القرآن، الفراء، تح:أحمد يوسف النجاتي وآخرينِ:١/ ٣٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، شرح وتحقيق:د. عبد الجليل شلبي:١/ ١٠٤، والأصول في النحو:٢/ ٣٩٦، والمقرب:١/ ٦١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح:د.أحمد محمد الخراط:١/ ٢٢٥، وهمع الهوامع:١/ ٣٤٨، والنحو الوافي:١/ ٣٩٥.

واستدل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿**تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾[١]، في قراءة الرفع في (أحسن)[٢] فأجاز حذف العائد من دون اشتراط طول الصلة، محتجًا لرأيه بشواهد أُخر[٣]. هذا فضلاً عن الكثير من الموارد التي رفدت بها القراءات القرآنية النحو العربي بكثير من القواعد، كما أسهمت في معالجة نقص استقراء النحويين[٤].

وأما الحديث الشريف فمذاهب النحويين في جواز الاحتجاج به معلومة، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، ومنهم من التزم المذهب الوسط[٥]، ولستُ أدري ما تعليل مَن منع الاحتجاج به بحجة روايته بالمعنى مع أن كثيرًا من الأحاديث دُوِّنت قبل أنْ يُدوَّن الشعر العربي المتفق على الاحتجاج بهِ، والحديث هو نثر ليس فيه من ضرورات الشعر فكان يجب أنْ يقدَّم في الاحتجاج على غيرِهِ[٦]، و لهذا فإنَّ المذهب الصحيح أن يُحتَج به وهذا ما عليه العلماء الأوائل وإن كان على قلة[٧].

ولا شك في أنّ مَن تبنّى مذهب المنع قد أغفلَ الكثير من الشواهد التي لها أثرٌ

(١) سورة الأنعام من الآية:١٥٤.

(٢) وهي قراءة يحيى بن يعمر، ينظر: الكتاب:٢/ ١٠٨، وجامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، تح: أحمد محمد شاكر:١٢/ ٢٣٦، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف وآخرينِ:١/ ٢٣٤، ومعجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب:٢/ ٥٨٨.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل:١/ ٢٠٧ – ٢٠٨، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح:د. طه محسن:١٨٤ـ١٨٥.

(٤) يُنظر: أثر القرآن والقراءات:٣٤٥- ٣٦٦.

(٥) يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:١٥.

(٦) يُنظر: الشواهد والاستشهاد: ٢٩٧، وفي أصول النحو: ٤٦.

(٧) يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٤٢٧.

بالغ الأهمية في التقعيد النحوي استطاع ابن مالك الاحتجاج بها في الردِّ على ما لم يذكره النحويون، فهو بحق كما قال السيوطي عنه: ((كانَ أمة في الاطِّلاع على الحديث))[(١)].

والشواهد التي احتج بها كثيرة منها جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا[(٢)] استنادًا إلى قول النبيّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((**من يقُمْ ليلةَ القدرِ، إيمانًا واحتسابًا، غُفِرَ له ما تقدَّم مِن ذَنبِه**))[(٣)]، على حين رأى جملة من متأخري النحويين أن هذا التركيب محمول على الضرورة الشعرية[(٤)]، كما احتج الرضي (ت:٦٨٦هـ) بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) فيما يقرب من ثلاثين موضعًا[(٥)].

وخلاصة ما تقدَّم أنَّ موقف النحويين من بعض أدّلة الاستشهاد أدّى إلى عدم الإفادة منها في التقعيد النحوي، يُزاد على ذلك عدم إمكانية الإحاطة بكلام العرب أسهم كثيرًا في نقص الاستقراء.

---

(١) بغية الوعاة طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:١/ ١٣٤.

(٢) يُنظر: شواهد التوضيح:٦٧، والصحيفة (١٧٣ـــ ١٧٨) من هذا البحث.

(٣) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه[وآله] وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر:١/ ١٦ (٣٥).

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان:٣/ ١٢٧٨، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري:٢/ ٤٠١، وهمع الهوامع:٢/ ٥٥١

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر: الفهارس العامة، ثانيًا: من نهج البلاغة لسيدنا علي (رضي الله عنه):٤٧ -٤٨.

المطلب السادس: أهمية كلام الإمام علي (عليه السلام) في معالجة نقص الاستقراء:

لا أبدو مغاليًا إذا قلت: إن كلامه (عليه السلام) لا تحيط بأسراره الكلمات، أو تفي بسبر مكنوناته الصفحات، فأمير المؤمنين (عليه السلام) ((مَشرع الفصاحة و موردها و منشأ البلاغة و مولدها، ومنه (عليه السلام) ظهر مكنونها وعنه أخذت قوانينها))[1]، على أنَّ تمام التمهيد يُملي عليَّ الحديث ــ ولو بإيجاز ــ عمّن انعقدت الدراسة في كلامه المبارك، وعن أثر نصوصه (عليه السلام) في تصويب ما وقع به النحو العربي من خلل بسبب نقص الاستقراء، ومن أجل الوقوف على ذلك لابد لي من عرض مقتضَب لأهم الأحكام النحوية التي تأثرت بهذا النقص ذاكرًا في كلِّ حكم شاهدًا علَويًا لبيان أهمية كلامه في بناء القواعد النحوية، وكما يأتي:

١. الحكم بالمنع:

منعَ سيبويه اجتماع فاعل فعل المدح والتمييز في تركيب واحد فقال: ((« نِعْم» تكون مرة عاملة في مضمَر يفسّره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة «ويحه ومثله»، ثم يعملان في الذي فسَّر المضمر عمل «مثله» و»ويحه» إذا قلت: لي مثله عبدًا، وتكون مرة أُخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه))[2]، فسيبويه يرى بحسب هذا النص أنّ فاعل (نِعمَ) إمّا يكون مستترًا يفسّره التمييز بعده، نحو قولنا: نعم رجلا زيدٌ، حاملًا ذلك على معنى (وَيْحهُ رجلًا) فهذا مما يلزمه التفسير بالتمييز، أو يرفع فاعلًا ظاهرًا وفي هذه الحال يجب ألا يُؤتى بالتمييز، استغناءً بالفاعل الظاهر[3]،

---

(١) شرح (المعتزلي): ١/ ٤٥، مقدمة الشريف الرضي.

(٢) الكتاب:٢/ ١٧٧.

(٣) يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، تح: مجموعة من المحققين:٤/ ٥١٥.

فالمرفوع والمنصوب جميعًا يدلان على الجنس، وأحدهما يُغني عن الآخر، فالجمع بينهما بمنزلة الجمع بين العِوض والمعوَّض عنه وهو لا يجوز[١]، وأجازه المبرد (ت:٢٨٥هـ)[٢].

إنَّ الاستدلال بكلام أمير المؤمنين ينقض ما ذهب إليه سيبويه ويُثبِت صحة اجتماع فاعل فعل المدح والتمييز في تركيب واحد، إذ قال (عليه السلام): ((**وَ لَنِعْمَ دَارُ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَارًا**))[٣].زيادة على شاهد آخر ورد عن النبي محمد (صلى الله عليه وآله)[٤]، وهذا دليل قاطع على جواز هذا التركيب في النحو العربي.

٢. الحكم بالضرورة الشعرية:

حكم الصَّيْمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) على حذف (قد) قبل الفعل الماضي والاستغناء عنها بـ (اللام) في جواب القسم بالضرورة الشعرية، وهذا صريح كلامه: ((ولا تدخل هذه «اللام» على الفعل الماضي إلا مع «قد» ولا يحسن حذف «قد» معها إلا في الشعر))[٥]، وحكمه هذا منتقض بنصِّ نهج البلاغة؛ إذ قال الإمام (عليه السلام) في الشجرة وهي إحدى معجزات النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((**فَوَ اَلَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لاَنْقَلَعَتْ بِعُرُوقِهَا وَ جَاءَتْ وَلَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ**))[٦]، فجاء جواب القسم (لانقلعت) وهو فعل ماض مقترن بـ (اللام) فقط من دون (قد)، في دلالة

(١) يُنظر: علل النحو، ابن الورّاق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش:٢٩٣، وشرح المفصل، ابن يعيش:٧/ ١٣٢، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١١٠٦، والمقاصد الشافية:٤/ ٥١٥.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية:٤/ ٢٥٢، والنص وارد في: نهج البلاغة، تح: فارس الحسون:٤٥٧، وينظر: شرح (المعتزلي): ١١/ ٢٣٩.

(٤) يُنظر: شواهد التوضيح:١٦٧.

(٥) التبصرة والتذكرة، تح:د. فتحي أحمد مصطفى:١/ ٤٥٢.

(٦) نهج البلاغة:٣٩٦، وينظر: شرح (المعتزلي):١٣/ ٣١٣.

على جواز وورد هذا النمط النحوي في النثر أيضًا وليس وقفًا على لغة الشعر[١].

ومن الشواهد أيضًا ما ذكره الرضي الاسترابادي عن السيرافي (ت:٣٦٨هـ) بأنّه يرى نصب اسم الفاعل مفعولًا ثانيًا ضرورة، جاء ذلك في تعقيبه على قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا**﴾[٢]، على قراءة من أثبت (الألف) في الفعل (جعل)[٣]، يقول الرضي: ((قال السيرافي: إن الأجود ههنا أن يقال: إنما نصب اسم الفاعل المفعولَ الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنه أُضيف إلى المفعول الأول))[٤]، وإذا كان السيرافي ـ على ما نُقل عنه ـ يرى في القراءة القرآنية ضرورة على مذهب الأخفش (ت:٢١٥هـ) الذي يُجيز وقوعها في النثر، وفي القرآن الكريم أيضًا[٥]؛ فإن في نهج البلاغة ما يؤكد تلك القراءة ويعضُدها، إذ قال الإمام (عليه السلام) في وصف الخفّاش: ((**وَجَاعِلَةُ اَللَّيْلِ سِرَاجًا تَسْتَدِلُّ بِهِ فِي اِلْتِمَاسِ أَرْزَاقِهَا**))[٦].

٣. الحكم بعدم ورود السماع:

جزم بعض النحويين واللغويين بعدم ورود بعض التراكيب أو الألفاظ في كلام العرب، فكرّروا عبارات من قبيل (لم تتكلم به العرب)، أو (لم يُسمع) ونحو ذلك

(١) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة، د. علي عبد الفتاح محيي:٣٦٠، والأساليب الإنشائية غير الطلبية في نهج البلاغة، حسين علي محمد (رسالة ماجستير مخطوطة):٢٥

(٢) سورة الأنعام: من الآية ٩٦.

(٣) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: شوقي ضيف:٢٦٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤١٨، وينظر: النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون:١٣١.

(٥) يُنظر: معاني القرآن، تح: د. هدى محمود قراعة:١/ ٧٩، ٢/ ٤٨٠، وهمع الهوامع:٣/ ٢٩٠، والنحو الوافي:٤/ ٢٧١.

(٦) نهج البلاغة:٢٨٢، وينظر: شرح (المعتزلي): ٩/ ١٨١.

مما يحتاج إلى استقراء تام وهو ما يتعذّر كما تقدَّم، وربما يجعلون الأمر غُفْلًا من دون ذكر للفظ أو التركيب وهو أحسن من القطع أو الجزم بعدم الورود، من ذلك ما ذكره سيبويه في وزن (فَعْلَل) قائلًا: ((فإذا زدت من موضع «اللام» فإن الحرف يكون على «فعلل» في الاسم، وذلك نحو: «قَرْدَد»، و «مَهْدَد» ولا نعلمه جاء وصفًا))[1]، غير أنَّ الاستقراء أثبت وجود هذا البناء وصفًا في عدد من المواضع، منها ((أرضٌ هَجهَج: جَدْبةٌ لا نَبْتَ فيها))[2]، وموضعٌ فَدْفَد: فيه غلظ وارتفاع[3]، ومنه قول الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة: ((**هذا الخطيب الشَّحْشَح**))[4]، و (شحشح) بوزن (فَعْلَل)، وهو صفة لـ (الخطيب).

ومن الألفاظ التي لم تصل إليها أسماع اللغويين كلمة (خَصِيصَة) بوزن (فَعِيلَة) وجمعها (خصائص) وهي جمع (فعيلة) على (فعائل) وهو جمع قياسي، فلم تنص على ذكرها معجماتنا اللغوية، لكن اللغة أوسع مما أثبتته تلك المعجمات؛ فقد

(١) الكتاب: ٤/ ٢٧٧.

(٢) تهذيب اللغة، الأزهري، تح: محمد عوض مرعب: ٥/ ٢٢٧ (هج)، ويُنظر: لسان العرب: ٢/ ٣٨٧ (هجج).

(٣) يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الاثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي: ٣/ ٤٢٠ (فدفد).

(٤) نهج البلاغة: ٦٨١، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٩/ ١٠٦، ويُنظر: أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة، دراسة صرفية نحوية دلالية، حيدر هادي خلخال: ٨٨، والخطيب هو صعصعة بن صوحان العبدي (رضي الله عنه) أبو عمر، أو أبو طلحة، من أهل الكوفة، كان مسلمًا في عهد النبي محمد (صلى الله عليه وآله)، ولم يرَه، وشهد مع الإمام علي (عليه السلام) صفّين وكان أميرًا على كردوس، وكان خطيبا فصيحا، توفي في حدود سنة (٦٠ هـ)، ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، القرطبي، تح: علي محمد البجاوي: ٢/ ٧١٧. و (الشحشح) من غريب كلام الإمام (عليه السلام) الذي ذكره الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ) مبيِّنًا معناه بقوله: ((الماهر بالخطبة، الماضي فيها، وكلُّ ماضٍ في كلامٍ أو سَيْر فهو شَحشَح، والشحشح في غير هذا الموضع: البخيل المُمْسِك)). نهج البلاغة: ٦٨١.

وردت هذه اللفظة في قول الإمام علي (عليه السلام): ((**وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وآله) بِالْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ وَ الْمَنْزِلَةِ الْخَصِيصَةِ وَضَعَنِي فِي حَجْرِهِ وَ أَنَا وَلِيدٌ**))[١].

ومن الأبنية التي فاتت اللغويين أيضًا المصدرُ (تَهْيَام) بوزن (تَفْعال) على الرغم من وروده في كلام الإمام علي (عليه السلام) وفي شعر امرئ القيس أيضًا[٢].

ولم يكن أثر نقص الاستقراء في العربية وقفًا على الألفاظ بل شمل أيضًا التراكيب النحوية، فقد غاب عن النحويين جملة من التراكيب الفصيحة بحجة عدم ورود السماع دليلًا عليها، من ذلك ما نسبه عدد من اللغويين والنحويين إلى الأصمعي (ت: ٢١٦هـ) بأنه يمنع ورود (ما) بعد (شتان) فلا يجوز عنده القول: شتّان ما بين زيد وعمرو[٣].

إنَّ الاستدلال بكلام الإمام علي في يبيِّن نقص استقراء الاصمعي، وإثبات عدم صحة ما ذهب إليه، إذ قال (عليه السلام): ((**شَتَّانَ مَا بَيْنَ عَمَلَيْنِ عَمَلٍ تَذْهَبُ لَذَّتُهُ وَ تَبْقَى تَبِعَتُهُ وَ عَمَلٍ تَذْهَبُ مَؤُونَتُهُ وَ يَبْقَى أَجْرُهُ**))[٤].

---

(١) نهج البلاغة: ٣٩٥، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٣/ ١٩٧، ولي على هذا الشاهد مسألة أخرى، ينظر: الصحيفة (٢٣٣-٢٣٧) من هذا البحث.

(٢) يُنظر: نهج البلاغة: ٧١، وشرح (المعتزلي): ٢/ ٧٤، ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٧٨، وأبنية المبالغة وأنماطها:٢٦٦.

(٣) يُنظر: إصلاح المنطق، ابن السكِّيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون:٢٠٢، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي: ٧/ ٦٠٨ (شت)، والمفصل:١٦٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣، وارتشاف الضرب:٥/ ٢٣٠٤، وتوضيح المقاصد:٣/ ١١٦٠، والمزهر في علوم اللغة وانواعها، السيوطي السيوطي، تح: فؤاد علي منصور:١/ ٢٥٢، وأبنية المبالغة وأنماطها: ١٣٥ - ١٣٦.

(٤) نهج البلاغة: ٦٥٣، والرواية فيه بعدم ذكر (ما) بعد (شتان)، على أن الرواية الأشهر بذكرها ولذلك أثبتها. ينظر: شرح (المعتزلي): ١٨/ ٣١٠، وشرح نهج البلاغة (البحراني):٥/ ٣١٦، تمام نهج

٤. الحكم بالنّدرة:

قـرر النحويـون أن مـن الأنـماط التـي تـأتي عليهـا (أي) أن تكـون اسـمًا مُعْرَبًـا، فتقـع وصفًـا لموصـوف يُشـترط فيـه التنكـير في الغالـب، وأن تكـون (أي) مضافـةً لفظًـا ومعنـى إلى نكـرة مذكـورة بعدهـا مـن لفـظ الموصـوف ومعنـاه، نحـو: استـمعت إلى عـالمٍ أيِّ عـالمٍ، للدلالـة عـلى المبالغـة والتفخيـم[١]، والغالـب في الموصـوف أن يكـون مذكـورًا في الـكلام، فـإنْ جـاء محذوفًـا حُمِـلَ التركيـب عـلى النـدرة[٢].

وقـد جـاء الموصـوف محذوفًـا في قـول الإمـام (عليه السلام) فيـما نُسـب إليـه: ((**اِصحَـبِ النـاسَ بـأيِّ خُلُـقٍ شـئتَ يَصحبـوك بمثلِـه**))[٣]، والتقديـر: اِصحـبِ النـاس بخلـق أيِّ خلق...

إنَّ ورود هـذا النمـط في كلام الإمـام يفسـح المجـال أمـام إجازتـه والقيـاس عليـه، إذ إن القواعـد رهينـة الاسـتعمال، قـال ابـن جنـي (ت:٣٩٢هــ): ((واعلـم أنـك إذا أدّاك القيـاس إلى شيء مـا ثـم سـمعت العـرب قـد نطقـت فيـه بـشيء آخـر عـلى قيـاس غـيره فـدعْ مـا كنـت عليـه إلى مـا هـم عليـه))[٤]؛ لأن النـادر اللغـوي يعنـي ((مـا قـلَّ وجـودهُ وإنْ لَمْ

البلاغـة، السـيد صـادق الموسـوي: ٦٩٨، وبهـج الصباغـة في شرح نهـج البلاغـة، التسـتري: ١٤/ ٥٣٩، وتوضيـح نهـج البلاغـة، السـيد محمـد الشـيرازي:٤/ ٣١٩، وأبنيـة المبالغـة وأنماطهـا:١٣٥ -١٣٦.

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية:١/ ٢٨٦، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨١٣، ومغني اللبيب:١٠٩، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: ٣/ ٦٥، وهمع الهوامع:١/ ٣٥٥ـــ٣٥٦، والنحو الوافي:١/ ٣٦٧.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب:٢١٠٣٦، وهمع الهوامع:١/ ٣٥٦، والنحو الوافي:١/ ٣٦٧.

(٣) نهج البلاغة: ٧٢٩، وينظر: شرح (المعتزلي):٢٠/ ٣٠٩.

(٤) الخصائص: ١/ ١٢٥.

يُخالِف القياس))[١] وهذا ما دعا الأستاذ عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) إلى الاستدلال بالشاهد العلوي في الرد على النحويين قائلًا: ((ورودها في نثر الإمام علي أفصح البلغاء فوق ورودها في البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلا. وحسبنا أنه مسموع في النثر وفي الشعر من أفصح العرب))[٢]. هذا زيادة على طائفة كثيرة من الشواهد العلوية التي عرضتها الدراسة، وإذا كان شأن كلام الإمام هكذا فلِمَ عزف أغلب النحويين عن الاحتجاج به في الدرس النحوي؟

قد يطول الحديث في ذكر أسباب ذلك تفصيلًا، إلا أنَّ أغلب الظن أنّ الذي أثَّرَ في ذلك هو مذهب قسم من النحويين الذين منعوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بزعم روايته في المعنى، ولا شك في أن كلامه (عليه السلام) مصداق للحديث؛ إذ ((الحديث في اصطلاح المحدِّثين قول النبي (عليه السلام) وفعله وتقريره (...) وقول أصحابه وفعلهم وتقريرهم والتابعين لهم))[٣]، لكنه إذا كانت رواية حديث النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله) بالمعنى مسوِّغَ مَن منعَ الاحتجاج به بحجة عدم تدوينه لمدة طويلة؛ فإن ذلك لا ينطبق على أحاديث أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الخاصة بهم أو تلك التي يروونها عن النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله)؛ إذ المنقول عنهم أنهم شجَّعوا على تدوينها ورغّبوا في كتابتها، ورفعوا الحظر المفروض على رواية الحديث، قال امير المؤمنين (عليه السلام): ((إذا كتبتم الحديثَ فاكتبوه بإسناده، فإن يكُ حقًا كنتم شركاء في الأجر، وإنْ يكُ

(١) كتاب التعريفات:٢٣٩.

(٢) النحو الوافي: ١/ ٣٦٧، والبيت الشعري الذي يشير إله الأستاذ عباس حسن هو بيت الفرزدق: إذا حارب الحجاج أيَّ منافق علاه بسيف كلما هز يقطع. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكملها: إيليا الحاوي:٢/ ٧٠.

(٣) دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص:٢/ ١١، وينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:١٣.

باطلاً كان وزره عليه))[١]، وذكرَ هذا المعنى ابن ابي الحديد (ت:٦٥٦هـ) فقال: ((وحسبُك أنّه لم يدوَّن لأحدٍ من فصحاء الصحابة العشر ولا نصف العشر مما دُوِّن له))[٢]. وأكد هذا المعنى أيضًا الدكتور شوقي ضيف من المحدَثين[٣].

إنَّ حجة الرواية بالمعنى كانت نتيجة من نتائج إقدام السلطة بعد رحيل النبي (صلى الله عليه وآله) وتوجيهها بعدم تدوينه لمدة طويلة[٤]، فقد ذكر الذَّهَبي (ت:٧٤٨هـ) أنَّ الخليفة الأول: ((جمع الناس بعد وفاة نبيِّهم فقال: إنكم تحدِّثون عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئًا، فمَن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه))[٥]، وعلى هذه المنهج سار الخليفة عمر بن الخطاب أيضًا، فقد رُوي عن أبي هريرة أنه قال: ((ما كُنَّا نستطيع أن نقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى قُبِض عمر قال أبو سلمة فسألته بِمَ؟ قال كنا نخاف السياط وأومأ بيده إلى ظهره))[٦]، ودليل هذا ما قاله عمر لأبي هريرة: ((لتتركَنَّ الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أو لألحقنَّك بأرض دَوْس))[٧].

---

(١) كنز العمال في سُنَن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي، تح: بكري حياني، وصفوة السقا: ١٠/ ٢٢٢ـ٢٢٣.

(٢) (شرح (المعتزلي): ١/ ٢٥.

(٣) يُنظر: تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي):٤٥٣.

(٤) يُنظر: تذكرة الحفّاظ، الذهبي:١/ ١٢ــ١٧.

(٥) تذكرة الحفاظ: ١/ ٩.

(٦) تاريخ دمشق، ابن عساكر، تح: عمرو بن غرامة العمروي:٦٧/ ٣٤٤، وينظر: سير أعلام النُّبَلاء، الذهبي، تح: مجموعة من المحققين:٢/ ٦٠٢ــ٦٠٣.

(٧) تاريخ دمشق:٦٧/ ٣٤٣. ((دوس قبيلة من الأزد، منها أبو هريرة، ولهم موضع يقال له حجرة دوس)) معجم البلدان، ياقوت الحموي:٣/ ٨٨.

وقد جرى هذا النهج على روايات أهل البيت (عليهم السلام) أيضًا، بل إنَّ كتب الحديث تذكر توجيه من بيده السلطة آنذاك بحرق مدوناتهم وإتلافها[١]. الأمر الذي ساعد على تغييب الحديث النبوي من دائرة الاحتجاج النحوي، وإنِ اعتُمد عليه في قضايا اللغة والمعجم؛ إذ حاجة النحو إلى الضبط والدقة في الرواية أكثر من حاجة المعجم إليهما؛ لأنَّ الاحتجاج بالشاهد متوقفةٌ على صحة ألفاظه، فالشاهد هو النحو كما قيل.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنّ ادّعاء الرواية بالمعنى ربما لم تُقنِع القدماء من النحويين فاستشهدوا به على نطاق ضيِّق، فاحتج به سيبويه بقلة[٢]، ثم إنَّ الشعر كثيرًا ما رُويَ بالمعنى أيضًا، إذ قد يرد البيت الواحد بروايات متعددة لكلِّ رواية وجه يختلف عن الآخر، فلِمَ تَصدَّر أدلة الاستشهاد النحوي بخلاف الحديث النبوي الشريف؟!؟[٣].

أفهم مما ذُكِرَ أنَّ الموقف السياسي يقف في صدارة العوامل التي منعت الاحتجاج بالحديث، وأمارات هذا الموقف تظهر بوضوح في أكثر من وجه، منها تعامل بعض اللغويين والرواة القدماء مذهبيًا ممن له صلة بأهل البيت (عليهم السلام)، فقد ذكر أبو الفرج الأصبهاني (ت:٣٥٦هـ) أخبارًا عن الشاعر يزيد بن مفرِّغ الحِمْيَري (ت:٦٩هـ)، منها قوله: ((وله طراز من الشعر ومذهب قلّما يلحق فيه أو يقاربه، ولا يعرف له من الشعر كثير، وليس يخلو من مدح بني هاشم أو ذمّ غيرهم ممّن هو عنده ضدّ لهم، ولولا أنّ أخباره كلّها تجري هذا المجرى ولا

---

(١) يُنظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، تح: محمد عبد القادر عطا:٥/ ١٤٣.

(٢) يُنظر: الشاهد وأصول النحو:٦٩.

(٣) يُنظر: الأصول (تمام حسان):٩٥، وفي أصول النحو:٥٢.

تخرج عنه لوجب ألّا نذكر منها شيئًا))[١]، وإذا كان الحال كذلك، فمن هنا نفسر التشكيك بنسبة كلام الإمام (عليه السلام) الذي جمعه الشريف الرضي (ت:٤٠٦هـ) في نهج البلاغة إلى الرضي نفسه، لِكون بعض خطبه تعرَّضت إلى ذكر بعض الصحابة (رضي الله عنهم).

وقد تجلّى هذا العامل السياسي والمذهبي في صورة أُخرى وهي عدم التصريح باسم النبي محمد (صلى الله عليه وآله) أو أهل البيت (عليهم السلام) عند الاستدلال بأقوالهم خوفًا من الحاكم أو مجاملةً له، فلمْ يصرِّح سيبويه باسم النبي (صلى الله عليه وآله)، بل كان يُورد أحاديثه ضمن أمثلة الكتاب، فيقول مثلًا: (قال)، أو (تقول)، أو (مثل ذلك)، أو (من العرب)، أو (أما قولهم)[٢]، ولعلّ موقف سيبويه هذا متأتٍ من أنَّه وُلِدَ ((في أوائل دولة بني العباس ومات في خلافة الرشيد))[٣]، ومعلوم ما في هذا العصر من ظروف اجتماعية وسياسية وفكرية كثيرة ألقت بتأثيراتها السلبية على التأليف النحوي، وقد يكون نهجُ سيبويه هذا هو من جرَّأ النحويين بعده على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف[٤]، فهذا ابن جني يقول: ((ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجميل: ولو رأيتم المعروف رجلًا لرأيتموه حسنًا))[٥]، والقول موثَّق للإمام الحسين (عليه السلام) كما ذكر العلّامة المجلسي (ت:١١١١هـ)[٦].

(١) الأغاني:٧/ ١٦٧.

(٢) يُنظر: الكتاب:٣/ ٢٦٨، ٢/ ٨٠، ٢/ ٣٢، ٤/ ١١٦، ١/ ٧٤، ١/ ٣٢٧، ٢/ ٣٩٣، والشاهد وأصول النحو:٦٩.

(٣) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف:٤٩.

(٤) ينظر: سيبويه أول من جرَّأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، أ.د. سعدون أحمد علي الربعي، بحث منشور في مجلة العميد، العدد الخامس، آذار ٢٠١٣م: ٣٦٦-٣٦٩.

(٥) الخصائص: ٢/ ٤٤٣.

(٦) ينظر: بحار الأنوار لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تح: مجموعة من العلماء:٧٥/ ١٢٧.

وقد يُزاد على ما تقدم أسباب أُخر، غير أنْ ما ذكرتُه ــ من وجهة نظري ــ يعدُّ سببًا رئيسًا في عزوف أغلب النحويين عن الاحتجاج بكلام الامام في مجال النحو إلا الرضي الذي يعدُّ ظاهرة في هذه المسألة لكنه متأخر.

إنَّ موقف الرضي هذا هو الذي ينبغي أنْ يُعتمَدَ من لدن الباحثين المحدَثين الذين عابوا على القدماء عدم العودة إلى الحديث الشريف في تقعيد مسائل النحو العربي، فهو نص عربي فصيح مقول في عصر الاحتجاج جرى على وفق أدلة الاحتجاج النحوي فيما يصح الاستشهاد به، لذا كان من الواجب العناية به في تقرير ضوابط العربية أو تعديل ما غاب فيه الاستقراء التام لشواهدها، ومن هنا جاء هذا البحث موسومًا بـ (كلام الامام علي (عليه السلام) والصناعة النحوية) المقصد من هذا أن كلامه إنما يجري على وفق أدلة العلماء في الاحتجاج، لكنَّهم لم يأخذوا به في الصناعة النحوية التي عرَّفها السيوطي بقوله: ((النحو: صناعة علميّة يُعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف، ليُعرَف الصحيح من الفاسد، وبهذا يُعلم أن المُراد بالعلم المصدَّر به حدود العلوم: الصناعةُ))[1]، ثم إنَّ عدم الأخذ بكلام الإمام خلاف المنهج الصحيح في الاستشهاد، إذ ((إنَّ الإمام لا نكرانَ في صحة الاستشهاد بأقواله))[2]؛لأن إحدى حدود ضبط هذه الصناعة النظر الى اللغة نفسِها وما فيها من شواهد حيَّة تُثري النحو بشتّى الأساليب والاستعمالات النحوية الفصيحة كي تحظى قواعده بالاطّراد والإعمام، لا أنْ تُفرَض بأقيسة أسهمت كثيرًا بالاضطراب والتأويل[3].

---

(١) الاقتراح:٢٤.

(٢) نشأة النحو:٢٥١

(٣) يُنظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة: ٦٧-٧٦، والقاعدة النحوية:١٠، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي:١٩.

وصفـوة القـول: لـو احتكـم النحويـون إلى الاحتجـاج بكلامـه (عليه السلام) فضـلًا عـن القـرآن الكريـم والحديـث النبـوي الشريـف لخرجنـا بقواعـد عامـة وموضوعيـة بعيـدة عـن التأويـل والتقدير والـضرورات، ولأُجـبرَ نقـص الاسـتقراء الـذي مُنِـي بـه النحـو العـربي في أبـواب كثـيرة؛ لأن أيـة قاعـدة نحويـة لا يمكـن أن يُسـتندَ إليهـا مـا لم تتصـف بالعمـوم، أي ان تنطبـق عـلى جمهـرة مفرداتهـا أو تراكيبهـا [١]، ثـم إنَّ كثـيرًا مـن تعبـيرات الإمـام (عليه السلام) والتراكيـب التـي اسـتعملها مـا هـو شـائع ومسـموع في عصره، هـذا زيـادة عـلى مـا انفـرد بـه، غـير أنَّ النحويـين أغفلوهـا ولم يصرِّحـوا بذكرهـا، ولهـذا حرصـتُ في أغلـب المواضـع التـي درسـتها عـلى تعضيـد نصوصـه بشـواهد أُخـر مـن القـرآن الكريـم أو الحديـث النبـوي الشريـف، أو بشـواهد شـعرية قيلـت في زمـن قريـب مـن عـصره (عليه السلام)؛ إذ إنَّ لغـة أيِّ فـرد هـي صـورة لمظاهـر المجتمـع الـذي ينشـأ فيـه، وهـي مزيـج مـن الاسـتعمالات الشـائعة في ذلـك العـصر [٢]، ولا غـروَ في أن كلام الإمـام أولى بالاحتجـاج مـن كلام يُنسـب لأعـرابي لم يُعـرف اسـمه، أو شـاعر ارتكـب الوعـرَ حتـى يسـتقيم بيتـه مـن العلـل [٣].

وفي ختـام التمهيـد أجـد نفسـي ملزَمًـا بـأنْ أعـرض لحجيّـة الاحتـكام إلى كلام الفـرد في تعديـل القواعـد النحويـة وإن لم يُسـمع هـذا الـكلام إلا منـه، وهـذا أمـر قـد يخطـر في ذهـن القـارئ الكريـم، وإنْ كان الإمـام ممـا لا نقـاش في فصاحتـه وموافقـة كلامـه لمبـادئ علـماء العربيـة في شرائـط الاحتجـاج كـما مرّ، ولعـل مـا ذكـره ابـن جنـي يُغنـي القـول بذلـك، فقـد أشـار إلى أنَّ مـا يـرد عـن العـربي الموثـوق بفصاحتـه شيء

(١) ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة: ٥٨، والقاعدة النحوية: ٩ ــــ١٠.

(٢) ينظر: الرواية والاستشهاد:٢٧٣، ولغة الشعر العراقي المعاصر، عمران خليل الكبيسي:١٨.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب:١/ ١٢، و في أصول النحو: ٧٠.

لم يُسمع من غيره أُخِذَ به مالم يخالف قياسًا موجودًا[١]، وإن خالف هذا الكلامُ الجمهورَ فالعبرة بفصاحة لسان العربي وقوة بيانه[٢]، بل يُقبَل ما جاء به هذا العربي الفصيح وإن تعارض مع قياس آخر[٣]، ومما يتعلّق بذلك أيضًا صحة الاحتجاج بالشاهد الواحد في نقد القواعد النحوية كما جرى ذلك في بعض مسائل هذا البحث، وهذا ما نصَّ عليه ابن جني أيضًا في ((باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه))[٤]، واستنادًا إلى ذلك فقد ((بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين))[٥] من ذلك قياسهم على المثال الواحد – كما في شنوءة[٦]– و المثالين – كما في قياسِهم تصغير (أفعلِ) التعجُّبِ مع أنَّ ما جاء منه هو (أُمَيْلِحُ، وأُحَيسِن)[٧] لا غير.

---

(١) يُنظر: الخصائص:٢/ ٢٣ـ٢٧.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/ ٣٨٥، والاقتراح:١٢٠.

(٣) ينظر: الخصائص:٢/ ٢٧.

(٤) الخصائص:١/ ١١٥، وينظر: الاقتراح:١٢٠.

(٥) همع الهوامع:٣/ ٤١٣.

(٦) يُنظر: الكتاب:٣/ ٣٩٣، والخصائص:١/ ١١٦

(٧) يُنظر: الكتاب: ٣ / ٤٧٧، و مغني اللبيب:٨٩٤، والاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي، فاطمة ناظم مطشر، (أُطروحة دكتوراه مخطوطة):٣٥.

الباب الأول

ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ
وَردَ في كَلامِ الإمام علي (عليه السلام)

الفصل الأول: ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأسماءِ:

الفصل الثاني: ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأفعالِ والحُروف:

توطئة:

من المقرَّر لدى علماء العربية ودارسيها أنَّ الباعث الدِّيني هو السبب الرئيس وراء نشأة علوم اللغة العربية، فالعناية بالقرآن الكريم، وفهم آياته ومعانيه، والكشف عن أنماط بناء جُمَلِه وتراكيبه، وتبيين أسراره البلاغية والإعجازية، فضلًا عن حفظ نصوصه من اللحن والتحريف، كلُّ ذلك حفزهم إلى الاهتمام بلغته و قراءاته وتفاسيره وتاريخه، وحملهم على ضبط اللغة وإحكام قواعدها عبر التوسل بعدد من الأُسس أو الأحكام التي تحفظ اللسان وتُبعده من الوقوع في اللحن أو الخطإ[1].

فبعد أن دُوِّن النحو العربي عبر مراحل من تقصّي المسموع وإحصاء مظاهره وجد النحويون أنفسهم أمام جملة من التراكيب والاستعمالات اللغوية المختلفة التي تحتاج إلى وضع معايير للتقويم والبناء، منها ما يتعلَّق بالجودة والرداءة، ومنها ما يتعلق بالصواب والخطإِ، وهذا يعني أنَّ الفصاحة في عُرف النحويين لم تعُد السبيلَ الوحيد لقبول بعض التراكيب أو رفضها كما كانت قبل اكتمال أبواب النحو، بل زادوا عليها معيارًا آخر للصواب والخطإ استخرجوه من الكلام الفصيح ذلك هو القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فلم تستند إليه أو تحتج به[2]، وفي ضوء هذا المبدإِ دأب النحويون ((على وضع قواعدَ نحويةٍ شكلية يتوكَّأُ عليها من ضعُفتْ ملكتُه أو شاب لسانَه خليطٌ من كلام الأعاجم))[3]، ومن بين

(١) يُنظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب:١٠٨، وفي أصول النحو:١٠٠.

(٢) يُنظر: الأُصول (تمام حسان):٩٦.

(٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح: ١٩.

تلك الأحكام التقويمية التي شاعت في كتب التراث النحوي حكمُ المنع الذي يدور إجمالًا حول مخالفة الوجه النحوي ضوابطَ الصناعة النحوية والمعنى الذي يؤدّيه التركيب النحوي.

والمنع كما ذكرته المعجمات هو مصدر للفعل (منَعَ)، قال الخليل: ((مَنَعْتُه أَمْنَعُه مَنْعًا فامْتَنَعَ، أي:حُلتُ بينه وبين إرادته. ورجل منيع: لا يُخْلَصُ إليه))[١]، وهو ضد الإعطاء[٢].

والذي يبدو أنَّ قُدامى النحويين لم يضعوا حدًا أو مصطلحًا لمفهوم المنع بوصفه أَحدَ الأحكام النحوية التقويمية التي زخرت بها كتب النحو قديمًا وحديثًا، وقد يكون سبب ذلك أنَّهم يسعَون في الأساس إلى جمع القواعد النحوية وتبويبها وتفسيرها، أمّا توجيه تلك القواعد بالجواز أو المنع أو الضعف ونحو ذلك من الأحكام فإنَّها لاترد ((إلا لمامًا؛ لأنَّ النحاة لم يُعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنّما كانوا يُشيرون إليها كلّما سنحتِ الفرصة لِمثل هذه الإشارة، إمَّا في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجّة))[٣]، ومن أجل هذا فقد عمد قِسم من الباحثين المحدَثين إلى تعريف المنع في ضوء الدراسة التي عقدها في باب من أبواب النحو، فقد بيَّنته الدكتورة خديجة الحديثي بأنَّه حكم ((لعدم جواز وجه من أَوجه الإعراب أو وجه من أوجه التعبير))[٤]، كما عرَّفه تلميذُها الباحث مازن

---

(١) كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي:٢/ ١٦٣ (منع)، ويُنظر: تهذيب اللغة:٣/ ١٤ (منع).

(٢) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار:٣/ ١٢٨٧ (منع)، ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون:٥/ ٢٧٨ (منع).

(٣) الأصول (تمام حسان): ١٩٠.

(٤) الشاهد وأُصول النحو:٢٨٩

عبد الرسول الزيدي بأنَّه ((حكم نحويّ يُراد به رفضُ كلِّ ما يُخلّ بمقتضيات الصحة وقواعدها لعلّة مانعة من ذلك حالتْ بينه وبين الصواب))[١].

على أنَّ ذلك لا يمنع من وجود شواهد مهمة تدلُّ على عناية علماء العربية بمصطلحات النقد النحوي ولاسيما المنع منها؛ إذ إنَّ لها حضورًا واسعًا فيما كتبوه من مصنفاتٍ نحوية ولغوية، وأوضح مصداق على ذلك ما عقده سيبويه في بابٍ ابتدأ به كتابه كشف فيه عن مستويات الكلام العربي وحكمَ على كلِّ مستوى وأحواله، فقال: ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسَن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحالٌ كذب))[٢]. فسيبويه على وفق هذا النص قد حصر مستويات الكلام بالمستقيم والمُحال، ولاشك في أنَّهما المستويان اللذان لا يخرج التركيب النحوي في العربية عنهما، والمُحال لفظ يدلُّ على المنع، وهذا دليلٌ على منهجِه المُحكَم وسَعة تصوره في استخلاص ضوابط العربية الفصحى[٣].

وقد يكون سبب غياب التحديد الدقيق لمفهوم المنع في الدرس النحوي هو ما أدى إلى تعدد المصطلحات التي عبَّر بها النحويون في الدلالة على ما يمتنع من التراكيب النحوية، فالمصطلحات المستعملة في المنع كثيرة، منها تعبيرات تدلُّ على المنع بلا احتمال لحكم آخر، مثل (المُحال، ولا يجوز، ولا يستقيم، ومردود، وباطل، وخطأ، وفاسد، وغير صحيح)، ومنها تعبيرات مرادفة للمنع، مثل (أبى، وتعذّر، وحظر)[٤]، هذا زيادةً على ألفاظ اختلطت دلالتها بدلالة المنع، مثل

(١) ظاهرة المنع في النحو العربيّ (رسالة ماجستير مخطوطة): ٢٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥.

(٣) يُنظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ، د. عبد العال سالم مكرم: ٣٨١.

(٤) يُنظر: ظاهرة المنع:٢٩ ــ٤٦

(الشاذ، والضعيف، والقبيح، والرديء)[١].

ويمكن تقسم المنع في النحو العربي على أقسام من أهمها[٢]:

١ـ **مَنْع العرب**: وهو النوع الذي يستند فيه النحويون إلى كلام العرب في الحكم على منع التراكيب النحوية أو الاستعمالات اللغوية، ولهذا قيل: إنَّ النحو هو علم منتزَع من استقراء لغة العرب نظمًا ونثرًا، على أنَّ ما يمتنع لدى العرب قد يجوز في القياس، وهذا ما أشار إليه ابنُ جني في باب ((امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس))[٣].

٢- **مَنْع النحويين**: وهو المنع الذي يُحتكم فيه إلى أقيسة النحويين واجتهاداتهم في إصدار الحكم، فالنحويون أصدروا كثيرًا من القواعد النحوية لم تُسمع عن العرب بناءً على ما وضعوه من أقيسة وأُصول، قال ابنُ السراج: ((فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجِئ فيه إلى القياس))[٤] ولهذا نجدهم يُكثرون من قولهم إنَّه ((القياسُ وإنْ لم يُسمع))[٥].

والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما صرَّح به سيبويه قائلًا: ((فإن بدأ بالمخاطَب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسِه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تَكلَّم به العرب، ولكنّ النحويين قاسوه))[٦]، ومثل هذا جاء على لسان

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٠ – ٦٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٤– ٦٦.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٩١– ٣٩٨.

(٤) الأُصول في النحو: ١/ ٨٨.

(٥) همع الهوامع: ١/ ٤٣١.

(٦) الكتاب: ٢/ ٣٦٣ – ٣٦٤.

المبرّد، إذ قال: ((هذا باب من «الذي»، و«التي» ألفه النحويون فأدخلوا «الذي» في صلة «الذي» وأكثروا في ذلك))[1]، وهو الباب الذي بشأنه قال أبو حيان: ((هذه التراكيب كلّها مِن وضْع النحويين، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب))[2].

٣- **مَنْع العرب والنحويين**: وهو النوع الذي تكون فيه المسألة ممتنعةً لدى النحويين بسبب امتناعها في كلام العرب.

ويسعى هذا الباب إلى رصد نماذج من مسائل نحوية قد منعها النحويون إمّا نتيجةً لاحتكامهم فيها إلى القياس وحده، أو بسبب عدم الاستقراء الدقيق لشواهد العربية، اتضح في الحالتين جوازها لورودها في كلام الإمام علي (عليه السلام)، وقد قَسَّمتُه على النحو الآتي:

الفصل الأول: ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأسماء:

الفصل الثاني: ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأفعال والحروف:

---

(١) المقتضب: ٣/ ١٣٠.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٤٠.

الفصل الأول

ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأسماءِ

المسألة الأولى: جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت:

(الباء) حرفُ جرٍ يأتي لمعانٍ متعددة أَشهرها الإلصاق وهو أصل معانيها، ولم يذكر سيبويه غيره، فقال: ((و«باء» الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط (...) فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله))[1]، وهي ضربان: زائدة، وغير زائدة، أمّا الزائدة فإنَّها تُزاد توكيدًا في مواضعَ ستة هي: الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال المنفي عاملها والتوكيد بـ (النفس)، و(العين)[2]. وأمّا غير الزائدة فإنَّ لها ثلاثةَ عشر معنى[3].

وأما زيادتها في الخبر فهي قسمان، أحدهما: زيادة قياسية وتأتي في الخبر المنفي، والقسم الآخر يتمثل بالزيادة السماعية التي لا يمكن القياس عليها وهي التي ترد في الخبر المثبَت[4].

وأغلب النحويين يمنعون زيادتها في الخبر المثبَت أصلًا، فإنْ ورد السماع

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢١٧، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩٥، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل: ٣٦، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من المحققين:٦/ ٢٩٤٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٤١٧، وحروف الجر دلالاتها وعلاقاتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان: ٦.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٨/ ١٣٨-١٣٩، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تح: أحمد محمد الخراط:١٤٧-١٥٠، والجنى الداني:٥٥، ومغني اللبيب: ١٤٤ - ١٤٨.

(٣) يُنظر: الجنى الداني: ٣٦، وهمع الهوامع:٢/ ٤١٧-٤٢٢.

(٤) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور، تح:د. صاحب أبو جناح:١/ ٤٩٣، و مغني اللبيب:١٤٩.

بذلك خرَّجوا الشواهد على التأويل والتقدير؛ لأنّهم لا يرتضون زيادتها في الخبر الموجب[(١)].

وقد نقل ابنُ جنّي عن الأخفش إجازته زيادة (الباء) في الخبر المثبَت مستشهِدًا بقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا**﴾[(٢)]، فالتقدير عند الأخفش (جزاء سيئة مثلُها) على زيادة (الباء) استدلالًا بقوله تعالى: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**﴾[(٣)(٤)]، وقد أورد رأيَ الأخفش هذا علماءٌ آخرون فذكروا في توجيه خبر (جزاء سيئة) في آية سورة يونس وجهين، أحدهما: زيادة (الباء) في (بمثلها) موافقةً للأخفش وإنْ لم يُصرِّح بعضهم باسمه، والآخر: الخبر محذوف تقديره (واقع)، و (الباء) متعلّقة بـ (جزاء)، والتقدير: وجزاء سيئة بمثلها واقع[(٥)]، على أنَّ الأخفش استدلَّ لتدعيم رأيه في الجواز بمثال، ولم أجد الآية في كتابه المطبوع، وربّما لم يصل المحقق إلى النسخة التي نظر فيها ابنُ جني، وهذا صريح كلام الأخفش: ((وقال [تعالى] «جزاء سيئة بمثلها» وزِيدتْ «الباء» كما زِيدَتْ في قولك «بحسبك قول السوء»))[(٦)]، فرجَّح زيادتها في الخبر حملاً على زيادتها في

(١) يُنظر: الكتاب: ١/ ٣٨، ٤١، ٦٦، ٩٢، ٢/ ٢٦، ١٧٥، ٣١٦، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):١/ ٤٩٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٠٥، ومغني اللبيب:١٤٩، وتمهيد القواعد:٦/ ٢٩٥١، وهمع الهوامع:١/ ٤٦٦، ودراسات لأُسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة:١/ ٢/ ٥٢.

(٢) سورة يونس من الآية:٢٧

(٣) سورة الشورى من الآية:٤٠

(٤) يُنظر: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي ١/ ١٣٨.

(٥) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تح: علي محمد البجاوي:٢/ ٦٧٢، وشرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ٢٣، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل: ٦/ ٤٤، والدر المصون:٦/ ١٨٥.

(٦) معاني القرآن (الأخفش): ١/ ٣٧٢.

المبتدإ؛ ((لأن ما يدخل على المبتدإ قد يدخل على الخبر، نحو «لام» الابتداء في قول بعضهم: إنَّ زيدًا وجهه لحسن))[١].

وممّن تابع الأخفشَ على رأيه هذا ابنُ كَيسان (ت: ٢٩٩هـ)[٢]، ونقل الطبري (ت: ٣١٠هـ) عن بعض نحويي البصرة من دون تصريحٍ بأسمائهم قولهم بزيادة (الباء) في الآية محل الخلاف[٣]، وصرَّح بذلك أبو البركات الأنباري أيضًا[٤]، وقد نسب ابن هشام (ت:٧٦١هـ) إلى جمهور النحويين اعتراضهم على ذلك قائلًا: ((وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إنَّ «بمثلها» هو الخبر وأن «الباء» زِيدَتْ في الخبر كما زِيدَتْ في المبتدإ في: بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾))[٥].

يظهر مما تقدَّم أنَّ الاستدلال بالقرآن نفسِه في ترجيح وجهٍ إعرابيٍ معين لهو السبيل الأَولى بالقبول كما ذهب ابن جني، وكما هو منهج الكثيرِ من النحويين والمفسِّرين[٦]، على أنَّ القول بزيادتها من دون بيان دلالتها لا يمكن قبوله ولاسيما في القرآن الكريم الذي يختار لكلِّ لفظةٍ موضعَها المناسبَ الدقيقَ، كما أنَّ اللجوء إلى التأويل والتقدير خلاف الظاهر غالبًا، لهذا فإنَّ ذِكرَ (الباء) ههنا قد يُوحي

---

(١) شرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ٢٣.

(٢) يُنظر: البحر المحيط:٦/ ٤٤، والدر المصون: ٦/ ١٨٥، ومغني اللبيب: ٥١٢. ولم أجد رأي ابن كيسان هذا في كتبه المطبوعة.

(٣) يُنظر: جامع البيان: ١٥/ ٧٤.

(٤) يُنظر: البيان في غريب إعرب القرآن، تح:د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا:١/ ٤١٠.

(٥) مغني اللبيب:٥١٢. والنص القرآني سبق تخريجه.

(٦) يُنظر: الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن، د. خالد بن ابراهيم النملة، بحث منشور في جامعة الإمام محمد بن سعود:٤-٥.

بدلالـة التوكيـد، وهـي الدلالـة التـي يمكـن استظهارها مـن السياق والقرائـن المحيطـة بالنـص أيضًـا.

ومـن شـواهد هـذه المسألة في نهج البلاغـة مـا ورد في كلام للإمام علي (عليه السلام) وقد أَرسلَ رجلاً مِن أَصحابِه يعلم لـه أَحوال قـومٍ مـن الجنـد أرادوا اللِّحـاق بالخـوارج، قـال فيـه: ((**إِنَّ اَلشَّيْطَانَ اَلْيَوْمَ قَدِ اِسْتَفَلَّهُمْ وَهُوَ غَدًا مُتَبَرِّئٌ مِنْهُمْ وَمُتَخَلٍّ عَنْهُمْ فَحَسْبُهُمْ بِخُرُوجِهِمْ مِنَ اَلْهُدَى وَاِرْتِكَاسِهِمْ فِي اَلضَّلاَلِ وَ اَلْعَمَى**))[١].

بعـد أنْ أخـبر هـذا الرجـلُ الإمـامَ بـأنَّ قومًـا مـن الجنـد قـد خافـوا فالتحقـوا بالخـوارج، دعـا عليهـم الإمـام بـأنْ يُبعدهـم الله تعـالى عـن رحمتـه، ثـمّ نبَّـه عـلى أنّ مـا صـدر عنهـم هـو مـن عمـل الشيطان، ولمّـا كان الأمـرُ كذلـك (فَحَسْبُهُمْ بِخُرُوجِهِمْ مِنَ اَلْهُدَى) أي: يكفيهـم ضَـلالًا وانحرافًـا خروجهـم مـن الهـدى الـذي كانـوا عليـه حينـما كانـوا مـع الإمـام (عليه السلام) ورجوعهـم إلى الضـلال القديـم والجهـل، لأنهـم خرجـوا عـن طاعـة الإمـام[٢].

---

(١) نهـج البلاغـة: ٣٣٩، وينظـر: شرح (المعتـزلي): ١٠/ ٧٤ (الروايـة المنقولـة بإثبـات «بخروجهـم» هـي الأكثـر تـداولًا في شروح نهـج البلاغـة، وانفـرد ابـن أبي الحديـد بعـدم إيرادهـا أو إثباتهـا في هـذا الموضـع، وقـد أوردهـا في موطـن آخـر بإثبـات « بخروجهـم» ٣/ ١٣٧، ولم يعلّـق المحقـق محمـد أبـو الفضـل عـلى الأمر، ولهذا اعتمدتُ على الرواية الأكثر شهرة وتـداولًا التي عليه أغلب شراح النهـج) ينظر: حدائـق الحقائـق في شرح نهـج البلاغـة، الكيـذري تـح: عزيـز الله العطـاردي:٢/ ١٠١، وشرح نهـج البلاغـة ميثـم البحـراني:٣/ ٣٧٩، ومنهـاج البراعـة في شرح نهـج البلاغـة، حبيـب الله الخوئـي، عُنـي بتصحيحـه: السـيد إبراهيـم اليانجـي: ١٠/ ٢٩١، وشرح نهـج البلاغـة، السـيد عبـاس الموسـوي:٣/ ١٧٠، ومصـادر نهـج البلاغـة وأسـانيده، السـيد عبـد الزهـراء الحسـيني:٢/ ٤٣٧. واسـتفلّهم: مـن ((فللـت الجيش:هزمتـه)). لسـان العـرب:١١/ ٥٣١ (فلـل) والمعنـى: دعاهـم الشـيطان إلى الانشـقاق و الانهـزام عـن الجماعـة بتزيـين ذلـك إليهـم. يُنظـر: شرح (البحـراني):٣/ ٣٧٩.

(٢) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي):١٠/ ٢٩١.

واحتكامًا الى المعنى الذي جاء عليه النص العلَوي فقد صرَّح عدد من شُرّاح النهج بزيادة (الباء) في (بخروجهم)[١].

واستنادًا إلى ما تقدَّم يمكن إعادة صوغ القاعدة بالقول: **يجوز على قلة زيادة (الباء) في الخبر المثبَت لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم.**

المسألة الثانية: جواز اقتران الخبر بـ (الفاء) من غير تضمّنه معنى الشرط:

منع النحويون اقتران الخبر بـ (الفاء) إلا إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط ودلَّ الخبر على معنى الجزاء، قال سيبويه: ((فإذا قلت: زيد فاضربْه، لم يستقمْ أنْ تحمله على الابتداء. ألا ترى أنَّك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم (...)ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فلَهُ درهم، والذي يأتيني فمُكرَمٌ محمود، كان حسنًا. ولو قلت: زيد فله درهم لم يجُز. وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ قوله: الذى يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت «الفاء» في خبره كما تدخل في خبر الجزاء))[٢]. وتابعه المبرّد[٣]، وأخذ بمذهبه ابنُ يعيش (ت:٦٤٣هـ) وابن مالك والرضي[٤].

وقد ذكر سيبويه هذا المعنى أيضًا في محاورةٍ جرتْ بينه وبين أُستاذه الخليل (رحمه الله)حصر فيها معنى الشرطية أو شبهها بالاسم الموصول، أو ما جرى عليه

---

(١) يُنظر: شرح (البحراني):٣/ ٣٨٠، وفي ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، محمد جواد مغنية:٣/ ٢٠، وتوضيح نهج البلاغة، محمد الحسيني الشيرازي:٣/ ٨٨، وشرح نهج البلاغة المقتطَف من بحار الأنوار للمجلسي، على أنصاريان:٢/ ٥١٣، ونهج البلاغة، صبحي الصالح:٦٤٣.

(٢) الكتاب:١/ ١٣٨.

(٣) يُنظر: المقتضب:٣/ ١٩٥.

(٤) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):١/ ١٠٠، وشرح التسهيل (ابن مالك):١/ ٣٢٩، وشرح الرضي على الكافية:١/ ٢٦٨.

حكمه مثل (كل) لجواز اقتران الخبر بـ (الفاء)؛ لأنَّه يجب في المبتدإ ههنا الإبهام والعموم[١].

وتعليل النحويين لاشتراط الشرطية أو شبهها في المبتدإ لاقتران خبره بـ (الفاء) هو للدلالة على أنَّ الخبر صار مستحِقًا للمبتدإ ومسببًا عنه، وهو بمنزلة الجزاء له، فتدخل (الفاء) رابطةً للسبب بالمسبب؛ لأنّها كما تربط الجوابَ ((بشرطِه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره))[٢].

وقد نسب الباقولي (ت: نحو ٥٤٣هـ)إلى الأخفش تجويزه زيادة (الفاء) في خبر المبتدإِ مطلقًا[٣]، وأكّد تلك النسبةَ أيضًا عددٌ من علماء العربية منهم ابنُ يعيش، وابنُ مالك، والمرادي (ت: ٧٤٩هـ)، وابنُ هشام الأنصاري، والسيوطي[٤].

إنَّ الرأيَ الذي ذكَره الأخفش يُخالف ما نُسِبَ إليه؛ إذ هو يوافق سيبويه في عدم إجازة دخول (الفاء) على خبر المبتدإ، جاء ذلك وهو يعقب على قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**﴾[٦]، فقال الأخفش: ((ليس في قوله «فاقطعوا»

(١) يُنظر: الكتاب:٣/ ١٠٣.

(٢) مغني اللبيب:٢١٩.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن المنسوب [خطأ] إلى الزجّاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري:١/ ١٩٠.

(٤) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):١/ ١٠٠، وشرح التسهيل (ابن مالك):١/ ٣٣٠، والجنى الداني:٧١، ومغني اللبيب:٢١٩، وهمع الهوامع:١/ ٤٠٦.

(٥) سورة المائدة من الآية:٣٨.

(٦) سورة النور من الآية:٢.

و «فاجلدوا» خبر مبتدإ؛ لأنَّ خبر المبتدإ هكذا لا يكون بـ«الفاء»، فلو قلت «عبد الله فينطلق» لم يحسن))[١].

ولعلّ الفراء (ت:٢٠٧هـ) يقف في صدارة من أجازوا اقتران الخبر بـ (الفاء) والمبتدأ غير موصول ولا نكرة موصوفة فيما إذا كان الخبر أمرًا أو نهيًا كقولك: الشركُ فاحذرْهُ، والنفاقُ فلا تقربْهُ، مستدلًا على ذلك بقوله تعالى: ﴿**هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ**﴾[٢]، فقال: ((رفعت «الحميم» و«الغسَّاق» بهذا مقدّمًا ومؤخرًا، والمعْنَى: هذا حَمِيم وغسَّاق فليذوقوه. وإن شئت جعلته مستأنفًا، وجعلت الكلام قبله مكتفِيًا؛ كأنك قلت: هذا فليذوقوه، ثم قلت: منه حميم ومنه غسَّاق))[٣]، وتابعَه المبرّد في رأيه الآخر[٤]، والزجّاج (ت: ٣١١هـ) أيضًا[٥]، وذهب الأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ) إلى إجازة هذه الصورة أيضًا[٦]، وتبنّى هذا المذهبَ الأُستاذُ عباس حسن من المحدَثين[٧].

ويُقوّي مذهب المجوِّزين السماع، فمن الشواهد الشعرية المؤيِّدة لمذهبهم

---

(١) معاني القرآن (الأخفش):١/ ٨٦-٨٧.

(٢) سورة ص: الآية: ٥٧.

(٣) معاني القرآن (الفراء): ٢/ ٤١٠، ويُنظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان، تح:د. حسن هنداوي:٤/ ١٠٦.

(٤) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:٢/ ١٩٦، ويُنظر رأي المبرَّد أيضًا في شرح التصريح:١/ ٤٤٦.

(٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:٤/ ٣٣٨.

(٦) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، قرأه وضبط نصه:د. يحيى مراد: ١/ ١١٥، و التذييل والتكميل:٤/ ١٠٦، وهمع الهوامع: ١/ ٤٠٦.

(٧) يُنظر: النحو الوافي:١/ ٥٤١.

البيـت الشـعري المشـهور في كتـب اللغـة والنحـو[١]: [مـن الطويـل]

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكح فتاتَهم وأكْرُومة الحيَّين خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وقول الشاعر عدي بن زيد العبادي[٢]: [من الخفيف]

أَرَوَاحٌ مـُوَدعٌ أَمْ بُـكُـورٌ أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

و يبـدو أنَّ تلـك الشـواهد كافيـةٌ للحكـم بجـواز اقـتران الخـبر بـ (الفـاء) إذا كان أمـرًا أو نهيًـا سـواء أكان المبتـدأ موصـولًا أو موصوفًـا بالـشرط أو لا، هـذا مـن جانـب الاحتـكام إلى السـماع، وأمـا الاحتـكام إلى القيـاس فإنّـه يمكـن أنْ تُحمـلَ هـذه المسـألة عـلى جـواز دخـول (الفـاء) في خـبر (ال) الموصولـة وصلتهـا، فـإنَّ الفـراء وقسـمًا مـن النحويـين قـد أجـازوا هـذا الاقـتران استنادًا إلى أنَّ الرفـع يـدلُّ عـلى العمـوم والإبهـام في المبتـدإ، فاحتجّـوا بقولـه تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا**﴾، قـال أبـو الـبركات الأنبـاري في توجيـه هـذه الآيـة: ((ودخلـت «الفـاء» في الخـبر؛ لأنّـه لم يُـرِد سـارقًا بعينـه وإنـما أراد: كلَّ مَـن سرق فاقطعـوا، فينـزل السـارق منزلـة الـذي سرق وهـو يتضمّـن معنـى الـشرط والجـزاء، والمبتـدأ إذا تضمَّـن معنـى الـشرط والجـزاء دخلـت في خـبره «الفـاء»))[٣]، وهـو مـا ارتضـاه الـرازي أيضًـا[٤]، وعـلى هـذا المعنـى يمكـن أنْ يُحمَـلَ قولـه تعـالى: ﴿**هَـذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ**﴾ والشـواهد الشـعرية

(١) يُنظر: الكتـاب:١/ ١٣٩، والبيـت مـن الشـواهد التـي لم يُعـرَفْ قائلهـا، يُنظـر: كتـاب الشـعر أو شرح الأبيـات المشـكلة الإعـراب، أبـو عـلي الفـارسي، تحقيـق وشرح: د. محمـود محمـد الطناحـي: ٢٧٩.

(٢) يُنظر: الكتـاب:١/ ١٤٠. والبيـت في ديوانـه، حققـه وجمعـه: محمـد جبـار المعيبـد:٨٤، والعجـز فيـه: لـك فاعلـم لأيِّ حـال تصـير.

(٣) البيان في غريب إعراب القران:١/ ٢٩٠، ويُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ١/ ١٠٠.

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب، التفسير الكبير:١١/ ٣٥١.

أيضًا بعد النظر في سياقاتها وظروف المقال فيها، ولاسيما قول عدي بن زيد، فالضمير (أنت) فيه وإنْ كان المخاطَبُ به ساعةَ إلقائِه مقصودًا إلّا أنَّ معناه عامٌ ينطبق على غيره من الناس أيضًا، هذا فضلًا عن أنَّ الشاهدَ القرآنيَ دليلٌ واضح على توجيه الجواز، زيادة على ما سأُورده من شاهد من نهج البلاغة أيضًا، وبهذا المعنى يصحُّ ما ذهب إليه الفرّاء الذي أجاز دخول (الفاء) في الخبر إذا كان جملةً طلبيةً على أنَّ الغالب من وجهة نظري أنْ يبقى معنى الإبهام والعموم ـ وهو من معاني الشرط أو ما يُحمل عليه ـ هو الغالب والأَولى لاشتراط دخول (الفاء) وهو ما رآه سيبويه وإنْ كان مذهبُه فيه المنعَ.

ولّما كان مذهبُ سيبويه ومن وافقه عدمَ قبول الاحتجاج بهذه الشواهد وسواها كان التأويلُ حاضرًا لتسويغ ما ذهبوا إليه، لهذا ساق سيبويه بعض هذه الأبيات الشعرية، فخرّجها على حذف المبتدإ، فجعل (خولان) في البيت الأول خبرًا لذلك المبتدإ، والتقدير: هذه خولان أو هؤلاء خولان، قال سيبويه في هذا البيت: ((فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ))[1]، ويقصد بالفعل ههنا قوله (فانكحْ) والضمير في (فيه) عائدٌ على (خولان) يريد بذلك أنَّ عاملَه محذوف.

وأما بيت عدي بن زيد فقد خرَّجه النحويون على أحد ثلاثة أوجه، إما أنْ يكون (أنت) فاعلًا لفعلٍ محذوف يفسره المذكور، والتقدير: انظرْ فانظرْ، ثم حُذِفَ (انظرْ) الأول وحده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظرْ، وإما أنْ يكون (أنت) مبتدأً وخبره محذوف، والتقدير: أنت الراحل فانظرْ، وبهذا تكون (الفاء) جوابًا للجملة، وإما أنْ يكون (أنت) خبرًا لمبتدإ محذوف، والتقدير: الراحل أنت[2].

---

(١) الكتاب:١/ ١٤٣، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٧٠.

(٢) يُنظر: الكتاب:١/ ١٤١، والتذييل والتكميل:٤/ ١٠٦، والجنى الداني: ٧١-٧٢، ومغني اللبيب:

وهي تقديرات تُخرج الشواهد عن ظاهرها، ويبدو تكلّف التقدير جليًا فيها، والأصل عدم التقدير، ولهذا يمكن القول: إن المبتدأ في هذه الشواهد عام فاقترب من الإبهام والعموم الموجود في الشرط وفيما يشبهه؛ لذا كان اقتران (الفاء)ههنا في محله، ولولا ذلك لكان المختارُ في المبتدإ النصبَ لا الرفعَ؛ إذ تلتْه جملةٌ طلبيةٌ.

ومن شواهد هذه المسألة في نهج البلاغة قوله (عليه السلام) في خطبة له في استنفار الناس إلى أهل الشام: ((**وَاللهِ إِنَّ اِمْرَأً يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ نَفْسِهِ يَعْرُقُ لَحْمَهُ وَيَهْشِمُ عَظْمَهُ وَ يَفْرِي جِلْدَهُ لَعَظِيمٌ عَجْزُهُ ضَعِيفٌ مَا ضُمَّتْ عَلَيْهِ جَوَانِحُ صَدْرِهِ أَنْتَ فَكُنْ ذَاكَ إِنْ شِئْتَ فَأَمَّا أَنَا فَوَ اللهِ دُونَ أَنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ ضَرْبٌ بِالْمَشْرَفِيَّةِ**))[1].

بعد أنِ استهلَّ الإمام خطبته باستنهاض الناس لمواجهة جيش معاوية؛ انتقل إلى بيان مسوِّغ تلك الدعوة بأنَّ الركون إلى الظالم والانقياد له مع القدرة على تغييره، أو المساهمة بتمكينه منهم هو العجزُ بعينه، فخطابُه (عليه السلام) متَّجِه إلى هذه الفئةِ من الناس، وهذا ما لا يرتضيه الإمام لهم ولنفسه بالذات؛ لذا جاء قوله: ((أنت فكنْ ذاك إنْ شئت...)) وهو خطاب لهم ولِمَن يصدُقُ عليه هذا الوصف أيضًا، فهو خطاب عام لكلِّ من يمكِّن عدوَّه من نفسه كائنًا مَن كان، وهذا ما أعربَ عنه الراوندي (ت:٥٧٣هـ)شارح النهج بقوله: ((خاطبَ الذي يمكِّن من نفسه عدوَه كائنًا مَن كان بقوله: «أنت فكنْ ذاك إنْ شئت» فأمّا أنا فدون تمكين العدو من نفسي محاربة شديدة و ضرب بالسيوف، أي لا يكون ذلك منّي

٢٢٠، وشرح التصريح:١/ ٤٤٥-٤٤٦، وهمع الهوامع:١/ ٤٠٦، وخزانة الأدب:١/ ٣١٥.

(١) نهج البلاغة:٨٣، وينظر: شرح (المعتزلي):٢/ ١٨٩. يعرق لحمه: يكشطه عن العظم، قال ابن فارس: ((عرق (...) كشط شيء عن شيء، ولا يكاد يكون إلا في اللحم)).معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٢٨٣ (عرق)، والمشرفية: نوع من السيوف منسوبة إلى المشارف وهي قرى من أرض اليمن، وقيل: من أرض العرب تدنو من الريف. ينظر: لسان العرب: ٩/ ١٧٤ (شرف).

إلا بعـد العجـز))[١]، وأكـد عمـومَ هـذا الخطـاب وعـدم اختصاصـه بشـخص بعينِـه ابـنُ أبي الحديـد أيضًـا[٢]، وذكـره الخوئـي (ت:١٣٢٤هـ)، فقـال: ((خاطبهـم بخطـاب مجمَـل مـن غـير تعيـين للمخاطـب تقريعًـا وتنفـيرًا لهـم عـمّا يلزمهـم مـن الأحـوال الرديّـة بتمكينهـم العـدو مـن أنفسـهم فقـال: « أنـت فكـن ذاك إنْ شـئت » أي أنـت أيُّـها المُمَكِّـن مـن نفسـه و المسـلِّط لـه عليـه كـنْ ذاك المـرء الموصـوف بالعجـز و الجبـن و الضعـف))[٣]، لهـذا كان ((الخطـاب بـ « أنـت » لمطلـق شـخص يضعُـف عـن عـدوِّه و يستسـلم لـه، والمعنى: أنـت ومـا تختـار لنفسـك أيُّـها الجبـان مـن الإذلال والهـوان))[٤].

وبهـذا يكـون اقـتران الخـبر (فكـن) بـ (الفـاء) في محلِّـه ولم يخرج عـمّا أجازه الفـراء ومؤيِّـدوه، لكنَّـه مخالـفٌ لِـما اشـترطه سـيبويه ومتابعـوه مـن صـور المبتـدإِ التـي يقـترن الخـبر فيهـا بـ (الفـاء)، وإن كان بالإمـكان حمـله عليـه؛ فالضمـير (أنـت) هنـا كـما اتضـح في النـص عـامٌّ مطلَـق لم يـدلّ عـلى معـيَّن وبهـذا يقـرُب مـن عمـوم الـشرط وإبهامـه، ولهـذا دخلـت (الفـاء) في الخـبر لشـبهه الجـزاء، ولهـذا كان عـلى سـيبويه ومـن تبعـه أن يُفـردوا لهـذا الاقـتران فرعًـا مـن الصـور التـي ذكروهـا، ويوسّـعوا القاعـدة النحويـة التـي قرّروهـا، وإذا كانـوا معذوريـن في عـدم الوقـوف عـلى شـاهد نهـج البلاغـة فـإنَّ آيـة (سـورة ص) لا يمكـن إغفالهـا وغـض الطَّـرف عنهـا.

فـإن قيـل: إنَّ (أنـت) في النـص العلَـوي منـادى لحـرف نـداء محـذوف، والتقديـر: يـا أنـت...، قلـتُ: نـداء ضمـير المخاطـب شـاذ نـادر الوقـوع في كلام العـرب قـصره

---

(١) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تح: عبد الطيف الكوهكمري: ١/ ٢٤٠.

(٢) يُنظر: شرح (المعتزلي): ٢/ ١٩١ – ١٩٢.

(٣) منهاج البراعة (الخوئي): ٤/ ٧٦.

(٤) في ظلال نهج البلاغة:١/ ٢٢٩، ويُنظر: شرح (الموسوي): ١/ ٢٧٠ – ٢٧١.

ابـن عصفـور عـلى لغـة الشـعر[١]، بـل هـو ممنـوع عنـد النحويـين، فـلا يجتمـع ضمـير المخاطـب والنـداء؛ لأنَّ أحدهمـا يُغنـي عـن الآخـر[٢].

نخلص من هذا إلى تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **يجوز اقتران الخبر بـ (الفاء) فيما إذا كان المبتدأ عامًا مطلقًا وكان الخبر جملةً طلبيةً استنادًا إلى ما ورد في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والشعر العربي، وبالقياس على إبهام الشرط وعمومه.**

المسألة الثالثة: جواز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا:

يرى النحويون أنَّ شبه الجملة من الجار والمجرور أو الظرف إذا وقعت خبرًا أو صفةً أو حالًا يجب أنْ تتعلَّقَ بمحذوف عامل فيها إذا كان كونًا عامًا مطلقًا، فقولك: (زيد في الدار) يُقدَّر فيه محذوف تتعلَّق به شبه الجملة ويعمل فيها، لذا يعمدون إلى تقدير كلمة مشتقة، وهي (مستقر) عند البصريين، و (استقر) عند الكوفيين. كلُّ هذا من أجل التمسك بنظرية العامل وما تفرضه من تقدير أو تأويل[٣]، ولا يجوز عند النحويين إظهار هذا العاملِ استغناءً بالظرف عنه، فهو واجب الحذف[٤]؛

(١) يُنظر: المقرب:١/ ١٧٦، وشرح التصريح:٢/ ٢٠٧.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ٢١٨٣، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٥٢٦، وهمع الهوامع:٢/ ٤٥، وظاهرة المنع:٢٤٠.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٥ (المسألة ٢٩)، ونتائج الفكر في النَّحو، السُّهَيلي: ٣٢٤-٣٢٥، وشرح المفصل (ابن يعيش):١/ ٩١، وشرح التسهيل (ابن مالك):١/ ٣١٧، وهمع الهوامع:١/ ٣٧٥.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):١/ ٣١٧، والجنى الداني:٥٩٩، والدر المصون:١/ ٣٩، ومغني اللبيب:٥٨٢، وشرح ابن عقيل:١/ ٢١١، وتمهيد القواعد:٢/ ١٠٠٠، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، العيني، تح:د. علي محمد فاخر وآخرينِ:١/ ٥١٧ – ٥١٨، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي:٧/ ٤٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،

لأنّهم يعدّونه أصلًا مرفوضًا[١].

ونُقِلَ عن ابن جني القول بإجازة إظهار هذا العامل، فيجوز لك على وفق رأيه أنْ تقول: زيد مستقر في الدار، وقد تناقلَ هذا الرأي عددٌ من علماء العربية، منهم ابن يعيش[٢]، وابن هشام[٣]، وناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ)[٤]، والعَيني (ت: ٨٥٥هـ)[٥]، والسيوطي[٦]، والشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ)[٧]، وقد نَسب هؤلاء العلماء إلى ابن جني احتجاجه لتقوية هذا الجواز بقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي**﴾[٨]، وبقول الشاعر[٩]: [من الطويل]

لكَ العِزُّ إنْ مولاك عزَّ وإن يَهُنْ   فأنتَ لدى بحبوحةِ الهونِ كائنُ

وقد حُمِلَ هذا الشاهد الشعري على الشذوذ[١٠]، وحُمِلَتْ الآية على التأويل

الصبان:١/ ٢٩٣، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود:١/ ١٩٠، والنحو الوافي:١/ ٤٧٦، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة:٢١٤، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي:٧٩.

(١) يُنظر:شرح المفصل (ابن يعيش):١/ ٩٠، ومغني اللبيب:٥٨٢، وهمع الهوامع: ٣/ ١١٦.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):١/ ٩٠.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب:٥٨٢.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد:٢/ ١٠٠٥.

(٥) يُنظر: المقاصد النحوية: ١/ ٥١٨-٥١٩.

(٦) يُنظر: همع الهوامع:٣/ ١١٦.

(٧) يُنظر: الدرر اللوامع: ١/ ١٩٠.

(٨) سورة النمل من الآية:٤٠

(٩) البيت مجهول القائل، يُنظر: مغني اللبيب:٥٨٢، وشرح ابن عقيل:١/ ٢١١، والمقاصد النحوية:١/ ٥١٧، والمعجم المفصل في شواهد العربية، إيميل بديع يعقوب:٨/ ١٠٣.

(١٠) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/ ٢١١، والمقاصد النحوية:١/ ٥١٩.

والتقدير، فقيل: إنَّ معنى الاستقرار الوارد فيها لا يعني الحصولَ المطلقَ بل المرادُ به الثابتُ الذي لا يَتَقَلْقَلُ، وهو رأي العكبري (ت: ٦١٦هـ)[١]، وقد استحسنه أبو حيان، والسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، وابن عادل الدمشقي (ت: ٧٧٥هـ)[٢]، وقيل: إنَّ (مستقرًا) ليس عاملًا في الظرف، بل هو ظرف للرؤية، و (مستقرًا) حال من (الهاء) في (رآه)[٣].

إنَّ نسبة القول بجواز إظهار العامل إلى ابن جني تدعو إلى التحقق والتثبّت من صحتها؛ لأنَّ الذين نقلوا عنه لم يذكروا كلامه بنصِّه، ولم يوثِّقوه من كتبِه، بل نقل اللاحق منهم عن السابق، كما نقل ناظر الجيش عن ابن يعيش[٤]، وكما اعتمد الشنقيطي على العَيني في إيراد هذا الرأي[٥].

ولم يَعمَد المحققون ـ فيما اطَّلعت عليه من مصادر ـ إلى تخريج هذا الرأي من كتب ابن جني إلا محققو (المقاصد النحوية)؛ فقد وثَّقوه من (اللمع)، غير أنَّ الوارد فيه خلاف المنقول عنه، قال ابن جني: ((تقول: زيد خلفك فـ«زيد» مرفوع بالابتداء والظرف بعده خبر عنه والتقدير: زيد مستقر خلفك))[٦]، فابن جني بحسب هذا النص يرى ضرورة التقدير، وهذا ما عليه العلماء الذين شرحوا

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٠٩.

(٢) يُنظر: البحر المحيط:٨/ ٢٤١، والدر المصون:٨/ ٦١٦، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض:١٥/ ١٦٧.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد:٢/ ١٠٠٦.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٢/ ١٠٠٥.

(٥) يُنظر: الدرر اللوامع:١/ ١٩٠.

(٦) اللمع: ٢٨.

عبارتـه مـن أمثـال الباقـولي[1]، وابـن الخبّـاز (ت: ٦٣٩هـ) الـذي يؤكّـد مـا أقـول؛ إذ نَسبَ ـ وهـو يـشرح عبـارة ابـن جني في هـذه المسـألة ـ إلى ثعلب (ت: ٢٩١هـ) إجازتـه وقـوع الظـرف خبرًا عـن المبتـدإ مـن غـير مـا يتعلـق بـشيء[2].

إنّ رأي ابـن جنـي في هـذه المسـألة ربـما خَفـي عـلى ناقليـه، فهـو وارد في بـاب ((تقـاود السـماع وتقـارع الانتـزاع))[3]، فذكـر فيـه أنَّ مـا يؤكـد جـواز إظهـار مـا يتعلـق بـه الجـار والمجـرور أو الظـرف وإثباتـه وهـو (ثبـت) أو (اسـتقر) كـما يـرى هـو عطـف الفعـل عليـه، ولـو لم يكـن مُـرادًا ثابتًـا لمـا جـاز ذلـك العطـف، فجـواز العطـف عليـه وهـو محـذوف أدلُّ دليـلٍ عـلى بقـاء حكمـه، جـاء ذلـك وهـو يـشرح قـول الشـاعر أبي حيّـة النمـيري[4]: [مـن المتقـارب]

زمَان عليّ غُرَابٌ غُدافٌ　　　فطَيَّره الشيبُ عَنِّي فطَارَا

فقـال: ((إنَّ «طيَّره» معطـوف عـلى «ثبـت» أو «اسـتقر»، وجـواز العطـف عليه أدلُّ دليـلٍ عـلى اعتـداده وبقـاء حكمـه وأنَّ العقـد عليـه والمعاملـة في هـذا ونحـوه إنـما هـي معـه، ألا تـرى أنَّ العطـف نظـير التثنيـة، ومُحـال أنْ يثنّـى الـشيء فيصـير مـع صاحبـه شيئين إلا وحالهـما في الثبـات والاعتـداد واحـدة، فهـذا وجـه جـواز الاسـتدلال بـه عـلى

(١) يُنظر: شرح اللمع، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة:٣٠٠.

(٢) يُنظر: توجيه اللمع، تحقيق ودراسة: أ.د. فايز زكي محمد:١١٢.

(٣) الخصائص:١/ ١٠٠. تقاود السماع: اطراده في شيء، وعدم اختلافه فيه، كرفع الفاعل: اتفق السماع فيه وتقارع الانتزاع تخالفه وتعايره، من قولهم: تقارع القوم: تضاربوا بالسيوف والانتزاع الاستنباط. هامش المحقق.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:١/ ١٠٧. والبيت في شعره، جمع وتحقيق: عبد الله الجبوري:٤٣، ويُنظر: كتاب الحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون:٣/ ٤٢٩. وغراب غداف: أي ذو شعر أسود حالك. يُنظر: لسان العرب:٩/ ٢٦٢ (غدف).

بقاء حكم ما تعلق به الظرف وأنه ليس أصلًا متروكًا ولا شرعًا منسوخًا))[١]، وفي هذا بيان صريح لرأيه بأنَّ ما تعلَّق به الظرف ليس من الأُصول المتروكة التي يجب حذفها كما يرى النحويون، وقد تابع ابنَ جني في هذا الحكم ابنُ عطية (ت:٥٤٢هـ) في تعقيبه على آية سورة النمل المار ذكرها[٢].

قد تحصّل لديَّ مما تقدَّم ذكره أنَّ ابن جني ومن تابعه يجيزون إظهار هذا العامل، وأن ظهوره في القرآن الكريم إنما أُريدَ به دلالة الرسوخ والثبات لا الحصول فقط وهو رأي العكبري ومن قال برأيه، وبهذا يكون قولنا: (زيد في الدار) مختلفًا عن قولنا بعد التقدير: زيد مستقر في الدار، فظهور هذا المتعلِّق إنما يُعطي دلالةً أُخرى غير التي جاءت بعد التأويل والتقدير.

ويمكن التوفيق بين هذين الرأيين بأنَّ إظهار المتعلق جائز وحذفه ليس واجبًا، على أن ظهوره يُوحي بدلالة أخرى لا تظهر في حال حذفه وتقديره، وهذا هو الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى[٣]، وما دام الأمر كذلك فإنّ الاكتفاء بشبه الجملة أَولى من الركون إلى التقدير والتأويل، وقد نصَّ على ذلك قِسمٌ من النحويين المتقدّمين، منهم ابن السراج الذي قال: ((أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنّك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال))[٤]، ونجد

---

(١) الخصائص: ١/ ١٠٧.

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي: ٤/ ٢٦١.

(٣) يُنظر: الخصائص: ١/ ٢٧٩.

(٤) الأصول في النحو: ١/ ٦٣.

هذا المعنى عند أبي علي الفارسي أيضًا[١]، وهو الرأي الذي استحسنه ابن مضاء القرطبي (ت:٥٩٢هـ)، فقال: ((هذا كلُّه كلامٌ تامٌ لا يفتقر السّامع له إلى زيادة «كائن» ولا «مستقر»))[٢]، وأخذ به عدد من المحدثين، منهم الأُستاذ عباس حسن[٣]، والدكتور مهدي المخزومي الذي قال: ((ولا يحتاجُ المعرِبُ إلى أنْ يُعلِّقَ هذا الخبرَ بشيءٍ مقدَّرٍ وهو الوجودُ العامُّ، أو الكينونة العامة (...) لأنّه معلوم للمتكلمِ والسامعِ، ولأنَّ ذلك ليس هو الخبرَ، لأنَّ الفائدةَ لا تتم به، فلو كانَ هو الخبرَ لجازَ للمتكلِّم أن يقتصرَ على قولِه: «محمدٌ استقرَّ»، أو «محمدٌ كان»، أو «محمدٌ حصَلَ» ويسكُت، ولاكتفى المخاطَب به، ولكن واقع الأمر غير ذلك))[٤].

ومن شواهد هذه المسألة في كلام الإمام (عليه السلام) ما جاء في ذِكْر معاني الإيمان وأقسامه ومصاديقه: ((**فَمِنَ اَلْإِيمَانِ مَا يَكُونُ ثَابِتًا مُسْتَقِرًّا فِي اَلْقُلُوبِ وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَوَارِيَّ بَيْنَ اَلْقُلُوبِ وَ اَلصُّدُورِ إلى أَجَلٍ معلوم**))[٥].

تعرَّض أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا المقطع من خطبته الشريفة إلى بيان الإيمان وأقسامه، فابتدأ بذكر أقسامه وصفات كلِّ قِسم، فمنه إيمان ثابت مستقر في القلوب؛ لأنَّ أصحابه اعتقدوا به عن أدلة عقلية مقنِعة وهو الإيمان الحقيقي[٦]؛ لذا عبر عنه بقوله: (ثابتًا مستقرًا). فذكرُ المتعلِّق هنا إنما جاء لإيضاح دلالة الثبات والاستقرار،

(١) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، دراسة وتحقيق، د. علي جابر المنصوري:٨٤، و٨٦.

(٢) الرّدّ على النحاة، تح: د.شوقي ضيف: ٨٧، ويُنظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: ١٣٤ – ١٣٧.

(٣) يُنظر: النحو الوافي:١/ ٤٧٧ – ٤٧٨.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٨١، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: ٤٨.

(٥) نهج البلاغة:٣٦٥، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٣/ ١٠١، والعواري: جمع العارِيَّةُ: وتعني ((ما استعرت من شيء)) كتاب العين:٢/ ٢٣٩ (عور)، أراد الإمام (عليه السلام) عدم الاستقرار.

(٦) يُنظر: شرح (المعتزلي):١٣/ ١٠٢، وشرح (الموسوي):٣/ ٢٥٧–٢٥٨.

وبهذا يتضح أنّه لو قيل: (فمن الإيمان ما يكون في القلوب) لَما دلَّ على رسوخ الايمان وثباته، بل أعطى دلالة الظرفية والحلول في موضع القلب فقط، ومما يؤكّد هذا المعنى أنَّ الإمام عقّب بذكر القِسْم الثاني من الإيمان وهو (العاري) أي: غير الثابت أو المستقر، وبهذا يظهر أنَّ عدم ذكر المتعلِّق ليس كذكره؛ إذ لو حذفْنا لفظة (عواري) من التركيب وقيل: (... ومنه ما يكون بين القلوب) لقدَّر النحويون كلمة (مستقر) وهذا منافٍ للمعنى المراد، وإنْ كان السياق كاشفًا ودليلًا.

يتحصَّل من هذا كلِّه أنَّ ذكرَ المتعلِّق جائزٌ، غير أنَّ هذا الذكر يُفضي إلى معانٍ مهمة ودلالات متعددة لا يُكشف عنها بعدم ذكرِه، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى فإنّه يترجَّح لديَّ ما ذهب إليه فريق من النحويين بأنَّ شبه الجملة لا تحتاج إلى متعلِّق ظاهر أو مقدَّر، فجملةُ (زيد في الدار) مكتفيةٌ بركنَيها، قائمةٌ برأسها، وهي تختلف عن (زيد مستقر في الدار)، وما يعزز هذا ويُقَويه تعذّر هذا التقدير في نحو قوله تعالى: ﴿**إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ**﴾[1]؛ لأنّ تقدير الآية سيكون: (مُستقِرٌّ أو استقَرَّ إلى ربِّك) على حين أنَّ دلالة الاستقرار مذكورة ولا حاجة لتقديرها.

ومما يؤكِّد تعذّر تقدير المتعلِّق أيضًا قول الإمام (عليه السلام): ((**خُذِ اَلْحِكْمَةَ أَنَّى كَانَتْ فَإِنَّ اَلْحِكْمَةَ تَكُونُ فِي صَدْرِ اَلْمُنَافِقِ فَتَلَجْلَجُ فِي صَدْرِهِ حَتَّى تَخْرُجَ فَتَسْكُنَ إِلَى صَوَاحِبِهَا فِي صَدْرِ اَلْمُؤْمِنِ**))[2]، فكيف يصح تقدير المتعلِّق (مستقر) أو (كائن) في (فَإِنَّ اَلْحِكْمَةَ تَكُونُ فِي صَدْرِ اَلْمُنَافِقِ) وقد عبَّر الإمام عن هذه الحكمة بأنّها مما تتلجلج في صدر المنافق، فهل يجتمع الاستقرار والتردد وعدم الثبات في آنٍ معًا؟!.

ومن شواهد هذه المسألة أيضًا قوله (عليه السلام) في ذِكر صفات الباري عزَّ وجلَّ:

---

(١) سورة القيامة: الآية ١٢.

(٢) نهج البلاغة: ٦٤٢، وينظر: شرح (المعتزلي):١٨/ ٢٢٩.

((لَمْ يَحْلُلْ فِي اَلْأَشْيَاءِ فَيُقَالَ هُوَ فِيهَا كَائِنٌ وَ لَمْ يَنْأَ عَنْهَا فَيُقَالَ هُوَ مِنْهَا بَائِنٌ))[١].

واحتكامًا إلى ما تقدّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز إظهار متعلّق شبه الجملة الواقعة خبرًا استنادًا إلى نهج البلاغة فضلًا عن ورود ذلك في شواهد فصيحة في الموروث اللغوي المحتج به، على أنَّ ذكر هذا المتعلّق يُعطي دلالةً أُخرى لا تتحصل بعدم ذكره؛ إذ إنَّ شبه الجملة وحدها مما يصح وقوعها خبرًا ولا داعي لتكلف التقدير والتأويل وهو ما يتعذَّر في الدلالة أحيانًا.**

المسألة الرابعة: جواز دخول (لام) الابتداء على خبر (لكنّ):

عرَّف الزجّاجي (ت:٣٣٧هـ) (لام) الابتداء بأنَّها (اللام) التي تدخل على المبتدإ والخبر مؤكِّدةً، ومانعة ما قبلها من تخطّيها إلى ما بعدها[٢]، ولشدّة توكيدها وتحقيقها فإنَّ بعضهم يقدِّر قبلها (لام) القَسَم [٣].

وقد بسَط العلماء القول بذكر مواضع دخولها اتفاقًا واختلافًا[٤]، على أنهّم يكادون أنْ يُجمعوا على أنَّ دخولها في خبر (إنَّ) يفيد التوكيد، وقد نُقِل الخلاف في دخولها على خبر (لكنّ)[٥].

فقد نسبَ أبو البركات إلى عامة الكوفيين القول بجواز دخول (اللام) في خبر

---

(١) نهج البلاغة:١٠٧، وينظر: شرح (المعتزلي):٥/ ١٥٣.

(٢) يُنظر: اللامات، تح: مازن المبارك: ٧٨.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٧٨-٨٠، والجنى الداني:١٣١-١٣٣، ومغني اللبيب:٣٠٠-٣٠٦، وشرح ابن عقيل:١/ ٣٦٢-٣٧١.

(٥) يُنظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي، تح: سعيد عبد الكريم سعودي:١٨٢، وشرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ٦٢-٦٣.

(لكنَّ) كما يجوز في خبر (إنَّ)، نحو (ما قامَ زَيْدٌ لكِنَّ عَمْرًا لقائمٌ)، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك، ثم ذكر أبو البركات أدّلة الفريقين[1].

إنَّ رأي الكوفيين في هذه المسألة قد نسبه إليهم عددٌ من النحويين المتأخرين، منهم العكبري[2]، وابن يعيش[3]، وابن مالك[4]، والمرادي[5]، وابن هشام[6]، وابن عقيل (ت:٧٦٩هـ)[7]، والسيوطي[8]، وقد دفعتني تلك النسبة المطلقة إلى عموم الكوفيين إلى تتبع ذلك في أُمّات مصادر النحو الكوفي، فقد قال الفرَّاء في حديثه عن (لكنّ): ((وإنما نصبت العربُ بها إذا شُدّدت «نونها»؛ لأنَّ أصلها: إنّ عبدالله قائم، فزِيدت على «إنَّ» «لام» و«كاف» فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا؛ ألا ترى أنَّ الشاعر قال: ولكنني مِن حُبّها لكَميد، فلم تدخل «اللام» إلا لأنَّ معناها «إنّ»))[9]، وبهذا يتضح أنَّ أصل (لكن) عند الكوفيين كما كشف عن ذلك كلامُ الفراء هو (إنَّ) زِيدتْ عليها (اللام)، و (الكاف)، لهذا دخلت في خبرها (لام) الابتداء، لأنَّها عندهم بمنزلة (إنَّ)، وهذا هو رأي سيبويه من قبله؛ إذ قال: ((و«لكنّ» المثقلة في جميع الكلام بمنزلة «إنَّ»))[10]، وأغلب الظن أنَّ رأي الكوفيين

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٠٨ ـــ ٢١٥ (المسألة ٢٥).

(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب، تح:د. عبد الإله نبهان: ١/ ٢١٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٨/ ٦٢-٦٣.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٩٢.

(٥) يُنظر: الجنى الداني:١٣٢.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب:٣٠٧.

(٧) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/ ٣٦٣.

(٨) يُنظر: همع الهوامع: ١/ ٥٠٦.

(٩) معاني القرآن (الفراء):١/ ٤٦٥ ـــ ٤٦٦.

(١٠) الكتاب:٢/ ١٤٥.

في هـذه المسـألة لم يذكـرْه سـوى الفـراء في حـدود مـا اطلعـتُ، وبهـذا يتبـيَّن الوهـم في نسـبته إلى عمـوم الكوفيـين، وهـذا مـا أكَّـده الدكتـور محيـي الديـن توفيـق في دراسـته كتـابَ الإنصـاف [(١)].

يبـدو أنَّ مـا ذكـره الفـراء أَرجـح ويعضُـده القيـاس، فـ (لكـنّ) بمنزلـة (إنّ)، والحمـل على النظير بـاب واسـع في النحـو العـربي، كـما يُقـوّي ذلـك السـماع أيضًـا، وإذا كان البيـت الشـعري لا يرقـى دليـلًا عـلى جـواز هـذا الاقـتران بحجـة الشـذوذ أو جهـل قائلـه[(٢)]؛ فـإنَّ مـا يقوّيـه وروده في نهـج البلاغـة أيضًـا؛ إذ قـال الإمـام (عليه السلام) في الخطبـة القاصعـة التـي يذكـر فيهـا منزلتـه مـن رسـول الله محمـدٍ (صلى الله عليه وآله): ((**وَلَقَـدْ سَـمِعْتُ رَنَّـةَ اَلشَّـيْطَانِ حِينَ نَـزَلَ اَلْوَحْيُ عَلَيْـهِ** (صلى الله عليه وآله) **فَقُلْـتُ: يَـا رَسُـولَ اَللَّهِ مَـا هَـذِهِ اَلرَّنَّـةُ؟ فَقَـالَ: هَـذَا اَلشَّـيْطَانُ قَـدْ أَيِـسَ مِـنْ عِبَادَتِـهِ إِنَّـكَ تَسْـمَعُ مَـا أَسْـمَعُ وَ تَـرَى مَـا أَرَى إِلاَّ أَنَّـكَ لَسْـتَ بِنَبِـيٍّ وَلَكِنَّـكَ لَوَزِيـرٌ**))[(٣)].

كلامـه (عليه السلام) في ذكـر منزلتـه مـن النبـي المصطفـى (صلى الله عليه وآله). وقولـه محلُّ الشـاهد (ولكنّـك لوزيـر) مَحكـيٌّ بنـص الإمـام (عليه السلام) عـلى لسـان النبـيِّ (صلى الله عليه وآله) وهـو يشـير إلى نفـي النُّبـوة عنـه وإثبـات الـوزارة، وقـد جـاء في معـرض رفـع الوهـم الـذي قـد يحصـل مـن جـرّاء مـا ورد مـن منزلـةٍ رفيعـة للإمـام وسـماعه رنـة الشـيطان حـين نـزول الوحـي، ولمّـا كان التوكيـد يراعـي حـال المخاطَـب جـاء النـص مؤكَّـدا بأكثـر مـن مؤكِّـد

(١) يُنظر: ابن الانباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢١٦.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٨٥، والموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني: ٦.

(٣) نهـج البلاغـة: ٣٩٥، والروايـة فيـه (لكنـك وزيـر) لكنـي اعتمـدت عـلى الروايـة الاشـهر التـي عليهـا أغلـب الـشراح، ينظـر: منهـاج البراعـة (الراونـدي): ٢/ ٢١٨، وشرح (المعتـزلي): ١٣/ ١٩٧، وحدائـق الحقائـق: ٢/ ٣٣٧، وشرح (البحـراني): ٤/ ٣٠٦، وشرح (المجلسي): ٢/ ٣٠٨، وتمـام نهـج البلاغـة: ١٤٥، وشرح (الموسـوي): ٣/ ٣٤٤، وبهـج الصباغـة: ٤/ ١٣٢، وتوضيـح نهـج البلاغـة: ٣/ ٢٢٥.

منها (أنَّ)، و (الباء) الزائدة في خبر (ليس)، و (اللام) في خبر (لكنّ)، وقد يكون سياق النص هو ما أفضى إلى استعمال ذلك، فالنص في مقام بيان منزلة الإمام وإزالة الريْب من قلب المتلقي الجاهل بالمنزلة الرفيعة لمقام الإمامة عند سماعه تلك الصفات الرفيعة التي تقترب من منزلة النبوّة، ولو اقتُصِر على توكيد نفي النبوة فقط لما رُفع هذا الوهم؛ إذ لم ينص النبي (صلى الله عليه وآله) على ذلك، ولم يدّعِ الإمام مثل هذا، فكان لا بد من بيان تلك المنزلة بيانًا مؤكّدًا حتى يُرفع اللبس والوهم، وإذا كان البصريون يقصرون ذلك على (إنَّ) وحدَها، فإنَّ المبرَّد أجاز توكيد خبر (أنَّ) مفتوحة الهمزة استنادًا إلى قراءة سعيد بن جُبَير (رضي الله عنه)[1] لقوله تعالى: ﴿**إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾[2]، بفتح همزة (أنّ)، على حين رأى غيره من العلماء أنَّ (اللام) زائدة؛ لأنهم يعدّون دخولها ليس أصلًا مقيسًا بعد (أنَّ)[3].

يظهر مما تقدَّم أنَّ رأي الفراء في مسألة دخول (اللام) في خبر (لكنّ) هو الأرجح والأَولى لاعتماده على السماع والقياس، أما السماع فلوروده في نهج البلاغة وهذا كافٍ في صحة هذا الاقتران وجوازه، وأما القياس فبالحمل على (أنّ) مفتوحة الهمزة استدلالًا بقراءة سعيد بن جُبير ووفاقًا لمذهب المبرَّد.

واستنادًا إلى ما تقدَّم ذكره لابد من إعادة صوغ القاعدة بما يأتي: **يجوز اقتران**

---

(١) هو سعيد بن جُبَير الأسدي، الكوفي بالولاء، أبو عبد الله: تابعيّ، كان أعلمهم على الإطلاق. وهو حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد. أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، قتله الحجّاج في واسط سنة (٩٥هـ). يُنظر:، الطبقات الكبرى:٦/ ٢٦٧ -٢٧٢، والأعلام:٣/ ٩٣.

(٢) سورة الفرقان من الآية:٢٠

(٣) ينظر: الخصائص:٢/ ٢٨٣ -٢٨٤، وشرح الكافية الشافية:١/ ٤٩٢، والبحر المحيط:١٠/ ٢٤٥، وتوضيح المقاصد:١/ ٥٣٠، ومغني اللبيب:٣٠٧، وشرح ابن عقيل:١/ ٣٦٧، وأثر القرآن والقراءات:٣٥٣، ومعجم القراءات:٦/ ٣٣٥.

خبر (لكنّ) بـ (اللام) لوروده في نهج البلاغة وفي كلام العرب نظمًا ونثرًا، زيادة على وروده في قراءة قرآنية صحيحة استدلّ بها المبرّد في (أنَّ) مفتوحة الهمزة.

المسألة الخامسة: جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف:

(لا) النافية للجنس من العوامل الحرفية التي تعمل عمل (إنَّ)، وقد اشترط النحويون لعملها النصب في اسمها أنْ يكون نكرة، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن «لا» لا تعمل في معرفة أبدًا))[١]. وتابعه على هذا المبرَّد[٢]، وابن السّراج[٣]، والسيرافي[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وآخرون[٦]، وتعليل اشتراط التنكير في اسم (لا) أنَّ (لا) تفيد استغراق النفي، فلا يجوز والحال هذه أنْ تتلوَها معرفةٌ دالةٌ على معيَّن، فهي في الاختصاص بالنكرة نظيرة (رُبّ)، و (كم)[٧].

ولعل اللافت في عبارة سيبويه في هذه المسألة تحكيم القاعدة وتقديمها على ما تستند إليه من شواهد وأمثلة؛ لهذا كان التأويل حاضرًا في تخريج المعرفة الواقعة اسمًا لـ (لا) في أكثر من شاهد، فرأى سيبويه أنَّ منفيها إذا كان معرفةً فهو على التأويل بالنكرة، قال: ((فأما قول الشاعر: لا هيثَمَ الليلة للمطي فإنه جعله

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٦.

(٢) يُنظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٧، ٣٦٢.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٨٠.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي: ٣/ ٣٤.

(٥) يُنظر: المسائل المنثورة، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار: ٨٨.

(٦) يُنظر: أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦٥-٣٦٦، وكتاب أسرار العربية، أبو البركات، تح: محمد بهجة البيطار: ٢٤٧، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠٦، والمساعد: ١/ ٣٣٩.

(٧) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٢/ ١٠٣.

نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين. ومثل ذلك: لا بصرة لكم. وقال ابن الزبير الأسدي:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ بِالْبِلادِ

وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا رضي الله عنه فقال: لأنَّه لا يجوز لك أنْ تُعمل «لا» في معرفة، وإنما تُعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل «لا»، وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين «علي» وأنه قد غيب عنها))[1]، فعلى الرغم من الإقرار بأنَّ منفي (لا) في تلك الشواهد وسواها معرفةٌ رأى سيبويه ومن ارتضى قوله وجوبَ التنكير[2]، وكان الأجدر أنْ يُصار إلى تفريع قاعدة تجُيز ورود اسم (لا) معرفةً استنادًا إلى ما سُمِعَ عن العرب المحتج بلغتهم؛ إذ السماع مقدَّم على القياس؛ فما ورد في الموروث اللغوي نظمًا ونثرًا يؤكِّد جواز إعمال (لا) في المعارف، من ذلك قولُ النبيِّ محُمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله))[3]، كما جاء مثل هذا التركيب فيما قالته العرب في نحو: (لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك) وهو مما استند إليه الفراء في إجازته إعمال (لا) في ضمير الغائب

(١) الكتاب:٢/ ٢٩٦ -٢٩٧، والبيت الأول (ولا هيثم...) من الرجز، وتمامه: ولا فتى مثل ابن خيبري، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يُعرَفُ قائلها، ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ١٠٣، وخزانة الأدب:٤/ ٥٧، والبيت الثاني من (الوافر): شعر عبد الله بن زبير الأسدي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري:١٤٧، ويُنظر: خزانة الأدب:٤/ ٦١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ١٠٣.

(٣) صحيح البخاري:٤/ ٨٥ (٣١٢٠)، ويُنظر: بحار الأنوار:١٨/ ١٤١.

واسم الإشارة [١].

ولم يقبل المانعون ظاهر هذه الشواهد، فتابعوا سيبويه في تأويله على أنّهم زادوا عليه تعليلات أُخر للخروج مما خالف قواعدهم، فذهبوا إلى أنَّ المعرفة هنا على تقدير إضافة لفظ (مِثل) إليها[٢]؛ لأنَّ (مِثل) من الألفاظ التي لا تتعرَّف بالإضافة؛ لأنها موغَلَة في الإبهام[٣]، وقيل: إنَّ التقدير في هذه الشواهد وسواها (لا مُسَمى بهذا الاسم)[٤]، وقد اعترض ابن مالك على هذا وردَّه قائلاً: ((أما الأول فيدلُّ على فساده أمران: أحدهما: التزام العرب تجرّد المستعمل ذلك الاستعمال من «الألف» و«اللام»، ولو كانت إضافة «مثل» منوية لم يحتج إلى ذلك. الثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ«مثل» كقول الشاعر:

تبكي على زيدٍ ولا زيدَ مثله   بريءٌ من الحمَى سليمُ الجَوانِح

فلو كانت إضافة «مثل» منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله وذلك فاسد))[٥]، هذا فضلاً عن أنَّ النفي متوجهٌ في هذا التقدير إلى الاسم لا إلى مثيله[٦].

وقد زاد الرضي توجيهًا آخر لإعمال (لا) في المعرفة، فقال: ((وإما أنْ يُجعَلَ

(١) يُنظر: الأصول في النحو:١/ ٤٠٦، وارتشاف الضرب:٣/ ١٣٠٨، والمساعد:١/ ٣٤٧، وهمع الهوامع:١/ ٥٢٣، ولم أجد رأي الفراء هذا في معاني القرآن في حدود ما اطلعتُ.

(٢) يُنظر: الكتاب:٢/ ٢٩٧، وشرح الكافية الشافية:١/ ٥٣٠-٥٣١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٦٦، وخزانة الأدب: ٤/ ٥٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ١٠٣، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٣/ ١٠٩.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٢/ ٦٧، ورصف المباني:٢٦٠، وشرح ابن عقيل:٢/ ٦.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٣١. والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة فيه، وفي المقرب:١/ ١٨٩، وخزانة الأدب:٤/ ٥٧، والمعجم المفصل في شواهد العربية: ٢/ ١٥٣.

(٦) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٤١.

العلم لاشتهاره بتلك الخلة، كأنَّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى [قضيته] ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها، إذ هو، كرَّم الله وجهه، كان فَيصلًا في الحكومات، على ما قال النبي «صلى الله عليه وسلم»: «أقضاكم علي»، فصار اسمه» رضي الله عنه»، كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل))[١]، وهو ما رجّحَهُ الخُضَري (ت:١٣٨٨هـ)[٢]، وأخذ به الدكتور فاضل السامرائي من المحدَثين أيضًا[٣].

وقد اعتدّ الكوفيون بما سُمِعَ عن العرب، فقد نُسِبَ إلى الكسائي إجازته إعمالها في المعرفة سواء أكان علمًا نحو: لا زيدَ، أو مضافًا نحو: لا أبا محمدٍ؛لأنَّ الكنية بمنزلة الاسم، أو كان مضافًا إلى لفظ الجلالة (الله)، أو الرحمن أو العزيز، فيقول: لا عبد الله كما يقول: لا عبد العزيز [٤]، وقال بهذا المذهب الفراءُ إلا أنّه خالف الكسائي فأجاز القول: لا عبد الله، ولم يُجِز: لا عبد العزيز ولا عبد الرحمن بحجة لزوم (ال) في لفظ الجلالة بخلاف غيره كالعزيز والرحمن، كما أوجبَ حذف (ال) إذا كانت فيما أُضيفَ إلى اسم (لا) [٥].

الظاهر أنَّ مذهبَ الفراء القاضي بإلزامِ حذف (ال) فيما أُضيفَ إلى اسم (لا) كي يُعدَّ نكرة كما في الشاهد (قضية ولا أبا حسنٍ لها) غيرُ دقيق ومردود بما ورد عن الإمام علي (عليه السلام)؛ فقد كنّى عن نفسِه بـ (أبو حسن)، فقال مخاطبًا معاوية:

---

(١) شرح الرضي على الكافية:٢/ ١٦٦-١٦٧. لعل ما بين المعقوفتين خطأ طباعي والصواب (قضية).

(٢) يُنظر: حاشية الخضري:١/ ١٤١.

(٣) يُنظر: معاني النحو: ١/ ٣٣٢.

(٤) يُنظر:الأصول في النحو:١/ ٤٠٦.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:١/ ٤٠٦، وارتشاف الضرب:٣/ ١٣٠٦-١٣٠٧، وهمع الهوامع:١/ ٥٢٣، وخزانة الأدب:٤/ ٥٨. ولم يرد هذا الرأي عن الفراء في معاني القرآن في حدود ما اطلعتُ.

((فَأَنَا أَبُو حَسَنٍ قَاتِلُ جَدِّكَ وأَخِيكَ وَخَالِكَ شَدْخًا يَوْمَ بَدْر، وذلكَ السَّيْفُ مَعِي))[١]، فـ (أبو حسن) معرفة المقصود به الإمام علي (عليه السلام) وهذا ما صّرح به سيبويه بقوله: ((قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا رضي الله عنه))[٢]، غير أنّ ادّعاء تنكيره جاء تقديرًا وتأويلًا من أجل عدم تعارض ما قعّدوا له مع ما خالف تلك القواعد وهو مذهب غير صائب، فالقواعد تابعة للشواهد وليس العكس، غير أنَّ النحويين قد تناولوا الشواهد المخالِفة لأقيستهم ((بالتأويل كي يُخضعوها لشرط التنكير. وهو تأويل لا داعي لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدالة على أنَّ فريقًا من العرب لا يلتزم التنكير. فعلينا أنْ نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها))[٣]؛ إذ إنّ الأصل عدم التقدير والتأويل ولاسيما مع كثرة النصوص النحوية المحتَج بها.

ومن الشواهد العَلَوية على هذه المسألة قوله (عليه السلام) فيمن لم يُسلموا إلا بألسنتهم، وأرادوا اللجوء إلى غيره: ((**وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إلى غَيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ اَلْكُفْرِ ثُمَّ لاَ جَبْرَائِيلَ وَ لاَ مِيكَائِيلَ وَ لاَ مُهَاجِرِينَ وَ لاَ أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمْ إِلاَّ اَلْمُقَارَعَةَ بِالسَّيْفِ**))[٤].

---

(١) نهج البلاغة: ٤٨٨، وينظر: شرح (المعتزلي):١٥/ ٧٩، ((الشَّدْخ كَسْرُكَ الشيءَ الأَجْوَفَ كالرأْس وَنَحْوه)). لسان العرب:٣/ ٢٨ (شدخ).

(٢) الكتاب:٢/ ٢٩٧.

(٣) النحو الوافي:١/ ٦٩٥.

(٤) نهج البلاغة: ٣٣٩.والرواية فيه برفع الاسماء بعد (لا) لكنني الرواية الأشهر هي ما اثبتها في المتن وذكرها أغلب الشراح: ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ٢/ ٢١٦، وشرح (المعتزلي):١٣/ ١٧٩-١٨٠، وشرح (البحراني): ٤/ ٣٠٤، وتمام نهج البلاغة: ١٤٤، وتوضيح نهج البلاغة: ٣/ ٢١٩، وشرح (الموسوي): ٣/ ٣٣٧، ومنهاج البراعة (الخوئي): ١٢/ ٢.

الإمـام (عليه السلام) في معـرض التحذيـر لمـن يفكـر في تـرك الإسـلام والعـودة إلى تقاليـد الجاهليـة بأنَّـه سيُحارَب مـن أهـل الكفر وحينئذٍ لا ينصره أحـد؛ لا تنصره الملائكة ولا المهاجـرون ولا الأنصـار. والضمـير في (غـيره) قيـل: المقصـود بـه الله تعـالى، وقيل: عائـد على الإسـلام وهـو أليـق بسـياق الـكلام[١]. وقـد ذكـر البحـراني (ت:٦٨٩هـ) سـبب انعـدام النصرة بقولـه: ((وعـدم نـصرة الملائكـة والمهاجريـن والأنصـار حينئـذ لهـم إمّـا لأنّ النـصرة كانـت مخصوصـة بوجـود الرسـول والاجتـماع عـلى طاعتـه وقـد زالـت بفقـده، أو لأنّهـا مشروطـة بالاجتـماع عـلى الديـن والأُلفـة فيـه والـذبّ عنـه، وإذا التجـؤوا إلى غـيره وحاربهـم الكفّـار لم يكـن نـاصر مـن الملائكـة لعـدم اجتماعهـم عـلى الديـن، ولا مـن المهاجريـن والأنصـار لفقدهـم وهـذا الـلازم مخـوف ينبغـي أنْ يُحذَر منه فالملـزوم وهـو الالتجـاء إلى غـير الإسـلام يجب أنْ يكـون كذلـك))[٢].

وقولـه (عليه السلام): (لا جبرائيـل...) يُـروى بالرفـع والنصـب، وروايـة النصـب أشـهر وقـد اختارهـا ابـن أبي الحديـد[٣]، والبحـراني[٤]، وتوجيههـا عنـد مَـن ذكرهـا عـلى تأويـل تلـك الأسـماء بالتنكـير[٥]، وربـما الموقـع الإعـرابي لهـذه الأسـماء هـو مـا دعـا النحويـين ومـن تابعهـم مـن شُرّاح النهـج إلى جعلهـا منكَّـرات، وإلا فتعريفُهـا واضـحٌ لا يمكـن تغافلـه، ولعـلّ عبـارة البحـراني: نـصرة الملائكـة كانـت مخصوصـة بوجـود النبـي محمـد (صلى الله عليه وآله) تؤكِّـد عَلَميـة هـذه الأسـماء؛ إذ الإمـام نفـى نصرتهـم لمـن تـرك دينـه والتحـق

---

(١) يُنظر: شرح (البحراني): ٤/ ٣٠٤، وشرح (الموسوي): ٢/ ٣٠٦.

(٢) شرح (البحراني):٤/ ٣٠٤، ويُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): ١٢/ ١٢.

(٣) يُنظر: شرح (المعتزلي):١٣/ ١٨٢.

(٤) يُنظر: شرح (البحراني): ٤/ ٣٠٤.

(٥) يُنظر: شرح (المعتزلي): ١٣/ ١٨٢، وشرح (البحراني):٤/ ٣٠٤، ومنهاج البراعة (الخوئي):١٢/ ٤، وفي ظلال نهج البلاغة:٣/ ١٤٨.

بالكفار، وهذا ما ينطبق تمامًا على المهاجرين والأنصار، فهم مفقودون في زمن خطاب الإمام كما عبّر البحراني أيضًا؛ لذا جاء تحذيره (عليه السلام) لمن يقع في قلبه وهمٌ من هذا، وبهذا يكون هذا النص تأكيدًا آخر على جواز مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، ولا داعي لتأويل كلِّ هذه المعارف بالنكرات.

وبهذا لم يبقَ سوى تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **الأصل في اسم (لا) النافية للجنس التنكير على أنَّ ذلك لا يمنع من وروده معرفةً لمجيئه في نهج البلاغة وفي الموروث اللغوي المحتَج به من السنة النبوية الشريفة فضلًا عن كلام العرب شعرًا ونثرًا.**

المسألة السادسة: جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره:

(أمس) ظرف زمان مبني ذكر له النحويون حالتين: إحداهما أنْ يأتي معرفة، فيدل على اليوم الذي قبل يومِك الذي أنت فيه، فيُبنَى حينئذٍ على الكسر، وقد يُبنى على الفتح [1].

ويرى النحويون أنَّ علة بنائه في هذه الحالة ـ وهي لغة الحجازيين ـ متأتية من تضّمنه معنى (لام) التعريف، فلما كان (أمس) معرفةً في دلالتِه على وقتٍ محدَّد مخصوص ـ وليس هو أحد المعارف ـ دلَّ ذلك على تضمّنه معنى (لام) التعريف[2].

وأما الحالة الأخرى فيكون فيها نكرة، فيُراد به يوم من الأيام الماضية، فلا يدلُّ

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١٤٢٧، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢١٨، وهمع الهوامع:٢/ ١٨٧.

(٢) يُنظر: الخصائص:٢/ ٣٠٠، وكتاب أسرار العربية:٣٢، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٤/ ١٠٦، وشرح الرضي على الكافية:٣/ ٢٢٦، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢١٨، وشرح الأشموني:١/ ٤٧، وشرح التصريح:٢/ ٣٤٩، وهمع الهوامع:٢/ ١٨٧.

على أمس بعينه، فيُعربُ عندئذٍ، قال المبرَّد: ((أما «أمس» و«قبل» ونحوهما فمعارف ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام))[١]، وأيَّد هذا المذهبَ ابنُ السراج[٢]، والزجّاجي[٣]، وأبو حيان[٤].

وقد عُدَّ إعراب (أمس) في هذه الحالة من المسائل المُجمَع عليها في النحو، قال ابن مالك: ((ولا خلاف في إعرابه إذا أُضيف، أو لُفظ معه بـ»الألف» و»اللام» أو نُكِّر، أو صُغِّر، أو كُسِّر))[٥]، وأكد ذلك الرضي[٦]، وأبو حيان[٧]، وابن هشام[٨]، والأزهري (ت:٩٠٥هـ)[٩]، والسيوطي[١٠].

وقد علّل النحويون إعراب (أمسِ) في هذه الحالة على حذف الجار وبقاء عمله، وحذف (ال) تخفيفًا، فصار بمنزلة حرف واحد فبنوه، وهو التعليل الذي عزاه سيبويه إلى الخليل، فقال: ((وزعم الخليل أنَّ قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته أمس، ولكنهم حذفوا الجار و»الألف» و»اللام» تخفيفًا

(١) المقتضب:٢/ ١٨٠.

(٢) يُنظر: الأُصول في النحو:٢/ ١٤٣.

(٣) يُنظر: اللامات:٥٤، وشرح جمل الزجّاجي (ابن عصفور):٢/ ٤٠٠.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١٤٢٩.

(٥) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٨٢ ويُنظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٩٨٢، ولابد من بيان أنَّ النحويين يمنعون تصغير (أمس)، قال سيبويه: ((وأما «أمس» و»غد» فلا يُحقَّران)) الكتاب:٣/ ٤٧٩، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/ ٢٢٩، والتذييل والتكميل:٨/ ٢٣.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٢٩.

(٧) يُنظر: التذييل والتكميل:٨/ ٢٢.

(٨) يُنظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح:عبد الغني الدقر:١٢٩.

(٩) ينظر: شرح التصريح:٢/ ٣٤٩.

(١٠) ينظر: همع الهوامع:٢/ ١٨٧.

على اللسان، وليس كلُّ جار يُضمَر؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد))[١]. ولم يرتضِ سيبويه هذا التعليل، فقال: ((ولا يقوى قول الخليل في «أمس»؛ لأنك تقول: ذهب أمس بما فيه))[٢]، وما نسبه سيبويه لشيخه لم يرد في أهم كتبه المطبوعة، فقد قال الخليل: ((أَمْسِ: ظرف مبنيّ على الكَسْر، ويُنسَب إليه: إِمسِيٌّ))[٣]، وقال أيضًا: ((تقول: أتيته أمس وذهب أمس بما فيه وكان أمس يومًا مباركًا وإنّ أمس يومٌ مبارك فإذا أدخلت عليه «الألف» و«اللام» أو أضفته إلى شيء أو جعلته نكرة أجريته تقول: كان الأمس يومًا مباركًا وإن الأمس الماضي يوم مبارك وكان أمسكم يومًا طيبًا))[٤].

وقد ارتضى تعليلَ الخليل المنسوب إليه عددٌ من العلماء منهم ناظر الجيش، فقال: ((وقد زال البناء لزوال التضمين ومشابهة ضمير الغائب، فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير [ياء] حُذِفت وبقي عملها كما حُذفت «من» وبقي عملها))[٥]، كما ذكره السيوطي[٦]، والصبّان (ت:١٢٠٦هـ) أيضًا[٧].

ويبدو أنَّ في هذا التعليل خروجًا واضحًا عن أقيسة النحويين، فالوارد في ((مذهب الجمهور أنَّه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أنَّ» و «أنْ»، بل

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٦٢ ــ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٦٤.

(٣) كتاب العين: ٧/ ٣٢٥ (أمس).

(٤) كتاب الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة: ١٨١.

(٥) تمهيد القواعد:٤/ ١٩٨٤. ولعل مابين المعقوفتين خطأ طباعي والصواب (باء).

(٦) يُنظر: همع الهوامع:٢/ ١٩١.

(٧) يُنظر: حاشية الصبان:٣/ ٣٩٣.

يقتصر فيه على السماع))[1]، وهذا ما نبّه عليه الخليل من قبل في النص المار ذكره، إذ قال: ((وليس كلُّ جار يُضمَر))[2].

وقد زاد الرضي علة أُخرى على علة إعراب (أمس) إذا جاء نكرة فذهب إلى أنَّ السبب عائد إلى زوال علة البناء وهي تقدير (اللام)[3].

إنَّ تنكير (أمس) واقترانه بـ (اللام) لم يمنع من بنائه في عدد من الشواهد النحوية من ذلك قول الشاعر نصيب بن رَباح[4]: [من الطويل]

وإني وَقفتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَه ... بِبابِك حتى كادَتِ الشمسُ تَغْرُبُ

كان على النحويين أنْ يحتكموا إلى هذا الشاهد وسواه في تعديل ما بوّبوا له من قواعد وضوابط إلا أنهم جَرْيًا على عادتهم ذهبوا إلى تأويل ذلك بما يتسق وتلك القواعد التي وضعوها، فقد عدُّوا (الألف)، و (اللام) زائدة لا للتعريف بل للتوكيد، وعلى هذا يكون تعريف (أمس) بـ (لام) أُخرى غير هذه التي فيه[5]، وأنا أوافق المحققَ محمد محيي الدين في استغرابه من هذا التوجيه؛ إذ قال: ((وهذا عجيب منهم، لانهم ألغوا الموجود، واعتبروا المعدوم))[6].

ويبدو أنَّ التكلف في تأويل هذا الشاهد واضحٌ لا يمكن دفعه أو تسويغه؛

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥١، وينظر: ظاهرة الحذف:٢٦٨.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٦٣.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/ ٢٢٩

(٤) يُنظر: الخصائص:٣/ ٥٩-٦٠، وتمهيد القواعد:٤/ ١٩٨٤، والبيت في شعره، جمع وتحقيق: داوود سلوم:٩، على رواية: **وإني ثَويتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَه ... على الباب حتى كادَتِ الشمسُ تَغْرُبُ.**

(٥) يُنظر: الخصائص:٣/ ٦٠، وشرح شذور الذهب (ابن هشام):١٣١، وتمهيد القواعد:٤/ ١٩٨٤.

(٦) شرح ابن عقيل:١/ ١٧٩ - ١٨٠.

لـذا فالقـول ببنـاء (أمـس) في حالـة اقترانـه بـ (ال) وجـه مقبـول قـد ذهـب إليـه ابـن مالـك في رأيـه الآخـر؛ إذ صرَّح قائـلًا: ((فـإن نُكِّـر أو كُـسر أو صُغِّـر أو أُضيـفَ أو قـارن «الألـف» و«الـلام» أُعـرب باتفـاق، وربـما بُنـيَ المقـارِن لهـما))[١]، وتابعـه عـلى هـذا الـرضي أيضًـا[٢]، وأشـار إليـه السـيوطي بالقـول: ((فـإنْ قـارن «ال» أُعـرِبَ غالبًـا (...) ومـن العـرب مـن يسـتصحب البنـاء مـع «ال»))[٣]، غـير أنهـّم عمـدوا إلى تأويـل مـا جـاء مـن ذلـك كـما اتّضـح.

وقـد أبـدى الـدرس النحـوي الحديـث رأيـه في هـذه المسـألة فـكان للأُسـتاذ عبـاس حسـن توجيـهٌ نحـويٌّ وافـق فيـه ابـن مالـك ومتابعيـه، فأجـاز البنـاء عـلى الكـسر عنـد الاقـتران بـ (ال) والاضافـة، بـل ذهـب إلى إنَّ ((الأحسـن بنـاؤه عـلى الكسر أيضًـا في جميع أحوالـه))[٤]، وهـو رأي صائـب وسـليم يؤيـده مـا جـاء في نهـج البلاغـة مـن شـواهد.

فمـن الشـواهد العَلَويـة عـلى هـذه المسـألة قولُـه (عليه السلام) في كتـابٍ لـه إلى معاويـة جوابًـا عـن كتـابٍ منـه إليـه: ((**وَأَمَّـا طَلَبُـكَ إلى اَلشَّـامِ فَـإِنِّي لَمْ أَكُـنْ لأُعْطِيَـكَ اَلْيَـوْمَ مَـا مَنَعْتُـكَ أَمْـسِ**))[٥].

كان معاويـة قـد طلـب مِـرارًا مـن الإمـام (عليه السلام) أنْ يجعلَـه واليًـا عـلى الشـام حتـى يبايعَـه، وكان جـوابُ الإمـام واحـدًا وهـو المنـع والرفـض. واسـتمرارُ منـع الإمـام ناظـرٌ إلى المحافظـة عـلى ديـن الله تعـالى[٦]، وبهـذا تكـون دلالـة الظـرف عـلى التنكـير هـي

(١) شرح التسهيل (ابن مالك): ٢/ ٢٢٣.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/ ٢٢٩.

(٣) همع الهوامع:٢/ ١٩٠.

(٤) النحو الوافي:٢/ ٢٨٢.

(٥) نهج البلاغة: ٤٩٤، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٥/ ١١٧.

(٦) يُنظر: شرح (البحراني): ٤/ ٣٩١، ومنهاج البراعة (الخوئي):١٨/ ٢٤٧، وشرح (الموسوي):٤/ ١٨٠.

المرادة؛ إذ لم يكن غرض الإمام الإشارة إلى اليوم الذي سبقه؛ لأنَّ معاوية إنما كرَّر هذا الطلب مرات متعددة بلا جدوى، ومع عموم (أمس) وتنكيره فقد جاء مبنيًا على الكسر وعامله الفعل (منع)، وهذا دليل على نقص استقراء النحويين في هذه المسألة وإصرارهم على هَدْر ما لا يوافق قواعدهم من التراث اللغوي، على أنَّ الزجّاجي قد حمل ذلك على المجاز، فقال: ((فإن كان ظرفًا فهو مبني على الكسر ويكون له معنيان: أحدهما: أن يُريد به اليوم الذي قبل يومك والآخر: أنْ تريد به ما تقدّم يومك، وذلك لا يكون إلا مجازًا))[١].

ومن الشواهد العلوية أيضًا قوله (عليه السلام) لّما اضطرب عليه أصحابه في أمر الحكومة: ((**لَقَدْ كُنْتُ أَمْسِ أَمِيراً فَأَصْبَحْتُ اَلْيَوْمَ مَأْمُوراً**))[٢]، فـ (أمس) ظرف زمان مبني على الكسر، عامله الفعل (كنت)، وهو نكرة [٣]؛ إذ لم يكن مقصده (عليه السلام) من ذلك أنه أميرٌ في اليوم الذي سبق حديثه.

ومنه قوله (عليه السلام) في الحضّ على التقوى: ((**مَا فَاتَ أَمْسِ مِنَ اَلْعُمُرِ لَمْ يُرْجَ اَلْيَوْمَ رَجْعَتُهُ**))[٤]، فـ (أمسِ) ظرف زمان نكرة لا يدل على معينَّ أو محدد؛ ((لأنّ العمر عبارة عن زمان الحياة و مدّته و الزّمان كمّ متّصل غير قارّ الذات))[٥]، وهو كما ترى قد جاء مبنيًا على الكسر عامله الفعل (فات).

نخلص مما تقدَّم إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: **إنَّ تنكير (أمس) لا يمنع من بنائه على الكسر لورود ذلك في نهج البلاغة وفي كلام العرب نثرًا ونظمًا.**

---

(١) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):٢/ ٤٠٠.

(٢) نهج البلاغة: ٤٢٨، وينظر: شرح (المعتزلي): ١١/ ٢٩.

(٣) يُنظر: منصوبات الأسماء في نهج البلاغة، فلاح رسول حسين (أُطروحة دكتوراه مخطوطة):٩٣.

(٤) نهج البلاغة: ٢٢٣، وينظر: شرح (المعتزلي): ٧/ ٢٥١ ـــ ٢٥٢.

(٥) منهاج البراعة (الخوئي):٨/ ٦٨.

المسألة السابعة: جواز استعمال (مهما) ظرفية:

(مهما) أداة شرط جازمة بمعنى (ما)؛ لذا هي تدلُّ على الإبهام والعموم[١]، وأما بناؤها فإنَّ النحويين قد اختلفوا فيه، فمنهم من قال ببساطتها ومنهم من قال بتركيبها[٢]، وحاصل هذا الخلاف خلاف آخر في تصنيفها، فمذهب الجمهور يرجِّح القول بإسميتها، دونما دلالةٍ فيها على الظرفية، قال المبرَّد: ((هذا باب المجازاة وحروفها وهي تدخل للشرط ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره فمن عواملها من الظروف «أين» و«متى» و«أنّى» و«حيثما» ومن الأسماء «من» و«ما» و«أي» و«مهما «))[٣]، على أنّ سيبويه من قبله لم يذكرها في عِداد أدوات الشرط[٤]؛ لأنها عنده مركبة من (ما) أعقبتها مثلها، أو هي (مه) تلتها (ما)[٥].

وذهب قِسم من النحويين إلى أنَّ (مهما) لا تخلو من الظرفية المتضمّنة معنى الشرط، ولعل الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) يتصدَّر من أشار إلى ذلك، وهذا نصُّ كلامه: ((وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرّفها من لا يدَ له في عِلم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب «مهما» بمعنى «متى ما»، ويقول مهما جئتني

---

(١) يُنظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله:٣١٣، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٨٨، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٣.

(٢) يُنظر هذا الخلاف والقائلين بكلِّ مذهب: الكتاب:٣/ ٥٩-٦٠، والبغداديات:٣١٣، وشرح المفصل (ابن يعيش):٧/ ٤٢-٤٣، والجنى الداني:٦١٢-٦١٣، والمساعد:٣/ ١٣٧.

(٣) المقتضب:٢/ ٤٦، وينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان:٢/ ١١٠٨، وشرح المفصل (ابن يعيش):٧/ ٤٢، شرح الكافية الشافية:٣/ ١٦٢٥، والجنى الداني:٦٠٩، والمساعد:٣/ ١٣٧، وهمع الهوامع:٢/ ٥٤٧.

(٤) يُنظر: الكتاب:٣/ ٥٦.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٣/ ٥٩ – ٦٠.

أعطيتك، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء))[١].

وكان ابن مالك قد أثبتَ لها معنى الظرفية محتجًا بطائفة من الشواهد النحوية، فقد صرَّح برأيه قائلًا: ((جميع النحويين يجعلون «ما» و«مهما» مثل «من» في لزوم التجرّد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب (...) وكقول حاتم الطائي:

وإنَّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمَعا))[٢]

وإلى نحو هذا أشار الرضي أيضًا [٣].

والظاهر أنَّ قول ابن مالك: (جميع النحويين) فيه إطلاق يقيِّده أنَّ الزمخشري من قبله أشار إلى أنَّ بعض النحويين قد ذهب إلى عدِّ (مهما) شرطية ظرفية، كما أكد هذا المعنى الرضي أيضًا، على أنَّه قد يُغتفر هذا لابن مالك بسبب عدم تصريح الزمخشري بمن عدَّها ظرفيةً.

وقد اعترض عددٌ من النحويين على حمل (مهما) على معنى الظرفية، فقد تَتَبّع ابنُ الناظم (ت:٦٨٦هـ) أباه في ذلك وردَّ عليه قائلًا: ((ولا أرى في هذه الأبيات حجة، لأنه كما يصح تقدير «ما» و«مهما» فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:٢/ ١٤٦، وينظر: البحر المحيط:٥/ ١٤٩، والدر المصون: ٥/ ٤٣٠.

(٢) شرح الكافية الشافية:٣/ ١٦٢٥ -١٦٢٧، والبيت الشعري من الطويل، ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية:هشام الكلبي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال:١٧٤.

(٣) ينظر:شرح الرضي على الكافية:٤/ ٨٩، وهمع الهوامع:٢/ ٥٤٧، والاستقراء الناقص:٢٨٤.

بالمصدر))[١]، ثم بينَّ سبب ترجيحِه معنى المصدرية على الظرفية مع جواز ذلك فقال: ((لأن في كونهما ظرفين شذوذًا وقولًا بما لا يعرفه جميع النحويين بخلاف كونهما مصدرين؛ لأنه لا مانع أنْ يُكنَّى بـ «ما، ومهما» عن مصدر فعل الشرط كما لا مانع من أنْ يُكنَّى بهما عن المفعول به ونحوه؛ إذ لا فرق))[٢]، وأيَّد هذا الاعتراضَ أبو حيان[٣]، والسمين الحلبي[٤].

ويبدو أنَّ اعتراض ابن الناظم ليس دقيقًا؛ إذ إنَّه استند في ردِّه إلى ما ظنَّه غير معروف عند جميع النحويين، والحال خلاف ذلك فوجه الظرفية في (مهما) وارد كما هو وجه الشرطية أشار إليه غير ابن مالك كالرضي، وهو وجه جائز وليس ممنوعًا، وبهذا لا يمتنع توجيه (مهما) على معنى الظرفية، ولهذا أخذ ناظر الجيش برأي ابن مالك، مخالفًا بذلك رأيَ شيخه أبي حيان، ورادًّا على ابن الناظم، فقال: ((والظاهر أَنَّ ما قاله المصنف أولى وأقرب، والطباع تقبله، بخلاف ما ذكره ولده، والمصنف يقول لولَده كما قلت: إنَّه لا مانع من أَنْ يُكَنَّى بـ «ما» و«مهما» عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع من أَنَّ يُكنّى بهما عن المفعول، أنا أقول لا مانع من أَنْ يُكنّى بـ«ما» و«مهما»، عن زمان فعل الشرط، كما لا مانع من أَنْ يُكنّى بهما عن المفعول به))[٥]. المفهوم من إجازة ناظر الجيش أَنَّه قد احتكم إلى وجه المشابهة، فلما كان جائزًا أَنَّ يُكنّى بـ (ما) و (مهما) عن مصدر فعل الشرط، والمفعول كان من باب أولى جواز أَنْ يُكنّى بـ (ما)، و (مهما) عن زمان فعل الشرط أيضًا، وهذا ما

---

(١) شرح التسهيل (ابن مالك): ٤/ ٦٩، ولم أجد رأي ابن الناظم هذا في شرحه على الألفية.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٦٩-٧٠.

(٣) يُنظر: البحر المحيط: ٥/ ١٤٩.

(٤) يُنظر: الدر المصون: ٥/ ٤٣٠.

(٥) تمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٣٦-٤٣٣٧.

أكَّده السماع أيضًا؛ فقد احتج ابن مالك لإجازته تلك بعدد من الشواهد الشعرية منها قول الشاعر طفيل الغنوي(١): [من الكامل]

نُبِّئت أنَّ أبا شُتَيمٍ يدَّعي   مَهما يعشْ يُسمِعْ بما لم يُسْمعِ

وقول ساعدة بن جؤبة(٢): [من البسيط]

قد أُوبِيَتْ كلَّ ماءٍ فَهْي طاوِيَةٌ   مَهْما تُصِبْ أُفُقًا من بارقٍ تَشِمِ

والمعنى: (أي وقت تصب بارقًا من أفق)(٣)، ومما يؤيِّد ظرفيتها هنا أنّ البيت قد رُوي بلفظ (متى تُصِبْ...) أيضًا(٤).

ولم يرتضِ المانعون هذا فأوّلوا هذا البيتَ على أَنَّ (مهما) فيه مفعول (تصب)، و (افقا) ظرف، و (من بارق) تفسير لـ (مهما)، أو متعلق بـ (تصب)، فمعنى (من) ههنا التبعيض، وعلى هذا يكون معنى البيت: (أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم)(٥).

إنَّ التكلّف في تأويل هذه الشواهد واضحٌ لا يمكن أنْ يُغضَّ الطرف عنه، على حين أنَّ حمل (مهما) على الزمان لا تكلف فيه، وهو أقلُّ تأويلًا وتقديرًا، فهو

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٢٧، والبيت في: ديوانه، شرح الأصمعي، تح: حسان فلاح أوغلي:١٣٣.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب:٤٣٥. والبيت في كتاب شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، رواية أبي الحسن النحوي عن أبي بكر الحلواني، تح: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود أحمد شاكر:٣/ ١١٢٨، وخزانة الأدب: ٨/ ١٦٣.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب: ٤٣٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٥٤٨، وخزانة الأدب: ٨/ ١٦٥.

(٤) يُنظر: شرح التصريح: ١/ ٤٧٩.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب: ٤٣٦، وخزانة الأدب:٨/ ١٦٥، والاستقراء الناقص:٢٨٦.

يجري على سنن العربية وضوابطها في التقدير؛ إذ النحويون يرجِّحون في الشواهد التي تحتمل تقديرين ما كان أدلَّ على المعنى الذي لا يتعارض مع قواعد نحوية أساسية[1]، ولا شك في أنَّ توجيه (مهما) على الظرفية من هذا القبيل، فهو يستند إلى عدد من الشواهد الشعرية التي يتضح معنى الزمان فيها جليًا، ومما يؤكد هذا لجوء النحويين إلى التقدير والتأويل، ولو كانت (مهما) في تلك الشواهد جارية على ما قعدوا له لما فعلوا هذا[2].

نخلص مما تقدّم ذكرُه إلى أنَّ حمل (مهما) على الظرفية لا يمكن دفعه أو تأويله، وتوجيهها في بعض الشواهد على المصدرية لا يمنع من حملها على الظرفية؛ إذ قد ترد ظرفيةً وهذا ما يُفهم من عبارة ابن مالك[3].

ومن شواهد هذه المسألة في نهج البلاغة ما جاء في كتاب له (عليه السلام) إلى مالك الأشتر النخْعي (رضي الله عنه)[4] قال فيه: ((**ومهما كانَ في كُتَّابِكَ منْ عيبٍ فتغابيتَ عنه أُلزمته**))[5].

هذا النص من جملة وصايا أو أوامر كتبها الإمام (عليه السلام) للأشتر النخعي حينما

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٧٩٩-٨٠٢، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٨٥.

(٢) يُنظر:النحو الوافي:٤/ ٤٢٩.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٤/ ٦٩.

(٤) وهو مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي، المعروف بالأشتر: أمير، من كبار الشجعان. كان رئيس قومه. أدرك الجاهلية شهد يوم الجمل، وأيام صفين مع علي، وولاه على « مصر « فقصدها، فمات في الطريق سنة (٣٧هـ)، فقال الإمام علي (عليه السلام): رحم الله مالكًا فلقد كان لي كما كنتُ لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وله شعر جيد، ويعدّ من الشجعان الأجواد العلماء الفصحاء. ينظر: أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تحقيق وتخريج: حسن الأمين: ٩/ ٤١، و الأعلام:٥/ ٢٥٩.

(٥) نهج البلاغة: ٥٤٨، وينظر: شرح (المعتزلي):١٧/ ٧٦.

ولّاه مصر، ينهاه فيها عن التغافل عمّا يكون في كُتّابه من عيب مُدلًّا على ذلك بأُسلوب شرطي تصدَّرته (مهما)، يريد بذلك نهيه عن عدم حصول تلك الغفلة منه في أيِّ وقتٍ من الأوقات، والتقدير (متى كان في كتّابك من عيب فتغابيت عنه ألزمته)، ومما يعزز ظرفية (مهما) ههنا ودلالتها على الزمان جواب الشرط (ألزمته) الذي يدل على أنّ استمرار التغافل عن عيوب الكُتّاب يؤدي إلى لزوم ذلك منهم، ثم ينعكس هذا النقص والعيب على الوالي الذي يمثلُه الكاتب، ولعلّ ما يقوّي ظرفيتها أيضًا ورود فعل الشرط بعدها بصيغة الماضي، على أنَّ الشائع في القاعدة النحويَّة أنْ يليها المُضارع، وهذا النصُّ أوضح دليل على جواز هذا الأُسلوب وفصاحته [1]، وبهذا يترجَّح لديَّ مذهبُ ابن مالك ومن تبعه.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في إحدى حِكَمه: ((**إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ أَهْلاً، فَمَهْمَا تَرَكْتُمُوهُ مِنْهُمَا كَفَاكُمُوهُ أَهْلُهُ**))[2].

قول الإمام (عليه السلام) في سياق الترغيب في الخير والتنفير من الشر بأنَّ لكلٍّ منهما ـ الخير والشر ـ أهلًا، فمتى تركتم الخير فإنَّ أهله سيكتفون به، وكذلك الشر فمتى تركتموه تُرِكَ لأهله. وفي هذا تحذير لكلِّ عاقل بأنْ يختار فعلَ الخير ويبتعد عن فعل الشر[3]، وبهذا تكون ظرفية (مهما) هي المرادة والمرجَّحة، وهذا ما أدلى به الراوندي شارحًا نصَّ الأمير بقوله: ((فمتى تركتم واحدًا منهما))[4]؛ إذ إنَّ المقصودَ من دلالة الترك هذه الاستمرارُ في كلِّ حال دونما حصرٍ بوقت

(١) يُنظر: تيسيرات لغوية، د. شوقي ضيف ١٣١ – ١٣٢، و من قضايا اللغة، أ. د. مصطفى النحّاس ٢٣٢.

(٢) نهج البلاغة: ٧٢٣، وينظر: شرح (المعتزلي): ٢٠/ ٦٧.

(٣) يُنظر: شرح (البحراني): ٥/ ٤٤٧، وشرح (الموسوي):٥/ ٥١٣.

(٤) يُنظر: منهاج البراعة (الراوندي):٣/ ٤٣٩.

معين ومحدد.

واستنادًا إلى ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **يجوز استعمال (مهما) ظرفيةً لورود ذلك في نهج البلاغة وهو من أصح مصادر الاستشهاد بعد القرآن الكريم فضلًا عن وروده في الشعر العربي أيضًا.**

المسألة الثامنة: جواز عدم مشاركة الفاعل للمفعول له:

حدَّ ابن هشام المفعول له بأنَّه ((المصدر الفضلة المعلِّل لحَدَثٍ شاركَه في الزمان والفاعل))[١].

وقد اشترط النحويون فيه مجموعة شروط أفصح عن قسم منها المتقدمون، فقد ذكر سيبويه شرطَي العلة والمصدرية، فقال: ((باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟))[٢]، فقوله (من المصادر) يُشير إلى اشتراط مصدرية المفعول له، وقوله (لأنّه عذر) يبيِّن اشتراط إفادة العلة.

وقد زاد المتأخرون على ذلك شروطًا أُخرى منها أنْ يكون مشارِكًا الحدثَ في الفاعل[٣]، أي أنْ يأتي فاعل الحدث المعلَّل وفاعل المصدر واحدًا، نحو: ضربته تأديبًا، ففاعل الضرب والتأديب واحد هو المتكلم، قال أبو حيان: ((وهذا الذي ذكره الزمخشري من شرط اتحاد الفاعل فيهما ليس مُجمَعًا عليه، بل مِن النحويين

(١) شرح شذور الذهب (ابن هشام): ٢٩٥.

(٢) الكتاب:١/ ٣٦٧، ويُنظر: الأصول في النحو:١/ ٢٠٦.

(٣) يُنظر: المفصل:٦٠، والكشاف:٢/ ٥١٨، وشرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ٥٣، وتوضيح المقاصد:٢/ ٦٤٥، وشرح ابن عقيل:٢/ ١٨٦.

مَن لا يشترط ذلك، وهو مذهب ابن خروف))[١]، وأكد ذلك السيوطي[٢].

وتعليل اشتراط تلك المشاركة هو أنَّ المفعول له لا يمكن حصوله إلّا عن فاعلٍ عارفٍ سببَ ما يقوم به، وإلا كان الفعل خُلوًا من علّة تقتضي حصوله[٣].

إنَّ استلزام تلك المشاركة محجوج بما ورد من شواهد قرآنية، منها قوله تبارك وتعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ**﴾[٤] ((ففاعل «الإراءة» هو الله تعالى، وفاعل «الخوف» و«الطمع» المخاطَبون))[٥]، وهذه حجة ابن خروف (ت:٦٠٩هـ) في إجازته النصبَ مع اختلاف الفاعل؛ إذ قال: ((لم ينص على منعه أحدٌ من المتقدمين))[٦].

ولم يُجانب ابن خروف الصواب فيما رأى؛ إذ إنَّ ظاهر كلام سيبويه يُشعر بجواز عدم الاشتراك[٧]، فيجوز عنده (جئت حذرَ زيد) ويشهد له قول امرئ القيس[٨]: [من الطويل]

أرى أمَ عمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا ... بكاءً على عَمْرٍو. وما كان أصبرا!

---

(١) البحر المحيط:٦/ ٣٦٣ ــ٣٦٤، ولم أعثر على رأي ابن خروف هذا في كتبه المطبوعة.

(٢) يُنظر:همع الهوامع: ٢/ ١٣١-١٣٢ وكتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، السيوطي، تح:د. نبهان ياسين حسين: ١/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) يُنظر:شرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ٥٣.

(٤) سورة الرعد: الآية ١٢.

(٥) شرح التصريح: ١/ ٥١١، ويُنظر: حاشية الخضري:١/ ١٩٤، ومعاني النحو:٢/ ١٩٥.

(٦) ارتشاف الضرب:٣/ ١٣٨٣. ولم أجد رأي ابن خروف هذا في كتبه المطبوعة في حدود ما اطلعتُ.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، وهمع الهوامع:٢/ ١٣٢، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي، تح: علي عبد الباري عطية:٧/ ١١١.

(٨) ديوانه: ٦٩.

ففاعل التحدّر هو (الدمع) وفاعل البكاء هو (أُم عمرو)[١].

وعمد المانعون إلى تأويل ذلك بما ينسجم والقاعدة التي وضعوها، فذهبوا إلى أنَّ (خوفًا) و (طمعًا) منصوبان على العلة، وقد اختلفوا في بيان مسوِّغها، فقيل: على تقدير حذف مضاف وإنابة المضاف إليه على معنى (إرادة خوف)، و (إرادة طمع) وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الزجّاج[٢]، واختاره الزمخشري، والبيضاوي (ت:٦٨٥هـ)[٣]، وقيل: هما منصوبان على العلة، لكن ليس على الاشتراك اللفظي بين الفعل وبينهما في الفاعل، بل على الاشتراك المعنوي، والتقدير: (يجعلكم رائين أو ترونه خوفًا وطمعًا)، ذهب إلى هذا الزمخشري في رأيه الآخر، وابن مالك والأُشموني (ت:٩٠٠هـ)[٤]، وقيل: إنَّ المراد بـ (الخوف والطمع) هو الإخافة والإطماع[٥]، وقيل: هما منصوبان على الحالية[٦]، أو على المفعولية المطلقة على تقدير: لتخافوا خوفًا ولتطمعوا طمعًا[٧].

الظاهر أنَّ كلَّ تلك الوجوه بحاجةٍ إلى تقدير وتأويل، وعدم التقدير أَولى

---

(١) يُنظر: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام، د. هادي نهر: ٢/ ٢٠٧.

(٢) يُنظر: البحر المحيط:٨/ ٣٨٣، ولم يرد هذا الوجه عند الزجّاج في كتابه المطبوع، بل صرَّح بأنَّه مفعول له منصوب، يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٨٢.

(٣) يُنظر: الكشاف:٢/ ٥١٨، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي:٣/ ١٨٣.

(٤) يُنظر: الكشاف: ٣/ ٤٧٤، وشرح التسهيل (ابن مالك):٢/ ١٩٧، وشرح الأشموني:١/ ٤٨١.

(٥) يُنظر: أنوار التنزيل:٣/ ١٨٣، وروح المعاني: ٧/ ١١٢.

(٦) يُنظر: الكشاف:٣/ ٤٧٥، والبحر المحيط:٦/ ٣٦٤، والميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي: ١١/ ٣١٦.

(٧) يُنظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، تح: مجموعة من العلماء: ٨/ ٥٣، وروح المعاني:٧/ ١١٢.

من التقدير لكثرة الشواهد التي لم ترد فيها المشاركة في الفاعل[1]، هذا فضلاً عن أنَّ تلك التأويلات بعيدة دعا إليها تحكيم القاعدة وتقديمها على النصوص المستقراة[2].

ومن أجل ذلك ذهب الرضي إلى جواز عدم الاشتراك، فقال: ((وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي [يقوي] في ظني وإنْ كان الاغلب هو الأول، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة: « فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة، واستتمامًا للبلية »، والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى))[3].

وزاد الرضي على ذلك قائلًا: ((لا يجوز أنْ يكون « استحقاقاً » حالاً من المفعول؛ لأنّ « استتمامًا » إذن يكون حالاً من الفاعل (...) ولا يُعطَف حال الفاعل على حال المفعول))[4]، ووافق الرضيَّ على هذا الآلوسي (ت:١٢٧٠هـ)، والسيد الطباطبائي (ت:١٤٠٢هـ) في أحد قولَيه والدكتور فاضل السامرائي[5].

نخلص ممّا تقدَّم ذكره إلى أنَّ المفعول له يجوز فيه عدم الاشتراك في الفاعل استنادًا إلى مجيء ذلك في القرآن الكريم ونهج البلاغة، وهو مذهب ابن خروف الرضي ومن تابعهما، ولهذا لابد من تقديم تعديلٍ للقاعدة بالقول: **يجوز في المفعول**

(١) يُنظر: معاني النحو:٢/ ١٩٥-١٩٦.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١٩٥.

(٣) شرح الرضي على الكافية:١/ ٥١١، والنص في نهج البلاغة: ٢٩، ينظر: روح المعاني: ٧/ ١١٢، ومنهاج البراعة (الخوئي):٢/ ٦٢، ومعاني النحو:٢/ ١٩٦. ولعل ما بين المعقوفتين خطأ طباعي والأسلم (يَقوَى).

(٤) شرح الرضي على الكافية:١/ ٥١١.

(٥) يُنظر: روح المعاني:٧/ ١١١-١١٢، والميزان: ١١/ ٣١٦، ومعاني النحو:٢/ ١٩٦.

له ألا يكون مشارِكًا في الفاعل لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والشعر العربي.

المسألة التاسعة: جواز الإضافة الظرفية:

الإضافة عند النحويين ضربان: إضافة محضة وأخرى غير محضة[١]، والحديث ههنا يقتصر على الأولى منهما، وسُميت أيضًا معنوية؛ لأنّها إضافة لفظًا ومعنًى، ولأنّها تتطلّب وجود حرف إضافة مقدَّر وظيفته إيصال معنى ما قبله إلى ما بعده[٢]، وهي تفيد المضاف إمّا تعريفًا إذا أُضيفَت النكرة إلى معرفة، نحو: (غلامُ زيدٍ)، وإمّا تخصيصًا إذا أُضيفَتْ النكرة إلى نكرة، نحو: (غلامُ امرأةٍ)[٣].

والإضافة الظرفية هي الإضافة الخالصة من نيّة الانفصال[٤] ((لأصالتها، ولأن المضاف -في الغالب- خالٍ من ضمير مستتر يفصل بينهما))[٥].

ولّما كان النحويون يشترطون تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف إليه اختلفوا في المعاني التي تحتملها الإضافة المحضة تبعًا لاختلافهم في تقدير الحرف، فمنهم من قصر الإضافة على حرفين هما (اللام)، و (من)، ومنهم من ذهب إلى أنّها لا تكون إلّا بمعنى (اللام) وعليه اقتصر الزجّاج[٦]، وابن الضائع (ت: ٦٨٠هـ)[٧]،

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٤-٤٦، والنحو الوافي: ٣/ ١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٢/ ١١٨، والنحو الوافي: ٣/ ١٦.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥، والخصائص: ٣/ ٢٤، والنحو الوافي: ٣/ ٢٣.

(٤) يُنظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود: ٢٦٧.

(٥) النحو الوافي: ٣/ ٣.

(٦) يُنظر: شرح التصريح: ١/ ٦٧٥.

(٧) يُنظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٥، والمساعد: ٢/ ٣٣٠، وشرح التصريح: ١/ ٦٧٦.

وتعليل ذلك أنّ معنى الإضافة أصلها (اللام)[(١)].

وقد اختلفت كلمة النحويين في الإضافة الظرفية، أي: التي بمعنى (في)، فمنهم من أيّدها واستشهد لها، ومنهم من أنكرها ورفض شواهدها أو أوَّلها، فقد ذهب المتقدِّمون من النحويين إلى أنَّ الإضافة إنما تقتصر على حرفين هما (اللام)، و (من)، وقيل: هو مذهب سيبويه وعليه الجمهور[(٢)]، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الجرمي (ت:٢٢٥هـ) وعليه أكثر النحويين المتأخرين[(٣)]، وما أوهم معنى (في) فهو على تأويل (اللام) اتساعًا أو مجازًا[(٤)].

وممّن صرَّح بمنع الإضافة الظرفية السيرافي، إذ قال: ((والإضافة تكون على معنى أحد الحرفين وهما «من»، و«اللام» فـ «من» إذا كانت الإضافة على معناها تبعيض كقولك: «هذا ثوب خز» و»خاتم حديد» أي: «ثوب من خز»، و»خاتم من حديد»، وما كان على معنى «اللام» فإضافته على وجه الاستحقاق، كقولك: « هذه دارُ زيد» و» دارٌ لزيد» (...)، وربما أوهمتك الإضافة الخروج عن هذين الوجهين، فإذا رددتها إلى أُصول ما وضعت له رأيتها لازمة لأحد الحرفين كقولك: «أفضلهم زيد» أي: «الفاضل منهم زيد»))[(٥)]، فالسيرافي بحسب نصِّه هذا قد قصر الإضافة على حرفين، وما خرج عنهما فيرجِع إليهما بالتأويل، وتابعه

(١) يُنظر: همع الهوامع: ٢/ ٥٠١.

(٢) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تح: محمد باسل عيون السود:٢٧٣، وتوضيح المقاصد:٢/ ٧٨٤، وشرح الأشموني:٢/ ١٢٣، وحاشية الصبان: ٢/ ٣٥٩،

(٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/٩٠٦، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٠٠-١٨٠١، وتوضيح المقاصد:٢/ ٧٨٤، والمساعد:٢/ ٣٣٠، وهمع الهوامع:٢/٥٠٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٧٣، وشرح الأشموني: ٢/ ١٢٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه:٢/ ٣١١.

على هذا جمع من النحويين منهم أبو علي الفارسي[١]، وابن جني[٢]، وعبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ)[٣]، وغيرهم[٤].

إنَّ ما منعه النحويون هنا تنقضه الكثير من الشواهد القرآنية التي جاءت فيها الإضافة دالةً على الظرفية الحقيقية بلا تقدير أو تأويل، من ذلك قوله تعالى: ﴿**فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ**﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[٧]، وقول النبيِّ محمدٍ (ﷺ): ((رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها))[٨]، كما أنَّ تلك الاضافة ثابتة في ((قول العرب: «شهيد الدار وقتيل الكربلاء»))[٩].

واستنادًا إلى تلك النصوص العربية الفصيحة وما ناظرها قرَّر جملة من النحويين أنَّ الإضافة الظرفية ثابتة في لغة العرب ولا يمكن إنكارها أو تأويلها، وهذا ما عليه فريق من المفسرين[١٠]، على أنَّ إفرادها بباب والاحتجاج لها قد

(١) يُنظر: كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان:٢١٠.

(٢) يُنظر: الخصائص: ٣/ ٢٦.

(٣) يُنظر: الجمل، حقّقه وقدَّم له: علي حيدر:٣٠

(٤) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ١١٩، وشرح ابن الناظم:٢٧٢-٢٧٣، والبحر المحيط:١/ ٢٩، و ٥/ ١٧٥.

(٥) سورة البقرة من الآية:١٩٦

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٧) سورة سبأ من الآية:٣٣

(٨) صحيح البخاري: ٤/ ٣٥ (٢٨٩٢)، ويُنظر: بحار الانوار: ٦١/ ١٧٧ باختلاف في بعض ألفاظه.

(٩) شرح التسهيل (ابن مالك): ٣/ ٢٢١.

(١٠) يُنظر: الكشاف:١/ ٢٢٥، والإيضاح في شرح المفصل، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله:١/ ٣٦٨،

يُحسب لابن مالك الذي صرَّح برأيه قائلًا: ((وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى «في» وهي ثابتة في الكلام الفصيح))[1]، وتابعه على هذا المرادي[2]، وقد انتهج ابنُ هشام وابن عقيل هذا المذهب إلا أنهما اشترطا أنْ يكون الثاني ظرفًا للأول[3]، وتبنّى هذا الشرطَ الأُستاذُ عباس حسن من المحدَثين أيضًا[4].

ولم يرتضِ المانعون ظاهر تلك الشواهد النحوية فذهبوا إلى تأويلها بما ينسجم وما قرّروه، فرأوا أنَّ قسمًا من الشواهد المحتج بها على الإضافة الظرفية هي من قبيل إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان بالأصل، إلا أنَّه اتُسِع فيه فصار مفعولًا به وعلى هذا خرَّجوا قوله تعالى: ﴿**فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾[5]، كما حملوا بعض الشواهد على أنَّ الاضافة فيها محمولة على معنى (اللام) مجازًا، وقد استدلَّ ابن الناظم على ذلك بأنَّ الإضافة إذا كانت على معنى (في) استلزم ذلك كثرة الاشتراك في معناها، وهو خلاف الأصل لذا الحمل على المجاز أَولى من الاشتراك[6]، هذا، وقيل: إن (في) المقدّرة في (قتيل كربلاء) بمعنى (اللام) بدعوى معنى الاختصاص بين المتضايفين وهو مما تدلُّ عليه (اللام) لا (في)[7].

والدر المصون:٢/ ٣٥١، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، تح: الشيخ زكريا عمران:١/ ٥٧٥، وحاشية الشهاب:٢/ ٢٩٤.

(١) شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٠٦، ويُنظر: الاستقراء الناقص:٢٠٣.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل (المرادي)، القسم النحوي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد عبيد:٧٤٢.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي:٣/ ٧٢، وشرح ابن عقيل:٣/ ٤٣.

(٤) يُنظر: النحو الوافي: ٣/ ٢٠.

(٥) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٢٧٤، والبحر المحيط:٢/ ٤٤٨، وهمع الهوامع:٢/ ٥٠١ـــ٥٠٢.

(٦) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٢٧٣.

(٧) يُنظر: حاشية الخضري:٢/ ٣.

وقد استعرض ابنُ مالك أغلبَ تلك الاعتراضات وردّ عليها، فأشار إلى أنّ حَمْلَ الإضافة فيما ورد من شواهد على معنى (اللام) لا يصح إلا على نحوٍ بعيد ومتكلف[١]، فقال: ((فلا يخفى أنَّ معنى «في» في هذه الشواهد كلِّها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه))[٢]، ثم إنَّ تأويل تلك النصوص الكثيرة وجهٌ ضعيف في العربية[٣]، ولاسيما مع كثرة الشواهد النحوية المؤيِّدة للإضافة الظرفية في نهج البلاغة، فهي ليست قليلة كما قِيل[٤].

إنَّ ما ادَّعاه المعترضون بأنَّ الإضافة الظرفية محمولة على المجاز كلام غير دقيق ومردود؛ لأنه لا يُعدَل من الحقيقة إلى المجاز إلا بقرينة، زيادة على أنَّ هذا العدول إنما يكون ((لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه))[٥] وليس فيما ورد من شواهد أيُّ معنى من تلك المعاني كما يظهر إلاّ على نحو متكلّف وبعيد.

وأما القول بأنَّ الاختصاص الظاهر في بعض الشواهد المحمولة على الإضافة الظرفية يجعلها على معنى (اللام) فغير دقيق أيضًا؛ لأنَّ ذلك سيؤدي إلى تساوي الإضافة التي بمعنى (من) مع التي بمعنى (في) فلِمَ اعتُبِرَ الحمل في الأولى دون الثانية؟[٦].

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يظهر صِحَّة المذهب القاضي بثبوت الإضافة الظرفية

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٠٩.

(٢) شرح التسهيل (ابن مالك):٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) يُنظر:التذييل والتكميل:٩/ ١٨٩، و همع الهوامع:٢/ ٣٢٦.

(٤) يُنظر: كناب المطالع السعيدة:٢/ ٨٧.

(٥) الخصائص: ٢/ ٤٤٢، وينظر: أبنية المبالغة وأنماطها: ٢٠.

(٦) يُنظر: حاشية الصبان:٢/ ٣٥٩.

لورودها في الموروث اللغوي الفصيح، وادّعاء خلاف ذلك لا يستند إلى دليل، وبناءً على هذا ذهب كلٌّ من المرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي إلى أنَّها قِسم آخر ينبغي أنْ يُضاف إلى نوعَي الإضافة في العربية[١].

ومن شواهد الإضافة الظرفية في الكلام العَلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في بيان معنى اليقين: ((**وَالْيَقِينُ مِنْهَا عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ عَلَى تَبْصِرَةِ الْفِطْنَةِ وَتَأَوُّلِ الْحِكْمَةِ وَ مَوْعِظَةِ الْعِبْرَةِ وَ سُنَّةِ الْأَوَّلِينَ فَمَنْ تَبَصَّرَ فِي الْفِطْنَةِ تَبَيَّنَتْ لَهُ الْحِكْمَةُ**))[٢].

بعد أن بيَّنَ الإمام (عليه السلام) الإيمان ومصاديقه وأركانه جاعلًا اليقين من أهم تلك الأركان شرَع بإيضاح دعائم اليقين، فابتدأ بالشعبة الأُولى التي يستند إليها وهي (تبصرة الفطنة)، يريد بذلك أنْ يكون الإنسان ((حاذقًا بصيرًا في الامور عميقًا في حقائقها))[٣]، وهي إضافة ظرفية بمعنى (في) بدليل أنّ الإمام قد أردف ذلك بقوله: ((فمن تبصّر في...)) فعدّى الفعل (تبصر) بـ (في) للدلالة على التأمل والتدبّر، وهذا من قبيل التفصيل بعد الإجمال، قال التستري (ت:١٤١٥هـ): ((«على تبصرة الفطنة «الإضافة في» التبصرة» بمعنى «في» كما يشهد له قوله بعد «فمن تبصّر في الفطنة»))[٤]، ومما يقوّي هذا أنَّ النصّ الشريف قد رُوِيَ في موضع آخر بإثبات (في)، فقال (عليه السلام): ((**وَالْيَقِينُ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ عَلَى تَبْصِرَةٍ فِي الْفِطْنَةِ**))[٥]، وبهذا تكون الإضافة الظرفية صحيحة فصيحة ولا موجِب لإنكارها؛

---

(١) يُنظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٧٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٥٠٢.

(٢) نهج البلاغة: ٦٣١، وينظر: شرح (المعتزلي):١٨/ ١٤٢.

(٣) شرح (الموسوي):٥/ ٢٢٨.

(٤) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة:١٢/ ٣٥٥.

(٥) شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة، أبو القاسم الطبري، تح:أحمد بن سعيد بن حمدان

لكـون المضـاف اليـه كالوعـاء الـذي يقـع فيـه المضـاف[١].

ومـن الشـواهد أيضًـا قولـه (عليه السلام) في التحذيـر مـن التعلّـق بالدنيـا: ((**فَـمَا خَـيْرُ دَارٍ تُنْقَـضُ نَقْـضَ اَلْبِنَـاءِ وَ عُمُـرٍ يَفْنَـى فِيهَـا فَنَـاءَ اَلـزَّادِ**))[٢]، ومحـل الشـاهد (خـير دار) وتقديـره: فـما خـير في دارٍ...، فالإضافـة ظرفيـة[٣]، وممـا يؤكِّـد هـذا المعنـى قـولُ النبـيِّ محمّـدٍ (صلى الله عليه وآله): ((لَا خَـيْرَ فِي دَارٍ قَـدْ عُـصِيَ اللهُ فِيهَـا، وَلَا خَـيْرَ فِي دَارٍ لَا تُـدْرَكُ الْآخِـرَةُ إِلَّا بِتَرْكِهَـا))[٤]، فأظهـر حـرف الجـر (في)، والأصـل: لا خـيرَ دارٍ.

ومـن الشـواهد العَلَويـة أيضًـا قولـه (عليه السلام) في التقـوى: ((**فَـإِنَّ تَقْـوَى اللهِ دَوَاءُ دَاءِ قُلُوبِكُـمْ، وَبَصَرُ عَمَـى أَفْئِدَتِكُـمْ، وَشِـفَاءُ مَرِضِ أَجْسَـادِكُمْ، وَصَـلَاحُ فَسَـادِ صُدُورِكُـمْ، وَطُهُـورُ دَنَسِ أَنْفُسِـكُمْ**))[٥].

فالإضافـة الظرفيـة واضحـة في هـذا النـص، فالمعنـى: فـإنَّ تقـوى الله دواءُ داءٍ في قلوبكـم، وبـصرُ عمًـى في أفئدتكـم، وشـفاءُ مـرضٍ في أجسـادكم، وصـلاحُ فسـادٍ في صدوركـم، وطُهـور دنـسٍ في أنفسـكم.

يظهـر ممـا تقـدَّم ذكـره ترجيـح مذهـب مـن أَجـاز ورود الإضافـة الظرفيـة في كلام العـرب دون تأويـل أو تقديـر، لورودهـا في أصـح مصـادر السـماع العـربي مـن القـرآن الكريـم والسُّـنّة النبويـة ونهـج البلاغـة، ولهـذا يجـب تعديـل القاعـدة النحويـة بـالآتي:

الغامدي: ٤/ ٩٢٤ (١٥٧٠).

(١) يُنظر: حاشية الصبان: ٢/ ٣٥٨.

(٢) نهج البلاغة: ٢١٩، وينظر: شرح (المعتزلي): ٧/ ٢٤٦.

(٣) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٨/ ٤٥

(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصبهاني: ٨/ ١٤٥.

(٥) نهج البلاغة: ٤١٣، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٠/ ١٨٨.

الإضافة الظرفية قسم آخر من أقسام الإضافة يجوز استعماله والقياس عليه استنادًا إلى وروده في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

المسألة العاشرة: جواز حذف الموصول الإسمي:

يُقسِّم النحويون الموصول على ضربين: إسمي وحرفي، فالموصول الإسمي: ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى، والموصول الحرفي هو كلُّ حرف يؤوَّل مع صلته بمصدر[١].

وأما الموصول الإسمي فهو على قسمين؛ خاص وهو (الذي، والتي) وفروعهما، وعام وألفاظه ستة وهي (من، وما، وأي، وذو، وذا، وأي)، وقد بسط علماء العربية القول في بيان أحكام الموصول[٢]، ومن بين تلك الأحكام التي ذكروها حذف الموصول الإسمي إذا عُلم غير (أل)[٣].

وهو حُكمٌ قد اختلف النحويون فيه على مذاهبَ وآراء، فذهب البصريون إلى منعه، فقد صرَّح المبرَّد بهذا وهو يوجِّه قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾[٤]، فقال: ((فالقول عندنا أنَّ «من» مشتملة على الجميع؛ لأنَّها تقع للجميع على لفظ الواحد وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أنَّ المعنى «ومن في الأرض» وليس المعنى عندي كما قالوا، وقالوا في بيت حسّان:

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٣٨ – ١٤١، وشرح الأشموني:١/ ١٦٤، وشرح التصريح:١/ ١٤٨، وهمع الهوامع:١/ ٣١٤، والنحو الوافي:١/ ٤٠٧.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/ ١٦ – ٦٤، وشرح التصريح:١/ ١٦٧-١٧١، والنحو الوافي:١/ ٣٩٠-٣٩٣.

(٣) يُنظر: شرح الأشموني:١/ ١٦٣، وهمع الهوامع:١/ ٣٤٣، وحاشية الصبان:١/ ٢٥٣.

(٤) سورة الرحمن: الآية ٢٩.

فَمَنْ يَهْجو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ويَمْدحُهُ ويَنْصُرُهُ سَوَاءُ

إنـما المعنى «ومـن يمدحـه وينـصره» وليـس الأمـر عنـد أهـل النظـر كذلـك، ولكنـه جعـل «مـن» نكـرة وجعـل الفعـل وصفًـا لها ثـم أقـام في الثانيـة الوصف مقـام الموصوف فكأنَّـه قـال: وواحـد يمدحـه وينـصره؛ لأنَّ الوصـف يقـع في موضـع الموصـوف [إذ] كان دالًّا عليـه))[١]، فالمـبرَّد عـلى وفـق هـذا النـص لا يجُيـز حـذف الموصـول، لهـذا حـاول تأويـل بيـت حسـان عـلى إقامـة الوصـف مقـام الموصـوف، فالتقديـر لديـه: وواحـد يمدحـه وينـصره...، فهـو في الوقـت الـذي رفـض فيـه تقديـر الموصـول قـدّر لفظـة (واحـد) كـي يسـتقيم معنـى البيـت، فرفـض حـذف الموصـول عـلى حـين أجـاز حـذف (مـن) الموصوفـة.

وقـد أخـذ بمذهـب العلـماء القائلـين بمنـع حـذف الموصـول الإسـمي جمـعٌ مـن النحويـين منهـم ابـن السراج[٢]، وأبـو عـلي الفـارسي[٣]، وأبـو حيـان[٤]، والسـيوطي[٥].

وقـد علّـل أبـو عـلي الفـارسي منعَ هذا الحذف بقولـه: ((الموصـول لا يُحذَفُ ويُترَكُ شيء مـن صلتـه، كـما لا يُحـذَفُ بعـض الاسـم ويـترك بعضـه))[٦]، أي إنَّ الموصـول وصلتـه كالكلمـة الواحـدة[٧]، وقـد اعـترض الـرضي عـلى هـذا، فقـال: ((ولا وجـه لمنع

(١) المقتضـب:٢/ ١٣٧، والبيـت مـن الوافـر، ديوانـه، حقّقـه وعلّـق عليـه: د. وليـد عرفـات:١/ ١٨. ومـا بـين المعقوفتـين خطـأ والأسـلم (إذا).

(٢) يُنظر: الأصول في النحو:٢/ ١٧٧.

(٣) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي:٢/ ٦٥.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب:٢/ ١٠٤٤ ــــ ١٠٤٥.

(٥) يُنظر: همع الهوامع:١/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٦) التعليقة:٢/ ٦٥.

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/ ٦٨.

البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يُحذَف بعض حروف الكلمة، وإن كانت «فاء»، أو «عينًا»، كـ«شية»، و«سه»، وليس الموصول بألزق منهما))[١].

وقد ذهب الكوفيون والبغداديون والأخفش من البصريين إلى جواز حذف الموصول الإسمي إذا عُلِم[٢]، على أنْ تدلَّ عليه صلتُه بعد الحذف، هذا ما نصَّ عليه الفراء في توجيه قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ**﴾[٣][٤]، وعلى هذا وجّه قوله تعالى أيضًا: ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا**﴾[٥] فجعله على تقدير: إلا مَن هو واردها[٦]، وعلى هذا حَمل قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ**﴾[٧] أيضًا[٨]، واشتراط الدليل على الحذف نابع من أنَّ العرب ((لا يحذفون شيئًا إلا وفيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا))[٩].

---

(١) المصدر نفسه: ٣/ ٧١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك):١/ ٢٣٥، وارتشاف الضرب:٢/ ١٠٤٥، ومغني اللبيب:٨١٥، وهمع الهوامع:١/ ٣٤٣-٣٤٤، والحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي ابو المكارم:٢٦٦، والنحويون والقرآن:١٠٤

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٢٢.

(٤) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/ ٣١٥، و اللباب في علوم الكتاب:١٥/ ٣٣٤، وفتح القدير، الشوكاني:٤/ ٢٢٨.

(٥) سورة مريم: الآية ٧١.

(٦) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/ ٢٦٤، وجامع البيان:١٩/ ٢٥٢، والدر المصون:٧/ ٦٢٦، واللباب في علوم الكتاب:١٣/ ١١٦، والنحويون والقرآن:١٠٥.

(٧) سورة الصافات: الآية ١٦٤.

(٨) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢٦٤، والنحويون والقرآن:١٠٤.

(٩) الأصول في النحو:٢/ ٢٥٤.

وقد رجَّح مذهبَ الكوفيين ابنُ مالك بعد أنْ عضَده بشواهد نثرية وشعرية، فاحتج له بقول النبيِّ محمدٍ (ﷺ): ((إذا كان يوم الجمعة وقفتْ الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشًا، ثم دجاجةً، ثم بيضةً، فإذا خرج الإمام طووا صُحُفَهم))[١]، ثم قال: ((فإنَّ فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات؛لأن التقدير: (ثم كالذي يهدي كبشًا ثم كالذي يهدي دجاجة ثم كالذي يهدي بيضة) وإذا حُذِفَ الموصول وأكثر الصلة، فأنْ يُحذفَ الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقُّ بالجواز وأولى))[٢]، واختار هذا المذهبَ الرضي الاسترابادي[٣]، واستند إليه أبو حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي في توجيه نصوص من القرآن الكريم[٤].

ولم تقتصر إجازة هذا الحذف على السماع فقط، بل يعضدها القياس أيضًا؛ إذ إنَّ النحويين يُجيزون حذف الموصول الحرفي (أنْ) مع بقاء صلته، ودلالة صلة الموصول الحرفي عليه أضعف من دلالة الإسمي عليه بعد الحذف، فلما كان حذفُ الأول جائزًا جازَ حذفُ الثاني لقوة الدلالة عليه بالعائد[٥]، هذا فضلاً عن أنَّ الموصول الإسمي وصلته بمنزلة المضاف والمضاف إليه، وحذف المضاف جائز إذا عُلم فكذلك ما أشبهَهُ[٦]، والمعنى يُثبت هذا ويؤكِّده أيضًا، فإنَّ بعض الشواهد لا يستقيم معناها إلّا على الحذف، ففي بيت حسّان المذكور آنفًا لا بد من

---

(١) صحيح البخاري:٢/ ١١ (٩٢٩).

(٢) شواهد التوضيح:١٣٤، ويُنظر: الاستقراء الناقص:٢٧٧.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/ ٧١.

(٤) يُنظر:البحر المحيط:٢/ ٨٠، والدر المصون: ٧/ ٦٢٦، واللباب في علوم الكتاب: ١٣/ ١١٦.

(٥) يُنظر:شرح التسهيل (ابن مالك):١/ ٢٣٥.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

تقدير الاسم الموصول ((ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أنَّ الهجاء والمدح والنصر، كلُّ أولئك من فريق واحد ومن هذا قوله تعالى: ﴿**وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ**﴾ أي: والذي أُنزل إليكم؛ لأنَّ المنزَّل إلى المسلمين ليس هو المنزَّل إلى غيرهم من أهل الكتاب))[١].

ولم يقبل المانعون ما وجَّه به المجيزون، فهم وإن أقرّوا الحذف إلا أنَّهم ذهبوا إلى تفسير الشواهد بعيدًا عن حذف الموصول الإسمي، فحملوا بيت حسان على أنَّ المحذوف فيه (من) الموصوفة لا الموصولة[٢]، كما حملوا قوله تعالى: ﴿ **وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ**﴾ على تقدير: ما منّا أحد أو ملك إلا له مقام معلوم[٣]، وهو وجهٌ جائزٌ إلا أنّ الأرجح تقدير الموصول لقيامه على دليل من القرآن الكريم؛ إذ كثر حذف الموصول بخلاف (أحد) أو (ملك)، وترجيح القرآن بالقرآن أَولى[٤].

ومما يُحتجُ به على صحة هذا الحذف وجوازه ما جاء في نهج البلاغة من شواهد لا يستقيم معناها إلّا على الحذف من ذلك قوله (عليه السلام) في كتابٍ له إلى معاوية: ((**فَأَنَا أَبُو حَسَنٍ قَاتِلُ جَدِّكَ وَأَخِيكَ وَ خَالِكَ شَدْخًا يَوْمَ بَدْرٍ وَذَلِكَ اَلسَّيْفُ مَعِي وَ بِذَلِكَ اَلْقَلْبِ أَلْقَى عَدُوِّي مَا اِسْتَبْدَلْتُ دِينًا وَلاَ اِسْتَحْدَثْتُ نَبِيًا وَإِنِّي**

---

(١) النحو الوافي:١/ ٣٩٣، وينظر: النحويون والقرآن:١٠٤. والنص القرآني من سورة العنكبوت من الآية: ٤٦.

(٢) يُنظر: المقتضب: ٢/ ١٣٧.

(٣) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش:١٥/ ١٣٧، وفتح القدير، :٤/ ٤٧٦.

(٤) يُنظر: الجملة العربة تأليفها وأقسامها:٨٦، والنحويون والقرآن:١٠٤-١٠٥، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية:١٥٥ ــ ١٦٠.

لَعَلَى اَلْمِنْهَاجِ اَلَّذِي تَرَكْتُمُوهُ طَائِعِينَ وَ دَخَلْتُمْ فِيهِ مُكْرَهِينَ))[١].

الإمام (عليه السلام) في معرض توبيخ معاوية وتنبيهه على غفلته وانشغاله في ملذاته ودنياه التي حجبتْ عنه رؤيةَ الحق، وكلامه هذا إنما جاء ردًّا على دعوة كان وجّهها معاوية إلى الإمام (عليه السلام) للحرب، فذكّره الإمام بحال أسلافه الذين قُتلوا بسيفه ذي الفقار، ثم أردف القول: بأنَّه (على المنهاج...) يريد بذلك ثباتَه على الدِّين القويم والشريعة الحقة، ذلك النهج المحمَّدي الأصيل الذي تركه الأمويون باختيارهم وملء حريتهم ولم يدخلوا فيه إلا خوفًا من السيف، وفي هذا توبيخ لمعاوية[٢].

وقد وصف الإمام (عليه السلام) ذلك المنهاج الذي سار عليه بثبات وعقيدة راسخة بأنّه ذلك الطريق (الذي تركوه طائعين)، فالموصول الإسمي وصلته في محل جر صفة لـ (المنهاج)، ومن صفته أيضًا أنّهم قد دخلوا فيه مكرَهين، وهذا ما أفصحت عنه جملة (دخلتم فيه مكرهين) فهي صلة اسم موصول محذوف دَلَّ عليه ما قبله، والتقدير (الذي دخلتم فيه مكرهين)، ثم إنَّ دلالة هذا الحذف قد توحي بأنَّ الإمام (عليه السلام) يريد بيان أنَّ صفة هذا المنهاج الذي هو عليه واحدٌ لا يتغير أو يتبدل، وهذا ما تؤكّده العبارة السابقة (مَا اِسْتَبْدَلْتُ دِيناً وَلاَ اِسْتَحْدَثْتُ نَبِيًّا)، ولمّا كان هذا المنهاج واحدًا كان من الواجب حذفُ الموصول والاكتفاء بصلته؛ إذ لو ذُكِرَ هذا الموصول لأحال المعنى إلى تعدد المنهاج الذي يعتقد به (عليه السلام)، والحق خلاف ذلك؛ لأنَّ طريق الحق واحد وطرق الشر كثيرة ومتشعبة[٣].

---

(١) نهج البلاغة: ٤٨٨، وينظر: شرح (المعتزلي):١٥/ ٧٩.

(٢) يُنظر: شرح (الموسوي)٤/ ١٥٨-١٥٩.

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القران، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:٤/ ١٢.

وبهذا تكون قرائن النص وظروف القول فيه توجب حذف هذا الموصول؛ لأنَّ إعادته تعطي دلالة الاختلاف في هذا المنهاج، ولهذا أوجب المفسرون تقدير الموصول في قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾[1]؛ لأنَّ عدم تقديره سيجعل الكتاب المنزَل إلى المسلمين والكتاب المنزَل إلى غيرهم من أهل الكتاب واحدًا، وهذا خلاف المراد بدليل قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ**﴾[2][3].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا ما جاء في كلام له (عليه السلام) متحسِّرًا على فَقْد أصحابه الخُلَّص بعد أن قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ نَهَيْتَنَا عَنِ الْحُكُومَةِ ثُمَّ أَمَرْتَنَا بِهَا فَمَا نَدْرِي أَيُّ الْأَمْرَيْنِ أَرْشَدُ، فقال (عليه السلام): ((**أَيْنَ الْقَوْمُ الَّذِينَ دُعُوا إِلى الْإِسْلَامِ فَقَبِلُوهُ وَ قَرَؤوا الْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ**))[4].

الشاهد فيه قوله (**وَقَرَؤوا الْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ**) فالجملة صلة اسم موصول محذوف دَلَّ عليه ما قبله وهو قوله (**الَّذِينَ دُعُوا إِلى الْإِسْلَامِ**)؛ لأنَّ في ذكر هذا الموصول ما يشير إلى تعدّد هؤلاء القوم الذين وصفهم (عليه السلام)، والحال أنّهم ليسوا متعددين، فالذين قبلوا دعوة الإسلام من أصحابه هم أنفسهم الذين قرؤوا القرآن وأتقنوا تلاوته وعملوا بمضامينه.

---

(١) سورة العنكبوت من الآية:٤٦

(٢) سورة النساء من الآية:١٣٦

(٣) يُنظر: البحر المحيط:٢/ ٨٠، والتحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ابن عاشور:٢١/ ٨، والنحو الوافي: ١/ ٣٩٣، وإعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش:٧/ ٤٤١.

(٤) نهج البلاغة: ٢٣٣، وينظر: شرح (المعتزلي):٧/ ٢٩١.

نخلص مما تقدم إلى ترجيح مذهب من جوّز هذا الحذف؛ إذ إنَّ القول بالمنع لا يتسق والنصوص اللغوية الكثيرة التي كانت دلالاتها واضحةً في استلزام هذا التقدير، وبهذا فإن القاعدة النحوية ستكون على النحو الآتي: **يجوز حذف الموصول الإسمي إذا عُلِمَ استنادًا إلى ما جاء في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسنة النبوية والشعر العربي.**

المسألة الحادية عشرة: جواز تقديم الصلة أو ما يتعلَّق بها على الموصول [(١)]:

تنتظم اللغة العربية الكثير من الظواهر التركيبية التي وقف العلماء على إظهارها وبيان خصائصها وسماتها، من ذلك مثلًا التلازم التركيبي بين الألفاظ أو التراكيب، كتلازم الموصول وصلته، فالموصول وصلته يؤلِّفان وحدة لغوية لايمكن الاستغناء عن أحدهما في التركيب النحوي، ومن هنا ذكر النحويون أحكامًا خاصة لذلك المركَّب، من ذلك مسألة التقديم والتأخير بينهما، وهذا ما ستبحثه هذه المسألة.

إنَّ باب الموصول في الدرس النحوي واسع يشمل الكثير من المفردات التي لا تخرج عن أحكام الموصول وصلته، فالموصول لدى النحويين يشمل الموصول الإسمي والحرفي والمصدر الصريح[(٢)]؛ لأنَّ المصدر الصريح إنما يُقدَّر ((بفعلٍ وحرفٍ مصدري جُعل هو ومعموله كموصول وصلة فلا يتقدَّم ما يتعلق به

(١) إنما ذكرتُ المسألة ههنا مع عِلمي بأنَّ صلة الموصول تكون جملة أو شبه جملة لترابطها علائقيًا مع القاعدة السابقة لها وهي (جواز حذف الموصول الإسمي).

(٢) يُنظر: المقتضب:٤/ ١٥٧، والأصول في النحو:١/ ١٣٧ -١٣٩، ١٦٧، وشرح المفصل (ابن يعيش):٦/ ٦٧، والجملة العربية تأليفها وأقسامها:٥٧.

عليه، كما لا يتقدَّم شيء من الصلة على الموصول))[1]، وقد بسط علماء العربية القول في بيان أحكام الموصول وصلته من ذلك تقديم الصلة على الموصول، فمنهم من منع هذا التقديم ومنهم من أجازه.

فقد منعَ فريقٌ من النحويين تقديمَ الصلة أو جزء منها على الموصول؛ لأنهم يعدّون الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، فغير جائز تقديم الصلة عليه كما لا يجوز تقديم جزء الكلمة عليها، قال المبرَّد: ((فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدَّم بعضه بعضًا، فهذا القول الصحيح الذى لا يجوز في القياس غيره))[2]، ولذلك عُدَّ قولنا مثلًا: (أعجبني اليوم ضرب زيد عمرًا) مُحالًا لا يجوز في الكلام[3]، وقد علَّلَ ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) هذا المنع بأنَّ الموصول وصلته إجمال وتفصيل، فالتفصيل يجب أنْ يلي الإجمال ويعقبه وليس العكس[4].

وقد احتكم بعض النحويين إلى أصل المصدر الصريح قبل التأويل بالمفرد، أي (أنْ) والفعل المضارع في تعليل عدم جواز تقديم الصلة على الموصول، إذ إنَّ المصدر بتقدير (أنْ) والفعل، وشيء مما في حيز (أنْ) لا يتقدّم عليه، فلا يُقال: (أعجبني عمرًا ضرب زيد) وهو تعليل المبرَّد كما مرَّ، وابن السراج[5]، وابن يعيش[6]، وقد

---

(١) شرح الكافية الشافية:٢/ ١٠١٨.

(٢) المقتضب:٣/ ١٩٧.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٤/ ١٥٧، والأصول في النحو::٢/ ٢٦٩، واللمع:١٩٥، والتبصرة والتذكرة:١/ ٢٤١، وشرح المفصل (ابن يعيش):٦/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١٠١٨-١٠١٩، ومغني اللبيب:٦٨٨.

(٤) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل:١/ ٤٦١.

(٥) يُنظر: الأصول في النحو:١/ ١٣٨-١٣٩.

(٦) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٦/ ٦٧.

ذكر هذا التعليلَ الرضي أيضًا[١].

إنَّ إصرار النحويين على منع التقديم ههنا ينسحب على الصلة التي تكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أيضًا، لهذا ذهبوا إلى تأويل ما جاء على وفق ذلك بتقدير مصدر من لفظ المصدر المذكور، من ذلك تأويلهم قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً**﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ**﴾[٤]، وقول الفند الزماني، واسمه شهل بن شيبان[٥]: [من الهزَج]

وبعضُ الحلمِ يوم الجَهْـ ـلِ للـذّلةِ إذعـانُ

فقالوا: التقدير (فلما بلغ السعي معه السعي) في الآية الأُولى، والتقدير (لا يبغون حولًا عنها حولًا) في الثانية، والتقدير (ولا تأخذكما رأفة بهما رأفة) في الثالثة، والتقدير (وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان) في البيت الشعري[٦]، وهي تقديرات لا داعي لها سوى إثبات ما قعَّدوا له استنادًا إلى استقراء ناقص، ولهذا ذهب الرضي إلى إجازة هذا التقديم إذا كانت الصلة ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا، فقال: ((وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٠٦.

(٢) سورة الصافات من الآية:١٠٢.

(٣) سورة الكهف الآية: ١٠٨.

(٤) سورة النور من الآية:٢

(٥) شعره، حاتم صالح الضامن:٢٥، وينظر: خزانة الأدب:٣/ ٤٣٢، والمعجم المفصل في شواهد العربية:٨/ ١٠٩.

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠١٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٠٦، وشرح الأشموني: ٢/ ٢١٢-٢١٣، وهمع الهوامع:٣/ ٥٧، والنحو الوافي:٣/ ٢١٦.

شبهه، نحو قولك: «اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار»، قال تعالى: ولا (تأخذكم بهما رأفة)، وقال: (فلما بلغ معه السعي)، وفي نهج البلاغة: «وقلّت عنكم نبوته»، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كلُّ مؤوَّل بشيء حكمُه حكم ما أُوِّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه))[١]، وقد نَسب السيوطي إلى ابن السراج إجازته تقديم صلة المصدر عليه[٢]، والتحقيق يُثبتُ خلاف ذلك، فابن السراج يمنع ذلك، وهذا نص كلامه: ((المصادر التي في معنى «أن نفعل» لا يجوز أن يتقدَّم ما في صلتها عليها))[٣]، وممن تابع الرضي في إجازته التفتازاني (ت:٧٩٣هـ)[٤]، والكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)[٥]، والآلوسي الذي لم يرتضِ ما أوَّل به المانعون معللاً ذلك بأنَّ ((التأويل المذكور على المشهور في المصدر المنكَّر دون المعرَّف، وأما ثانيًا فلأنه إذا سلم العموم فليس كلُّ ما أُوِّل بشيء حكمُه حكم ما أُوِّل به، وأما ثالثًا فلأنَّ المقدَّم هنا ظرف وقد اشتهر أنه يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في غيره))[٦]، وأيَّد هذا من المحدثين الشيخ مصطفى الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)[٧]، والأُستاذ عباس حسن الذي قال: ((أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح تقديمه؛ لوروده في القرآن الكريم (...) ولا داعي للتكلّف والتأويل للمنع، من

---

(١) شرح الرضي على الكافية:٣/ ٤٠٦، والآيتان سبق تخريجهما.

(٢) يُنظر: همع الهوامع:٣/ ٥٧.

(٣) الأصول في النحو:٢/ ٢٢٤.

(٤) يُنظر: مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح): ٣١٠، وروح المعاني:١٢/ ١٢٢.

(٥) يُنظر: الكليات:٥٩١.

(٦) روح المعاني:١٢/ ١٢٢.

(٧) يُنظر: جامع الدروس العربية:٣/ ٢٧٨ـــ٢٧٩.

غير داعٍ، وبخاصة في القرآن))[١]، وتبنَّى هذا الدكتور فاضل السامرائي ورأى أنّه رأي أولى بالقبول، والحكم بمنعه تعسّف[٢]، وهو الصواب لوروده في أكثر من موضع في نهج البلاغة.

فمن الشواهد العَلَوية قوله (عليه السلام) في تعظيم الله تعالى وتمجيده: ((**وَافْتَرَضَ مِنْ أَلْسِنَتِكُمُ الذِّكْرَ وَأَوْصَاكُمْ بِالتَّقْوَى**))[٣].

لمّا كان لكلٍّ من الجوارح عبادة مفترَضة عليه كانت العبادة المفروضة على اللسان هي الذكر؛ فهو سبيل عظيم الأثر في تهذيب سلوك الإنسان وتنظيم عباداته[٤]، وهو معنى مستوحى من قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللهَ ذِكْرًا كَثِيرًا**﴾[٥]، يريد به الإمام (عليه السلام) أنَّ الله تعالى أوجبَ عليكم أنْ تذكروه سبحانه بألسنتكم[٦].

ومحلُّ الشاهد في النص تقديمُ الجار والمجرور (من ألسنتكم) على المصدر العامل فيهما (الذكر)، وقد وجَّه ابنُ أبي الحديد هذا توجيهًا تابع فيه مذهب المانعين، فقال: ((قوله: «وافترض من ألسنتكم الذكر» افترض عليكم أنْ تذكروه و تشكروه بألسنتكم و «من» متعلقة بمحذوف دلَّ عليه المصدر المتأخر تقديره: وافترض عليكم الذكر من ألسنتكم الذكر))[٧]، ولم يرتضِ ذلك الخوئي فذهب

(١) النحو الوافي:٣/ ٢١٦.

(٢) يُنظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها:٦٠.

(٣) نهج البلاغة: ٣٤٧، وينظر: شرح (المعتزلي):١٠/ ١١٦.

(٤) يُنظر: شرح (البحراني): ٣/ ٤٠٣.

(٥) سورة الأحزاب الآية: ٤١.

(٦) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي):١٠/ ٣٨٧.

(٧) شرح (المعتزلي):١٠/ ١١٩.

إلى متابعة الرضي قائلًا: ((«أنْ» موصول حرفي لا يتقدّم معموله عليه فلا يجوز تعلّقه [بنفس المصدر المذكور] إلاّ أنه يتوجّه عليه أنّ الظرف و الجارّ والمجرور يتّسع فيه ما لا يتّسع في غيره كما صرّح به المحقّقون من علماء الأدبية، ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ فيصحّ فيهما تعلّقهما بالمصدر المذكور و لا حاجة إلى التقدير))[١]؛ لأنَّ هذا التقدير سيُفضي - بلا شك - إلى دلالة غير التي يقصدها الإمام (عليه السلام)، فالذي يبدو أنَّ تقديم شبه الجملة واستعمال (مِن) يوحي بدلالة الابتداء، وقد يكون هذا ما أدى إلى تعدية الفعل (اقترض) بـ (من) على حين أنَّ المشهور في إرادة الوجوب أنْ يتعدى بـ (على)، وكأن الإمام يشير بذلك إلى أنَّ الذكر اللساني يعدُّ مقدِّمةً لغيره من العبادات، ولعل ما يعضد هذا التوجيه ما ورد من الحديث النبوي الشريف: ((الإيمانُ قولٌ باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان))[٢]، والحق أنَّ اللجوء إلى التقدير والتأويل لا يؤدي إلى تلك الدلالات، زيادةً على أنَّ هذا التقدير لا يزيد شيئًا على التركيب إنْ لم نقل يُفقد النص فصاحته وبلاغته، وإلا فما الداعي إلى تقدير مصدر مذكور في الجملة سوى الحفاظ على قاعدة بُنِيتْ في الأساس على استقراء ناقص وأُريدَ لها أنْ تطَّردَ.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في كتاب إلى المنذر بن الجارود

---

(١) منهاج البراعة (الخوئي): ١٠/ ٣٧٦، والنص القرآني سبق تخريجه، يذهب الباحثون إلى أنَّ ما بين القوسين خطأ، لاستعمال (النفس) في غير التوكيد؛ لذلك يقولون: الشيء نفسه، غير أنَّه لا مانع من ذلك في اللغة والنحو، قال سيبويه: ((وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفُّون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام)) ١/ ٢٦٦، وقال أيضًا: ((وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل)) ٢/ ٣٧٩. وينظر: الخصائص:٣/ ١٨٩، وكناشة النوادر: ١١٤ ــ ١١٥.

(٢) بحار الأنوار: ٦٦/ ٦٨.

العبدي[١] وقد كان الإمام استعمله على بعض النواحي فخان الأمانة في بعض ما ولّاه من أعماله: ((**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ صَلاَحَ أَبِيكَ غَرَّنِي مِنْكَ وَ ظَنَنْتُ أَنَّكَ تَتَّبِعُ هَدْيَهُ وَ تَسْلُكُ سَبِيلَهُ فَإِذَا أَنْتَ فِيمَا رُقِّيَ إِلَيَّ عَنْكَ لاَ تَدَعُ لِهَوَاكَ اِنْقِيَادًا وَ لاَ تُبْقِي لِآخِرَتِكَ عَتَادًا**))[٢].

والشاهد فيه قوله (ولا تدعُ لهواك انقيادًا)، فقدَّم شبه الجملة على العامل فيها وهو المصدر (انقيادًا)، وقد ذكر ابن ابي الحديد والخوئي من شُرّاح النهج هذا الوجه، لكنَّهما ذهبا إلى متابعة من قال بمنع هذا التقديم من النحويين[٣].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة ذكر فيها منِ انحرف عن القرآن الكريم: ((**وَسَمَّوْا صِدْقَهُمْ عَلَى اَللَّهِ فِرْيَةً**))[٤]، فتعلَّقت شبه الجملة (على الله) بالمصدر المتأخِّر عنها (فرية) وهو العامل فيها.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في الوصية بالتقوى: ((**وَعَظُمَتْ فِيكُمْ سَطْوَتُهُ وَ تَتَابَعَتْ عَلَيْكُمْ عَدْوَتُهُ**))[٥].

---

(١) المنذر بن الجارود (واسمه بشر) ابن عمرو بن خنيس العبديّ: أمير، من السادة الأجواد، وُلد في عهد النبي (صلى الله عليه وآله) وشهد الجمل مع الإمام عليّ (عليه السلام) وولّاه عليّ إمرة إصطخر وهي بلدة بفارس ثم بلغه عنه ما ساءَه، فكتب إليه الكتاب الذي أوردته في المتن فعزله. ثم ولاه عبيد الله بن زياد ثغر الهند سنة (٦١هـ) فمات فيها وقيل سنة (٦٢هـ). ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، العسقلاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض:٦/ ٢٠٩، والأعلام:٧/ ٢٩٢.

(٢) نهج البلاغة: ٦١٩، وينظر: شرح (المعتزلي):١٨/ ٥٤.

(٣) يُنظر: شرح (المعتزلي) ١٨/ ٥٧، ومنهاج البراعة (الخوئي): ٢٠/ ٣٩٧.

(٤) نهج البلاغة: ٢٦٦، وينظر: شرح (المعتزلي): ٩/ ١٠٤.

(٥) نهج البلاغة:٤٦٧، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٣/ ٥، عدوته: عدوانه أو ظلمه. ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٢٥١ (عدو).

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في مقطع من دعاء كُميل بن زياد (رضي الله عنه)[١]: ((وعَظُم فيما عندَكَ رغْبتُه))[٢].

بعد هذا الحشد من الشواهد الفصيحة يبدو أنَّ القول بمنع تقديم شبه الجملة على المصدر العامل فيها غير مقبول ولا يمكن التعويل عليه، ثم إنَّ اللجوء إلى التأويل والتقدير لا ينسجم وظاهر هذه النصوص، وهو خلاف أُسس التقعيد النحوي التي ينبغي أنْ تستند إلى النصوص الفصيحة، ولا شك في أنَّ نهج البلاغة من تلك النصوص وأهمها بعد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهَّرة.

واحتكامًا إلى كلِّ ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالنحو الآتي: **يجوز تقدّم شبه الجملة على المصدر العامل فيها لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب نظمًا ونثرًا.**

---

(١) هو كميل بن زياد النخعي، تابعي ثقة، من أصحاب الإمام علي (عليه السلام)، كان شريفًا مُطاعًا في قومه، شهد صفين مع الإمام علي (عليه السلام)، سكن الكوفة، وروى الحديث، قتله الحجّاج صبرًا سنة (٨٢ هـ). يُنظر: الطبقات الكبرى: ٦/ ٢١٧، والأعلام: ٥/ ٢٣٤.

(٢) مصباح المتهجد، الطوسي: ٨٤٥، ويُنظر: إقبال الأعمال، ابن طاووس، تح: جواد القيومي الأصفهاني: ٣/ ٣٣٢

الفصل الثاني

ما منَعَهُ أغلبُ النحويين
في الأفعال والحروف

المبحث الأول: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال

المبحث الثاني: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الحروف

المبحث الأول
ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال

المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ (كان) بلا (قد):

الأصل في الخبر الإفراد[1]، وقد يقع جملةً[2]، ((لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له))[3]، والجملة الواقعة خبرًا هي ((الجملة المتمِّمة لمبتدإ الجملة الإسمية ويكثر أنْ تُتَمم الجملة الفعلية مبتدأ الكلام في الجملة الإسمية مثل» زيد حضر »))[4]، وتكون خبرًا لمبتدإ، أو لفعلٍ من الأفعال الناقصة، أو لحرفٍ مشبَّه بالفعل[5]. وموضعها رفعٌ في بابيَ المبتدإ أو (إنَّ)، ونصبٌ في بابيَ (كان)، و(كاد).

وقد اختلف النحويون في وقوع الجملة المصدَّرة بالفعل الماضي خبرًا لـ (كان وأخواتها)، فالكوفيون يشترطون (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً، وفي هذا قال الفراء: ((وقولك للرجل: أصبحتَ كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلاّ وأنتَ تريدُ: قد كَثُرَ مالُك؛

(١) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١/ ١٤٠، ومغني اللبيب:٥٨٤، وهمع الهوامع:١/ ٣٧٥.

(٢) يُنظر: المقرب:١/ ٨٣، وشرح الرضي على الكافية:١/ ٢٣٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٣٧.

(٤) تجديد النحو، د. شوقي ضيف:٢٥٨.

(٥) يُنظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ١٤٧.

لانّهما جميعًا قد كانا، فالثاني حال للأوّل، والحالُ لا تكون إلا بإضمار «قد» أو بإظهارها))[١]، وأكد مذهبه هذا في موضع آخر[٢]، وهو مذهب نُسِبَ إلى عامة الكوفيين أيضًا[٣]، وقد نَسب الرضي إلى ابن درستويه (ت:٣٤٧هـ) القول بمنع وقوع الماضي خبرًا لـ (كان) مطلقًا، وقد اعترض عليه الرضي وردَّه فأجاز وقوع الماضي خبرًا لـ (كان) من دون اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدَّرة[٤].

وقد علَّل أصحاب هذا المذهب اشتراطهم هذا التقدير ((بأنَّ الفعل الذي يقع خبرًا إذا كان ماضيًا لم يحتج معه إلى «كان وأخواتها»؛ لأنَّها إنما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلًا))[٥]، فاشتراط (قد) قبل الماضي إنما جاء من وجهة نظرهم ليكتسب الفعل دلالة التقريب من الحال، وتصبح جملة: كان زيد قام، المرفوضة لديهم بعد دخول (قد) أو تقديرها بمعنى: كان زيد يقوم[٦]، وهو رأي غير دقيق؛ فلو صحّ لَما جاز القول: يكون زيد يقومُ؛ إذ إنَّ دلالة الاستقبال مفهومةٌ من الفعل وخبره[٧].

ويرى النحويون البصريون جواز وقوع الماضي خبرًا لـ (كان وأخواتها) دونما

(١) معاني القرآن (الفراء):١/ ٢٤.

(٢) ينظر:المصدر نفسه:١/ ٢٨٢.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١١٦٧، وهمع الهوامع: ١/ ٤١٨.

(٤) يُنظر:شرح الرضي على الكافية:٢/ ١٤٣، والجملة الخبرية في نهج البلاغة:١٨٢، ولم أجد رأي ابن درستويه هذا في المطبوع من كتبه.

(٥) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):١/ ٣٨٠، ويُنظر: همع الهوامع: ١/ ٤١٨.

(٦) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):١/ ٣٨٠، وهمع الهوامع: ١/ ٤١٨، والنحويون والقرآن:٣٨.

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٣.

(قـد) ظاهـرة أو مقـدَّرة، لـورود ذلـك في الشـعر والنثـر[١]، والكثـرة تجُيـز القيـاس، بـل هـي دليـل مـن أدلتـه[٢]، ومـن أجـل هـذا ذهـب ابـن مالـك إلى جـوازه إلا في (صـار)، و (ليس)، وكذلـك فيـما تصـدّره النفـي (مـادام) وأخواتهـا، فاشـترط لوقـوع المـاضي خـبرًا لـ (ليـس) بـأن يكـون اسـمُها ضمـيرَ شـأنٍ[٣]، ولم يرتـضِ أبـو حيـان ذلـك[٤]، وهـو عـلى حق؛ لأنَّ مجيءَ خبر (ليس) فعـلًا ماضيًا مجردًا مـن (قـد) ثابـتٌ في لغـة العـرب شـعرها ونثرهـا، ومنـه في نصـوص نهـج البلاغـة؛ إذ قـال الإمـام (عليه السلام): ((**لَيْسَ كُلُّ مَـنْ رَمَـى أَصَـابَ**))[٥].

وأخـذ بـرأي البصريـين في عـدم اشـتراط (قـد) في خـبر (كان) أبـو حيـان ايضًـا، جـاء ذلـك في معـرض تفسـيره لقولـه تعـالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُـمْ مَـرْضَى أَوْ عَـلَى سَـفَرٍ أَوْ جَـاءَ أَحَـدٌ مِنْكُـمْ مِـنَ الْغَـائِطِ**﴾[٦]: ((في قولـه: أو جـاء، أو لامستم دليـل عـلى جـواز وقـوع المـاضي خـبرًا لـ«كان» مـن غـير (قـد)، وادّعـاء إضمارهـا تكلـف خلافًـا للكوفيـين لعطفهـا عـلى خـبر «كان» والمعطـوفُ عـلى الخـبرِ خـبَرٌ))[٧]، ونحـا هـذا المنحـى علـماء آخـرون أيضًـا[٨].

وقـد احتـج المجـوّزون لذلـك بجملـة مـن الشـواهد النحويـة، فمـن القـرآن

(١) يُنظـر: شرح التسـهيل (ابـن مالـك): ١/ ٣٦٧، وشرح الـرضي عـلى الكافيـة: ٢/ ١٤٣، وهمـع الهوامـع: ١/ ٤١٨.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٢/ ١٤٣، والتذييل والتكميل:٩/ ١٨٩، و همع الهوامع:٢/ ٣٢٦.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):١/ ٣٤٤، ٣٦٧ – ٣٦٨.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٦٧.

(٥) شرح (المعتزلي):١٦/ ١١٣.

(٦) سورة النساء من الآية:٤٣.

(٧) البحر المحيط:٣/ ٦٥٤، ويُنظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١١٦٧.

(٨) يُنظر: الدر المصون:٤/ ٦٠٨، واللباب في علوم الكتاب:٨/ ١١٧، وهمع الهوامع:١/ ٤١٧.

الكريم[١] قوله تعالى: ﴿**إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ**﴾[٢].

يتضح مما تقدّم ذكره رجحان مذهب البصريين وابن مالك؛ لأنَّ الشواهد التي جاءت مجرَّدةً من (قد) كثيرة في القرآن الكريم والشعر، وبهذا يظهر أنَّ مذهب المانعين محجوج بالسماع والقياس أيضًا؛ إذ بالإمكان حمله على الماضي بعد (كان) في صيغة (ما أفعله) الدالة على التعجب في نحو: ما كانَ أحسنَ زيدًا، والقول بزيادة (كان) في هذا الموضع لا يُبطِلُ الاستدلال به[٣].

والشواهد على هذه المسألة في نهج البلاغة كثيرة، منها ما جاء في كتابٍ له (عليه السلام) إلى بعض عمّاله: ((**أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ رَبَّكَ وَعَصَيْتَ إِمَامَكَ وَ أَخْزَيْتَ أَمَانَتَكَ**))[٤].

الشاهد فيه قوله (عليه السلام): (إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ)، فـ (كان) واسمه ضمير الرفع (التاء)، والجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي المجرَّد من (قد) لفظًا وتقديرًا في محل نصب خبر، وإنما حكمتُ بعدم تقديرها ههنا استنادًا إلى المعنى الذي تؤديه وهو تقريب الفعل الماضي من الحال وهذا متعذّر في النص؛ إذ الإمام (عليه السلام) في معرض سَوق اتهامات بخيانة الأمانة وصَلَتْه عن هذا العامل، فالكلام عن وقائع جرت في الماضي، ولهذا لم يأتِ بـ (قد)؛لأنها تقرِّب الحدث من الحال، هذا فضلًا عن أنَّها حرف تحقيق وتوكيد للماضي[٥]، وهذا المعنى لا يتفق وسياق النص،

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٢/ ١٤٢-١٤٣، وهمع الهوامع:١/ ٤١٧، والنحويون والقرآن:٣٩.

(٢) سورة يوسف من الآية:٢٦.

(٣) يُنظر: النحويون والقرآن:٣٩.

(٤) نهج البلاغة:٥٤٩، وينظر: شرح (المعتزلي):١٦/ ١٦٤.

(٥) ينظر: الجنى الداني:٢٥٥، ومغني اللبيب: ٨٢٦ ـــ ٨٢٩.

فالإمام يريد التحقق من اتّهام قد يصدق وقد لا، فكيف يؤكِّد ما لم يثبُت أو يتحقَّق؟

ولعلّ ما يؤكِّد ما ذهبتُ إليه هو مضي الشرط في هذا النص على حين أنَّ النحويين ينكرون ذلك ويمنعونه[١]، فأداة الشرط عندهم تحُيل زمن الماضي بعدها إلى المستقبل، غير أنَّ هذا الحكم لا ينسجم والمعنى المتحصِّل من ظروف القول في هذا النص، فمعنى المضي ثابت فيه لا يمكن تأويله أو تقديره، ولهذا ذهب المبرَّد إلى إجازة ذلك بشرط مجيء (كان) بعد الأداة؛ إذ إنَّها تبقى على مُضيِّها لفظًا ومعنًى مستندًا بذلك إلى قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾[٢][٣]، وبهذا يكون هذا النصُّ دليلًا على جواز مُضي الشرط لفظًا ومعنًى؛ فالزمن الشرطي لا تفرضه الأداة ولا فعل الشرط، بل الفيصل في ذلك السياق والقرائن المحيطة بالنص[٤].

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) مخوِّفًا أهلَ النهروان: ((**قَدْ طَوَّحَتْ بِكُمُ اَلدَّارُ وَ اِحْتَبَلَكُمُ اَلْمِقْدَارُ وَقَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ هَذِهِ اَلْحُكُومَةِ فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ اَلْمُخَالِفِينَ**))[٥].

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو:٢/ ١٩٠، وشرح التسهيل (ابن مالك): ٤/ ٩٢-٩٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٧.

(٢) سورة المائدة من الآية:١١٦.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو:٢/ ١٩٠، وشرح التسهيل (ابن مالك):٤/ ٩٢، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٧٨، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني:٣/ ٩٦٧، ولم أجد رأي المبرَّد هذا في كتابه المطبوع.

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ١٠٥، والزمن واللغة، د. مالك يوسف المطلبي: ٨٠ – ٨١.

(٥) نهج البلاغة:٨٦، وينظر:شرح (المعتزلي): ٢/ ٢٦٥. ((طَوَّحَهُ، أي توَّهَهُ وذهب به هَهُنا وهَهُنا، فَتَطَوَّحَ في البلاد، إذا رمى بنفسه ههنا وههنا. وتطاوَحَتْ بهم النَوى، أي ترامَتْ)). الصحاح: ١/ ٣٨٩

محل الشاهد (كنت نهيتكم) والفعل الماضي لا يحتاج هنا إلى (قد) مُضمَرة؛ فالإمام في معرض إنذار الخوارج في النهروان وتحذيرهم، بعد أنْ نهاهم عن قبول التحكيم في صفّين لكنهم رفضوا قوله[1]، فالمعنى قائم على بيان حدَثٍ في الماضي وهو ما وقع في صِفّين سنة (٣٧هـ).

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) لشُرَيْح القاضي[2]: ((**فَانْظُرْ يَا شُرَيْحُ لَا تَكُونُ ابْتَعْتَ هذِهِ الدَّارَ مِنْ غَيْرِ مَالِكَ، أَوْ نَقَدْتَ الَّثمَنَ مِنْ غَيْرِ حَلاَلِكَ! فَإِذَا أَنْتَ قَدْ خَسِرْتَ دَارَ الدُّنْيَا وَدَارَ الْآخِرَة**))[3]. فالفعل الماضي (ابتعت) وقع هو وفاعله ومفعوله خبرًا لـ (كان) وهو كما ترى مجردًا من (قد) ولا موجِبَ لتقديرها أيضًا؛ لأنَّ الخبر في سياق الاحتمال، على حين أنَّ (قد) تدلُّ على التحقيق والتوكيد.

ومن الشواهد على هذه المسألة أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة له بعد اتّهامه بقتل الخليفة عثمان: ((**وَإِنْ كَانُوا وَلُوهُ دُونِي فَمَا التَّبِعَةُ إِلاَّ عِنْدَهُمْ**))[4].

(طوح)، وينظر: شرح (البحراني):٢/ ٩١. احتبلكم: أوقعكم في حبالة الصائد، يقال: احتبل الصيد إذا صاده بالحبالة. يُنظر: معجم مقاييس اللغة:٢/ ١٣١ (حبل).

(١) ينظر: شرح (الموسوي): ١/ ٢٨٤.

(٢) هو شَرُيْح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام. أصله من اليمن وهو ممن أسلم في حياة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) ولم يرَهُ، وليَ قضاء الكوفة في زمن الخليفة عمر وعثمان والإمام علي (عليه السلام) ومعاوية، قال ابن أبي الحديد: وأقرّ عليٌّ (عليه السلام) شُرَيحًا على القضاء مع مخالفته له في مسائل كثيرة في الفقه مذكورة في كتب الفقهاء، وسُئِل شريح عن الحجّاج الثقفي: أكان مؤمناً؟ فقال: نعم، بالطاغوت، كافراً بالله تعالى، واستعفى في أيام الحجاج، فأعفاه سنة (٧٧ هـ)، له باع في الأدب والشعر. وعمر طويلًا وتُوفي سنة (٧٨ه). ينظر: الطبقات الكبرى:٦/ ١٨٢ـــ١٩٤، وشرح (المعتزلي):١٤/ ٢٨، والأعلام:٣/ ١٦١.

(٣) نهج البلاغة: ٤٨٠، وينظر: شرح (المعتزلي):١٤/ ٢٧.

(٤) ا نهج البلاغة: ٦٠، وينظر: شرح (المعتزلي): ١/ ٣٠٣.

ومحل الشاهد هو (كانوا ولوه...) إذ تصدّرت الجملة بالفعل الماضي، وهي في محل نصب خبر لـ (كان)، وهي مجردة من (قد).

ومثله أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة له لما بُويِعَ بالمدينة: ((**وَلَيَسْبِقَنَّ سَابِقُونَ كَانُوا قَصَّرُوا، وَلَيُقَصِّرَنَّ سَبَّاقُونَ كَانُوا سَبَقُوا**))[1].

وبهذا يتضح أنَّ السياق هو الحاكم في مسألة اقتران الفعل الماضي الواقع خبرًا لـ (كان وأخواتها) بـ (قد) من عدمه، واشتراط ذلك لفظًا أو تقديرًا ما لا تؤيِّده الشواهد الكثيرة الواردة في النهج – فضلًا عن الشواهد القرآنية والشعرية – وهذه الشواهد لا تُرد مادامتْ من عصر الاحتجاج، ثم إنَّ الذهاب إلى تقدير كلِّ هذه الشواهد مما لا يمكن قبوله بحال، زيادة على أنَّه يبدو متكلفًا ومتعذرًا أحيانًا، فضلًا عن الأصل عدم التقدير في الغالب.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز وقوع الماضي خبرًا لـ (كان) بلا (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً لورود ذلك كثيرًا في نهج البلاغة، فضلًا عن القرآن الكريم و كلام العرب شعرًا ونثرًا، كما يجوز ذلك في (ليس) خلافًا لتقييد ابن مالك.**

المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدّ) مجرى الظَّن:

(ظن وأخواتها) من النواسخ الفعلية التي تباشر الجملة الإسمية، وهي مجموعة من الأفعال تدخل على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين لها، وتنقسم على قسمين: أفعال القلوب وأفعال التحويل[2]، ولمشابهة بعض الأفعال أفعالَ الظن

---

(١) نهج البلاغة:٥١، وينظر: شرح (المعتزلي): ١/ ٢٧٢.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ٢٠٩٧ – ٢٠٩٨، وشرح ابن عقيل:٢/ ٢٨.

معنًى وعملًا حُمِلَتْ عليها في نصب المفعولين، من ذلك الفعل (عدَّ)، وهو فعل قد اختلف النحويون في حَملِه على معنى الظن على مذاهب وآراء.

فقد أنكرَ ابن عصفور إجراءه مجرى الظن[١]، وتابعه على هذا أبو حيان[٢]، ونسب السيوطي هذا المنع إلى أكثر النحويين[٣].

ويرى ابنُ مالك أنَّ إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن كثيرٌ في لغة العرب إلا أنَّ النحويين أغفلوا التصريح به، فقال: ((وإجراء «عدَّ «مجرى «ظن» معنى وعملًا مما أغفله أكثر النحويين وهو كثير في كلام العرب))[٤]، محتجًا لذلك بشواهد من الحديث النبوي الشريف والشعر العربي، فمن الحديث ما رُوي عن بعض الصحابة: ((جاء جبريل (عليه السلام) إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: ما تعدّون أهل بدر فيكم، قال: من أفضل المسلمين))[٥].

وأما الشواهد الشعرية فمنها قول النعمان بن بشير الأنصاري[٦]: [من الطويل]

فلا تَعْدُدِ المولى شَريكَك في الغِنى ولكنَّما المولى شريكُك في العُدْمِ

ومثله قول الشاعر أبي دواد الإيادي[٧]: [من الخفيف]

---

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):١/ ٣٧٦.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ٢٠٩٩.

(٣) يُنظر:همع الهوامع:١/ ٥٣٧.

(٤) شواهد التوضيح:١٨٣، ويُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٥٤٥، والاستقراء الناقص:٣٦٧.

(٥) صحيح البخاري:٥/ ٨٠ (٣٩٩٢)، وينظر: شواهد التوضيح:١٨٣

(٦) يُنظر: شواهد التوضيح:١٨٣، وخزانة الأدب:٣/ ٥٧. والبيت في شعره، حقّقه وقدَّم له: د. يحيى الجبوري:١٤٠.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٢/ ٧٧، وخزانة الأدب:٣/ ٥٦-٥٧. والبيت في ديوانه، جمعه وحققه: أنوار محمود الصالحي، ود. أحمد هاشم السامرائي:١٦٣.

لاَ أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ رُزِئتُه الإِعْدَامُ

لهذا فلا حجة لمن منع ورود (عدَّ) بمعنى الظن، ومن هنا ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى إجازة استعماله في هذا المعنى[١]، وممن أيّد هذا المذهب ابن هشام اللخمي (ت:٥٧٧هـ)[٢]، كما صرَّح به الرضي[٣]، وابنُ ابي الربيع (ت:٦٨٨هـ)[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، واختاره آخرون[٧].

وقد تأوَّل المانعون هذه الشواهد على إرادة الحال، فقد ذهب ابنُ عصفور إلى أنّه لا وجه لمعنى الظن في (عدَّ) في مثل قولهم: عددت زيدًا عالمًا؛ لأنَّ (عالمًا) حالٌ؛ لأنَّ التنكير لازمٌ فيها فلا يُقال: عددتُ زيدًا العالم[٨]، وهو تأويل بعيد يرفضه المعنى أو يُضعفه[٩].

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في وصف الزمان: ((**أَيُّهَا اَلنَّاسُ إِنَّا قَدْ أَصْبَحْنَا فِي دَهْرٍ عَنُودٍ وَزَمَنٍ شَدِيدٍ يُعَدُّ فِيهِ اَلْمُحْسِنُ**

---

(١) يُنظر: ارتشاف االضرب:٤/ ٢٠٩٩، وهمع الهوامع:١/ ٥٣٧.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٥٤٥.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ١٥١.

(٤) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة:د. عياد بن عيد الثبيتي:١/ ٤٣٤.

(٥) يُنظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق وتعليق: د. عباس مصطفى الصالحي: ٤٣١.

(٦) يُنظر: المساعد:١/ ٣٥٥.

(٧) يُنظر: شفاء العليل:١/ ٣٩٠-٣٩١، وشرح التصريح:١/ ٣٦٠-٣٦١، وهمع الهوامع:١/ ٥٣٧.

(٨) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):١/ ٣٠١-٣٠٢، وتخليص الشواهد:٤٣١، وخزانة الأدب:٣/ ٥٦-٥٧.

(٩) يُنظر: تخليص الشواهد:٤٣١، وخزانة الأدب:٣/ ٥٦-٥٧.

مُسِيئًا وَيَزْدَادُ اَلظَّالِمُ فِيهِ عُتُوًّا))[١].

كلامه (عليه السلام) في وصف جَور زمانِه وما حلَّ فيه من المفاسد والشرور فضلًا عن سوء الظن الذي استولى على عقول الناس وسلوكهم وطبائعهم؛ لذا هم يعتقدون بأنَّ الباعث على كلِّ عمل حسن هو الرياء أو السُّمعة أو الخوف ونحو ذلك من الأُمور الناشئة من سوء الظن[٢]؛ لهذا فاستعمال الفعل (عدَّ) جاء منسجمًا وما يعتقده هؤلاء الناس في ذلك الزمان، ولا مجال لرفض معنى الظن في هذا الفعل أو إنكاره.

فيما تقدَّم من نصوص تبيّن أنّ الفعل (عدَّ) من الأفعال التي تنصب مفعولين كغيره من أفعال القلوب استنادًا إلى النصوص اللغوية الفصيحة المؤيِّدة لهذا، ومن أجل هذ فلابد من تقديم تعديل على القاعدة بما يأتي: **يجوز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن احتكامًا إلى نهج البلاغة وإلى الموروث اللغوي الفصيح المحتج به من الشعر والنثر.**

المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل الماضي المثبَت المجرَّد من (قد) حالًا:

يُقسِّمُ علماء العربية الحالَ أقسامًا كثيرة باعتبارات متعددة، من ذلك تقسيمها بحسب الإفراد والجملة، فهي بموجب هذه الضابطة تنقسم على الحال المفردة والحال الجملة وشبه الجملة.

أما إذا كانت الحال جملة فهي إما إسمية أو فعلية، وقد ذكر النحويون شروطها في كل حالة، وقد أجازوا مجيء الحال جملةً فعلية فعلُها ماضٍ غير أنَّهم

---

(١) نهج البلاغة:٧٦، وينظر: شرح (المعتزلي):٢/ ١٧٤.

(٢) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي):٤/ ٥١

اختلفوا في مسألة اقترانها بـ (قد)، فمنهم من أوجب اقترانها بها في حال الإثبات ومنهم من أجاز.

فقد اشترط جماعة من النحويين في الجملة الماضوية الواقعة حالًا أنْ تقترن بـ (قد)، مظهرةً أو مضمرةً، ولعلَّ الفرّاء يقف في مقدمتهم، فقد أعربَ عن رأيه وهو يوجه قوله تبارك وتعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا**﴾[١]، فقال: ((المعنى ـ والله أعلم ـ وقد كنتم، ولولا إضمار «قد» لم يجز مثله في الكلام))[٢]، وأكد مذهبَه هذا في موضع آخر أيضًا[٣].

وقد سار على هذا المذهب جمعٌ من علماء العربية، منهم المبرِّد[٤] والزجّاج[٥]، وابن السراج[٦]، وابن جني[٧]، والزمخشري[٨]، وآخرون[٩].

وقد احتجّ المانعون لمذهبِهم بأنَّ الحالَ وصفٌ للهيأة الحاضرة، والماضي يدلُّ على ما انقطع ومضى فليس مناسبًا وقوعُه في الدلالة على الحال؛ لذا اشترطوا وجود

---

(١) سورة البقرة من الآية:٢٨.

(٢) معاني القرآن (الفراء):١/ ٢٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١/ ٢٨٢.

(٤) يُنظر: المقتضب:٤/ ١٢٣.

(٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:٢/ ٨٩.

(٦) يُنظر: الأصول في النحو:١/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٧) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرينِ:١/ ٢٥٠.

(٨) يُنظر: الكشاف:١/ ٥٤٧.

(٩) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٥٢ (المسألة ٣٢)، وشرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ٦٧، وهمع الهوامع:٢/ ٣٢٦، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم:٥٩.

(قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً؛ لأنها تقرِّب الفعل الماضي من الحال[١].

وقد نُسِبَ إلى الأخفش القول بجواز عدم الاقتران[٢]، كما نُسب القول بذلك إلى عامة الكوفيين عدا الفراء[٣]، وهذا ما سوّغ لأبي البركات الأنباري دراسة ذلك كمسألة خلافية بين المدرستين[٤].

وقد حقَّق أَحدُ الباحثين في صِحة تلك النسبة فخلص إلى أنَّ الكوفيين لا يختلفون عما رآه البصريون في هذه المسألة، فهم يُوجِبون (قد) ظاهرةً أو مضمرةً[٥]، وأنَّ رأيَ الأخفش مُجمَلًا لم يُفهم منه الجواز؛ إذ وجَّه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾[٦]، فقال: ((«حصرةً» اسم نصبته على الحال، و«حصرت» «فعلت» وبها نقرأ))[٧].

وذهب الطبري أيضًا إلى ضرورة التقدير ففسَّر الآية نفسَها بقوله: ((وذلك أنَّ معناه: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم، فترك ذكر «قد»؛ لأنَّ من شأن العرب فعل مثل ذلك، تقول: أتاني فلان ذهبَ عقله، بمعنى: قد ذهب عقله؛ ومسموع منهم: أصبحت نظرت إلى ذات التنانير، بمعنى: قد نظرت))[٨]، وهو قول ابن

---

(١) يُنظر: المقتضب: ٤/ ١٢٣، وعلل النحو: ٥٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٤ (المسألة ٣٢)، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٩٣، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة: د.عبد الرحمن سليمان العثيمين (رسالة ماجستير مخطوطة): ٣٢٧.

(٢) يُنظر: المقتضب: ٤/ ١٢٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢ (المسألة ٣٢).

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢ (المسألة ٣٢)، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٢/ ٦٧.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢ (المسألة ٣٢)، و مغني اللبيب: ٢٢٩.

(٥) يُنظر: ظاهرة المنع: ١٤١.

(٦) سورة النساء من الآية: ٩٠.

(٧) معاني القرآن (الأخفش): ١/ ٢٦٣.

(٨) جامع البيان: ٨/ ٢٢.

الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) أيضًا[١].

وقد نقل أبو منصور الأزهري (ت:٣٧٠هـ) عن ثعلب رأيه في الآية مدار الخلاف، فقال: ((وقال أحمد بن يحيى: إذا أضمرت «قد» قربت من الحال وصارت كالاسم، وبها قرأ من قرأ: «حصرة صدورهم»))[٢]، وليس في كلام ثعلب ما يُشير إلى الجواز، على أنَّ ما نقله ابن خالويه (ت:٣٧٠هـ) عن الكسائي يُشير إلى إجازته التجرّد من (قد) على قلّة، فقد قال الأول: ((ولا يكون الماضي حالًا إلا مع «قد» الا ما حدثني أبو عمر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: قد يكون الماضي حالًا بغير «قد»))[٣].

يظهر مما تقدَّم أنَّ تلك المسألة من المسائل التي يكاد يُجمع البصريون وأغلب الكوفيين على ضرورة تقدير (قد)، وهذا مخالف أتم المخالفة للنقل والقياس، أما النقل فالشواهد القرآنية التي جاءت مجردة من (قد) كثيرة من ذلك قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾، فـ (حصرت صدروهم) حالٌ من الضمير في (جاؤوكم)[٤].

ومنه قول امرئ القيس[٥]: [من الطويل]

---

(١) يُنظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: تح: عبد السلام محمد هارون:١/ ٣٧ ـــ٣٨.

(٢) تهذيب اللغة:٤/ ١٣٦ (حصر)، ويُنظر: ظاهرة المنع:١٤١.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها، حقّقه وقدّم له:د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين:٢/ ٥٤١-٥٤٢.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢ (المسألة ٣٢)، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية:١٣٨ ـــ١٤٠.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٢/ ٣٧١. والبيت في ديوانه:٤٧، والدعص: الكثيب الصغير من الرمل المتجمع: يُنظر: لسان العرب: ٧/ ٣٥ (دعص)، الغبيط: مَرْكب الهودج وهو مُشرف. يُنظر: لسان العرب: ٧/ ٣٦١ (غبط)، المذأب: الموسَّع، أي له فرجة أو ذؤابة. يُنظر: لسان العرب:١/ ٣٨٠

لَهُ كَفَلٌ كالدِّعْصِ لَبَّدهُ النَّدَى   إلى حَارِكٍ مِثْلِ الغَبيطِ المُذَأَّبِ

ومنه قول العرب في المثل: ((افْعَلْ كَذَا وخَلاَكَ ذَمٌّ))[١]، فالفعل (خلا) في محل نصب حال وهو مجرد من (قد)[٢]، ولهذه الشواهد نظائر أُخر يطول المقام بذكرها كلِّها[٣].

وأما القياس فقد استند المؤيِّدون إلى أنَّ الماضي يصح أنْ يكون نعتًا للنكرة، فيجوز حملًا على هذا وقوعُه حالًا من المعرفة كالفعل المضارع، نحو (مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام)[٤]، هذا فضلاً عن جواز قيام الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز هذا جاز أنْ يقوم مقام الحال أيضًا[٥].

وعلى الرغم من كثرة الشواهد المؤيِّدة لعدم الاقتران ـ فضلًا عن القياس ـ نرى أنَّ الذين ذكروا هذا الخلاف أو صوّروه قد ركَّزوا في حديثهم في شواهد قليلة ولعل من أبرزها قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾، وكأنَّه ((الشاهد الفرد الذي لا نظير له من القرآن لمجيء الفعل الماضي حالًا))[٦].

والحق أنَّ الشواهد كثيرة وقد احتجَّ ببعضها جمعٌ من النحويين المتأخرين في الرد على من أوجب هذا الاقتران، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بعد أنِ استعرض

(ذأب).

(١) مجمع الأمثال، الميداني، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد:٢/ ٨٠.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٠.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٢/ ٣٧١، وهمع الهوامع:٢/ ٣٢٦، والنحويون والقرآن:٤٣-٤٤.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٥٣ (المسألة ٣٢)، وشرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ٦٧.

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٥٤ (المسألة ٣٢)، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٢٧.

(٦) النحويون والقران:٤٣.

جملة منها، ثم كشف عن رأيه قائلًا: ((وزعم قوم أنَّ الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالًا وليس قبله «قد» ظاهرة إلا وهي قبله مقدَّرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير، ولأن وجود «قد» مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أنْ يدل على معنى لا يدرك بدونه))[(١)]، وارتضى هذا أبو حيان الأندلسي أيضًا فقال: ((والصحيح جواز ذلك؛ لكثرة ما ورد منه بغير «قد»، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة))[(٢)]، وأيَّد ذلك المرادي[(٣)]، والسمين الحلبي[(٤)]، وابن عقيل[(٥)]، والأُشموني[(٦)]، والأُستاذ عباس حسن والدكتور أحمد مكي الأنصاري والدكتور خليل بنيان الحسون من المحدَثين[(٧)].

وأما المانعون فلم يرتضوا ذلك وعلّلوا مذهبهم بأنّ ((الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه))[(٨)]، فهو لا يدل على الحال إلا بقرينة[(٩)]، ولهذا سعوا إلى تأويل قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ على إضمار (قد)، أو أنْ يكون الفعل (حصرت) صفةً للفظ (القوم) المجرور في أول الآية! أو لقوم مقدَّر،

---

(١) شرح التسهيل (ابن مالك):٢/ ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) التذييل والتكميل:٩/ ١٨٩، ويُنظر: همع الهوامع:٢/ ٣٢٦، والنحو الوافي:٢/ ٣٩٩.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد:٢/ ٧٢٤.

(٤) يُنظر: الدر المصون:٤/ ٦٦.

(٥) يُنظر: المساعد:٢/ ٤٧.

(٦) يُنظر: شرح الأشموني:٢/ ٤١.

(٧) يُنظر: النحو الوافي: ٢/ ٣٩٩، ونظرية النحو القرآني:١٦٦، والنحويون والقرآن:٤٥.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٥٤ (المسألة ٣٢)، ويُنظر: كتاب التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٢٧.

(٩) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢٥٤ (المسألة ٣٢).

والتقدير (أو جاؤوكم قومًا حصرت...)[١] ومن ((العجب أنْ يكون «حصرت» صفة لـ«قوم» المقدَّر ولا يكون حالًا من الضمير المجاور في «جاؤوكم»))[٢] ولهذا فالتكلّف واضح، ثم إنَّ في استدلال المبرَّد ما يدفع لزوم تقدير (قد)، فإنَّه قد احتج بقراءة (حصرة صدورهم) وفي هذا تعضيد لمعنى الحال في الفعل (حصرت) بلا (قد)؛ فقد دأب النحويون على الاستدلال بالقراءة الصحيحة لتوجيه حكم نحوي مناظر[٣]، هذا فضلاً عن أنهم يؤوّلون الحال الجملة بالمفرد، والتأويل حاصل بين القراءتين وهذا دليل كافٍ على إرادة معنى الحال.

ولعلَّ الراجح في نظري أنَّ القول بجواز عدم الاقتران لا يمكن دفعه أو تأويله لكثرة الشواهد المؤيِّدة له، فهي ليستْ قليلة كما نُقِلَ عن الكسائي[٤]، وكما صرَّح بذلك الدكتور الأنصاري أيضًا[٥]، زيادة على أنَّ الأصل عدم التقدير ولاسيما أنَّ التقدير في هذه المسألة في أغلبه ضعيف واضح التكلّف.

ومن الشواهد العَلَوية على هذه المسألة قول الإمام (عليه السلام) في بيان حاله: **((وَمَضَيْتُ بِنُورِ اَللَّهِ حِينَ وَقَفُوا وَكُنْتُ أَخْفَضَهُمْ صَوْتًا وَأَعْلاَهُمْ فَوْتًا))**[٦].

يذكر الإمام (عليه السلام) بعض مفاخرِه ردًّا على من اتَّهمه بما لا يليق به[٧]، فمِن

(١) يُنظر: البحر المحيط:٤/ ١٤، واللباب في علوم الكتاب:٦/ ٥٥٣، والنحويون والقرآن:٤٤.

(٢) النحويون والقرآن:٤٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٤٣.

(٤) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها:٢/ ٥٤١-٤٤٢.

(٥) يُنظر: نظرية النحو القرآني:١٦٦.

(٦) نهج البلاغة:٨٨، وينظر:شرح (المعتزلي):٢/ ٢٨٤، والفوت: ((السبق إلى الشيء دون الائتمار)). معجم مقاييس اللغة:٤/ ٤٥٧ (فوت).

(٧) يُنظر: شرح (الموسوي):١/ ٢٩٦.

سماته (عليه السلام) أنَّه سلك سبيل الله تعالى في زمن سلك الناس فيه سُبُل الشيطان فأصبحوا حيارى تائهين ضلّوا سواء السبيل فالإمامُ هو الأعلم بوحي النبوة بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وتلك المراتب وسواها قد زادتْه خِشيةً وتواضعًا، فهو والمراتب تلك كان أخفضَ صوتًا بحضرة النبي (صلى الله عليه وآله) تأدّبًا بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ الله أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ الله قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ**﴾[١]، وكان أيضًا أشدَّ ثباتًا وأربطَ جأشًا[٢]، وهذا ما أفصحتْ عنه الجملة الحالية المصدَّرة بالفعل الماضي: (وكنت...) وصاحب الحال هو (تاء) ضمير الفاعل في الفعل (مضيت) العائد على أمير المؤمنين (عليه السلام)، وبهذا تكون الجملة حاليةً من دون اللجوء إلى تقدير (قد) كما اشترط ذلك جمهور النحويين البصريين.

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) يصفُ النبيَّ محمدًا (صلى الله عليه وآله): ((**وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ خَاضَ إلى رِضْوَانِ اللهِ كُلَّ غَمْرَةٍ وَ تَجَرَّعَ فِيهِ كُلَّ غُصَّةٍ**))[٣]، فالجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي (خاض) في محل نصب حال من اسم (إنَّ) (محمدًا) الذي أصله مبتدأ على رأي سيبويه الذي أجاز وقوع الحال من المبتدإ[٤]، وهي كما ترى مجرَّدة من (قد).

ومثله قوله (عليه السلام) في بيان إحدى معجزات النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((**وَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لانْقَلَعَتْ بِعُرُوقِهَا وَجَاءَتْ وَ لَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ وَقَصْفٌ كَقَصْفِ أَجْنِحَةِ الطَّيْرِ حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ الله (صلى الله عليه وآله) مُرَفْرِفَةً وَأَلْقَتْ بِغُصْنِهَا الْأَعْلَى عَلَى**

(١) سورة الحجرات الآية: ٣.

(٢) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي):٤/ ١٤٣، وفي ظلال نهج البلاغة:١/ ٢٤٠، وشرح (الموسوي): ١/ ٢٩٦.

(٣) نهج البلاغة:٤٠٣، وينظر: شرح (المعتزلي):١٠/ ١٦٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٢٢، والنحو الوافي:٢/ ٣٦٤.

رَسُـولِ اَللهِّ (صلى الله عليه وآله) وَ بِبَعْـضِ أَغْصَانِهَـا عَـلَى مَنْكِبِـي وَكُنْـتُ عَـنْ يَمِينِـهِ))[١].

وبهـذا نصـل إلى ثمـرة هـذا النقـاش والتحليـل بتعديـل القاعـدة النحويـة بالقـول: **يجـوز تجـرّد الفعـل المـاضي الواقـع حـالًا مـن (قـد) لـورود ذلـك كثـيرًا في نهـج البلاغـة فضـلًا عـن القـرآن الكريـم وكلام العـرب نظـمًا ونثـرًا.**

(١) نهج البلاغة:٣٩٦، وينظر: شرح (المعتزلي):١٣/ ٢١٢.

المبحث الثاني
ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الحروف

المسألة الأولى: جواز ورود (أنْ) ناصبةً مسبوقةً بأفعال التحقيق:

قرَّر النحويون أنَّ (أنْ) من نواصب الفعل المضارع[1]، وقد اشترطوا لعملها النصب جملة شروط من بينها ألّا يعمل فيها فعلٌ من أفعال التحقيق، نحو: عَلِم، ورأى، فلا يجوز عندهم القول: علمت أنْ يقومَ زيد بالنصب، قال سيبويه في ((باب آخر تكون «أنْ» فيه مخففة، وذلك قولك: قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك، وقد تيقنت أنْ لا تفعلُ ذاك، كأنّه قال: أنّه لا يقول وأنك لا تفعل (...)وليست «أنْ» التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ لأنَّ ذا موضع يقين وإيجاب))[2]، لذا عدّوها في تلك الحالة مخففةً من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع، وأخذ بهذا الأخفش[3]، وابن السراج[4]، والصَّيْمري[5]، وأبو علي الفارسي[6]، ونُسِبَ القول

---

(١) يُنظر: الكتاب:٣/ ١١٠ ــ ١١١، والأصول في النحو: ٢/ ٢٣١، وهمع الهوامع:٢/ ٣٥٩.

(٢) الكتاب:٣/ ١٦٥-١٦٦، ويُنظر: معاني النحو:٣/ ٢٩١.

(٣) يُنظر: معاني القرآن (الأخفش): ١/ ١٢٢، و١٢٩، وارتشاف الضرب:٤/ ١٦٣٩. وشفاء العليل:٢/ ٩٢٠.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو:٢/ ٢٠٩.

(٥) يُنظر: التبصرة والتذكرة:١/ ٤٦٢.

(٦) يُنظر: الإيضاح العضدي:١٣٢، وارتشاف الضرب:٤/ ١٦٣٩.

بذلك إلى الجمهور[١].

وقد علَّل أصحاب هذا المذهب المسألة بأنَّ (أنْ) الناصبة موضوعةٌ للاستقبال؛ لذا فهي تدخل على ما ليس بثابت مستقر فلا يناسب وقوعها بعد ما يدل على التحقّق واليقين المتمثل بأفعال التحقيق[٢]، فإنْ تأوّلَ العلم بالظن جاز فتقول: ما علمت إلا أن يقومَ زيد، والمعنى: ما أشرت لك إلا بأنْ تقومَ[٣].

ولعل المبرَّد انفرد برأيٍ ذهب فيه إلى منع النصب بـ (أنْ) الواقعة بعد العِلم مطلقًا سواء تأوّل بالظن أم لا[٤]، والشواهد تردُّ ما ذهب إليه.

ولّما كانت القراءات القرآنية مصدرًا مهمًا من مصادر بناء القواعد النحوية أو تقويمها، ومنبعا ثرًّا للشواهد النحوية الفصيحة[٥]؛ كان مما لاشك فيه أن يَعتمدَ عليها الفرّاء شيخُ الكوفيين ورئيسُهم في الاستدلال على جواز النصب بـ (أنْ) بعد أفعال اليقين بقراءة النصب للفعل (يرجع)[٦] في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَرَوْنَ**

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ١٦٣٩، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢٣٦، وتمهيد القواعد:٨/ ٤١٣٢، وحاشية الصبان:٣/ ٤١٤.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي:١٣٢، وتمهيد القواعد:٨/ ٤١٣٢، و حاشية الصبان:٣/ ٤١٤، وروح المعاني:٨/ ٥٥٨.

(٣) يُنظر: الكتاب:٣/ ١٦٦، ١٦٨، وشرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٢٥، وارتشاف الضرب:٤/ ١٦٣٩، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢٣٦، وهمع الهوامع:٢/ ٣٦٠ - ٣٦١، وحاشية الصبان:٣/ ٤١٤.

(٤) يُنظر: المقتضب: ٣/ ٧، و٣٠، وارتشاف الضرب:٤/ ١٦٣٩، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢٣٦، وشفاء العليل:٢/ ٩٢٠.

(٥) يُنظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية:٥٧-٥٨.

(٦) وهي قراءة أبي حيوة وأبان وابن صبيح والزعفراني والإمام الشافعي، يُنظر: البحر المحيط:٧/ ٣٧٠، ومعجم القراءات:٥/ ٤٨٢.

﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾[١]، فأجاز النصبَ بـ (أنْ) بعد أفعال التحقيق بلا تأويل أو تقدير[٢]، ثم وضعَ ضابطةً لترجيح النصب أو الرفع أو احتمالهما معًا، فذهب إلى تجربة إدخال الضمير مثل (الكاف)، أو (الهاء) على (أنْ) فإنْ صحَّ ذلك التقدير كانت (أنْ) مخففةً من الثقيلة أو ناصبةً، وإنْ لم يصحْ كانت ناصبةً فقط[٣]. وهو على صواب؛ إذ يمكن تطبيق هذا المعيار والقياس عليه في قوله تعالى: **﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾**، وقوله تعالى: **﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾**[٤].

ولم تقفْ حدود الاستدلال على إجازة هذه المسألة على القراءات القرآنية فحسب، بل يدعهما الشعر العربي أيضًا، من ذلك قول جرير[٥]: [من البسيط]

نرضى عن الله أنَّ الناسَ قد عَلِموا ... أنْ لا يُدانينا من خلقهِ بشرُ

وممّن أخذ برأي الفراء وتابعه ابن الانباري[٦]، والنحّاس (ت: ٣٣٨هـ) الذي ذكر وجهَي الرفع والنصب وعدَّ الرفع أَولى[٧]، على حين حمله آخرون على

(١) سورة طه الآية: ٨٩.

(٢) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):١/ ١٣٥، ٢/ ١٦٢، وارتشاف الضرب:٤/ ١٦٣٩، وشفاء العليل:٢/ ٩٢٠، وتمهيد القواعد:٨/ ٤١٣٢، وهمع الهوامع:٢/ ٣٦٠، أثر القرآن والقراءات ٣٤٩.

(٣) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/ ١٦٣.

(٤) سورة المائدة من الآية:٧١.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٢٦، وحاشية الصبان: ٣/ ٤١٤. والبيت في ديوانه بشرح محمد بن حبيب، تح:د. نعمان محمد أمين طه:١/ ١٥٧ ورواية العجز فيه: ألا يفاخرنا من خلقه بشر.

(٦) يُنظر: المساعد:٣/ ٦٣، وشفاء العليل:٢/ ٩٢٠، وتمهيد القواعد:٨/ ٤١٣٢. ولم أجد رأي ابن الأنباري هذا في كتبه المطبوعة في حدود ما اطلعتُ.

(٧) يُنظر: إعراب القرآن، تح: د. زهير غازي زاهد:٣/ ٥٥.

الضعف والشذوذ[١]، واستحسنه ابن مالك فوصفَ النصب بـ (أنْ) بعد أفعال التحقيق بأنه ((مذهب حسن؛ لأنه قد جاء به السماع ولا يأباه القياس))[٢].

ومن شواهد تلك المسألة في نهج البلاغة ما ورد من خطبة له (عليه السلام) عند المسير إلى الشام، قال فيها: ((**أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَعَثْتُ مُقَدِّمَتِي وَ أَمَرْتُهُمْ بِلُزُومِ هَذَا الْمِلْطَاطِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرِي وَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَقْطَعَ هَذِهِ النُّطْفَةَ إِلَى شِرْذِمَةٍ مِنْكُمْ**))[٣].

عندما توجَّه الإمام إلى صِفّين أرسل بعض قادة جيشه وأمرهم بأنْ يلزموا جانب الفرات، على أنّه (عليه السلام) قرّر أنْ يعبر الفرات باتجاه المدائن حيث أهلها القلة يستنهضهم لقتال معاوية ومواجهته[٤]، ولمّا كان هذا قرارًا من الإمام يعتقد صوابه كان مناسبًا استعمال الفعل (رأيت) الدال على التحقيق واليقين في إشارة إلى الاعتقاد الجازم بهذه الخطة، على أنَّ هذا لم يمنع من نصب الفعل (أقطع) المضارع الدال على الاستقبال، وبهذا يكون حصر النصب بـ (أن) الواقعة بعد الشك مدفوع ومردود، ويترجَّح مذهب الفراء ومن تابعه.

وبهذا يمكن إعادة صوغ القاعدة النحوية بالقول: **يجوز نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) الواقعة بعد أفعال اليقين لثبوت ذلك في نهج البلاغة وفي كلام العرب نثرًا ونظمًا.**

---

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/ ٩٠١، و شرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٢٥.

(٢) شرح التسهيل (ابن مالك):٤/ ١٣.

(٣) نهج البلاغة:٩٥، وينظر: شرح (المعتزلي): ٣/ ٢٠٠، ((الملطاط: حافة الوادي وشَفيره، وساحلُ البحر)) الصحاح:٣/ ١١٥٦ (لطط)، ((الشِّرذمة: الجماعة القليلة)). كتاب العين:٦/ ٣٠٢ (شرذم).

(٤) يُنظر: شرح (الموسوي): ١/ ٣٤٠.

المسألة الثانية: جواز استعمال (في) في الدلالة على التعليل:

حروف المعاني من المباحث اللغوية التي نالت حيِّزًا واسعًا من عناية علماء العربية واهتمامهم؛ لِما لها من أثرٍ كبيرٍ في بيان معنى التركيب النحوي، ومصداق تلك العناية كثرة ما أُلِّف فيها من مصادر أغنت المكتبة العربية، وحروف الجر قسم رئيس من تلك الحروف.

وقد اختلف النحويون في معاني حروف الجر، أتلتزم معانيَها الأصلية أم أنّها تخرج إلى معانٍ أُخر؟ فيرى الكوفيون أنّه يجوز تنوّع معاني الحرف الواحد، فجوّزوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض[1]، وذهب البصريّون إلى عدم جواز ذلك، وعندهم أنّ حرف الجر باقٍ على معناه الأصلي، وما أوهم ذلك فهو مؤوَّل على التضمين أو على المجاز[2].

وحرف الجر (في) مما وقع فيه الخلاف بين النحويين، فرأى جملة منهم أنَّ دلالته تقتصر على الظرفية حقيقةً أو مجازًا، وما أوهم خلاف هذا رُدَّ بالتأويل إليه، قال سيبويه: ((أما «في» فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أُمه، وكذلك: هو في الغل، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا وإنما تكون كالمثل يُجاء به يقارب الشيء وليس مثله))[3]، وتابعه على هذا المبرَّد[4]، وابن السراج[5]، وأكثر

(١) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/ ١٨٦، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تح: إبراهيم شمس الدين:٢٩٨، والجنى الداني:٨٦، ومغني اللبيب:١٥١، ومعاني النحو:٣/ ٦.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب:١٥١، وشرح التصريح:١/ ٦٣٧.

(٣) الكتاب:٤/ ٢٢٦.

(٤) يُنظر: المقتضب:١/ ٤٥-٤٦.

(٥) يُنظر: الأصول في النحو:١/ ٤١٢.

البصريين ومن ذهب مذهبهم[١].

وصرَّح قسم آخر من النحويين بجواز استعمال (في) في الدلالة على التعليل، جاء ذلك في سياق تعقيبهم على مجموعة من الشواهد، منها قوله تعالى: ﴿**وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ**﴾[٢]، فقد احتمل النحّاس في الآية ثلاثة أقوال إلا أنه رجَّح معنى السببية في (في)[٣]، وأكد هذا الرأيَ مكي القيسي (**ت: ٤٣٧هـ**)[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، والعكبري[٦].

إنَّ الاستدلال على صحة استعمال (في) لمعنى السببية له ما يعضده من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية فقد احتج ابن مالك بقوله تبارك وتعالى: ﴿**لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[٧]، واحتج أيضًا بقول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((**عُذبتْ امرأة في هِرَّةٍ سَجَنَتْها حتى ماتتْ، فدخلتْ فيها النار**))[٨]، ثم قال: ((تضمّن هذا الحديث استعمال «في» دالة على التعليل وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم))[٩].

---

(١) يُنظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٨٦، و كتاب المقتصد:٢/ ٨٢٤، وشرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ٢٠-٢١، ورصف المباني:٣٨٨.

(٢) سورة النساء من الآية:٣٤.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن (النحاس):١/ ٤٥٣.

(٤) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، تح:د. حاتم صالح الضامن:١/ ١٩٧.

(٥) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن:١/ ٢٥٢.

(٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن:١/ ٣٥٤، و ٤٥٩.

(٧) سورة الأنفال الآية: ٦٨.

(٨) صحيح البخاري:٤/ ١٧٦ (٣٤٨٢).

(٩) شواهد التوضيح:١٢٣، ويُنظر: أثر القرآن والقراءات: ٢٥٧.

وقد تابع ابنَ مالك في حُكمِه هذا عددٌ من النحويين منهم ابنُه[١]، والرضي الذي عدَّ السببية في (في) ضربًا من الظرفية المجازية[٢]، وقد ارتضى رأيَ ابن مالك أيضًا المرادي[٣]، وابن هشام[٤].

إنَّ توجيه الرضي لمعنى السببية على الظرفية المجازية إنْ صحَّ فيما استشهد به فإنه لا يستقيم في غيره من الشواهد فهو غير مطَّرد؛ إذ إنَّ الشواهد على هذا كثيرة، ومن غير الممكن تأويلها كلّها على الظرفية المجازية، ومن أجل هذا قد أيّد الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة صحة هذا الاستعمال مستدلًا له بعدد من الشواهد القرآنية مستندًا فيها على ما ذكره فريق من النحويين والمفسرين، من ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ**﴾[٥]، فقد أورد رأيَ العكبري الذي يقول: ((قوله تعالى (في الخمر والميسر) «في» متعلِّقة بـ«يوقع»، وهي بمعنى السبب، أي: بسبب شرب الخمر وفعل الميسر))[٦]، وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى**﴾[٧]، ثم ذكر رأي أبي حيان الذي يقول: ((وفي القتلى «في» هنا للسببية، أي: بسبب القتلى، مثل: «دخلت امرأةٌ النارَ في هِرة»))[٨].

---

(١) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٦٣.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني:٢٥٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب:٢٢٤.

(٥) سورة المائدة من الآية:٩١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٥٩، ويُنظر: دراسات لُأسلوب القرآن:١/ ٢/ ٢٨٢.

(٧) سورة البقرة من الآية: ١٧٨.

(٨) البحر المحيط: ٢/ ١٤٣، ويُنظر: دراسات لُأسلوب القرآن:١/ ٢/ ٢٨٢.

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العلَوي المبارك قوله (عليه السلام): ((**هَلَكَ فِيَّ رَجُلاَنِ مُحِبٌّ غَالٍ وَ مُبْغِضٌ قَالٍ**))[١].

يشير الإمام (عليه السلام) إلى صنفين من الناس يهلكان نتيجة اعتقادهما الخاطئ فيه، صنف غالى في حبِّه وزاد فيه حتى أوصله إلى درجة الألوهية وهذا صريح الكفر المستلزم للهلاك، وآخر مبغض له وهذا مستحق للهلاك ايضًا؛ لأنَّ من عادى أولياء الله تعالى المنصوص عليهم بصحيح السُّنة فقد عادى الله تعالى وكان من الهالكين[٢]، والذي دلَّ على هذا المعنى استعمال حرف الجر (في) الدال على التعليل.

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة له يذكر فيها ما جرى يوم الشورى بعد مقتل الخليفة عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه): ((**قَالُوا: أَلاَ إِنَّ فِي اَلْحَقِّ أَنْ تَأْخُذَهُ وَفِي اَلْحَقِّ أَنْ تَتْرُكَهُ**))[٣]. فقوله (في الحق) معناه: بسبب الحق، أي لك أخذ هذا الأمر بسبب الحقّ[٤].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة له في ذمِّ الغافلين: ((**وَاللهِ لَوْ شِئْتُ أَنْ أُخْبِرَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَخْرَجِهِ وَ مَوْلِجِهِ وَ جَمِيعِ شَأْنِهِ لَفَعَلْتُ وَ لَكِنْ أَخَافُ أَنْ تَكْفُرُوا فِيَّ بِرَسُولِ اَللهِ (صلى الله عليه وآله)**))[٥].

---

(١) نهج البلاغة:٦٥٣، وينظر: شرح (المعتزلي):١٨/ ٢٨٢. قالٍ: شديد البغض. يُنظر: الصحاح: ٦/ ٢٤٦٧ (قلا).

(٢) يُنظر: شرح (البحراني): ٥/ ٣٠٤، وشرح (الموسوي):٥/ ٢٩٥.

(٣) نهج البلاغة: ٣٢١، وينظر: شرح (المعتزلي): ٩/ ٣٠٥.

(٤) يُنظر: في ظلال نهج البلاغة:٢/ ٥٠٥.

(٥) نهج البلاغة: ٣٢٦، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٠/ ١٠.

وبهذا يكون حرف الجر (في) استنادًا إلى السياق الوارد فيه دالًا على معنى التعليل، وإن كان أصلُ معناه هو الظرفية، على أنَّ ذلك لا يمنع من خروجه إلى معانٍ أُخر يكشف عنها السياق والقرائن المحيطة بكلِّ نص، لكن ليس على اطِّراد وهذا ما كشف عنه ابن جني الذي ذهب إلى أنّ تعاور حروف الجر فيما بينها وجه مقبول في العربية، على أنه لا يمكن القياس عليه وجعله حُكمًا مطّردا[1]، وأيّده الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين[2].

نخلص مما تقدم إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز استعمال حرف الجر (في) للدلالة على التعليل لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة و كلام العرب نظمًا ونثرًا.**

المسألة الثالثة: جواز استعمال (مِن) في الدلالة على الزمان:

اختلف النحويون في الدلالة النحوية التي تؤديها (من) في الجملة العربية، فمنهم من قصر دلالتها على ابتداء الغاية المكانية وما يجري مجراها، وذهب آخرون إلى إجازة استعمالها في الزمان فضلًا عن استعمالها في المكان، فقد ذهب سيبويه إلى منع مجيئها في الغاية الزمانية؛ لأنّها موضوعة للدلالة على الغاية المكانية وما يقوم مقامها، فقال: ((وأما «من» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابًا: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها))[3]، وما رآه سيبويه ههنا هو مذهب عامة البصريين[4].

---

(١) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٣٠٨ ـــ ٣٠٩.

(٢) يُنظر: معاني النحو: ٣/ ٧-٩.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٢٤.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤٠٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٧٠ (المسألة ٥٤)، والتبيان

وذهب الكوفيون إلى جواز استعمالها في الغاية المكانية والزمانية[(١)] استنادًا إلى ورودها في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[(٣)].

وللمبرد رأيٌ ذهب فيه إلى جواز استعمال (من) في ابتداء كلِّ غاية[(٤)]، وهو ما ارتضاه ابن درستويه أيضًا[(٥)].

واختار مذهبَ الكوفيين وصححه ابنُ مالك، فاحتج له بطائفة من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، من ذلك آية التوبة المار ذكرها، وأما الشواهد الحديثية[(٦)] فمنها قول النبي محمد (صلى الله عليه وآله): ((مَثَلكم ومثل أهل الكتابين، كمثل رجل استأجر أُجَراء، فقال: من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى))[(٧)]، ثم قال ابن مالك: ((تضمّن هذا الحديث استعمال «من» في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو مما خفي على أكثر النحويين فمنعوه

في إعراب القرآن:٢/ ٦٦٠، وشرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١٠، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩٧، والجنى الداني:٣٠٨.

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٣٧٠ (المسألة ٥٤)، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩٧، والجنى الداني: ٣٨٠.

(٢) سورة التوبة من الآية:١٠٨

(٣) سورة الروم من الآية:٤

(٤) يُنظر: المقتضب:٤/ ١٣٦، والأصول في النحو:١/ ٤٠٩، وشرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١٠.

(٥) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١١، ومغني اللبيب:٤١٩.

(٦) يُنظر: شواهد التوضيح: ١٨٩.

(٧) صحيح البخاري:٣/ ٩٠ (٢٢٦٨).

تقليدًا لسيبويه))[١]، لذا عدّه صحيحًا منقاسًا لصحة السماع به[٢]؛ كما أورد طائفة من الشواهد الشعرية[٣]، منها قول النابغة الذبياني[٤]: [من الطويل]

تَخَيرن من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِبْنَ كلَّ التَّجاربِ

وقد اختار مذهبَ الكوفيين وأيدَّه أيضًا كلٌّ من العكبري[٥]، وابنِ الناظم[٦]، وأبي حيان[٧]، وابن هشام[٨]، وابن عقيل[٩]، والأشموني[١٠]، والسيوطي[١١]، ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن[١٢]، والدكتور إبراهيم الشمسان الذي عدَّ إصرار البصريين على قصر (مِن) على الدلالة المكانية أمرًا غريبًا[١٣]، ووافق الكوفيين أيضًا الدكتور خليل بنيان الحسون[١٤].

(١) شواهد التوضيح:١٨٩.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩٧.

(٣) للمزيد من الشواهد يُنظر: شواهد التوضيح:١٩٠-١٩١، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩٧، وشرح التسهيل (ابن مالك):٣/ ١٣٠-١٣١.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ١٩٠، وشرح ابن عقيل:٣/ ١٦، وشرح الأشموني:٢/ ٧٠، والبيت في ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:٤٥، ورواية البيت فيه (تورثن...).

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القران:٢/ ٦٦٠.

(٦) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٥٩.

(٧) يُنظر: البحر المحيط:٥/ ٥٠٤.

(٨) يُنظر: أوضح المسالك:٣/ ١٩-٢٠.

(٩) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/ ١٥-١٦.

(١٠) يُنظر: شرح الأشموني:٢/ ٧٠.

(١١) يُنظر:الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:٢/ ٢٩٣.

(١٢) يُنظر: النحو الوافي:٢/ ٤٥٩-٤٦٠.

(١٣) يُنظر:حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها:٤٧.

(١٤) يُنظر: النحويون والقرآن:٢٣-٢٥.

ولم يرتضِ البصريون ومن تابعهم تلك النصوص، فأخضعوها للتأويل والتقدير من أجل سلامة ما قعَّد له سيبويه من أنّ (من) تُستعمل في الغاية المكانية على الرغم من تلك الشواهد الصريحة الناقضة لما ذهبوا اليه، لذا أشاروا إلى أن آية سورة التوبة إنما هي على تقدير (من تأسيس أول يوم)(١)، وهو ما ضعّفه أبو البقاء العكبري(٢)، وعدّه المرادي تعسّفًا(٣).

بقي أنْ أذكر أنَّ (مِن) تأتي زمانية أيضًا فيما إذا دخلتْ على (بعد) أيضًا؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ((فيه دلالة ظاهرة على الابتداء وعلى الاستمرار))(٤)، ومما يدفع مذهب البصريين أنَّ تقديرهم يُدخلهم فيما ينقضونه هم، فـ (مِن) على وفق مذهبهم لا تدخل إلا على المكان، لكنها في تقديراتهم دخلت على لفظة (تأسيس) وهو مصدر وليس مكانًا ولا زمانًا، وإنْ كانت المصادر تُضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها(٥)، هذا فضلاً عن أنَّ عدم التقدير أولى من التقدير.

وخلاصة ما تقدَّم أنَّ (من) تجيء دالة على الغاية المكانية والزمانية، لورودها في أصح أدلة النحو العربي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والشعر العربي، ومن غير الممكن اللجوء إلى تقدير كلِّ هذه الشواهد بدعوى الحفاظ على القاعدة، فالقواعد تخضع للنصوص الصحيحة وتستند إليها وليس العكس.

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٧١ (المسألة ٥٤)، والبحر المحيط: ٥/ ٥٠٤، والجنى الداني: ٣٠٩، ومغني اللبيب: ٤٢٠، وشرح التصريح: ١/ ٦٣٨.

(٢) يُنظر: التبيان في إعراب القران: ٢/ ٦٦٠.

(٣) يُنظر: الجنى الداني: ٣٠٩.

(٤) النحويون والقرآن: ٢٣.

(٥) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٨/ ١٠-١١.

ومن شواهد ذلك في نهج البلاغة قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في ذِكرِ حال الناس بعد البعثة: ((**وما أنتُم اليومَ من يوم كنتُم في أصلابِهم ببعيدٍ**))[١].

بعد أن ذكرَ الإمام (عليه السلام) أحوال الناس بعد البعثة النبوية الشريفة، وما جرى عليهم في الأزمان الغابرة شرَعَ ببيان تقارب الأزمان وتشابه الأحوال بين الماضين والغابرين، غرضه من هذا اعتبار القوم اليوم بما جرى على آبائهم وأسلافهم[٢]؛ إذ إنَّ الزمن بينهما ليس ببعيد. كلُّ ذلك من أجل التنفير عن حال مَن سبق من العاصين في هذه الدنيا[٣]، لهذا فدلالةُ (من) على الزمان واضحة جلية، ومن المستبعد إغفالُ ذلك وتأويله بدلالة المكان.

واستنادًا إلى ما تقدّم أرى ضرورة تعديل القاعدة النحوية على النحو الآتي: **يجوز استعمال (من) للغاية الزمانية لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسُّنة النبوية والشعر العربي، ودعوى التقدير والتأويل لا تتفق وكثرة النصوص.**

المسألة الرابعة: جواز زيادة (مِن) في الإيجاب:

لحرف الجر (مِن) في كلام العرب معانٍ مختلفة ومتعددة، فقد ذكر لها ابن هشام سبعة معانٍ مرة[٤]، ثم أوصلها إلى خمسةَ عشَر معنى مرة أُخرى[٥]، وجعل لها السيوطي اثني عشر معنى[٦].

---

(١) نهج البلاغة:١٥٢، وينظر: شرح (المعتزلي): ٦/ ٣٨٧.

(٢) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي):٦/ ٢٦١.

(٣) يُنظر:شرح (الموسوي):٢/ ٤٦

(٤) يُنظر: أوضح المسالك:٣/ ١٨.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب:٤١٩.

(٦) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن:٢/ ٢٩٣ـــــ٢٩٥.

ومن معانيها المختلف فيها بين النحويين معنى الزيادة، فرأى سيبويه أنَّ زيادتها مشروطة بأن يتقدمها كلامٌ غير موجب وأن يكون مجرورها نكرة، هذا ما يُفهم مما جاء في نصوصه، فقال: ((وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعام، فمن طعام في موضع: طعام، كما كان ما أتاني من رجل في موضع: ما أتاني رجل، ومثله جوابه: ما من طعام))[١]، وكشف عن مذهبه هذا في مواضع أُخر من كتابه[٢].

وللمبرد في هذه المسألة أقوال تبدو متباينة فيما بينها[٣]، فمرة أنكر زيادة (من) مطلقًا[٤]، ووافق سيبويه في موطنين آخرين، يظهر من أحدهما صراحة تلك الموافقة، فقال: ((«من» زائدة وإنما تُزاد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة))[٥]، وقد اشترط النفيَ والتنكيرَ عددٌ من النحويين[٦]، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش[٧]، وتعليل ذلك أنهَّا لم تُفِدْ معنًى جديدًا قبل دخولها، فدخولها وخروجها سواء[٨].

---

(١) الكتاب:٢/ ١٣٠.

(٢) يُنظر:المصدر نفسه: ١/ ٣٨، ٢/ ٢٧٦، و ٤/ ٢٢٤–٢٢٥.

(٣) قد تنبَّه إلى موقف المبرَّد هذا المحقق الأُستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، يُنظر:المقتضب:١/ ٤٥، وحروف الجر دلالاتها وعلاقاتها:٥٧.

(٤) يُنظر: المقتضب: ١/ ٤٥.

(٥) المقتضب:٤/ ٤٢٠.

(٦) يُنظر: الأصول في النحو:١/ ٤١٠، والتبصرة والتذكرة:١/ ٢٨٥، والمفصل:٢٨٣، وكتاب أسرار العربية:٢٥٩، وشرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١٢ـــ ١٣.

(٧) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):١/ ٤٨٥، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩٨، وأثر القرآن والقراءات:١٠٠

(٨) يُنظر: التبصرة والتذكرة:١/ ٢٨٦.

ونُسِبَ إلى عامة الكوفيين القول بجواز زيادتها في الإيجاب[١]، كما نُسب القول بذلك إلى الكسائي ايضًا[٢]، وهذا ما أَدلى به الفراء في تفسيره قولَه تعالى: ﴿ **يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ** ﴾[٣][٤]، واستحسنه أبو علي الفارسي[٥]، وتلميذه ابن جني [٦]، واختار هذا المذهبَ ابنُ مالك ايضًا[٧].

وقد احتجَّ المؤيدون لورودها زائدة في الإيجاب بطائفةٍ من الشواهد القرآنية والشعرية منها قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ**﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿**لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ**﴾[٩]، فذهب الأخفش إلى أنَّ (من) فيها زائدة[١٠]، كما رجَّح الأخفش زيادتها في قوله تعالى: ﴿**وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾[١١][١٢] استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿**نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا**﴾[١٣]، كما قال بزيادة (من) بعد الإيجاب عددٌ

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/ ١٧، وشرح الأُشموني:٢/ ٧١.

(٢) يُنظر: البغداديات:٢٤٢، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩٩، وشرح التصريح:١/ ٦٤٠.

(٣) سورة الكهف من الآية:٣١.

(٤) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/ ١٤٠-١٤١.

(٥) يُنظر: المسائل البغداديات:٢٤٢-٢٤٣، ومغني اللبيب:٤٢٨.

(٦) يُنظر: المحتسب:١/ ١٦٤.

(٧) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٩٩.

(٨) سورة آل عمران من الآية:٨١.

(٩) سورة البقرة من الآية:٢٦٦.

(١٠) يُنظر: معاني القرآن (الأخفش):١/ ٢٢٥، و٢٩٨، والمحتسب:١/ ١٦٤، والتبيان في إعراب القرآن:١/ ٢١٧، والبحر المحيط:٢/ ٦٧٢، ومغني اللبيب:٤٢٨.

(١١) سورة البقرة من الآية:٢٧١.

(١٢) يُنظر: معاني القرآن (الأخفش):١/ ١٠٥.

(١٣) سورة النساء من الآية:٣١.

من المفسرين[١]، كما استند مَن أجاز ورود (من) زائدة إلى قول العرب: قد كان من مطر [٢]، أي: قد كان مطر.

إنَّ ما يقوّي زيادتها في (من أساور) هو قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾[٣]، ((إذ تعدّى الفعل إلى «أساور» من غير تعلّق بحرف، فالعطف عليه مع ظهور الدليل على زيادة «من» اظهر وأَولى من تقدير عطفه على المجرور بحرف غير زائد))[٤]، وأَولى كذلك من تقدير فعل، وهذا من قبيل ترجيح القرآن بالقرآن، وهو منهج سليم قد اتبعه جُلُّ علماء العربية في توجيه الكثير من مسائل الخلاف في إعراب القرآن الكريم[٥].

وقد عمد البصريون ومؤيدوهم إلى تأويل تلك النصوص بما ينسجم وعدم زيادة (من) فيها، فذهبوا إلى أنَّ (من) ومجرورها صفة لموصوف محذوف، وعلى هذا التأويل حملوا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[٦] فأعربوا (من نبإ) صفةً لموصوفٍ محذوف والتقدير ((جاء من الخبر كائنًا من نبإ المرسلين))[٧]،

---

(١) يُنظر: جامع البيان:١٨/ ٥٩٤ – ٥٩٥، ومعاني القرآن وإعرابه:٤/ ٢٧٠، والتبيان في إعراب القرآن:٢/ ٩٣٨، والبحر المحيط:٧/ ٤٩٧.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب:٤٢٨، وشرح ابن عقيل:٣/ ١٧، وشرح التصريح:١/ ٦٤٠، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٦٤.

(٣) سورة الإنسان الآية: ٢١.

(٤) النحويون والقرآن:١٨–١٩.

(٥) يُنظر: الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن: ٥.

(٦) سورة الأنعام من الآية:٣٤.

(٧) مغني اللبيب:٤٢٩.

وقد ضعّفه ابن هشام[١].

يبدو مما تقدم أن إجازة مجيء (من) زائدة في الإيجاب لا يمكن دفعه لكثرة الشواهد المؤيِّدة لذلك، هذا فضلًا عن أنَّ تلك الإجازة أَولى من التقدير والتأويل.

ومن شواهد ذلك في نهج البلاغة قوله (عليه السلام) في بيان أحوال زمانه، وذِكْر أصناف الناس: ((**وَمِنْهُمْ مَنْ يَطْلُبُ اَلدُّنْيَا بِعَمَلِ اَلآْخِرَةِ وَلاَ يَطْلُبُ اَلآْخِرَةَ بِعَمَلِ اَلدُّنْيَا قَدْ طَامَنَ مِنْ شَخْصِهِ وَ قَارَبَ مِنْ خَطْوِهِ وَ شَمَّرَ مِنْ ثَوْبِهِ وَ زَخْرَفَ مِنْ نَفْسِهِ لِلْأَمَانَةِ وَاتَّخَذَ سِتْرَ اَللَّهِ ذَرِيعَةً إِلى اَلْمَعْصِيَةِ**))[٢].

كلامه (عليه السلام) في بيان صفات المُرائين الذين يسعَون إلى التقرّب إلى العِباد وكسب قلوبهم بما يمقته الله تعالى ويذمُّه، وأُولى هذه الصفات إظهار التواضع الزائف وقد عبّر عنه بقوله (طامن من شخصه)، أي: خفض أو خضع وسكن إظهارًا للتواضع، وطامن الرجل ظهره إذا حناه وخفضه[٣]، والفعل كما تورده المعجمات متعدٍ بلا واسطة، لذا فـ (من) في النص زائدة في المفعول به من دون أنْ يتقدمها النفي، وهي زائدة في الصفة الثانية أيضًا وهي قوله (قَارَبَ مِنْ خَطْوِهِ)، أي يمشي ببطء وتمهّل إظهارًا للوقار[٤].

واللغويون في ضوء تفسيرهم بعضَ المواد اللغوية يذكرون عبارة (قارب الخطو) بلا (من)، أي إنَّ الفعل (قارب) متعدٍ بلا وساطة أيضًا، قال ابن دريد: ((رَسَفَ يرسِف ويرسُف رَسْفاً ورَسيفاً ورَسَفاناً، وَهُوَ مشي المقيَّد إِذا قَارب

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٢) نهج البلاغة:٧٨، وينظر: شرح (المعتزلي):٢/ ١٧٤.

(٣) يُنظر: تهذيب اللغة: ١٣/ ٢٥٤ (طمن).

(٤) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي):٤/ ٥٤-٥٥، وشرح (الموسوي):١/ ٢٥٨.

خطوَه))[1]، وبهذا يتضح زيادة (من) في قول الإمام (عليه السلام) على الرغم من عدم تقدّم النفي خلافًا للبصريين ومن تابعهم، وهي زائدة أيضًا في قوله (وشمر من ثوبه وزخرف من نفسه).

يظهر مما تقدم أنَّ ما ذهب إليه البصريون مردودٌ ويخالف ما عليه القرآن الكريم ونهج البلاغة فضلًا عن الشعر العربي، لذا فالأَولى أن تستندَ القواعد إلى تلك النصوص العربية الفصيحة ما دامت هي منتمية إلى عصر الاحتجاج.

وصفوة القول وثمرته تعديل القاعدة بما يأتي: **يجوز استعمال (من) زائدة في الإيجاب استنادًا إلى ثبوت ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا.**

(١) جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي: ٢/ ٧١٦ (رسف)، وينظر: تهذيب اللغة:٥/ ٢٥٦ (قهد)، والصحاح:١/ ٣١٦ (دهج)، ولسان العرب:٢/ ٢٧٦ (دهمج).

الباب الثاني

ما حَمَلَهُ أغلبُ النَحْويينَ على الضرورة الشعرية وَورد في كلامِ الإمام (عليه السلام)

الفصل الأول : ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام

الفصل الثاني : ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف ومسائل أُخر

توطئة:

درجَ أعلامُ الدرس النحوي على الاستشهاد بالشعر بوصفِه مصدرًا مهمًا من مصادر التقعيد النحوي، ومن المسلَّم به أنَّ لغة الشعر تتسم بركيزتين أساسيتين هما الوزن والقافية فضلًا عن اتّسامها بطابع الانفعال بخلاف لغة النثر، ومن هنا قد يضطر الشاعر إلى الخروج عن قواعد النحو من أجل إيصال أفكاره، قال ابن جني: ((الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار. وكثيرًا ما يُحرَفُ فيه الكَلِم عن أبنيته وتُحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيَغها لأجله))[1]، ومن هنا كانت للغة الشعر خصوصية في طريقة استعمال المفردات جرْسًا وبنيةً، وفي صَوْغ التراكيب واستعمال الأساليب؛ لإيصال الانفعال من جهة، والتأثير في المتلقي من جهة أُخرى[2]، وسُمِيَ هذا الخروج في التراث اللغوي العربي بالضرورة الشعرية.

والضرورة كما تناولتها معجمات اللغة مشتقة من مادة (ضرر)، وهي اسم لمصدر (الاضطرار) وهو الحاجة إلى الشيء أو الإلجاء إليه، ورجلٌ ذو ضرورة، أي: ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء، أي: أُلجِئ إليه[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ**﴾[4].

والضرورة من مصطلحات الفقهاء والمفسرين، إذ تعني عندهم ((الحالة المُلجِئة

---

(١) الخصائص: ٣/ ١٨٨، ويُنظر: ضرائر الشعر:١٣.

(٢) يُنظر: تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. محمد زغلول سلام: ٥٩، والأصول (تمام حسان):٧٩ـ٨٠.

(٣) يُنظر: كتاب العين: ٧/ ٧ (ضر)، وتهذيب اللغة:١١/ ٣١٥ (ضر)، ولسان العرب: ٤/ ٤٨٣ (ضرر).

(٤) سورة البقرة من الآية: ١٧٣.

إلى ما لا بدَّ منه، والضرورة أشدُّ درجات الحاجة))[١]، وعلى هذا فهي تشمل ((كلَّ ما أدّى إلى الاضطرار، كالمشقة التي لا مدفع لها، وما به حفظ النفس وغيرها، كالحاجة الشديدة إلى الماء أو الأكل. ومنها «الضرورات تُبيح المحظورات»))[٢].

ومفهوم الضرورة الشعرية في الاصطلاح اللغوي إجمالًا يعني ((الخروج على القواعد والأُصول بسبب الوزن والقافية، وقد جوَّز القدماء للشاعر ما لم يجوّزوا [للتأثير]))[٣]؛ لأنّ احتفال العرب بالشعر أدَّى إلى أنْ يُقال: ((الشعراء أُمَراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدُّون المقصور، ويقدّمون ويؤخرون، ويومِئون ويشيرون، ويختلسون ويُعيرون ويستعيرون))[٤].

وقد اختلفت كلمة النحويين في معنى الضرورة الشعرية على مذهبين، فمذهب الجمهور يرى أنَّ الضرورة مما تقع في الشعر دون النثر سواء أكان عنها مندوحة (سعة أو فسحة) أم لا[٥]، فلم يشترطوا فيها اضطرارَ الشاعر إلى الخروج عن بعض الأقيسة النحوية بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجُز في الكلام[٦]، ويُمثل هذا الرأيَ ابنُ جني، إذ قال: ((ألَا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على

---

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي:١/ ٢٨٨.

(٢) معجم ألفاظ الفقه الجعفري، د. أحمد فتح الله:٢٦٣.

(٣) معجم النقد العربي القديم، د.أحمد مطلوب:٢/ ١٠٠، ومابين المعقوفتين خطأ طباعي والصواب: للناثر.

(٤) الصاحبي:٤٦٨، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ٣٩٩.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):٢/ ٥٤٩، وخزانة الأدب:١/ ٣٣، لغة الشعر دراسة في الضرورة: ٩٨، والضرورة الشعرية دراسة اسلوبية، إبراهيم محمد:٦١.

(٦) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود:٤٠٤.

تركها، ليعدّوها لوقت الحاجة إليها))[١]، واختار هذا المذهبَ ابنُ عصفور قائلاً: ((اعلمْ أنَّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه))[٢]، وأخذ بهذا المذهب أيضًا الرضي[٣]، وابن هشام[٤]، والبغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)[٥]، ومحمود شكري الآلوسي[٦].

ومذهب آخر يرى في الضرورة أنّها تقع فيما ليس للشاعر عنه مندوحة[٧]، أي تقع بشرط الاضطرار، وهو المذهب الذي نسبه بعض النحويين إلى سيبويه[٨]، وعليه يكون سيبويه إمامَ ابن مالك الذي هو رائد هذا المذهب والمشتهر به كثيرًا، فقد صرَّح ابن مالك معقِّبًا على بعض الأبيات الشعرية قائلًا: ((فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار))[٩]، وأشار آخرون إلى

---

(١) الخصائص: ٣/ ١٨٨، وينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٢/ ٥٩٤، ولغة الشعر دراسة في الضرورة: ١٠٠ –١٠٣.

(٢) ضرائر الشعر:١٣، وينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):٢/ ٥٩٤، وارتشاف الضرب:٥/ ٢٣٧٧، وهمع الهوامع:٣/ ٢٧٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٤، وخزانة الأدب:١/ ٣٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب:٧٢، وخزانة الأدب:١/ ٣١، وهمع الهوامع:٣/ ٢٧٣، ولغة الشعر دراسة في الضرورة:٩٨.

(٥) ينظر: خزانة الأدب:١/ ٣١.

(٦) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر:٦.

(٧) ينظر: خزانة الأدب:١/ ٣١، والضرائر وما يسوغ للشاعر:٦.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):٢/ ٥٤٩، وارتشاف الضرب:٥/ ٢٣٧٧، ولغة الشعر دراسة في الضرورة:٩٢، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين:٣٩٧.

(٩) شرح التسهيل (ابن مالك):١/ ٢٠٢، ويُنظر: شرح الكافية الشافية:١/ ٣٠٠، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين:٣٩٩.

أنَّ سيبويه يرى رأيَ الجمهور في الضرورة الشعرية[١]. ولعل السّر في هذا الاختلاف والاضطراب يرجع إلى التباين في تحليل كلِّ فريق لكلام سيبويه.

وأغلب الظنِّ أنَّ ما ذكره سيبويه أقرب إلى فهم الجمهور في هذه المسألة؛ ((لأنَّ كثيرًا من الشواهد التي أوردها في أقسام الضرورة المختلفة من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أُخرى تُخرجها من مجال الضرورة، ومع ذلك لم يذكرْ سيبويه شيئًا من تلك الروايات في كتابه))[٢]، على أَنَّ ختام الباب الذي عرض فيه (ما يحتمل في الشعر) ولا يجوز في الكلام جاء فيه: ((وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا))[٣]، وعلى وفق هذا فإنَّ الضرورة عنده - وإن كانت تقتصر على الشعر ولا تجوز في سَعة الكلام - إلا أنَّ الشاعر لا بد من أنْ يسعى من وراء ارتكابها إلى معنى تُجيزه أقيسة العربية المستنبَطة من النثر، وإلا يُعدُّ ما جاء به مخالِفًا للقواعد، ودليل هذا المعنى ما قاله في باب الممنوع من الصرف: ((اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حُذف واستُعمل محذوفًا))[٤]، كما جرى حمل المسائل بعضها على بعض على نحو التشابه بينها في الأحكام في مواضع أُخر من كتابه[٥]، ولهذا قيل: ((علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل))[٦]، ومن أجل هذا ذهب السيد إبراهيم

---

(١) يُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر:٦، وسيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن:٣٥، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه، د.خالد عبد الكريم جمعة:٤٣٨.

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه:٤٣٧.

(٣) الكتاب:١/ ٣٢، ويُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر:١٨.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٦، ويُنظر: الأشباه والنظائر:٢/ ٢٠١_٢٠٢.

(٥) يُنظر: الكتاب: ١/ ٢٩، ٣٢، ٤٨، ٩٩.

(٦) الأشباه والنظائر:٢/ ٢٠١.

محمد إلى أنَّ ((المعنى الذي تتوجه عليه الضرورة الشعرية عند سيبويه أنها بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر))[1]، فالفرق بين ما يقع في الشعر والنثر من خروج عن القواعد النحوية واحد ((فكلاهما خروج عن القياس، وإنما الفرق بينهما أنَّ الشعر وقع فيه من ذلك ما لم تَثبت الرواية بوقوعه في الكلام، وهذا هو محل الضرورة))[2]، وهذا هو وجه الكلام في هذا الباب الذي وسمتُه بـ (ما حمله أغلب النحويين على الضرورة الشعرية وورد في كلام الإمام (عليه السلام))، إذ ليس مهمًا لديَّ سواء أكان الشاعر مُختارًا في ارتكابه الضرورات أم مضطرًا إلى ذلك، فالغاية الرئيسة ههنا تنصب حول التماس شيءٍ من النظائر النثرية الواردة في كلامه (عليه السلام) لجملة من القواعد النحوية التي حُكِمَ عليها بأنّها من الضرائر الشعرية، لأُثبت بذلك أنّها ليست مقتصرة على لغة الشعر فقط، بل هي واردة في النثر أيضًا، وبهذا يظهر مدى نقص استقراء النحويين بسبب إغفالهم لنصوص نهج البلاغة في التقعيد النحوي.

ولمّا كانت الضرورات مرتبطة بالشعر، والشعر ما لا يحيط به أحد تعذّرَ حصرُها وإحصاؤها، على أنَّ هذا لم يمنع علماء العربية من وضع تقسيمات عامة تنطوي تحت كلِّ قسم مباحث فرعية، ولعل لابن السراج قصب السبق في تثبيت مبادئ التصنيف في الضرورة، إذ قال: ((ضرورة الشاعر أنْ يضطر الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل وليس للشاعر أنْ يحذفَ ما اتفق له ولا أنْ يزيد ما شاء بل لذلك أُصول يعمل عليها))[3]، وقد راعى تلك الأُصولَ

(١) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية: ١٣.

(٢) الضرورة الشعرية دراسة أُسلوبية:١٥.

(٣) الأُصول في النحو: ٣/ ٤٣٥.

أغلبُ من جاء بعده من العلماء منهم السيرافي[١]، وابن عصفور[٢]، وأبو حيان[٣].

وقد سار هذا الباب في عرض القواعد النحوية ـ إجمالًا ـ استنادًا إلى تلك التقسيمات وإن استدعى تنظيم المنهج تقسيمه على فصلين:

الفصل الأول: ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام:

الفصل الثاني: ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما اعتوره الحذف ومسائل أُخر:

---

(١) يُنظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة، تح: د. عوض بن حمد القوزي: ٣٤ــ٣٥.

(٢) يُنظر: ضرائر الشعر: ١٦ــ ١٧.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٧٨.

الفصل الأول

ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام

المسألة الأولى: جواز توكيد جواب الشرط بـ (نون) التوكيد:

للتوكيد في العربية أنماط مختلفة وأساليب متعددة من ذلك التوكيد بنونَي التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، وهما حرفان من حروف المعاني قد اتفق النحويون على دلالتهما على التوكيد، وإنْ كان التوكيد بالثقيلة أشدَّ دلالةً كما نُقل عن الخليل[1].

وقد دار خلافٌ بين النحويين في أصلهما، فذهب البصريون إلى أنهما أصلان، على حين يرى الكوفيون أنَّ المشددة هي الأصل[2]، وهما حرفان يختصان بالدخول على الأفعال، فيؤكَّد بهما الفعل المضارع جوازًا أو وجوبًا[3].

ومن المواضع التي اختلف فيها النحويون دخول (نون) التوكيد في جواب الشرط، فقد ذهب فريق منهم إلى أنّ هذا التوكيد إنّما يجوز في الشعر لا في النثر، وفي هذا قال سيبويه: ((وقد تدخل «النون» بغير «ما» في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب))[4] نحو قول الشاعر كميل بن معروف[5]: [من الطويل]

فمهما تَشَأ مِنْهُ فَزارةُ تُعْطِكُمْ ومهما تَشَأ مِنه فزارَةُ تَمْنَعَا

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/ ٥٠٩، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٩/ ٣٧، والنحو الوافي: ٤/ ١٦٧.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٥٠ (المسألة ٩٤)، ومغني اللبيب:٤٤٣.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد:٢/ ٣٩١٧-٣٩٣٣، والتراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر:١٣٥-١٣٨.

(٤) الكتاب:٣/ ٥١٥، ويُنظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٥٥٠.

(٥) يُنظر: الكتاب:٣/ ٥١٥، وتمهيد القواعد:٨/ ٣٩٣٤، والمقاصد الشافية:٥/ ٥٥١، وخزانة الأدب:١١/ ٣٨٨، والبيت في الحماسة، البحتري، تح:د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد: ٥٨.

وقد انتهج مذهبَ سيبويه هذا جمعٌ من علماء العربية منهم الفرّاء وهو يعرض لقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[(١)][(٢)]، والمبّردُ[(٣)]، وابنُ السراج[(٤)]، والسيرافي[(٥)]، وأبو علي الفارسي[(٦)]، والقزّاز (ت:٤١٢هـ)[(٧)]، وأبو البركات الأنباري[(٨)]، والزمخشري[(٩)]، وابن الحاجب[(١٠)]، وعلماء آخرون[(١١)].

إنَّ حمل الشاهد الشعري على الضرورة الشعرية لا يمنع من تعليله وبيان وجهه في العربية، إذ ((ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا))[(١٢)]، ومن هنا ذهب علماء العربية إلى أنَّ علة توكيد جواب الشرط ـ وهو مما لا يجوز في سعة الكلام ـ هي مشابهته للنهي، وقد فسَّر هذا أبو علي الفارسي بقوله: ((شبهوا الجزاء لّما أدخل «النون» عليه بالنهي؛ لأن الجزاء فعل مجزوم كما أنَّ النهي فعل مجزوم وهو غير واجب كما أنَّ النهي غير واجب))[(١٣)]، أي إنَّ العلة علة مشابهة، فالعرب

(١) سورة النمل من الآية:١٨.

(٢) يُنظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ١٦٢، وخزانة الأدب:١١/ ٣٨٩.

(٣) يُنظر: المقتضب:٣/ ١٤.

(٤) يُنظر: الأُصول في النحو:٢/ ٢٠٠.

(٥) يُنظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة:٨١.

(٦) يُنظر: التعليقة: ٤/ ١٨.

(٧) يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، حقّقه وقدَّم له ووضع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي:٣٢٦.

(٨) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن:١/ ٣٨٦، والنحويون والقرآن:١٣٣.

(٩) يُنظر: المفصل:٣٣١.

(١٠) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٢٧٥ ـــ٢٧٦، وشرح التصريح:٢/ ٣٠٧.

(١١) يُنظر: ضرائر الشعر: ٢٩، وارتشاف الضرب:٢/ ٦٥٦.

(١٢) الكتاب:١/ ٣٢، ويُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر:١٨.

(١٣) التعليقة:٤/ ١٨-١٩.

((يشبِّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء))[١]، وبحسب هذا الفهم فالمفترض أنْ يكون هذا داعيًا إلى قبول هذا التوكيد في غير الشعر لا قصره عليه، ولعلّ الذي دعاهم إلى هذا هو نقص استقرائهم وعدم التقصّي بدقة عن شواهد في غير الشعر؛ لأنَّ الشواهد على تلك المسألة كثيرة من القرآن الكريم وغيره.

فمن الشواهد القرآنية في هذا الباب[٢] قوله تعالى: ﴿**قَالاَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[٤].

كان على النحويين أنْ يستندوا إلى هذه النصوص القرآنية وسواها في تعديل القاعدة النحوية؛ فالضوابط النحوية يجب أنْ تخضع للنصوص الفصيحة المسموعة وتستند إليها وليس العكس، لكنّهم تمسكوا بما تقرَّر لديهم محاولين تأويل هذه النصوص على الحذف والتقدير، بل جزم ابن السراج بعدم جواز توكيد جواب الشرط بـ (نون) التوكيد فقال: ((لا يجوز:إنْ تأتِني لأفعلن))[٥].

وإيضاح ما تقدَّم أنَّ النحويين – من أجل الخروج من تضارب السماع والقياس– قد ذهبوا إلى أنَّ الفعل المؤكَّد بـ (النون) ههنا لم يقع في جواب الشرط، بل وقع في جواب قسَمٍ دلَّتْ عليه (اللام) الموطِّئة للقسم المحذوفة في (إنْ)، وعلى هذا يكون التركيب قائمًا على الشرط، إلا أنَّ جوابه قد حُذِفَ لدلالة جواب

(١) الكتاب:٣/ ٦٤٦.

(٢) يُنظر: النحويون والقرآن:١٣٣.

(٣) سورة الأعراف الآية: ٣٢.

(٤) سورة المائدة الآية: ٧٣.

(٥) الأصول في النحو:٢/ ١٦١.

القسم المقدَّر عليه، لحذف (اللام) الموطِّئة للقسم قبل (إنْ). وتأكيدهم على حذف (اللام) الموطِّئة للقسم إنما أصله الخلاف في جواز وقوع الجواب للشرط مع تقدَّم القسم عليه، فإنَّ الثابت لدى أكثر النحويين أنه إذا اجتمع الشرط والقسم فإنَّ الجواب للسابق منهما؛ قال سيبويه: ((فلو قلت: إنْ أتيتني لأُكرمنَّك، وإن لم تأتني لأغمنَّك، جاز لأنَّه في معنى: لئن أتيتني لأُكرمنَّك، ولئن لم تأتني لأغمنَّك، ولا بد من هذه «اللام» مضمرة أو مظهرة؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأُكرمنَّك))[١].

وهذا الرأي لم يصمد أمام كثرة الشواهد النحوية المخالفة لما قرّروه[٢]، هذا من وجه، ومن وجه آخر فإنَّهم في الوقت الذي يُصرُّون فيه على تقدير (اللام) الموطِّئة للقسم كي يسوّغوا دخول (اللام) في فعل الجواب نجدهم حين يُجاب القسم بالشرط يحملون (اللام) الموطِّئة على الزيادة أو على الضرورة الشعرية[٣]، وفي هذا خلط واضح وجلِي أساسه تقديم القاعدة والقياس على أدلة السماع الموثوق بها، لهذا تراهم قد ذهبوا في توجيه الأفعال التي اقترنت بـ (نون) التوكيد في جواب الشرط على تقدير القسم[٤].

لما تقدَّم كلِّه كان ينبغي الوقوف عند تلك الشواهد والنظر في سياقاتها والقرائن المحيطة بها للوصول إلى ضوابط نحوية تؤسس لقاعدة عامة بلا إغفال لما يتفرّع

---

(١) الكتاب:٣/ ٦٥-٦٦، وينظر: الُأصول في النحو:٢/ ١٦١، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢/ ١٦١، وشرح الكافية الشافية:٣/ ١٦١٥، والنحويون والقرآن:٢٤١.

(٢) يُنظر: الصحيفة (١٧٩-١٨٥) من هذا البحث.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٥٧، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢٩٠، وحاشية الخضري:٢/ ١٢٦.

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز: ١/ ٤٦٥، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٤٦١، وإعراب القرآن وبيانه:٢/ ٥٣٢ - ٥٣٤.

منها من مسائل استنادًا إلى الموروث اللغوي المحتج به، وإذا كان استقراء النحويين قد أوصلهم إلى قاعدة ترى إجابة المتقدم من الشرط والقسم واجبة عند اجتماعهما فإنَّ ورود عدد من الشواهد العلوية التي جاء فيها الشرط ـ إن تقدّم القسم عليه ـ مُجابًا بالشرط تخرق ذلك الاستقراء وتنقضه[1].

واذا تقرَّر هذا فإنَّ للقرائن الدلالية المحيطة بالنص أثرًا في فهمه وبيان المراد منه؛ لهذا فإنَّ توجيه تلك النصوص على حذف (اللام) الموطِّئة للقسم فيه بُعد وتكلّف، إذ التركيب لم يكن بحاجة إلى توكيد الشرط والقسم عليه، فمدار الكلام في آية سورة الأعراف هو الحديث عن قصة نبيِّنا آدم وحواء (عليهما السلام) وبيان خشيتهما من الخسران المهدِّد لهم؛ لذا عمدَ النص الكريم إلى توكيد الفعل بـ (النون)؛ لأنهما يخافان تحققه ووقوعه، لكنّهما يطمعان بغفران ذنوبهما والعفو عنهما؛ لهذا لم يُقسما على هذا، وهذا ما دعاهما إلى التذلّل والمسكنة للتعبير عمّا صدر عنهما من المخالفة؛ لهذا عبر القرآن الكريم عن حالهما بقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ والمعنى أنَّ ((خسران الحياة يهددنا وقد أطلَّ بنا وما له من دافع إلا مغفرتك للذنب الصادر عنا وغشيانك إيانا بعد ذلك برحمتك وهي السعادة لِما أنَّ الانسان بل كل موجود مصنوع يشعر بفطرته المغروزة أنَّ من شأن الأشياء الواقعة في منزل الوجود ومسير البقاء أن تستتم ما يعرضها من النقص والعيب، وإن السبب الجابر لهذا الكسر هو الله سبحانه وحده فهو من عادة الربوبية))[2]، وبهذا يكون فعل الشرط قد أُجيب بالقسم[3] بفعل مؤكَّد بـ (نون) التوكيد، وما يعضُد هذا أنَّ القرآن الكريم أشار إلى قصة النبي نوح (عليه السلام)، فقال الله تعالى:

---

(١) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: ٣٩٠.

(٢) الميزان: ٦/ ٢٦٤ – ٢٦٥.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٥٣٤ – ٥٣٥.

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[١]، فلم يذهب النص إلى استعمال (اللام) الموطئة للقسم، بل جاء على الشرط فقال: ((وإلا تغفر...))؛ لأن النبيَّ (عليه السلام) ـ كغيره من البشر ـ يطمع في مغفرة الله تعالى ورحمته؛ لذا لم يؤكَّد الشرط المنفي.

وكذا الحال في آية سورة المائدة فإنَّ الذي دعا إلى أن يُعتنى بتوكيد جواب الشرط بـ (نون) التوكيد دون توكيد الشرط هو مراعاة السياق وظروف المقال أيضًا، فإنَّ توكيد الفعل (لَيَمَسَّنّ) فيها إنما جاء لبيان أنَّ مستحِق العقوبة هو من أصرَّ على فعلته، وتنبيهًا على أنَّ العذاب هو جزاء مَن دام على الكفر ولم ينقلع عنه[٢]. فمدارُ القول وأهميته تشديد العقوبة على هذا الصنف من الناس، أمّا الذين لم ينتهوا فلهم فرصة في التوبة والعودة إلى الصواب؛ لهذا لم يكن ثمة ما يدعو إلى التوكيد والتشديد باستعمال (اللام) الموطِّئة للقسم، ودليل هذا أن الله تعالى قال في عَقب الآية: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللهِّ وَيَسْتَغْفِرُونَه﴾.

ومن الشواهد العلوية على هذه المسألة قوله (عليه السلام) في خطبة له في قسمة الأرزاق بين الناس: ((**فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ لِأَخِيهِ غَفِيرَةً فِي أَهْلٍ أَوْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ؛ فَلاَ تَكُونَنَّ لَهُ فِتْنَةً**))[٣].

كلامه (عليه السلام) في النهي عن الحسد بأنّ من يرى عند أخيه زيادةً أو نماءً في أمرٍ ما فلا يحمله ذلك على الافتنان الُمفضي إلى الحسد والغيرة[٤]؛ ((لأنَّ مَن نظر

(١) سورة هود الآية: ٤٧.

(٢) يُنظر:أنوار التنزيل: ٢/ ١٣٨.

(٣) نهج البلاغة: ٦١، وينظر: شرح (المعتزلي): ١/ ٣١٢. ((الغفيرة: الكثرة والزيادة)). لسان العرب:٥/ ٢٧ (غفر).

(٤) يُنظر: شرح (البحراني):٢/ ٥، وفي ظلال نهج البلاغة:١/ ١٦٨.

في أحوال الدنيا إلى من فوقه يستحقر ما عنده من نعم اللهّ، فيكون ذلك فتنة عليه))[١]، فالتعليق الشرطي قائم في التركيب بدليل أنَّ الإمام قرنَ النهي بـ (الفاء): (فلا تكونن) وهي جملة جواب الشرط، وقد جاء فعلها مؤكَّدًا بـ (نون) التوكيد.

ومثله قوله (عليه السلام) في مقطع من كتاب إلى مالك الأشتر[٢]: ((**وإِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطإٍ، وأَفْرَط عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَما فَوْقَها مَقْتَلَةً، فلا تطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُلْطانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إلى أَوْلياءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ**))[٣].

فالفعل (تطمحن) الواقع في جواب شرط (إن ابتُليت)إنما جاء مؤكَّدًا بـ (نون) التوكيد؛لأن مدار القول وأهميته تقع على جواب الشرط المتمثلة دلالته بضرورة النهي عن التكبّر والتسلط على أولياء المقتول، والامتناع عن أداء حق ولي المقتول[٤].

ومثله قوله (عليه السلام)في إحدى حِكَمه: ((**مَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ مَوَاضِعَ التُّهَمَةِ فَلاَ يَلُومَنَّ مَنْ أَسَاءَ بِهِ الظَّنَّ**))[٥]، فـ (مَن) اسم شرط جازم، و (وضع) فعل الشرط، وجوابه جملة (فلايلومن) المنفي فعلها بـ (لا)، والمؤكَّد بـ (نون) التوكيد.

والنحويون يقدِّرون في مثل هذه الشواهد (لامًا) مضمَرة موطِّئة للقسم قبل (إن) والتقدير (لئن)[٦]، وهذا لا يصح مع وجود (الفاء) في الأفعال (تكونن)، و

(١) منهاج البراعة (الراوندي):١/ ١٩٢.

(٢) تقدَّمت ترجمته في الصحيفة (٦٥) من هذا البحث.

(٣) نهج البلاغة:٥٩٣، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٧/ ١١١، الوكزة: الطعنة، ووكزه: طعنه: يُنظر: كتاب العين٥/ ٣٩٤ (وكز).

(٤) يُنظر: توضيح نهج البلاغة:٤/ ١٩٥.

(٥) نهج البلاغة:٦٦٤، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٨/ ٣٨٠.

(٦) يُنظر: الكتاب:٣/ ٦٥-٦٦، والأُصول في النحو:٢/ ١٦١، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ١١٠.

(تطمحن)، فهي ممّا تربط فعلَ الشرط بجوابِه.

ولعلّ ما يدحض تلك التقديرات كثرة الشواهد النثرية من القرآن الكريم وكلام الإمام (عليه السلام) فهي كافية للرد على من قال بالضرورة، ولهذا ذهب ابن مالك إلى جوازه في سعة الكلام[1]، وتابعه الرضي فقال: ((وقد تدخل «نون» التأكيد اختيارًا في جواب الشرط))[2]، وهو ما رآه ناظر الجيش[3]، والشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)[4]، وارتضاه الأُشموني[5]، وتبنّاه من المحدثين الدكتور خليل بنيان الحسون[6].

وصفوة ما ورد آنفًا أنَّ القسم يصح أنْ يقع جوابًا للشرط، ولا داعي إلى تكلّف التقدير والتأويل؛ لأنه ليس من الصواب أن يُعمدَ إلى تأويل تلك النصوص النحوية الكثيرة، وممّا ينتج عن وقوع هذا القسم في الجواب توكيد الفعل المضارع بـ (نون) التوكيد، فأصل المسألة هو جواز وقوع القسم جوابًا للشرط، وهو ما تحقق بورود الفعل مسبوقًا بـ (لا) الناهية، لهذا جاء الفعل المضارع مؤكَّدًا جوازًا[7]؛ لأنَّ مدار الكلام معتمِدٌ على الجواب ومنعقِدٌ على توكيده.

واستنادًا إلى ما تقدَّم ذكرُه يمكن إعادة صوغ القاعدة النحوية بالآتي: **يجوز توكيد جواب الشرط بـ (نون) التوكيد في السعة والاختيار استنادًا إلى ما ورد في نهج**

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٤٠٤-١٤٠٥، وخزانة الأدب:١١/ ٣٨٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٨٥، ويُنظر: خزانة الأدب:١١/ ٣٨٨.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد: ٨/ ٣٩٣٤.

(٤) يُنظر:المقاصد الشافية:٥/ ٥٥٠، وخزانة الأدب:١١/ ٣٨٨.

(٥) يُنظر:شرح الأُشموني:٣/ ١٢٢.

(٦) يُنظر: النحويون والقرآن:١٣٣.

(٧) يُنظر: أساليب التوكيد في القرآن الكريم، عبد الرحمن المطردي:٤٣.

البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم.

المسألة الثانية: جواز إبقاء ألف (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر:

قرَّر النحويون أنَّ ألف (ما) الاستفهامية تُحذف إذا سُبِقت بحرف جر، على أنْ تبقى الفتحة دليلًا عليها، وتعليل هذا الحذف إما للفرق بين الاستفهامية والموصولة[(١)]، أو للتخفيف لكثرة الاستعمال[(٢)]، أو للدلالة على التركيب؛ إذ إنَّ تركيب حرف الجر مع (ما) الاستفهامية يصيِّرهما ككلمةٍ واحدة موضوعة للاستفهام للحفاظ على صدارة الاستفهام[(٣)]، على أنَّ وجوبَ حذف ألف (ما) الاستفهامية مقصورٌ على المجرورة بحرف الجر، أما المجرورة بالإضافة في نحو: مجيء ما جئت، فالحذف ليس لازمًا[(٤)].

وقد اختلفت آراء العلماء في حكم هذا الحذف، فقد ذهب ابن جني إلى أنَّ حذف الألف لغة ضعيفة [(٥)]، وأشار آخرون إلى أنّه واجب[(٦)]، ورأى الثعالبي

---

(١) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/ ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري:١/ ٣٣٠، وشرح المفصل (ابن يعيش):٤/ ٩، ومغني اللبيب:٣٩٤، والإتقان في علوم القرآن:٢/ ٢٨٨.

(٢) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٥٧٢ (المسألة ٧٨).

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، وشرح الرضي على الكافية:٣/ ٥٠، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٤٠٣، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس اسماعيل الأوسي:٣٨١.

(٤) يُنظر: الكتاب:٤/ ١٦٤، والمقاصد الشافية:٨/ ٩٦-٩٧.

(٥) يُنظر:المحتسب:٢/ ٣٤٧، وكتاب الأزهية في علم الحروف، الهروي، تح: عبد المعين ملوحي:٨٦، والبحر المحيط:١٠/ ٣٨٣، والقرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم:٣٢٧.

(٦) يُنظر: كتاب الأزهية في علم الحروف، الهروي، تح: عبد المعين ملوحي: ٨٥، ومغني اللبيب:٣٩٤، والإتقان في علوم القرآن:٢/ ٢٨٨، والأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون:١٩٥.

(ت:٤٢٩هـ) أنـه مـن سـنن العربيـة[١]، وللزمخشري رأيـان في توجيـه هـذا الحـذف، فـرأى في أحدهمـا أنَّ إثبـات الألـف جائـز[٢]، وأشـار في الآخـر إلى أنّ اثباتهـا قليـلٌ شـاذ[٣]، وقـد عـدَّه السـيوطي حذفًـا مَقيسًـا[٤].

ولّما كان الوجوب النحوي في تلك المسألة منتقِضًا بعدد من الشواهد الشعرية التي جاءت فيها الف (ما) الاستفهامية مثبتة بالرغم من جرها بحرف الجر في مثل قول حسان بن ثابت[٥]: [من الوافر]

على مَا قَامَ يَشْتمني لئيم كخنزيرٍ تَمرّغ فِي رَمادِ

ذهب جملة من النحويين إلى حمل هذا الإثبات على الضرورة الشعرية وقصروه عليها، ومن بينهم القزّاز[٦]، والعكبري[٧]، وأبو حيان الذي قال: ((والمشهور أنَّ إثبات الألف في «ما» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جر، مختص بالضرورة))[٨].

---

(١) يُنظر: فقه اللغة وسر العربية، تح: السقا وآخرين:٣٤٨.

(٢) يُنظر: الكشاف:٤/ ١١-١٢، والبحر المحيط:٩/ ٥٨.

(٣) يُنظر: الكشاف:٢/ ٩٢.

(٤) يُنظر: همع الهوامع:٣/ ٤٦١.

(٥) يُنظر: المحتسب: ٢/ ٣٤٧، ومغني اللبيب:٣٩٤، وهمع الهوامع:٣/ ٤٦١، وخزانة الأدب:٦/ ٩٩، والبيت في

ديوانه:١/ ٢٥٨، وهو فيه على خلاف ما يرويه النحويون فروايته فيه: ففيم تقول يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد، وعلى هذا فلا شاهد فيه في مسألتنا هذه.

(٦) يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٣١٧.

(٧) يُنظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تح:د. عبد الحميد هنداوي:٦٦.

(٨) البحر المحيط:٩/ ٥٨.

وعلى ذلك ابن هشام[١]، والأُشموني[٢]، وخالد الأزهري[٣]، ومن المحدَثين محمود شكري الآلوسي (ت:١٣٤٢هـ)[٤]، وأحمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)[٥]، وعبد السلام هارون[٦].

إنَّ اثبات (ألف) (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر لم يكن مقتصرًا على الشعر فقط، بل هو وارد في الموروث اللغوي الفصيح، فقد جاء في مواطن متعددة من الحديث النبوي الشريف، هذا فضلًا عن مجيئه في قراءة عيسى وعكرمة التي مرّ ذكرها، من ذلك قول النبيِّ محمَّدٍ (ﷺ) للإمام علي (عليه السلام): ((**بِمَا أَهْلَلْتَ يَا عَلِيُّ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النبي (ﷺ) قَالَ: فَاهْدِ وَامْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ**))[٢]، وقوله (ﷺ): ((**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ مِنَ الْمَالِ، أَمِنْ حلالٍ أم مِن حَرامٍ**))[٩].

وربما وقع نظر عدد من النحويين على بعض هذه الشواهد فاستند إليها في تجويز هذا الاثبات مطلقًا، ولعلّ الفراء يقف في مقدمتهم، إذ قال: ((وإذا كانت «مَا» في موضع «أي» ثم وصلت بحرفٍ خافضٍ نُقصت الألف من «مَا» ليعرف الاستفهام من الخبر. ومن ذلك قوله: ﴿فِيمَ كُنْتم﴾ و ﴿عَمَّ يتساءَلُونَ﴾ وإن أتممتها

(١) يُنظر: مغني اللبيب:٣٩٤.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني:٤/ ١٦.

(٣) يُنظر: شرح التصريح: ٢/ ٦٣٥.

(٤) يُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر: ٢٢٧.

(٥) يُنظر: شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله:١٦٠.

(٦) يُنظر: الأساليب الإنشائية في النحو:١٩٥.

(٢) صحيح البخاري:٢/ ١٤٠ (١٥٥٧)، وينظر: السنن الكبرى، النسائي، تح:حسن عبد المنعم شلبي:٤/ ٥١ (٣٧١٠)، وبحار الأنوار:٣٠/ ٦٢٧.

(٩) صحيح البخاري:٣/ ٥٩ (٢٠٨٣).

فصواب))[١]، وأخذ به الزمخشري في أحد قولَيه[٢] وقد مرَّ ذكره، وصَّرح بمثل هذا الرازي في توجيه (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[٣][٤].

وممن أيَّد ذلك أيضًا ابن مالك بعد أنِ احتجَّ له بقِسمٍ من الشواهد الحديثية التي ذكرتُها، ورأى جواز إثبات الألف إلا أنه حكم عليها بالشذوذ، إذ قال: ((وشذ ثبوت «الألف» في «بما أهللت»، و» لا يبالي المرء بما اخذ المال» و» إني عرف مما عوده» (...)؛ لأنّ «ما» في المواضع الثلاثة استفهامية مجرورة فحقّها أنْ تُحذفَ ألفها فرقًا بينها وبين الموصولة))[٥]، ثم حمل بيت حسّان على الاختيار لا الاضطرار لإمكانه أنْ يقول (علام قام...)[٦]، وابن مالك في حُكمِه على تلك الشواهد بالشذوذ يُخالف المنهج الذي سار عليه في كتابه (شواهد التوضيح) الذي عمد فيه إلى تعديل الكثير من القواعد النحوية احتكامًا إلى نصوص الحديث النبوي الشريف، وهذا ما نبّه عليه محقق الكتاب الدكتور طه محسن[٧]، على أنَّ وصف الشاهد الحديثي في هذه المسألة بالشذوذ لم يقتصر على ابن مالك بل سبقه في ذلك العكبري أيضًا[٨].

يبدو لي مما تقدم أنَّ القصد بشذوذ الشواهد الحديثية خروجها عن الباب

---

(١) معاني القرآن (الفراء):٢/ ٢٩٢.

(٢) يُنظر: الكشاف:٤/ ١١-١٢.

(٣) سورة آل عمران من الآية:١٥٩.

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٩/ ٤٠٦ـ٤٠٧.

(٥) شواهد التوضيح:٢١٧.

(٦) يُنظر المصدر نفسه:٢١٨.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه:٣١.

(٨) يُنظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث:٦٦.

وقياس النحويين، إلا أنَّها لم تشذ في استعمال العرب ولاسيما عند فُصَحائِهم وبُلَغائِهم، وهذا ما نصَّ عليه ابن السراج فذكر أنواع الشاذ بقوله: ((والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذَّ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له))[١]؛ لذا يجب أنْ يُستنَد إلى تلك الشواهد في تعديل القاعدة النحوية، لأنها بُنِيت على استقراء ناقص؛ لأنَّ من أنماط الشاذ ((الشاذ المقبول؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفُصَحاء، والبُلَغاء))[٢]، ولاشك في أنَّ النبيَّ محمدًا (ﷺ) أفصحُ من نطق بالضاد، ويحدِّث الناس بما يعرفون وبما هو شائع عندهم؛ لذا قيل: إنَّ الشاذ هو ما ((يكون في كلام العرب كثيرًا لكن بخلاف القياس))[٣].

ولهذا فالاحتكامُ إلى ما سُمِعَ في تعديل أقيسة النحويين أصلٌ يُعتدُّ به[٤]، ومن أجل هذا ذهب الفراء إلى تجويز هذا الاثبات مطلقًا من دون قصره على لغة الشعر، وهو منطق صائب وسليم يفرضه الواقع اللغوي المؤيِّد لهذا الإثبات الذي وردَ في النثر الفصيح من كلام العرب[٥]، الأمر الذي جعل الرضي يحكم على هذا الحذف بالجواز لا الوجوب[٦]، ولهذا فإنَّ الأَولى تصحيحُ القاعدة بالاستناد إلى ما سُمِعَ وإن كانت قياسًا، وهذا ما عليه الأَزهري الذي وصف المسألة بالضرورة في موضع، لكنَّه صرَّح في موضع آخر بجواز ورودها في الشعر والنثر مستندًا في ذلك

---

(١) الأُصول في النحو: ١/ ٥٧.

(٢) كتاب التعريفات: ١٢٤.

(٣) المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٤) يُنظر: الخصائص: ١/ ١٢٥.

(٥) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرين: ٢/ ٢٩٧.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٥٠، وخزانة الأدب: ٦/ ٩٩.

إلى قراءة عكرمة وعيسى[١].

وخلاصة ما تقدَّم أنَّ إثبات ألف (ما) الاستفهامية عند سبقها بحرف الجر في غير التركيب ليس وقفًا على لغة الشعر، بل هو وارد في النثر في أفصح النصوص وأبلغها أيضا، من ذلك قول الإمام علي (عليه السلام) في دعاء كميل (رضي الله عنه): ((**يا إلهي وَرَبّي وَسَيِّدِي وَمَوْلايَ لأَيِّ الأُمُورِ اِلَيْكَ أَشْكُو؟ وَلِما مِنْها أَضِجُّ وَاَبْكي؟ لأَليمِ الْعَذابِ وَشِدَّتِهِ، أمْ لِطُولِ الْبَلاءِ وَمُدَّتِهِ؟**))[٢].

وإذا كان النحويون قد امتنعوا من توجيه إثبات (ألف) (ما)الاستفهامية دلاليًا؛لأنَّهم يعدّونه اضطرارًا يلجأ إليه الشاعر للهروب من عيوب الوزن على رأي من حمل الضرورة على هذا المعنى[٣]؛ فإنَّ بوسعنا الاستدلال بالسياق لبيان ذلك، إذ إنَّ الناظر في الشواهد التي وردت آنفًا يجد أنَّ ثمة جامعًا مشتركًا بينها وهو وجود القرينة الدالة على استفهامية (ما)، وهذا أحد الأسباب التي يذكرها النحويون على وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية، فهم يسعَون إلى إيجاد دليل للفرق بين الاستفهامية والموصولة، والدليل واضح وموجود فيما ورد من شواهد، وهي (أم) المعادلة والسياق، فهما كافيان لبيان استفهامية (ما) من دون الحاجة إلى حذف ألفها؛ لذا يمكننا القول: إن (أم)المعادلة كما كانت شرطًا يدل على همزة الاستفهام المحذوفة يمكن الاستدلال بها على تحديد (ما) الاستفهامية من الخبرية، فالشيء يردُ مع نظيره كما يردُ مع نقيضه كما قال ابن جني[٤].

---

(١) يُنظر: موصل الطلاب الى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد:١٤٩.

(٢) إقبال الأعمال:٣/ ٣٣٥، ويُنظر:المصباح، الكفعمي:٥٥٨.

(٣) يُنظر: المقاصد الشافية:٨/ ٩٧.

(٤) يُنظر: الخصائص:٢/ ٢٠١.

وقد يُقال: ما الدليل على الإثبات في قراءة عكرمة وعيسى، قلتْ: الدليل موجود وواضح، وهو السياق، فإنّ الإجابة التي وردت في الآية اللاحقة دليلٌ على الاستفهام، فقال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾[١].

وبهذا نصل إلى تعديل القاعدة النحوية في ضوء تلك النصوص الفصيحة بالقول: **يجوز إثبات (ألف) (ما) الاستفهامية في السَّعة والاختيار بشرط أمن اللبس وإيضاح المُراد لورود ذلك في نهج البلاغة.**

المسألة الثالثة: جواز اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ):

(كاد) فعل من الافعال الناسخة يدخل على الجملة الإسمية، فيرفع المبتدأ اسمًا له، ويكون الخبر خبرًا له في موضع نصب، وهو من أفعال المقاربة، فقولنا: (كاد زيد يقوم) معناه: (قارب القيام ولم يقُم) [٢].

وقد منع النحويون وقوع خبره اسمًا حملًا على ما يناظره في المعنى، من مثل (عسى)[٣]؛ لذا فالغالب في خبره أن يكون فعلاً مضارعًا متجردًا من (أنْ)؛ لأن (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال و (كاد) موضوع للقرب فيتدافع المعنيان[٤].

على أنَّ أقيسة علماء العربية لم تمنع الشعراء من استعمال (أنْ) في خبر (كاد)، فقد

---

(١) سورة النبإِ الآية: ١-٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٧/ ١١٩.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣/ ١٢، والمقتضب: ٣/ ٧٥، وتوضيح المقاصد: ١/ ٥١٥-٥١٧، والنواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام النعيمي: ٧٨.

(٤) يُنظر: الأُصول في النحو: ٢/ ٢٠٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٤، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٧/ ١١٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٥، وتوضيح المقاصد: ١/ ٥١٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٣٠.

وردت بعض الشواهد الشعرية مخالفةً لما قرروه من ذلك قول رؤبة[1]: [من الرجز]

رسمٌ عفا مِن بَعد ما قَد امَّحَى   قد كادَ مِن طول البلى أنْ يَمْصحا

لهذا قرر سيبويه أنه محمول على الضرورة الشعرية، فقال: ((وكدتُ أنْ أفعلَ لا يجوز إلا في شعر؛ لأنَّه مثل «كان» في قولك: كان فاعلًا ويكون فاعلًا))[2]، وأكَّد ذلك في موضع آخر محتجًا ببيت رؤبة المذكور آنفًا[3].

يظهر من تعليل سيبويه أنَّه حمل (كاد) على (كان) في أنَّ خبرهما لا يأتي مقترنًا بـ (أنْ) فهما متشابهان من هذه الناحية، إلا أنَّ ابن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) عدَّ ذلك نوعًا من المخالفة بينهما، ذكر ذلك وهو يوازن بين (عسى) و (كاد) من حيث اقتران خبرهما بـ (أن) فقال: ((فإنْ رأيت «أن» في أخبار هذه الأفعال فإنما هي مشبهة بـ«عسى»، وإذا رأيتها محذوفة من خبر عسى فإن «عسى» مشبهة بـ«كاد» وأخواتها للتقارب الذي بينهما. فمثال مجيء «أنْ» في «كاد» قول الشاعر: قد كاد من طول البلى أنْ يمصحا (...) فهذا وجه مخالفة هذه الأفعال لـ«كان وأخواتها»؛ لأن «كان وأخواتها» لا تدخل «أن» في أخبارها، لا يجوز: كان زيد أنْ يقوم))[4].

فسيبويه على وفق هذا التعليل قد حمل (كاد) على (كان) في عدم مجيء خبرهما مقترنًا بـ (أنْ) على الضرورة الشعرية، أما ابنُ بابَشاذ فرأيه يتّجه إلى تجويز اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ)، إذ قرنه بما يخالفه وهو عدم جواز اقتران خبر كان بـ (أن)، ويبدو

---

(١) يُنظر: الكتاب:٣/ ١٦٠، والمقتضب:٣/ ٧٥، والبيت في ديوانه:١٧٢، وقوله (يمصحا) من: ((مصح الشيء مصوحا: ذهب وانقطع)) الصحاح:١/ ٤٠٥ (مصح).

(٢) الكتاب: ٣/ ١٢.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٣/ ١٦٠، و إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٣٧.

(٤) شرح المقدمة المُحسِبة، تح: د. خالد عبد الكريم: ٢/ ٣٥٢-٣٥٣.

لي أنَّ كلا التعليلين - فيما يخص مشابهة (كان) - يفتقر إلى الدقة والاستقراء التام، فليس كلام سيبويه دقيقًا، ولا تعليل ابن بابَشاذ سليمًا؛ لأنَّ اقتران خبر (كان) بـ (أنْ) ليس ضرورةً شعرية كما ذهب الأول، ولا ممنوعًا كما رأى الثاني، فهو وارد في فصيح الكلام في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾[1][2]، وفي قول الإمام علي (عليه السلام): ((فَإِذَا كَانَ ذلِكَ كَانَ أَكْبَرُ مَكيدَتِهِ أَنْ يَمْنَحَ الْقَوْمَ سُبَّتَهُ))[3].

أما وجه التعليل الآخر وهو حمل (كاد) على (عسى) فإنَّ الذي دعا إليه هو المشابهة بينهما في معنى المقاربة، فـ (عسى) لمقاربة حصول الفعل في المستقبل؛لأنه يدل على طمع وترج[4]، لهذا اقترن خبره بـ (أن) الدالة على المستقبل، أما (كاد) فهي لمقاربة الفعل في الحال لذلك لا يقترن خبره بـ (أنْ)[5]، وهذا سبيل في العربية واسع استعان به العلماء في تفسير الكثير من مسائل النحو العربي، قد ذكره ابن جني قائلًا: ((العرب إذا شبَّهت شيئًا بشيء مكَّنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما))[6].

وقد سلك مذهبَ سيبويه في حمل تلك المسألة على الضرورة الشعرية عددٌ

(١) سورة يونس من الآية:٣٧.

(٢) يُنظر: النحويون والقرآن: ٢٧٤.

(٣) نهج البلاغة:١٤٢، وينظر: شرح (المعتزلي): ٦/ ٢٨٠. السُّبّة بالضم: الإست، وهو مما يحرص الإنسان على إخفائه، وسبَّه يسبّه طعنَه في السبة، والسُّبة: العار. ينظر: الصحاح: ١/ ١٤٤- ١٤٥ (سبب)، وشرح (المعتزلي): ٦/ ٢٨٠.

(٤) يُنظر: لسان العرب:١٥/ ٥٤ (عسا).

(٥) ينظر:شرح المفصل (ابن يعيش):٧/ ١٢٤، والتوطئة، أبو علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق:د. يوسف أحمد المطوع:٢٩٩.

(٦) الخصائص: ١/ ٣٠٤.

من العلماء منهم المبرّد[١]، وابن السراج[٢]، والزجّاجي[٣]، والفارسي[٤]، وعبد القاهر الجرجاني[٥]، وأبو البركات الأنباري[٦]، وغيرهم[٧].

والحق أنَّ هذا النمط التركيبي واردٌ في عدد من الشواهد النثرية - ولم يكن بابه الشعرَ كما صرَّح بذلك سيبويه ومتابعوه – فقد ورد في الحديث النبوي الشريف في أكثر من موضع منها قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((كاد الفقر أنْ يكون كفرًا، وكاد الحسد أن يغلبَ القدر))[٨]، كما ورد مثل هذا الاقتران في مواضع أُخر من السُّنة المطهَّرة[٩]، وجاء هذا الاقتران أيضًا فيما نقله أبو منصور الأزهري عن العوام غير أنه حكم على قولهم بالمنع فقال: ((وقالت العوام: كاد زيد أن يموت، و«أنْ» لا تدخل مع «كاد»))[١٠].

ومن شواهد هذا الاقتران في الكلام العَلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في فضل

(١) يُنظر: المقتضب:٣/ ٧٥.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٠٧.

(٣) يُنظر: حروف المعاني والصفات، تح: علي توفيق الحمد: ٦٧.

(٤) يُنظر: الإيضاح العضدي:٧٨ – ٨٠.

(٥) يُنظر: كتاب المقتصد:١/ ٣٦١.

(٦) يُنظر: كتاب أسرار العربية: ١٢٩.

(٧) يُنظر: التوطئة:٢٩٩، والمقرَّب: ١/ ٩٨، وضرائر الشعر: ٦١.

(٨) الكافي: ٢/ ٣٠٧، والدعاء للطبراني، تح: مصطفى عبد القادر عطا:١/ ٣١٩ (١٠٤٨).

(٩) يُنظر: الكتاب المصنف في الاحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، تح: كمال يوسف الحوت:٧/ ٤٧٨ (٣٧٣٧٠)، ٧/ ٥٥٥ (٣٧٨٩٥)، والسنة: ابن حنبل، تح: د. محمد سعيد سالم القحطاني: ١/ ١٣٣، وصحيح البخاري:٢/ ٢٩ (١٠١٥)، وسنن أبي داوود، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد:٤/ ٢٧٢ (٤٨٨٨)، والكافي:٨/ ٢١٧.

(١٠) تهذيب اللغة: ١٠/ ١٧٩ (كود)، ويُنظر:لسان العرب: ٣/ ٣٨٢ (كود)، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين:٩/ ١٢١ (كود).

الشهيد وأجره: ((**مَا اَلْمُجَاهِدُ اَلشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اَللَّهِ بِأَعْظَمَ أَجْرًا مِمَّنْ قَدَرَ فَعَفَّ لَكَادَ اَلْعَفِيفُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا مِنَ اَلْمَلاَئِكَةِ**))[1].

يريد الإمام (عليه السلام) بهذا القول بيان أهمية العفاف وترك القبيح والمنكر في تقويم سلوك الفرد وتهذيب أخلاقه، فأوضحَ أنَّ من يمتنع عن فعل القبيح مع قدرته عليه له أجر مجاهد استُشهد في سبيل الله تعالى، ولعل وجه الشبه بين الشهادة والعفاف هو طهارة النفس ونقاؤها ((وذلك لشدة أخذ الانسان زمام نفسه، حتى إنَّ الفاعل لذلك كأنَّه ملائكة في طهارة النفس))[2]، إذ إنَّ صفة العفّة تلك ترتقي بصاحبها إلى منزلة الملائكة الذين لا يفعلون القبيح أبدًا، وتقترب بسلوكه من صفاتهم، وقد دلَّ الإمام على ذلك باستعمال ما يدل على المقاربة وهو الفعل (كاد)، غير أنَّ ترك القبيح هي صفة واحدة من بين صفات كثيرة قد تحلى الملائكة بها؛ لهذا فمن شاء الاقتراب من درجة الملائكة عليه امتلاك صفات أُخر، ومن هنا كان استعمال (أنْ) في خبر (كاد)، في إيحاء منه (عليه السلام) إلى أنَّ درجة القرب تحتاج إلى أنْ تكونَ أشدَّ حين التخلّق بصفات أُخر، هذا فضلًا عن أنَّ هذا الاقتران يشير إلى تحقق هذه الصفة في المستقبل؛ لأنَّ (أن) المصدرية تدل على المستقبل، ولعل ما يعضُد هذا إيراد صفة (الشهيد)، ومعلوم أنَّ أجر الشهادة إنما يتم في يوم القيامة وهو مستقبل، وهذا يناسب ذكر (أنْ) التي تُحيل المعنى إلى المستقبل؛ فالعفيف إنما يكون من الملائكة وبدرجتهم في يوم الحساب وهو مستقبل، وهذا من بديع التقابل الدلالي.

---

(١) نهج البلاغة: ٧٣٣، وينظر: شرح (المعتزلي): ٢٠ / ٢٣٣.

(٢) توضيح نهج البلاغة: ٤/ ٤٨٣.

ومـن الشـواهد العَلَويـة أيضًـا قولـه (عليه السلام) لعقيـل بـن أبي طالـب (رضي الله عنه)[1]:
((فَأَحْمَيْـتُ لَـهُ حَدِيـدَةً ثُـمَّ أَدْنَيْتُهَـا مِـنْ جِسْـمِهِ لِيَعْتَـبِرَ بِهَـا فَضَـجَّ ضَجِيـجَ ذِي دَنَـفٍ مِنْ أَلَمِهَا وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا فَقُلْتُ لَـهُ: ثَكِلَتْكَ اَلثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ أَ تَئِنُّ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلَعِبِهِ وَ تَجُرُّنِي إِلى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ أَ تَئِنُّ مِنَ اَلْأَذَى وَ لاَ أَئِـنُّ مِـنْ لَظَـى؟))[2].

يشـير كلام الإمـام (عليه السلام) إلى الحادثـة التـي جـرت بينـه وبـين أخيـه عقيـل (رضي الله عنه)، وهـي حادثـة مـن حـوادث كثيرة يذكرهـا أربـاب السِّـيرة والتاريـخ في الإشـارة إلى عـدل الإمـام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقولـه (كاد أنْ يحـترق) يـدلُّ عـلى أنَّـه قـد أحمـى الحديـدة ليعتـبر عقيـل بحـرارة نارهـا لا لإيذائـه بهـا؛ إذ ((الحديـدة لم تتصـل بجسـم عقيـل، وانّـما اقتربـت منـه فحـس بلفحهـا))[3]، ففعـل الإحـراق لم يحصـل؛ لـذا كان مناسـبًا إيـراد

---

(١) عقِيـلُ بـنُ أَبِي طالـب بـن عبـد المطلب بـن هاشـم بـن عبـد منـاف ابـن قـصي. وأمه فَاطِمَـةُ بِنْـتُ أَسَـدِ بْـنِ هَاشِـمِ بْـنِ عَبْـدِ منـاف بْـن قـصي. يُكنـى أبـا يزيـد ولم يـزل اسـمه في الجاهليـة والإسـلام عقيـلًا، وهـو أخـو أمير المؤمنين (عليه السلام) لأُمـه وأبيـه وكان أسـنَّ مـن جعفـر رحمـه الله بعشر سـنين وجعفـر أسـن مـن أمير المؤمنـين بعـشر سـنين. أعلـم قريـش بأيامهـا ومآثرهـا ومثالبهـا وأنسـابها. فصيـح اللسـان، شـديد الجـواب وقـد قـال رسـول الله (صلى الله عليه وآله) لعقيـل يـا أبـا يزيـد إني أحبـك حبـين حبـا « لقرابتـك منـى وحبـا « لمـا كنـت أعلـم مـن حـب عمـي إيـاك. وكان عقيـل بْـن أبي طَالِـب فيمـن أخـرج مـن بنـي هاشـم كرهًـا مـع المشركـين إِلَى بـدْر فشـهدها وأسر يومئـذٍ وكان لا مـال لـه ففـداه الْعَبَّـاس بْـن عبـد المطلـب. وكان في حلـب وأطرافهـا جماعـة ينتسـبون إليـه يُعرَفـون ببنـي عقيـل، وقـد تـوفي بعـد مـا عَمِـيَ فِي خِلافَـةِ معَاوِيـةَ بـنِ أَبِي سُـفْيَانَ سـنة (٥٦٠). ينظـر: الطبقـات الكـبرى: ٤/ ٣١-٣٣، والأعـلام: ٤/ ٢٤٢ -٤٤٣.

(٢) نهـج البلاغـة: ٤٥٩، وينظـر: شرح (المعتـزلي): ١١/ ٢٤٥، ((الدنـف: المـرض المـلازم؛ والمريـض دنـف، كأنـه قـد قـارب الذهـاب)). معجـم مقاييـس اللغـة: ٢/ ٣٠٤ (دنـف)، الميسـم: المكـواة أو الحديـدة التـي يُوسَـم بهـا، والجمـع مواسـم ومياسـم. ينظـر: لسـان العـرب: ١٢/ ٦٣٦ (وسـم).

(٣) توضيح نهج البلاغة: ٣/ ٣٨٣.

(أن)؛ لأنَّها تدلُّ على تراخي حصول الفعل وتحقيقه في المستقبل[١]، ولا يمكن أنْ يكون مرادُ الإمام من ذلك إحراقَ عقيل والدليل على ذلك قول الإمام (عليه السلام) نفسه: (ثم أدنيتها من جسمه...)، ولا شك في ذلك؛ لأنه لم يُذنب، وحتى وإن افترضناه ذنبًا فليس جزاؤه الإحراق، ولذا لم يتدافع المعنيان، فاستعمال (كاد) دلَّ على أنَّ الحديدة إنما اقتربت من جسد عقيل قُربًا شديدًا مما جعله يشعر بحرارتها وهذا يتفق مع دلالة (كاد) التي تدل على ((شدة قرب الفعل من الوقوع))[٢]، لكن مجيء (أنْ) الدالة على الاستقبال أعطى دلالة التراخي وعدم الإحراق، وبهذا لم يتدافع المعنيان؛ معنى القرب المفهوم من (كاد)، ومعنى (أنْ) الدالة على الاستقبال.

ومن هذا يتبيَّن أنَّ ذكر (أنْ) في خبر (كاد) لم يكن الداعي إليه اضطرارَ الشاعر كما قيل، بل لبيان دلالة القرب وشدته، وفي هذا قال عبد القاهر الجرجاني: ((وقد علمنا أنَّ «كاد» موضوع لأنْ يدلَّ على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنَّه قد شارف الوجود))[٣]، وأكد هذا المعنى علماءُ آخرون[٤].

وقد يكون من أجل هذا اشترط النحويون في خبره أنْ يكون فعلًا لا اسمًا؛ لأنَّ الاسم لا دلالة فيها على الزمن كما هو معلوم، لهذا اشترطوا وقوع الفعل في خبره[٥].

---

(١) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: ٢٠٥.

(٢) كتاب دلائل الإعجاز، الجرجاني، قرأه وعلق عليه:أبو فهر محمود محمد شاكر: ٢٧٥، ويُنظر: الزمن النحوي في اللغة العربية، د. كامل رشيد:١٨٥.

(٣) كتاب دلائل الإعجاز:٢٧٥.

(٤) يُنظر شرح المفصل (ابن يعيش): ٧/ ١١٩، والمقرب:١/ ٩٩، وشرح التصريح:١/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٣/ ١١، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣/ ٢٠٢، والمقرب: ١/ ٩٩، والزمن النحوي:١٨٥.

اتضح مما تقدّم أنَّه نمَط شائع في كلام العرب نظمًا ونثرًا، وليس كما نُقل عن بعض اللغويين بأنه تركيب لا يقوله عربي![١]؛ لذا فإنَّ نقص الاستقراء فيما يخص هذا النمط النحوي واضحٌ وجلي ولا يمكن ردُّه أو نقضه، وهذا ما جعل نحويين آخرين يحتكمون إلى تلك النصوص مقررين جوازه في السَّعة والاختيار، منهم ابن يعيش[٢]، وابن مالك الذي قال: ((وهو مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه إلا أنَّ وقوعه غير مقرون بـ«أنْ» أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ«أن» ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ«أن»))[٣]، وكذلك في نهج البلاغة فقد ورد الخبر مقترنًا بـ (أنْ) أكثر[٤]، وأكد القولَ برفض حمل تلك المسألة على الضرورة أيضًا الرضي، وابنُ عقيل، والأُشموني، وخالد الأزهري، والسيوطي[٥]، وتبنّى هذا أيضًا الدكتور محمود فجال من المحدثين[٦]، وأُستاذي الدكتور علي عبد الفتاح في دراسته جانبًا من نهج البلاغة[٧].

يظهر مما تقدَّم أنَّ هذا الاقتران يجوز في السَّعة والاختيار وليس وقفًا على الشعر كما ذهب فريق من النحويين. وكان الباعث على هذا الاقتران بيان شدة القرب من عدمه، فشدة القرب من عدمه أو التراخي في حصول الفعل هما

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب:٩/ ٣٤٩ وهو رأي أبي عمرو والأصمعي.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٧/ ١٢١.

(٣) شواهد التوضيح:١٥٩.

(٤) يُنظر: شرح (المعتزلي): ٨/ ٢٨٧، ٩/ ٢٦٩، ١٩/ ٢٥٧.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٢٢٠، والمساعد:١/ ٢٩٥، وشرح الأُشموني:١/ ٢٧٦ــــ٢٧٨، وشرح التصريح:١/ ٢٨٤، وهمع الهوامع:١/ ٤٧٤ - ٤٧٦.

(٦) يُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك: ١٨٩.

(٧) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٢٠٥.

الفيصـل في توجيـه هـذا الاقـتران كـما اتضـح هـذا في الشـواهد العلَويـة.

واستنادًا إلى كلِّ مـا تقـدَّم يجب تعديـل القاعـدة النحويـة عـلى النحـو الآتي: **يجوز في السعة والاختيـار اقـتران خـبر (كاد) بـ (أنْ) لبيـان الفـارق الزمنـي في تحقـق الخـبر، زيادة عـلى إرادة شـدة قـرب الفعـل مـن الوقـوع استنادًا إلى ورود الشـواهد النثريـة الفصيحـة المؤيِّـدة لذلـك مـن نهـج البلاغـة فضـلًا عـن الحديـث النبـوي الشريـف وكلام العـرب.**

المسألة الرابعة: جواز اقتران خبر (لعلَّ) بـ (أنْ) أو وقوعه فعلا ماضيًا[1]:

(لعـلَّ) حـرف مـن النواسـخ الحرفيـة المشـبَّهة بالفعـل يعمـل عمـلَ (إنَّ)، اختلـف اللغويـون والنحويـون فيـه مـن حيـث البسـاطةُ والتركيـبُ، فـيرى البصريـون أنَّـه حـرف مركَّـب و (الـلام) فيـه زائـدة[2]، عـلى حـين ذهـب الكوفيـون إلى بسـاطته[3]، وهـو مـا نُسـب إلى أكثـر النحويـين[4].

ويـرد (لعـلَّ) لمعـان متعـددة منهـا: الترجـي، والخـوف، والتوقـع، والتعليـل، والتمنـي والطمـع، والإشـفاق، والشـك، والتحقيـق[5]، وهـو في تلـك المعـاني إنـما يدخـل عـلى المُمْكِـن القابـل للتحقّـق[6]. والبصريـون يُرجعـون هـذه المعـاني كلَّهـا إلى

(١) مجيء خبر (لعل) فعلاً ماضيًا ليس ضرورة شعرية، لكنني ذكرتُ المسألة هنا لاتفاق الموضع وهو الخبر.

(٢) يُنظر: كتاب العين:١/ ٨٩، والكتاب:٣/ ٣٣٢، واللامات: ١٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٢١٨ (المسألة ٢٦)، والجنى الداني:٥٧٩.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٨/ ٢١٩ (المسألة ٢٦)، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٨/ ٨٨، والجنى الداني:٥٧٩.

(٤) يُنظر: الجنى الداني:٥٧٩.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب:٣٧٩، وتمهيد القواعد:٣/ ١٢٩١-١٢٩٤.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/ ٣٠٨، وارتشاف الضرب:٣/ ١٢٤٠، و تمهيد القواعد:٣/ ١٢٩٣.

الترجّـي والإشـفاق[١].

وهـو حـرف ينصـب الاسـم ويرفـع الخبر، ويشـترط النحويـون في خبره أنْ يكـون فعـلًا مضارعًـا مجـرَّدًا مـن (أنْ)، هـذا في سـعة الـكلام، أمـا في الـضرورة الشـعرية فيجـوز هـذا الاقـتران قـال سـيبويه: ((وقـد يجـوز في الشـعر أيضًـا: لَعـلِّي أنْ أفعـل، بمنزلـة: عسيت أنْ أفعـل))[٢]. وسـار عـلى هـذا جمـع مـن العلـماء منهـم المبرد[٣]، وابـن الـسراج[٤]، والزمخـشري[٥]، وابـن الصائـغ (ت: ٧٢٠هــ)[٦].

وقـد علّـل النحويـون هـذا الاقـتران بالحمـل عـلى (عسـى) فهـما للترجـي والإشـفاق، فحُمِلَـت (لعـل) عـلى (عسـى) في جـواز اقـتران خبرهـا بــ (أنْ)؛ لأنَّ الأصـل في خبرهـا إمـا أنْ يكـون اسـمًا صريحًـا أو فعـلًا مضارعًـا غـيرَ مقـترنٍ بــ (أنْ)، كـما حُملت (عسـى) على (لعـل) في العمـل، وبهـا تكـون (عسـى) قـد خرجـت عـن عمـل الرفـع والنصـب عـلى الترتيـب إلى عمـل النصـب والرفـع، فيُقـال: عسـايَ وعسـاك وعسـاه، مقترضـة عمـل النصـب والرفـع عـلى الترتيـب مـن (لعـلّ)[٧]، وهـذا مـن قبيـل التقـارض في اللغـة[٨].

وممـا ينقـض توجيـه هـذا الاقـتران عـلى الـضرورة الشـعرية وروده في مواطـن كثـيرة

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد:٣/ ١٣٠٢، وهمع الهوامع:١/ ٤٨٨.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٦٠.

(٣) يُنظر: المقتضب: ٣/ ٧٤، والنواسخ في نهج البلاغة (دراسة نحوية)، سعد عبد الكريم شمخي (رسالة ماجستير مخطوطة):١١٥.

(٤) ينظر: الأُصول في النحو: ٢/ ٢٠٧.

(٥) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ٨٦، وخزانة الأدب:٥/ ٣٤٥.

(٦) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة، تح:إبراهيم بن سالم الصاعدي: ٢/ ٥٣٩.

(٧) يُنظر: الكتاب:٢/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية:١/ ٧٧، ومغني اللبيب: ٢٠٣، والنحو الوافي:١/ ٢٤٢.

(٨) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله: ٢٣٤.

من السُّنة النبوية الشريفة، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((**لعلك أنْ تخلفَ حتى ينتفعَ بك أقوام، ويضر بك آخرون**))[١]، وقوله (صلى الله عليه وآله): ((**إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أنْ يكونَ ألحن بِحجتِه مِن بعض**))[٢]، كما جاء في مواضع متعددة من مرويات أئمة أهل البيت (عليهم السلام)[٣]، فضلاً عن وروده كثيرًا في كلام العرب أيضًا[٤].

ومن شواهد هذا الاقتران في الكلام العَلَوي المبارَك قوله (عليه السلام) في الخوارج حين أنكروا تحكيمَ الرجال: ((**وَأَمَّا قَوْلُكُمْ لِمَ جَعَلْتَ بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُمْ أَجَلاً فِي اَلتَّحْكِيمِ فَإِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِيَتَبَيَّنَ اَلْجَاهِلُ وَ يَتَثَبَّتَ اَلْعَالِمُ وَ لَعَلَّ اَللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ فِي هَذِهِ اَلْهُدْنَةِ أَمْرَ هَذِهِ اَلْأُمَّةِ وَ لاَ تُؤْخَذَ بِأَكْظَامِهَا فَتَعْجَلَ عَنْ تَبَيُّنِ اَلْحَقِّ وَ تَنْقَادَ لِأَوَّلِ اَلْغَيِّ**))[٥].

يُشير كلامه (عليه السلام) إلى قضية التحكيم والمدة التي اشترطها أجلًا لها، وهو جواب للخوارج الذين سألوا عن الهدف من وراء تعيين هذه المدة، فالإمام إنما أراد بيان ذلك بأنَّه يرجو الله سبحانه وتعالى أنْ تصلحَ هذه الأمة في هذه الهدنة التي يتوقف فيها القتال فيُترك لها الخيار في النظر فيما يُصلحها، ولا يُؤخذ عليها الطريق إلى الهدى والرجوع إلى الحق، فإذا لم تقبلْ تلك المدة أو الأجل نكون قد

---

(١) صحيح البخاري:٢/ ٨١ (١٢٩٥)، وسنن أبي داوود:٣/ ١١٢ (٢٨٦٤)، وكنز العمال:٦/ ٦ (١٤٥٩٢).

(٢) صحيح البخاري: ٩/ ٢٥ (٦٩٦٧)، وسنن أبي داوود: ٣/ ٣٠١ (٣٥٨٣).

(٣) يُنظر: الوافي، الفيض الكاشاني:٢١/ ٣٣، ٦/ ٢٩.

(٤) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن:١/ ٢/ ٦٠٤ – ٦٠٦.

(٥) نهج البلاغة:٢٤٠، وينظر: شرح (المعتزلي): ٨/ ١٠٣، والأكظام جمع كظم وهو مخرج النفس من الحلق يقال:أخذت بكظمه أي بمخرج نفَسه، يُنظر: الصحاح:٥/ ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ (كظم).

منعنا بعض الناس من العودة إلى الحق[١]، فاستعمال (أنْ) في خبر (لعلّ) إنما جاء متساوقًا مع تعليل النحويين، بأنَّ ذلك محمول على (عسى)؛ لأن الإمام في معرض رجاء الله عزَّ وجلَّ، على أنه بالإمكان الاستناد إلى هذا الشاهد في الاستدلال على مجيء (لعل) للتعليل وهو ما ذهب إليه الأخفش والكسائي[٢]، فسياق النص كفيل بتأكيد ذلك المعنى، فهو (عليه السلام) في سياق بيان الأسباب التي أدّت إلى اشتراط تلك الهدنة، وبهذا يكون الإمام (عليه السلام) قد جمع بين معنَي الرجاء والتعليل في سياق واحد.

وقد جاء هذا الاقتران في موضع آخر من نهج البلاغة أيضًا في كتاب له (عليه السلام) إلى عامله على أذربيجان، قال فيه: ((**وَلَعَلِّي أَلاَّ أَكُونَ شَرَّ وُلاَتِكَ لَكَ، وَالسَّلاَمُ**))[٣].

إنَّ اقتران خبر (لعل) بـ (أنْ) في مواضع كثيرة من الشعر والنثر يُبعد القول بحمل المسألة على الضرورة الشعرية؛ لهذا قرَّر عدد من النحويين تجويز هذا الاقتران في الشعر والنثر، فقد عدَّه الرضي كثيرًا في الشعر قليلًا في النثر[٤]، وذهب ابن هشام إلى وروده كثيرًا ولم يخصّه في الشعر، فقال: ((ويقترن خبرها بـ«أن» كثيرًا حملًا لها على «عسى»))[٥]، على حين جوزه آخرون مطلقًا من غير بيان حكم الكثرة أو القلة[٦]، وهذا منهج سليم؛ لأنَّه ((إذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في

(١) يُنظر: شرح (الموسوي):٢/ ٣٥١، وتوضيح نهج البلاغة:٢/ ٢٦٣.

(٢) يُنظر: الجنى الداني:٥٨٠، ومغني اللبيب:٣٧٩.

(٣) نهج البلاغة: ٤٨٢، وينظر: شرح (المعتزلي):١٤/ ٣٣.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٢/ ٤٤٦، وحاشية الصبان ١/ ٣٩٢، و٤٠٠.

(٥) مغني اللبيب:٣٧٩، وينظر: خزانة الأدب:٥/ ٣٤٥.

(٦) يُنظر: تمهيد القواعد:٣/ ١٣٨٣، وشرح الأُشموني: ١/ ٢٩٠، وشرح التصريح: ١/ ٢٩٧، و همع

القياس فذلك ما لا غاية وراءه))[١]، ولا شك في أنَّه استعمال شائع كما اتّضح في عدد من الشواهد، فضلًا عن أنّه جارٍ على وفق أقيسة النحويين وضوابطهم؛ لذا فالقياس عليه جائز.

ومما يجدر ذكره أنَّ للنحويين آراءً مختلفة في التوجيه الإعرابي للمصدر المؤوَّل الواقع خبرًا لـ (لعل)، فقيل: هو على التشبيه بـ (عسى)، فـ (أنْ) في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أنْ تفعل[٢]، وقيل: على الإخبار بالمصدر للمبالغة[٣]، وقيل: في الكلام محذوف، فقولنا مثلًا: لعل الله أنْ يحفظ العراق، على تقدير: لعل الله صاحب حفظ العراق[٤]، وقيل نُصِبَ بإسقاط الجار[٥].

ولم يرتضِ قسم من العلماء تلك التقديرات لكثرة الشواهد الواردة في هذا الاقتران[٦]، وعدَّ الدكتور فاضل السامرائي هذا الاقتران من قبيل التعبيرات الفصيحة على غير القياس، فلم يقبل عدّها على إسقاط حرف الجر؛ لأنه لو كان كذلك لجاز إظهاره، كما أنّ تأويله على معنى (قارب) لا يصح فيما لا مقاربة فيه[٧]، على أنه ليس كلُّ ما يصح تقديره في الإعراب تصح دلالته ومعناه، إذ ثمة

الهوامع: ١/ ٤٩٢ والنحو الوافي: ١/ ٦٢٢.

(١) الخصائص: ١/ ١٢٦.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣/ ١٦٠، وكتاب إسفار الفصيح، الهروي، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش: ١/ ٣٢٧.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣/ ١٨٩، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٢٢، وأبنية المبالغة وأنماطها: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٥٧.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب: ٤٣.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٠١-٢٠٢.

(٧) يُنظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها: ١٢٢.

فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى[١].

ومما يتصل بخبر (لعلّ) أنَّ النحويين نسبوا لمبَرْمان (ت:٣٢٦هـ)[٢] منعه وقوع الفعل الماضي خبرًا له[٣]؛ لأنَّه يدل على الرجاء وهو مستقبل، ونُقل عن الرماني (ت: ٣٨٤هـ) القول بهذا أيضًا[٤]، وهو ما أكده الحريري (ت: ٥١٦هـ) قائلًا: ((ويقولون: لعله ندم ولعله قدم، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة وينبئ عن المعارضة، ووجه الكلام أنْ يُقال: لعله يفعل أو لعله لا يفعل؛ لأنَّ معنى «لعل» التوقع لمرجو أو لمخوف، والتوقع إنما يكون لِما يتجدَّد ويتولّد لا لِما انقضى وتصرم))[٥]، وقد اعترض على هذا أبو حيان، فرأى جوازه على حكاية الحال الماضية[٦]، كما اعترض ابن هشام على رأي الحريري مستدلاً على مجيء خبر (لعل) فعلًا ماضيًا بشاهدٍ من السُّنة النبوية وبشواهد شعرية أيضًا[٧].

وما ذهب إليه مبرمان ومن تابعه منتقضٌ بما ورد على لسان أمير المؤمنين، إذ سأله سائل: أَكان مسيرنا إلى الشام بقضاء من الله وقدره؟ فقال (عليه السلام): ((**ويحَكَ، لعلّكَ ظَنَنْتَ قضاءً لازمًا، وقَدَرًا حاتِمًا، لو كان كذلك لبَطَلَ الثوابُ والعقابُ،**

(١) يُنظر: الخصائص: ١/ ٢٧٩.

(٢) هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر النحوي العسكري أخذ عن المبّرد وطبقته و لهذا لُقب بمبرمان- لكثرة ملازمته للمبرد وسؤاله إيّاه، وهو من عسكر مكرم بنواحي خوزستان. نزل البصرة، و أخذ عنه النحو جماعة من العلماء الصدور كأبي علي الفارسي وأبي سعيد السّيرافي ومن في طبقتهما. توفي نحو (٣٢٦هـ)بالأهواز. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣/ ١٨٩، والأعلام: ٦/ ٢٧٣.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٣، وهمع الهوامع: ١/ ٤٩٢، ودراسات لأسلوب القرآن:١/ ٢/ ٦٠٠.

(٤) يُنظر: البرهان في علوم القرآن:٤/ ٣٩٥.

(٥) درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي: ٣٦، وينظر: مغني اللبيب: ٣٨٠.

(٦) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/ ٢٣.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٨٠ ـــ ٣٨١.

وسَقَط الوعدُ والوعيد))[١].

يذكرُ العلماء أنَّ الإمام (عليه السلام) بعد عودته من صفّين سأله رجل شامي: يا أمير هل كان مسيرنا إلى حرب أهل الشام بقضاء الله تعالى وقدره؟، يريد السائل من هذا أنّه إذا كان مسيرنا بقضاء الله تعالى وقدره لم يكن في تعبنا وجهدنا ثواب، فلا اختيار لنا فيه ولا ثواب لنا على فعله؛ لذا جاء قوله (ويحك لعلك...) رفعًا للوهم الذي يتصوره السائل بأنَّ ما يحصل من قضاء الله وقدره ينبغي ألا يكون مدعاة إلى تصوّر سلب حرية اختيار العبد؛ لأن ذلك سيؤدي إلى بطلان مبدإِ الثواب والعقاب[٢].

فاستعمال الفعل الماضي خبرًا لـ (لعل) في النص العَلَوي إنما جاء لبيان ما استفهم عنه السائل عن حالة حدثت في الماضي، فهو يريد أنْ يستوضحَ من الإمام ما حدث في صِفّين بعد مدةٍ من عودتهم منها؛ لهذا دلَّ الخبر (ظننت) على حكاية الحال الماضية، وبهذا يكون النص ناقضًا لما ذهب إليه مبرمان، ومتفقًا مع مارآه أبو حيان، على أنَّ ذلك لا يمنع من ورود الفعل الماضي في الدلالة على الاستقبال في خبر (لعل) لورود شواهد نحوية تؤيد هذا المعنى[٣]، زيادةً على ((ثبوت ذلك في خبر «ليت» وهي بمنزلة «لعل»))[٤].

ومما يقوّي جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ (لعل) في العربية قول الشاعر

---

(١) نهج البلاغة: ٦٤١، وينظر: شرح (المعتزلي):١٨/ ٢٢٧.

(٢) يُنظر: شرح (البحراني):٥/ ٢٧٩، وتوضيح نهج البلاغة:٤/ ٢٩٢.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٨٠

(٤) المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن:٤/ ٣٩٥، ودراسات لأسلوب القرآن:١/ ٢/ ٦٠٠.

ابـن هانـئ الأندلسي[1]:[مـن الطويـل]

وقال: ارضَ هجراني بديلَ النوى وقلْ لعـــلَّ مــنايانا تـــحولنَ أبـــؤسا

في ضـوء مـا تقـدَّم لابـد مـن تعديـل القاعـدة النحويـة عـلى النحـو الآتي: **يجـوز اقـتران خـبر (لعـل) بـ (أنَّ) في السـعة والاختيـار حمـلًا عـلى (عسـى)، ويجـوز أيضًـا وقوعـه فعـلًا ماضيًا خلافـا لمبرمـان ومـن تابعـه لـورود ذلـك في نهـج البلاغـة، وفي كلام العـرب نظـمًا ونثـرًا.**

(١) ديوانه، دراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله: ٤٤.

الفصل الثاني

ما حُمِل على الضرورة الشعرية

فيما اعتوره الحذف ومسائل أُخر

المبحث الأول: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتُوَرَهُ الحذف

المبحث الثاني: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائل أُخر

المبحث الأول

ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف:

المسألة الأولى: جواز حذف همزة الاستفهام:

الهمزة أو (الألف) في تعبيرات بعض النحويين [1] حرف من حروف المعاني الدالة على الاستفهام، وهي أكثر أدوات الاستفهام شيوعًا وأوسعها استعمالًا، لذلك عُدَّتْ أم باب الاستفهام[2]، وأصله الذي ((لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره))[3]، ولهذا انمازت بخصائص وسمات [4]، من ذلك جواز حذفها تخفيفًا وإنْ كان حذف الحرف ليس بقياس عند النحويين[5]، لكنَّه أُجيز أحيانًا لقوة الدلالة عليه [6].

---

(١) يُنظر: كتاب الجمل (الفراهيدي): ٢٣١، والكتاب: ١/ ١٠٥، والمقتضب:٢/ ٧٤، ومغني اللبيب:١٩.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ١/ ٨١، والجنى الداني: ٣١، ومغني اللبيب:١٩، والبرهان في علوم القرآن:٤/ ١٧٨.

(٣) الكتاب:١/ ٩٩.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب:١/ ١٩-٢٢.

(٥) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٢٧٣ - ٢٧٤، والمحتسب:١/ ٥١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٦٣، وفي النحو العربي نقد وتوجيه:٢٧٦، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:٣٣٧.

(٦) يُنظر:المحتسب:١/ ٥١، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢١٠.

إنَّ كثرة حذف الحروف في الواقع اللغوي[١] - ولاسيما مما له الصدر في جملته - حملت ابن جني على أنْ يحتكم إلى ما سُمِعَ في اللغة ويقول بجوازه، فقال: ((هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حُذِفَتْ تارة وزِيدَتْ أُخرى))[٢]، وهذا منطق صائب وسليم يفرضه الواقع اللغوي الزاخر بكثرة حذف الحروف حتى أصبح حذف قسم منها حذفًا مطّردًا لا يمكن رفضه أو تأويله، غير أنَّ ابن الحاجب لم يأبه بهذا وبقي عند رأيه فلم يجوِّز حذف الحرف معللًا ذلك بقوله: ((الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفه لجاز تأخيرها ولم يجز تأخيرها فلم يجُز حذفها))[٣].

ويبدو أنَّ تعليل ابن الحاجب تنقضه الكثير من المسائل التي حُذِفَ فيها ما له الصدارة في الكلام، من ذلك حذف أمِّ باب الشرط (إنْ)[٤]، وهي مما لها التصدّر عند جمهور البصريين[٥]، فقد جوّز حذفها أبو علي الفارسي مستدلاً بقولهم: (لأضربنه ذهب أو مكث)[٦] ونقل أبو حيان والسيوطي عن بعض النحويين جواز حذفها أيضًا[٧]، ومثل هذا الحذف قد نطق به القرآن الكريم في أكثر من موطن وشاهد، وجاء منه في نهج البلاغة أيضًا[٨]، وهذا ما دعا ابن هشام إلى عدِّه

(١) يُنظر: ظاهرة الحذف:٢٦٥.

(٢) الخصاص: ٢/ ٢٨٠.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣٦.

(٤) يُنظر: الأُصول في النحو:٢/ ١٥٨، وهمع الهوامع:٢/ ٥٥٣.

(٥) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٩/ ٧، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٧٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٦٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجوجري، تح: نواف بن جزاء الحارثي:٢/ ٦٠٤.

(٦) يُنظر: المسائل البصريات، دراسة وتحقيق: محمد الشاطر أحمد:١/ ٧٢٢.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٦٥.

(٨) يُنظر: شرح (المعتزلي): ١/ ٢٤١.

حذفًا مطّردًا[١].

كما نصَّ النحويون على جواز حذف (لا) النافية، و (اللام) الواقعتين في جواب القسم وهما مما يتصدّران أيضًا[٢].

وبهذا ينتقض ما ذهب إليه ابن الحاجب، ويترجّح لديَّ أن حذف ماله الصدارة في الكلام لا يمكن دفعه لكثرة الشواهد، ((والكثرة تخول القياس عليها))[٣]، فصدارة الحرف في جملته لا تمنع من حذفه ولاسيما إذا دلَّتْ القرائن على هذا الحذف.

وقد اختلفت كلمة علماء العربية فيما يخص جواز حذف همزة الاستفهام، فمنهم من قصرَ حذفها على الضرورة الشعرية إنْ دلَّ عليها دليل، فسيبويه قد أورد قول الأخطل[٤]: [من الكامل]

كذبتك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ   غَلَسَ الظّلامِ من الرَّباب خَيالاَ

ثم قال: ((ويجوز في الشعر أن يريد «بكذبتك» الاستفهام ويحذف «الألف»))[٥]، فهو لم يشترط الدليل لحذفها في الضرورة وإن لم يُصرِّح بذلك إلا أنَّ الأبيات التي استشهد بها كاشفةٌ عن رأيه، منها بيت عمر بن أبي ربيعة[٦]: [من الطويل]

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٨٤٧، وظاهرة الحذف:٢٦٩، وأثر القرآن والقراءات: ٢٠٢.

(٢) يُنظر: كتاب المقتصد:٢/ ٨٦٦، و أمالي ابن الشجري:٢/ ١٤٠ -١٤١، وشرح المفصل (ابن يعيش):٩/ ٩٦، اللمحة في شرح الملحة:١/ ٢٦٩، ومغني اللبيب:٣٢٣، ٨٣٤، وجامع الدروس العربية:٢٧٤، والنحو الوافي:٢/ ٥٠٠.

(٣) معاني النحو: ٢/ ٢٤٨.

(٤) ديوانه، شرحه وصنَّف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين: ٢٤٥.

(٥) الكتاب:٣/ ١٧٤، ويُنظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٣٣٠-٣٣١.

(٦) ينظر: الكتاب:٣/ ١٧٥، والمقتضب:٣/ ٢٩٤، والبيت في ديوانه، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه:

لَعَمْرُك ما أدْرِي وإنْ كنتُ داريًا بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بَثمانِ

إلاّ أن المبرّد قال بالضرورة ههنا لكنّه صرَّح باشتراط الدليل؛ إذ قال في بيت عمر بن ابي ربيعة: ((أَرَادَ: أ بسبع؟ فاضطر، فحذف «الألف» وَجعل «أم» دَلِيلًا على إرادته إِيَّاه))[١] ثم استشهد ببيتين آخَرينِ كانت (أم) فيهما دليلاً على حذف الهمزة، فلفظة (اضطر) في نص المبرد تدلُّ على أنَّه ذهب في هذا الحذف مذهب الضرورة بشرط الدليل، ولعل رأيه في (الكامل) أكثر صراحةً في التعبير عن مذهبه، فقد عدّ حذف همزة الاستفهام من غير دليل يدلُّ عليها خطأً فاحشًا [٢]، وممن سار على هذا المذهب عدد من العلماء منهم النحاس[٣]، والسيرافي[٤]، وابن خالويه[٥]، وقد اختار هذا المذهبَ ابنُ يعيش[٦]، وممّن عدّها من ضرائر الشعر ابن عصفور فرأى أنَّ حذفها جائز عند أمن اللبس، وأما عند وجود (أم) فهو كثير[٧]، وأكد الرضي الاسترابادي حذفها بالشعر بقلة[٨]، وممن أيَّد سيبويه على هذا ابنُ الحاجب، وابنُ أبي الربيع، والبغدادي[٩]، إلا أنَّ ابن ابي الربيع جزم بأنَّ

د. فايز محمد: ٣٦٢ ورواية البيت فيه: **لعمرك ما أدرِي وإني لحاسبٌ بسبعٍ رَمَيْنتُ الجَمْرَ أم بَثمانِ**. ش

(١) المقتضب: ٣/ ٢٩٤.

(٢) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ١٨١.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن (النحاس):٣/ ١٧٦، والجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٩٦.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣/ ٤١٥.

(٥) يُنظر: ليس في كلام العرب، تح:أحمد عبد الغفور عطار: ٣٥٠ وقد صرَّح ابن خالويه هنا بأنه ليس في كلام العرب همزة استفهام محذوفة بلا دليل إلا في بيت عمر بن أبي ربيعة.

(٦) نظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٨/ ١٥٤.

(٧) يُنظر: ضرائر الشعر:١٢٤-١٢٥، ويُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر:١٠٧-١٠٨.

(٨) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٢٩.

(٩) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:١/ ٣٥٢، وخزانة

حذفها بلا (أم) لا يوجد في الكلام، على حين عدّ البغدادي هذا الحذف قبيحًا[١]، وممّن ذكره من المحدثين الدكتور محمد حماسة[٢]، ونُسب القول بهذا المذهب إلى عامة البصريين[٣].

وثمة عدد آخر من النحويين أجاز حذفها بدليل، ولم يقيِّد ذلك بالضرورة الشعرية، ومن بين هؤلاء العلماء الباقولي[٤]، والزمخشري[٥]، إلا أنَّ ابن يعيش قيَّد بالضرورة الشعرية ما أطلقه الزمخشري، على أنَّ المرادي يرى أنَّ حذفها مطردٌ إذا كان بعدها (أم) المتصلة لكثرته نظمًا ونثرًا[٦]. وأيَّده على هذا السمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي[٧].

وترى طائفة أُخرى من النحويين أنَّ حذف الهمزة جائز في السَّعة والاختيار وإن لم يدل على حذفها دليل، ولعل الأخفش خير مَن يمثل هذا المذهب، فقد أورد قوله تعالى: ﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾[٨]، ثم قال: ((هذا استفهام، كأنه قال: «أَوَ تلك نعمة تمنها»))[٩]، ولم يرتضِ النحاس

الأدب:١١/ ١٢٢-١٢٣.

(١) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٥٢، وخزانة الأدب:٣/ ٤٣٠.

(٢) يُنظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة:٢٤٨-٢٤٩.

(٣) يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٣٣٣، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٣٣١.

(٤) يُنظر: إعراب القرآن المنسوب [خطأ]إلى الزجاج: ١/ ٣٥٢.

(٥) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٨/ ١٥٤.

(٦) يُنظر: الجنى الداني:٣٥.

(٧) يُنظر: الدر المصون:١٠/ ٣٤١، واللباب في علوم الكتاب:١٩/ ١١٣.

(٨) سورة الشعراء الآية: ٢٢.

(٩) معاني القرآن (الأخفش):٢/ ٤٦١، ويُنظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٢١٧، وخزانة الأدب: ١١/ ١٢٢.

هذا[١]، وارتضاه ابن جني في ترجيحه قراءة (أنذرتهم) بهمزة واحدة[٢] محتجًا لرأيه بعدد من الشواهد[٣]، وقد رجّح ما رآه الأخفش جملةٌ من المفسرِّين أيضًا[٤]، واختار هذا الرأي ابنُ مالك ورجّحه أيضًا[٥] محتجًا له بنصوص من القرآن الكريم والشعر العربي فضلًا عن احتجاجه بأحاديث نبوية شريفة[٦]، وقال بهذا الرأي ابنُ هشام أيضًا، فصرّح بأنّ حذف الهمزة جائز سواء تقدَّمت عليها (أم) أم لم تتقدمها[٧]، والظاهر أنَّه يؤيد ابن مالك في هذه المسألة، ونُسب هذا المذهب إلى عموم الكوفيين[٨].

ويبدو أنَّ كثرة حذف الهمزة بلا (أم) في شواهد نثرية من القرآن الكريم وكلام النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله) وكلام الإمام علي (عليه السلام) تُرجّح ما ذهب إليه الأخفش ومن تابعه؛ فحذفها ليس ضرورةً شعريةً كما ذهب إليه فريق من النحويين، وليس قليلًا أو قبيحًا كما ذهب قسم آخر منهم، فقد ورد حذفها في عدد من الشواهد القرآنية ـ زيادة على ما احتج به الأخفش وابن جني ـ منها قوله تعالى: ﴿**مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ**﴾[٩]، فذهب المفسرون إلى أنَّ

---

(١) يُنظر: إعراب القرآن (النحاس): ٣/ ١٧٦.

(٢) وهي قراءة: ابن محيصن والزهري، يُنظر: المحتسب: ١/ ٥٠.

(٣) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٢٨١.

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب:١٤/ ٣٣، والجامع لأحكام القرآن:٥/ ٢٨٥، والدر المصون:١/ ٢٥٨.

(٥) يُنظر: شواهد التوضيح: ١٤٦، و شرح الكافية الشافية:٣/ ١٢١٧.

(٦) يُنظر: شوهد التوضيح: ١٤٨، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢١٧، والجنى الداني:٣٥، ومغني اللبيب: ٢١، وجامع الدروس العربية:٢/ ١٤٤.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب:٢٠-٢١.

(٨) يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٣٣٢.

(٩) سورة النساء من الآية:٧٩.

همزة الاستفهام محذوفة والتقدير (أفمن نفسك)[١]، وقوله تعالى: ﴿**أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾[٢]، فقرَّر عدد من المفسرين أنَّ التقدير: أفهم الخالدون[٣].

وقد ورد هذا الحذف في كلام الإمام علي (عليه السلام) في مشاجرة بينه وبين عثمان، قال المغيرة بن الأخنس[٤] لعثمان: أنا أكفيكه، فقال (عليه السلام) للمغيرة: ((**يَابْنَ اللَّعِينِ الأَبْتَرِ، وَالشَّجَرَةِ الَّتِي لاَ أَصْلَ لَهَا وَلاَ فَرْعَ، أَنْتَ تَكْفِينِي؟، فَوَاللهِ مَاأَعَزَّ اللهُ مَنْ أَنْتَ نَاصِرُهُ**))[٥].

فقول الإمام (أنت تكفيني) جملة استفهامية محذوفة الأداة[٦]، ولا يمكن جعل التركيب على الخبر لفساد المعنى؛ لأنَّه (عليه السلام) في معرض توبيخ المغيرة وذمّه؛ لأنَّه كان رجلًا سيئًا منافقًا، والسياق كاشف عن ذلك.

ومما يؤكِّد أنَّ حذفَ الهمزة ليس ضرورة شعرية ورود شواهد في كلام الزهراء (عليها السلام) في أكثر من موضع أيضًا[٧].

---

(١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن:٥/ ٢٨٥، والبحر المحيط:٣/ ٧١٩، والدر المصون:١/ ٢٥٨.

(٢) سورة الأنبياء من الآية:٣٤.

(٣) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور:٦/ ٢٧٥. ومعالم التنزيل في تفسير القرآن البغوي، تح: عبد الرزاق المهدي:٢/ ١٣٩، والجامع لأحكام القرآن:٧/ ٢٦، وفتح القدير:١/ ٤٧٩.

(٤) وهو المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي، حليف لبني زهرة صحابي. من الشعراء. هجا الزبير بن العوّام. وقُتِلَ يوم الدار مع عثمان بن عفان سنة (٣٥هـ). ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٤/ ١٤٤٤، والاعلام:٧/ ٢٧٦.

(٥) نهج البلاغة:٢٥٣، وينظر: شرح (المعتزلي): ٨/ ٣٠١.

(٦) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٨/ ٣٢٥.

(٧) يُنظر: أساليب الإنشاء في كلام السيدة الزهراء (عليها السلام)، دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم: ١٤٦-١٤٨

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ اشتراط (أم) لحذف الهمزة ليس سليمًا، ولا أدري لماذا أغفل النحويون في هذه المسألة أهمية السياق في الدلالة على المحذوف؟ فالقرائن اللفظية خير معين في الدلالة عليه، من ذلك حروف الجواب، فهي أفضل قرينة على حذف الهمزة، زيادة على هذا يمكن الإفادة من ظاهرة التنغيم في الاستغناء عن الهمزة المحذوفة، وإن كان الجانب الصوتي يخدم المتلّقي الحاضر وقت قول الكلام أو إنشائه بخلاف اللغة المكتوبة[١]، ولذلك تحتمل الكثير من تلك النصوص المكتوبة إلى تقدير وهذا ما حصل، وهو مما لا بد منه في الغالب، هذا فضلًا عن أنَّ حصر هذا الحذف بالشعر ليس دقيقًا يرفضه الواقع اللغوي، وما اشتمل عليه الكلام النثري في القرآن الكريم، وفي كلام أهل البيت (عليهم السلام) الذين هم أُمَراء الفصاحة والبيان وفي شواهد كثيرة يصعب إحصاؤها.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يمكن إعادة صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز حذف همزة الاستفهام في السَّعة والاختيار سواء دلَّت على حذفها (أم) أو لم تدلُّ بشرط أمن اللبس، لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم.**

المسألة الثانية: جواز حذف حرف العطف (الواو):

العطف في العربية ضربان: عطف نسق وعطف بيان، وهذه المسألة تخص الأول منهما؛ لأنَّه هو الذي يستلزم وجود حرف العطف؛ إذ عرَّفه الرضي بأنه ((تابِعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة))[٢]، وهي الحروف التي يشترك بوساطتها ما يقع بعدها في إعراب ما قبلها، ولذلك سُمِيتْ عاطفة، ومنها

---

(١) يُنظر: ظاهرة الحذف: ٢٤٤، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٣٣٤، ولغة الشعر دراسة في الضرورة: ٢٤٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣٢.

(الـواو) وهـي أُمّ بـاب حـروف العطـف وأصلـه[١].

وقـد اختلـف النحويـون في جـواز حـذف حـرف العطـف (الـواو) وحدهـا مـع بقـاء المعطـوف، فقـد ذهـب ابـن جنّـي إلى عـدم جـواز ذلـك وعـدَّ مـا جـاء منـه في كلام العـرب شـاذًا[٢]، و قـد أكـد ذلـك في موضـع آخـر عـادًّا ذلـك ضعيفًـا في القيـاس معدومًـا في الاستعمال[٣]، وتابعـه علـى هـذا السـهيلي (ت:٥٨١هـ)[٤]، وتعليـل هـذا أنَّ الحـروف دالـة علـى معـانٍ في نفس المتكلـم، وإضمارهـا لا يفيـد معناهـا[٥]؛ ولأنَّ (الواو) موضوعـة للعطـف والتشريـك، فـإنْ حُذِفَـتْ زالَ هـذا المعنـى وزالـت فائدتهـا[٦].

ورأى فريـق آخـر مـن النحويـين أنَّ هـذا الحـذف محمـولٌ علـى الـضرورة الشـعرية وفي ذلـك قـال القـزّاز: ((وممـا يجـوز لـه عنـد بعـض النحويـين حـذف «واو» العطـف فأجـاز أن يقـول الشـاعر إذا اضطـر: رأيـت زيـد عمـرًا علـى غـير البـدل، ولكـن علـى معنـى: «رأيـت زيـدًا وعمـرًا» ثـم يحـذف «الـواو»))[٧]، وأكـد القـول بهـذا ابـنُ عصفـور أيضًـا[٨]، وقطـع ابـن أبي الربيـع بـأنَّ حـذف حـرف العطـف لا يكـون في المفـردات إلا في الشـعر[٩]، وارتـضى ذلـك المالقـي (ت:٧٠٢هـ) معلِّـلاً ذلـك بـأنَّ (الـواو) ((موصلـة

(١) يُنظر: المصدر نفسه:٢/ ٣٥٤، والجنى الداني:١٥٨.

(٢) يُنظر: الخصائص: ١/ ٢٩٠، و لغة الشعر دراسة في الضرورة:٢٥٠.

(٣) يُنظر: سر صناعة الإعراب:٢/ ٦٣٥.

(٤) يُنظر: نتائـج الفكـر:٢٠٧، وأمـالي السـهيلي في النحـو واللغـة والحديـث والفقـه، تـح: محمـد إبراهيـم البنـا:١٠١.

(٥) يُنظر: نتائج الفكر:٢٠٧، وهمع الهوامع:٣/ ٢٢٦.

(٦) يُنظر: رصف المباني:٤١٤.

(٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٦٤.

(٨) يُنظر: ضرائر الشعر: ١٦١.

(٩) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:٢/ ٦٨٩-٦٩٠.

لمعنى العطف والتشريك، فإذا حُذِفَتْ زال هذا المعنى، فزالت فائدتها، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة))[١]، وهو ما رآه ابن هشام أيضًا [٢].

ولعلّ الخلاف بين ما ذهب إليه ابن جني ومتابعوه وما رآه القزّاز ومؤيدوه خلاف بين الضرورة والشاذ الذي يعود مؤدّاه أساسًا إلى نقص الاستقراء، وإيضاح هذا أنَّ النحويين يحملون الشاهد الشعري على الضرورة إنْ لم يكن ثمة شاهدٌ نثري للمسالة نفسِها، فإنْ ورد الشاهد النثري فهو شاذ، هذا ما أدلى به البغدادي في تعليقه على قول الرضي الذي حكم بالشذوذ على بيت ذكره المبرد، فقال البغدادي: ((والأحسَن أَن يقول ضرورة فإِنّه لم يرد في كلام منثور))[٣].

ومعنى هذا أنَّ الخروج عن القياس في ميدان الشعر وحده يُعدُّ ضرورة شعرية، فإنْ كان في الشعر والنثر سُمِيَ شذوذًا؛ ولهذا حكم ابن جني على حذف حرف العطف (الواو) بالشذوذ؛ لأنه قد أورد مع الشاهد الشعري شاهدًا نثريًا فيما حكاه ((أبو عثمان عن أبي زيد: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا))[٤]، وهو ما أكَّده السهيلي فعلل حكمه بالشذوذ وموافقته ابن جني بأنَّ الذين أجازوه قد ((احتجوا لمذهبهم بآيٍ من كتاب الله تعالى، وأشياء من كلام العرب))[٥].

إنَّ ورود هذا الحذف في المسموع العربي المحتج به جعل بعض النحويين يجيزونه، فقد ذهب أبو علي الفارسي، وابن مالك إلى جواز حذف (واو) العطف

(١) رصف المباني: ٤١٤.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب: ٨٣١.

(٣) خزانة الأدب: ٩/ ٤٧٤.

(٤) الخصائص: ١/ ٢٩٠.

(٥) نتائج الفكر: ٢٠٧.

إذا صحَّ المعنى بحذف العاطف[١]، وقال بهذا أبو حيان الأندلسي[٢]، وناظر الجيش الذي ردَّ على من لم يجوِّز ذلك[٣] ثم استدلَّ لحُكمِه هذا بعدد من الشواهد منها قول النبيِّ محمدٍ (ﷺ): ((**تصدَّق رجلٌ من ديناره، مِن درهمِه، من ثوبِه، من صاع بُرِّه، من صاع تَمرِه**))[٤]، فضلاً عما سُمِعَ عن العرب، كما أكد ورود هذا الحذف في كلام العرب من المحدَثين الأُستاذ عباس حسن فأجازه عند أمن اللبس[٥].

وقد تأوّل المانعون هذه الشواهد على إرادة البدل، أو صفة ثانية[٦]، بحجة أنَّ حذف الحرف يؤدي إلى الإجحاف[٧]، غير أنَّ ما لا يجوِّزه القياس جاء به السماع لذا ذهب بعض مَن منعَ هذا الحذف إلى جوازه إنِ اتضح المعنى بوجود الدليل[٨]، ولا شك في أنَّ حذف حرف (الواو) هنا إنما جاء في نصوصٍ أسهمَ السياق في الدلالة على المحذوف؛ لذا فمحاولة تأويل تلك النصوص التي اشتملت على حذف العاطف فيه من التكلّف والبعد مما يبعد المعنى[٩]؛ لأنَّ في تلك النصوص

(١) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أئمة الامصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابو بكر بن مجاهد، تح: بدر الدين قهوجي وآخرينَ:٣/ ٢٣١، وشرح التسهيل (ابن مالك): ٣/ ٣٧٨.

(٢) يُنظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٨٤.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد:٧/ ٣٥٠٨.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرينَ:٣١/ ٥٠٩ (١٩١٧٤).

(٥) يُنظر: النحو الوافي:٣/ ٥٦٥.

(٦) يُنظر: الخصائص:٢/ ٢٨٠، وأمالي السهيلي:١٠٢-١٠٤، ونتائج الفكر:٢٠٧ -٢٠٨، ومغني اللبيب:٨٣١، والاستقراء الناقص:٤٥٨.

(٧) يُنظر: الخصائص:٢/ ٢٧٤.

(٨) يُنظر: المحتسب:١/ ٥١، والبرهان في علوم القرآن:٣/ ١٠٩.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد:٧/ ٣٥٠٨.

ما يدلُّ على المحذوف ويبيِّنه، فليس ثمة ما يوقِع في الإلباس والإشكال. وإن وقعَ في مثل: ضرب زيدًا وعمرًا فيمكن استثناؤه ويُحكم بجواز الحذف بدليل وإلا فلا؛ ((لأن هذا الرأي يطابق الأُصول اللغوية العامة التي تقضي بجواز الحذف عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف، وتمنع خفاء المعنى))[١].

إنَّ إجازة هذا الحذف تعضده جملة من الشواهد القرآنية الكريمة أيضًا، منها قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ * لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ**﴾[٢]، فقد نصَّ الرازي على حذف العاطف في قوله تعالى: (لكلِّ امة)[٣].

ومن الشواهد القرآنية أيضًا قوله تعالى: ﴿**وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ**﴾[٤]، فقيل: التقدير: (إذا ما أتوك لتحملهم وقلت)[٥]. كما حُذِفتْ (الواو) بين الجمل المتعاطفة كثيرًا في القرآن الكريم على تقدير السؤال[٦]، هذا فضلاً عن جواز هذا الحذف بين الجمل المتعاطفة إرادةً للتوكيد[٧].

ومن شواهد هذا الحذف في الكلام العلَوي المبارك قوله (عليه السلام) للأشعث

---

(١) النحو الوافي: ١/ ٤٩٧.

(٢) سورة الحج الآيتان: ٦٦-٦٧.

(٣) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٢٤٨.

(٤) سورة التوبة الآية: ٩٢.

(٥) يُنظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٨٤.

(٦) يُنظر: كتاب دلائل الاعجاز: ٢٤١، ومفاتيح الغيب: ١٢/ ٣٧٦.

(٧) يُنظر: كتاب دلائل الاعجاز: ٢٢٧.

بـن قيـس[١] وقـد اعترضـه في حديثـه: ((**وَمَـا يُدْرِيـكَ مَـا عَـلَيَّ مِمَّا لِي؟ عَلَيْـكَ لَعْنَـةُ اللهِ وَلَعْنَـةُ اللاَّعِنِينَ! حَائِـكٌ ابْـنُ حَائِـك! مُنَافِـقٌ ابْـنُ كُافِـر!**))[٢].

محـل الشـاهد هـو (حَائِـكٌ ابْـنُ حَائِـك! مُنَافِـقٌ ابْـنُ كُافِـر) فقـد حُذفـت (الـواو) بـين الحياكـة والنفـاق، ولعـلَّ في ذلـك دلالـةً عـلى التوكيـد في ذمِّ الأشـعث وتوبيخـه؛ لأنَّ الجامـع بـين هاتـين الصفتـين هـو سـوء الخلـق مـن الكـذب ومجانبـة الصـواب في القـول والفعـل، ، فقـد رُويَ عـن الإمـام الكاظـم (عليه السلام) قولـه: ((لا تستشـيروا المعلِّمين ولا الحَوَكـة فـإنّ اللهَّ تعـالى قـد سـلبهم عقولهـم))[٣]، كلُّ ذلك للمبالغـة في بيان نقصـان عقولهـم، وممـا يؤكـد أنَّ النفـاق والحياكـة نظـيران في سـوء الخلـق قـول الجاحـظ (ت:٢٥٥هـ): ((والحاكـة أقـل وأسـقط مـن أنْ يُقـال لهـا حمقـى. وكذلـك الغزالـون؛ لأنَّ الأحمـق هـو الـذي يتكلـم بالصـواب الجيـد ثـم يجـيء بخطـإ فاحـش والحائـك ليـس عنـده صـواب جيـد في فعـال ولا مقـال))[٤]، لهـذا عُـدَّتْ الحياكـة مـن المكاسـب المكروهـة[٥]. أي إنّ الحائـك كاذب، والكـذب رأس النفـاق.

لهـذا يبـدو أنَّ في إثبـات (الـواو) مـا يقتـضي تغايـر المتعاطفـين، فـإذا حُذفـت دلَّ الـكلام عـلى أنَّ الـكل كالواحـد وكأن الصفتـين صفـة واحـدة قـد كُـرّرت للتوكيـد،

(١) هـو الأشـعث بـن قيـس بـن معـدي كـرب الكنـدي، أبـو محمـد كانـت إقامتـه في حضرمـوت، كان في الجاهليـة رئيسًـا مطاعًـا في كنـدة ووفـد عـلى النبـي (صلى الله عليه وآله)بعـد ظهـور الإسـلام، في جمـع مـن قومـه، فأسـلم وكان وجيهًـا في قومـه، إلا أنـه كان ممـن ارتـد عـن الإسـلام بعـد النبـي محمـد (صلى الله عليه وآله)، ثـم راجـع الإسـلام في خلافـة أبي بكـر الصديـق، وأتـى بـه أبـو بكـر الصديـق أسـيرًا، تـوفي سـنة (٤٠هـ) بعـد استشـهاد الإمـام عـلي (عليه السلام) بأربعـين يومًـا. ينظـر: الاسـتيعاب في معرفـة الأصحـاب:١/ ١٣٣ – ١٣٥.

(٢) نهج البلاغة:٥٧، وينظر: شرح (المعتزلي):١/ ٢٩١.

(٣) مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري، تح: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث: ١٣/ ٩٧.

(٤) البيان والتبيين:١/ ٢١٠.

(٥) يُنظر: بحار الانوار:١٠٠/ ٧٨.

على أنَّه يمكن أنْ نلمح بُعدًا دلاليًا آخر، وهو إرادة السبب والنتيجة، أي إنَّ مهنة الحياكة تؤثر في عقلِ مَن يقوم بها ويمتهنها، ما ينتج عن ذلك سلوك نفاقي واضح، فضلًا عن عدم معرفة ودراية في مكامن الأمور ونتائجها، قال البحراني: ((انما عيَّره بهذه الصنعة؛ لأنّها صنعة دنية تستلزم صغر الهمة وخستها وتشتمل على رذائل الاخلاق، فإنها مظنة الكذب و الخيانة))[١]، وكان هذا التعبير من الإمام (عليه السلام) ((استعارة أشار بها إلى نقصان عقله و قلة استعداده لوضع الأشياء في مواضعها و تأكيد لعدم أهليته للاعتراض عليه؛ إذ الحياكة مظنّة نقصان العقل؛ وذلك لأنَّ ذهن الحائك عامة وقتِه متوجه إلى جهة صنعته مصبوب الفكر إلى أوضاع الخيوط المتفرقة و ترتيبها ونظامها يحتاج إلى حركة رجليه و يديه))[٢].

ومن الشواهد العلوية أيضًا قول الإمام (عليه السلام)في خطبة في ضرورة استماع الموعظة والنصيحة: ((**رَحِمَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ حُكْمًا فَوَعَى، (...) رَاقَبَ رَبَّهُ وَخَافَ ذَنْبَهُ، قَدَّمَ خَالِصًا وَعَمِلَ صَالِحًا، اكْتَسَبَ مَذْخُورًا، وَاجْتَنَبَ مَحْذُورًا**))[٣].

في النص العلوي حرف عطف محذوف فطن له ابن أبي الحديد المعتزلي، فقال: ((حذف (عليه السلام) «الواو» في اللفظات الأُخر فلم يقل: و راقب ربه و لا و قدم خالصًا وكذلك إلى آخر اللفظات و هذا نوع من الفصاحة كثير في استعمالهم))[٤]، كما أشار إليه البحراني فقال: ((راعى (عليه السلام) في كلِّ مرتبتين من هذا الكلام السجع المتوازي (...)، وعطف كل قرينة على مشاركتها في الحرف الأخير منها، وحذف حرف العطف من الباقي ليتميز ما يتناسب منها عن

(١) شرح (البحراني):١/ ٣٢٤.

(٢) المصدر نفسه:١/ ٣٢٣.

(٣) نهج البلاغة: ١١٩، وينظر: شرح (المعتزلي):٦/ ١٧٢.

(٤) شرح (المعتزلي):٦/ ١٧٢.

غـيره وكل ذلـك بلاغـة))[١].

ولعل ما ذكره المعتزلي والبحراني في توجيه النص العلَوي متأتٍ من أنَّ البلاغة كلّ البلاغة هي ((معرفة الفصل من الوصل))[٢]، ولهذا قال عبد القاهر الجرجاني: ((ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أُخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتّى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلَّص، وإلّا قوم طُبِعوا على البلاغة، وأُوتوا فنًا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد))[٣].

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم نخلص إلى أنَّ حذف حرف العطف (الواو) مما يشيع في اللغة، ولا موجب لردِّه أو إنكاره، لهذا يمكن تعديل القاعدة النحوية وصوغها على النحو الآتي: **يجوز حذف حرف العطف (الواو) مع بقاء المعطوف عليه في اللفظ في الشعر والنثر، اذا اتضح المعنى وبان المراد لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم.**

المسألة الثالثة: جواز بقاء الشرط مسبوقًا بـ (إنَّ) بلا تقدير ضمير شأن بعدها:

يكاد يتفق أغلب النحويين على أنَّ الترتيب في الجملة الشرطية يتكون من أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط، وأداة الشرط في هذا التركيب لها الصدارة في الكلام، قال ابن السراج: ((الأسماء إذا كانت جزاء أو استفهامًا فلها صدور الكلام، كما كان للحروف التي وقعت مواقعها))[٤]، وعلى هذا سار عبد القاهر الجرجاني، فقال: ((وهذه الأسماء لا يعمل فيها ما قبلها (...) وتلزمها

(١) شرح (البحراني):٢/ ٢١١-٢١٢.

(٢) البيان والتبيين:١/ ٩١، ويُنظر: كتاب دلائل الاعجاز: ٢٢٢.

(٣) كتاب دلائل الاعجاز: ٢٢٢.

(٤) الأُصول في النحو:٢/ ١٥٩.

صدر الكلام))[١].

وقد قرر النحويون أنَّه إذا تقدَّم اسمَ الشرط أحدُ العوامل اللفظية كالنواسخ مثلًا أحالَ اسمَ الشرط إلى اسمٍ موصول وأفقدَهُ شرطيته إلا في ضرورة الشعر، كقولنا: إنَّ مَن يأتيني آتيه، والذي أذهبَ الجزاء هو إعمال (إنَّ)، وهذا لا يجوز إلا في الشعر، نحو قول الأعشى (ميمون بن قيس)[٢]: [من الخفيف]

إنَّ مَن لامَ في بني بِنْت حسّا ... ن ألْمه وأعْصِه في الخُطوبِ

لهذا قيل: هو على حذف ضمير الشأن، فإن عملتْ (إنَّ) في ضمير الشأن تعيّن في (من) معنى الشرطية، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[٣] هذا ما نصَّ عليه سيبويه بقوله: ((وذلك قولك: إنَّ من يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه، وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا؛ لأنك أعملت «كان»، و»إنّ»، ولم يسغ لك أنْ تدع «كان» وأشباهه معلَّقة لا تعملها في شيء فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه))[٤].

وقد أيّد هذا المذهبَ جمعٌ من النحويين منهم ابن السرّاج[٥]، والفارسي[٦]،

---

(١) كتاب المقتصد: ٢/ ١١٠٩، ويُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٩/ ٧.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣/ ٧٢، والبيت في ديوانه، تح: د. محمد حسين:٣٣٥، ورواية البيت فيه: مَن يلمني على بني ابنة حسّا ن ألْمه واعصه في الخطوب. وعلى هذا فلا شاهد في البيت على مسألتنا هذه.

(٣) سورة يوسف من الآية:٩٠.

(٤) الكتاب:٣/ ٧١ -٧٢.

(٥) يُنظر: الأُصول في النحو:٢/ ١٦٦.

(٦) يُنظر: كتاب الإيضاح:١٢٥ – ١٢٦.

والقزّاز[١]، وأبو البركات الأنباري[٢]، وابن بري (ت:٥٨٢هـ)[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وآخرون[٦].

ولابن مالك رأيان في هذه المسألة ذهب في الأول منهما إلى القول بالضرورة [٧]، وأشار في الآخر منهما إلى جوازه في النثر ـ وهو الصواب ـ فقال: ((ويجوز حذفه مع «إنّ» وأخواتها، ولا يخص ذلك بالضرورة وعليه يُحمَل قوله (عليه السلام): «إنّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون»))[٨].

والعلة في منع تجويز هذا النمط تكمن في الحفاظ على الرتبة المحفوظة للتركيب الشرطي، وحتى لا تخرج أداة الشرط من صدارتها في ذلك التركيب، جاء ذلك فيما ذكره الفراء مفسِّرًا قولَه تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾[٩]، فقال: ((الهاء «هاء عماد» تُوَفَّ بها» إنّ»))[١٠]، وهذا ما ذكره

---

(١) يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٨٠ -١٨١ (المسألة ٢٢).

(٣) يُنظر: شرح شواهد الإيضاح، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، ومراجعة: د. محمد مهدي علام: ١١٤.

(٤) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٣/ ١١٤-١١٥.

(٥) يُنظر: ضرائر الشعر: ١٧٨.

(٦) يُنظر: أمالي ابن الشجري:٢/ ١٨، وشرح الرضي على الكافية:١/ ٢٧١، و شرح شواهد المغني: ٩٢٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر:٧٤.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٤/ ٨٩.

(٨) شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٣٦، والحديث الشريف في صحيح البخاري: ٧/ ١٦٧ (٥٩٥٠)، وصحيح مسلم:٣/ ١٦٧٠ (٢١٠٩).

(٩) سورة الحج من الآية:٤٦

(١٠) معاني القرآن (الفراء):٢/ ٢٢٨.

الرضي قائلًا: ((وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الإقدام في الشرطية فلا يدخلها من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيُضمَر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدير في جملتها))(١). غير أنَّ وظيفة ضمير الشأن هنا ليست صناعية يُراد منها فك التنازع بين الصدارتين فحسب، بل وظيفتُه معنوية تدل على القوة والتعظيم أيضًا(٢).

ومن الشواهد العَلَوية على دخول (إنَّ) على الشرط قوله (عليه السلام) في توحيد الله تعالى: ((**وَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ سَاوَاكَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِكَ فَقَدْ عَدَلَ بِكَ وَالْعَادِلُ بِكَ كَافِرٌ بِمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ مُحْكَمَاتُ آيَاتِكَ**))(٣).

يشير الإمام (عليه السلام) إلى صنف من أصناف الكفر بالله تعالى أداته التشبيه والمساواة بخَلقه؛ إذ إنَّ ((من شبه الله بخلقه فقد ساواه بغيره، ومن ساواه بغيره جعل له شريكًا وهو كفر صريح))(٤)، والسبب في حمل تلك المساواة على الكفر ((أنهم لما شبَّهوه [سبحانه] بخلقه وسووه به حيث اعتقدوا أنَّ خالقهم وصانعهم هو ما توهموه بأوهامهم الفاسدة ووصفوه بعقولهم الكاسدة مع عدم كونه خالقهم بل هو مخلوق لهم مصنوع مثلهم لا جرم كانوا بذلك متخذين غير الخالق خالقا جاعلين لله سبحانه نِدًّا وعديلًا وهو الكفر والضلال))(٥)، فالملازمة واضحة بين الشرط وجوابه؛ لذا تعيّن اقتران الجواب بـ (الفاء)، وهي التي تحدِّد دلالة الشرط في مثل هذا الموضع تحديدًا شكليًا، فضلًا عن دلالة المعنى القائم على التعليق

(١) شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٧١.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٢/ ٤٦٥، وهمع الهوامع:١/ ٥٢١، وحاشية الصبان:١/ ١٦١.

(٣) نهج البلاغة:١٥٩، وينظر: شرح (المعتزلي):٦/ ٤١٣.

(٤) شرح (الموسوي):٢/ ٦٧.

(٥) منهاج البراعة (الخوئي):٦/ ٣٢٢.

الشرطي بين فعل الشرط وجوابه[١].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في توحيد الله تعالى ورفض تشبيهه بخلقه: ((**فَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ شَبَّهَكَ بِتَبَايُنِ أَعْضَاءِ خَلْقِكَ وَ تَلاَحُمِ حِقَاقِ مَفَاصِلِهِمُ اَلْمُحْتَجِبَةِ لِتَدْبِيرِ حِكْمَتِكَ لَمْ يَعْقِدْ غَيْبَ ضَمِيرِهِ عَلَى مَعْرِفَتِكَ**))[٢]، والتعليق الشرطي واضح في العبارة، قال البحراني: ((المشبِّهة ضالون من جهة تشبيههم الله بخلقه وكل من كان كذلك فليس بعارف بالله))[٣]، وهو تعليق قائم على ربط التركيب على نحو السبب والنتيجة وهو من أنماط التركيب الشرطي كما ذكر ابن هشام[٤]، أي إنّ تشبيه الله تعالى بخَلقِه ناتج عن جهل الفرد بمعرفته سبحانه.

ومثله قوله (عليه السلام) في الزكاة: ((**فَإِنَّ مَنْ أَعْطَاهَا غَيْرَ طَيِّبِ اَلنَّفْسِ بِهَا يَرْجُو بِهَا مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا فَهُوَ جَاهِلٌ بِالسُّنَّةِ مَغْبُونُ اَلْأَجْرِ ضَالُّ اَلْعَمَلِ طَوِيلُ اَلنَّدَمِ**))[٥].

وإن كان فعل الشرط في الشواهد العلَوية ماضيًا ولم يظهر عليه الأثر الإعرابي لـ (من) فيما إذا كانت شرطية – وإن كان التعليق والاقتران بـ (الفاء) واضحًا بيِّنا لا يمكن إنكاره – فإنَّ مما يعضُد أنَّ الاقتران وارد في النثر وليس مقصورًا على الشعر وروده أيضًا في الصحيفة السجّادية أيضًا[٦].

إنَّ الاحتجاج بالسماع وحده وإن كان كافيًا في الاستدلال على صحة ورود

(١) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان: ٢٢٩.

(٢) نهج البلاغة:١٥٨، وينظر: شرح (المعتزلي):٦/ ٤١٣.

(٣) شرح (البحراني):٢/ ٣٣٩.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب:٨٥٠.

(٥) نهج البلاغة:٤٢٠، وينظر: شرح (المعتزلي):١٠/ ٢٠٣.

(٦) يُنظر: الصحيفة السجادية:٤٦، ورياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، السيد علي خان المدني، تح: السيد محسن الحسيني الأميني: ١٥٦.

الشرط مسبوقًا بالناسخ إلا أنه يمكن الاحتكام إلى القياس لبيان اتفاق هذا التركيب مع ما قرره علماء العربية من أُصول، فالكوفيون يجوّزون تقدم معمول فعل الشرط أو جوابه على أداة الشرط، فليس لأداة الشرط الصدارة عندهم(١)، هذا من جهة ومن جهة أُخرى فإنَّ ضمير الشأن موضوع للتعظيم والتفخيم(٢)، هذا فضلًا عن أنَّ عدم التقدير أولى من التقدير ولاسيما مع كثرة النصوص الواردة في هذه المسألة(٣)، فالتعويل على حذفه بعد (إنَّ) فيه نقض للغرض الذي وُضع من أجله(٤).

ومما يُستدلُّ به على تقوية عدم التقدير هنا تلاحم جملتي الشرط والجواب وعدّهما كالجملة الواحدة عند عدد من النحويين فأجازوا دخول الاستفهام على جملتي الشرط والجواب معًا(٥).

وتعليل عدم جواز الجزم بالاسم الموصول بعد تضمّنه معنى الشرط نابع من أنه ((لم يُوضَع على الجزاء في الأصل، وإنما سرى ذلك فيه بما تضمنه من الشياع))(٦)، وهذا صحيح إلا أن الشرط باقٍ فيه يعضد هذا ما ورد في كلام الإمام علي (عليه السلام)، إذ قال: ((هَيْهَاتَ إنّ مَنْ يَعْجِزُ عن صفاتِ ذي الهيأةِ والأدوات، فهو

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٦٢٣ (المسألة ٨٧)، وشرح التسهيل (ابن مالك):٤/ ٨٥، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٧٩، وشفاء العليل:٣/ ٩٦٠-٩٦١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٣/ ١١٤، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٧١.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب:٢٢٩، وشرح الأُشموني:٢/ ٤١.

(٤) يُنظر: شرح التصريح: ١/ ٣٧٦.

(٥) ينظر: الكتاب:٣/ ٨٢، والمقرَّب:١/ ٢٧٦، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٦٣، والجملة الشرطية: ٤٣٢.

(٦) كتاب المقتصد:٢/ ١١١٨، ويُنظر: الجملة الشرطية:٢١٤-٢١٨.

عـن صِفَـاتِ خالقِـهِ أعْجـزُ، ومـن تناوُلِـهِ بحُـدُودِ المخلوقِـينَ أبْعَـدُ))[١]، فـ (مَـن) في النص اسـم موصـول أُشرِبَ معنـى الشرط؛ومـع ذلـك بقـي الفعـل (يعجـزُ) مرفوعًـا، وهـو خـلاف مـا ذكـره سـيبويه ومتابعـوه، ولهـذا بقـي الـشرط موجـودًا في التركيـب بدليـل اقـتران الجـواب بـ (الفـاء)، ولهـذا لامنـاص مـن عـدِّ هـذا التركيـب شرطيًـا عـلى الرغـم مـن تقـدّم (إنّ) الناسـخة عليـه، وبهـذا يصـح بقـاء الـشرط وإنْ تقدَّم الناسـخ على أداة الـشرط، ودليـلي عـلى هـذا مـا أشـار إليه سـيبويه سـائلًا الخليل فقـال: ((وسـألته عن قولـه: الـذي يأتيني فلـه درهمـان، لمِ جـاز دخـول الفـاء ههنـا والـذي يأتيني بمنزلـة عبـد الله، وأنـت لا يجـوز لـك أن تقـول عبـد الله فلـه درهمـا؟ فقـال: إنـما يحسـن في «الـذي»؛ لأنـه جعـل الآخـر جوابـا لـلأول، وجعـل الأول بـه يجـب لـه الدرهمـان، فدخلـت «الفـاء» ههنـا، كـما دخلـت في الجـزاء إذا قـال: إن يأتنـي فلـه درهمـان))[٢].

فسـيبويه بحسـب هـذا النـص يـرى أنَّ الجـزاء بـاقٍ عنـد اقـتران الموصـول بـ (إنَّ) حمـلًا عـلى بقائـه عنـد خلّـوه منهـا في نحـو قولنـا: الـذي يأتينـي فلـه درهمـان، لـذا اقـترن الخـبر بـ (الفـاء) في الموضعـين لوجـود التعليـق الشرطـي، ودليلـه قولـه تعـالى: ﴿**إِنَّ الَّذِيـنَ فَتَنُـوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَـاتِ ثُـمَّ لَمْ يَتُوبُـوا فَلَهُـمْ عَـذَابُ جَهَنَّـمَ وَلَهُـمْ عَـذَابُ الْحَرِيقِ**﴾[٣]، وهـو مـالم يؤيِّـدْه قسـمٌ مـن النحويين؛ لأنَّ الموصـول الـذي يتضمَّـن معنـى الـشرط يجـب أنْ يكـون فيـه الإبهـام والعمـوم[٤]، وارتضـاه ابـن مالـك والـرضي[٥].

وكان ابـن يعيـش قـد أفـاد مـن قـول سـيبويه في هـذه المسـألة بـأنْ زادَ شرطًـا لاقـتران

---

(١) شرح (المعتزلي):٩/ ٢٥٧.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٠٢، ويُنظر: كتاب المقتصد: ١/ ٣٢١، وشرح المفصل (ابن يعيش):١/ ١٠٠.

(٣) سورة البروج الآية: ١٠.

(٤) يُنظر: الأُصول في النحو:٢/ ١٦٦، وكتاب المقتصد:٢/ ١١١٨، والجملة الشرطية:٢١٦ـــ٢١٧.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية:١/ ٣٧٥، وشرح الرضي على الكافية:١/ ٢٦٩.

خبر المبتدإ بـ (الفاء)وهو أن يُخبرَ عن الموصول. والعلة تكمن في الحفاظ على تمام التصدير للموصول، وإذا كان كذلك فلا يعمل فيه شيء قبله فشابه الشرط الذي له التصدر، ولهذا امتنعت (الفاء) في الخبر إذا نسخَ حكمَ الابتداء ناسخٌ عدا (إنَّ)؛ ((لأنك إذا قلت: إن الذي يأتينا فله درهم، فمعناه: الذي يأتينا فله درهم))[١]، أي إنَّ ((دخولها كخروجها لأنها لم تغير من المعنى شيئا إنما دخلت للتوكيد))[٢]، فالشرط الحاصل في جملة الابتداء بلا (إنّ) مساوٍ لما دخلته (إنَّ)[٣].

وقد نسب عدد من النحويين إلى الأخفش منعَه دخول (الفاء) في خبر (إنَّ)[٤]، والتحقيق خلاف ذلك؛ فقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ ((ثبوت هذا عن الأخفش مستبعَد))[٥]، لأنَّ الأخفش قال: ((فأما قوله: ﴿**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا**﴾ فقد يجوز ان يكون هذا خبر المبتدإ؛ لأنَّ «الذي» اذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره بـ«الفاء»))[٦]، والحجة في ذلك أن (إنَّ) تحقّق الخبر، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخبر فلا يجتمعان[٧].

وعلى أية حال فإنَّ التركيب الذي نحن بصدد بيانه هو تركيب شرطي مؤكَّد بـ (إنَّ) وجملة الشرط وجوابه تحلُّ محلَّ اسم (إنَّ) وخبرها؛ لأنَّ (إنَّ) تفيد

---

(١) الأُصول في النحو:٢/ ١٦٨، ويُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):١/ ١٠١.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي:١/ ٥٧٣.

(٣) يُنظر: الأُصول في النحو:٢/ ٣٥٦.

(٤) يُنظر: كتاب المقتصد: ١/ ٣٢٤، وشرح المفصل (ابن يعيش):١/ ١٠١. والبسيط في شرح جمل الزجاجي:١/ ٥٧٣، والتذييل والتكميل:٤/ ١١٠.

(٥) شرح الكافية الشافية:١/ ٨٠.

(٦) معاني القرآن (الأخفش): ١/ ٨٧، ويُنظر: شرح الكافية الشافية:١/ ٨٠. والنص القرآني من سورة النساء من الآية:١٦.

(٧) يُنظر: التذييل والتكميل: ٤/ ١١٠.

توكيد معنى الجملة الداخلة عليها من دون تغيير معناها، بخلاف أخواتها التي إذا دخلت على جملة غيَّرت معنى الابتداء ونقلته إلى معنى آخر كالتشبيه، أو التمني، أو الترجي، وغير ذلك[١]، وإنْ كانت (إنَّ) لم تدخل للتوكيد فحسب، لأنَّ لها أثرين معنوي هو التوكيد وإعرابي يتمثل في العمل، لكن الاستغناء عن أثرها الإعرابي دون المعنوي ناتج من أنّ ((ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدَّرة بلازم التصدّر))[٢].

وقد علَّل الرضي جواز دخول (إنَّ) على (الذين) في القرآن الكريم واقتران الخبر بـ (الفاء)، بأن الاسم الموصول ((غير راسخ العِرق في الشرطية))[٣]، ولستُ أدري متى يرسخ الاسم الموصول في معنى الشرط وسيبويه أجاز اقتران خبره بـ (الفاء) تشبيهًا له بالشرط، فضلًا عن أنَّ الموصول يسري فيه معنى الشرطية كما اتضح[٤]، وليس من الصواب القول بعدم قبول الشرط في تلك التراكيب بحجة أنَّ حرف الجزاءِ لهُ صدر الكلامِ، فإذا عَمِلَ فيهِ عاملٌ صارَ لذلك العامل صدر الكلام، فيبطل عمل ما بعده، وصارت (مَنْ) بمنزلة (الذي)، كأنّكَ قلتَ: إنَّ الذي يأتينا نُكرمُهُ[٥]، فتحوّل (من) مِن الشرطية إلى الموصولة لا يلغي الجزاء من التركيب كما تبيَّن ذلك في قول الإمام المذكور آنفًا: (إنَّ مَن يعجزُ...)، لهذا لا أرى مسوِّغًا لإبطال الشرط من هذا التركيب، ومن أجل هذا أقول: إنَّ هذا التركيب يبقى متضمنًا معنى الشرط أسلم وأولى من اللجوء إلى التقدير والتأويل، كما اتضح

(١) يُنظر: كتاب أسرار العربية: ١٥١، وشرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ٦٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٧٠.

(٣) المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٤) يُنظر: كتاب المقتصد:١/ ٣٢١.

(٥) يُنظر: التبصرة والتذكرة:١/ ٤١٥، والمسائل المنثورة:١٧٣.

ذلك بالنصوص العلوية، ولهذا فإنَّ الاحتكام إلى دلالة التركيب ومعناه أوفق ((وليس هناك داعٍ إلى تقدير ضمير شأن، وأُسلوب الشرط هنا سدَّ مسدَّ اسم «إنَّ» وخبرها))[١]، ومما يقوّي هذا أَنّ الدِّماذي[٢] أجاز القول: كانَ مَنْ يأْتِني آتِهِ[٣]؛ لهذا فلا داعي لتقدير ضمير الشأن ههنا، لكثرة النصوص الواردة في تراكيب دلّت على الشرط من دونه، من ذلك قول الإمام الحسن (عليه السلام): ((إنَّ مَنْ طَلَبَ العبادةَ تَزَكَّى لها))[٤]، وقولُ الإمام الحُسَين (عليه السلام): ((اِلزموا مَوَدَّتنا أهلَ البيتِ؛ فإنَّ مَنْ لَقِيَ اللهَ وهُوَ يَودُّنا دَخَلَ في شفاعتِنا))[٥]، يعزِّز هذا ويعضُده أيضًا أنَّ (من) يجوز فيها الشرطية والموصولة[٦]، لكن الجمع بين الموصول المتضمِّنة لمعنى الشرط أرجح لعدم عمل (مَن) ولبقاء دلالةِ التعليق الشرطي وشكلِه بوجود (الفاء) في جواب الشرط، فالمسألة سياقية خاضعة للسياق والقرائن المحيطة بالنص[٧].

وخلاصة ما تقدَّم أنّ اقتران (من) بالناسخ لا يُفقد (مَن) شرطيتَها بل تبقى متضمِّنةً معنى الشرط وذلك لورود نصوص فصيحة اقترن الجواب فيها بـ (الفاء) لذا فالمسألة ليست ضرورة شعرية كما قرَّر ذلك جمع من علماء العربية، **واستنادًا**

(١) حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، د. عزمي محمد عيال: ٦٤.

(٢) دِماذ العبدي: هو رُفَيع بن سلمة بن مسلم، أبو غسان كاتب أبي عبيدة وصاحبه المختص به، وله أبيات يذكر فيها أنه أتعبَ المازني بطول المسائل. يُنظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي: ٦٠، وإنباه الرواة: ٢/ ٦.

(٣) يُنظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني، تح: د. حسين أحمد بو عباس: ١٣٧.

(٤) تُحف العقول عن آل الرسول، ابن شعبة الحراني، تح: علي أكبر الغفاري: ٢٣٦، ويُنظر: بحار الأنوار: ٧٥/ ١٠٩.

(٥) المحاسن، أحمد البرقي، تح: السيد جلال الدين الحسيني: ٦١، ويُنظر: بحار الأنوار: ٢٧/ ٩١.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٠-١٨٨١

(٧) يُنظر: الجملة الشرطية: ٢١٨.

إلى ذلك يمكن صوغ القاعدة بالآتي: يجوز اقتران (من) الشرطية أو المحمولة على الشرطية بالناسخ من غير الحاجة إلى تقدير ضمير الشأن في النثر لا في الشعر خاصة، لورود في نهج البلاغة فضلًا عن كلام غيره من الأئمة المعصومين (عليهم السلام).

المبحث الثاني

ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائلَ أُخر:

المسألة الأولى: جواز دخول أداة الشرط على الأسماء:

إنَّ الأصل في أدوات الشرط ألا يليها إلا الأفعال، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ حروف الجزاء يقبح أنْ تتقدَّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم))[1]، فهي تدخل على جملتين فعليتين، فتربط إحداهما بالأُخرى حتى لا تنفرد إحداهما عن الأُخرى[2]، وتعليل ذلك أنَّ ((الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود ويحتمل أنْ يوجد وألا يوجد والأسماء ثابتة موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها))[3].

وقد استثنى النحويون من تلك القاعدة أداة الشرط (إنْ) فأجازوا دخولها على الأسماء[4]؛ لأنَّ (إنْ) أمُّ باب الشرط والأصل في الجزم فهي تتصرف أكثر من

(١) الكتاب:٣/ ١١٢، ويُنظر: الأُصول في النحو:٢/ ٢٣٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١٥٧، وشرح الرضي على الكافية:١/ ١٩٩، وأوضح المسالك:٢/ ٧٩، وشرح التصريح:١/ ٣٩٦، وحاشية الصبان:١/ ١٠٣، والنحو الوافي: ٢/ ١٤٧، ومعاني النحو:٤/ ٨٧.

(٣) شرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١٥٧.

(٤) يُنظر: الكتاب:٣/ ١١٣، والمقتضب:٢/ ٧٥، والأُصول في النحو:٢/ ٢٣٢، والتبصرة والتذكرة:١/ ٤١٨، وكتاب المقتصد:٢/ ١١٢٢، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١٥٩٨-١٥٩٩، وشرح

أخواتها في الشرط[١]، والأصل يتصرَّف ما لا يتصرَّف الفرع[٢]، على أنَّ الواجبَ في الفعل التالي لهذا الاسم أنْ يكون ماضيًا[٣].

أما أخواتها في الشرط فإنَّ النحويين عدّوا دخولها على الاسم من باب الضرورة الشعرية، قال المبرد: ((ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إنْ» لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في «إنْ» إذا جزمت. لا تقول: مَنْ زيدٌ يأْتِهِ يُكرِمْهُ، ولا إنْ زيدٌ يأتِني آتِهِ، ولا أين زيدٌ أتاني أتيته، ولا مَن زيدٌ أتاه أكرمه، فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزمْنَ أو لم يجزمْنَ))[٤]، وأخذ بهذا المذهب ابنُ السراج[٥]، والصَّيْمري[٦]، والقزّاز[٧] وأبو البركات الأنباري[٨]، والرضي الاسترابادي[٩]، وآخرون[١٠].

إنَّ الشواهد على تلك المسألة غير مقتصرة على الشعر فحسب، بل هي واردة في القرآن الكريم أيضًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾[١١]، فقد نصَّ

الرضي على الكافية:٤/ ٩٢، والجملة الشرطية:٣١٦ــ٣١٨.

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/ ١١٢.

(٢) يُنظر: كتاب المقتصد:٢/ ١١٢٣.

(٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٩٩.

(٤) المقتضب:٢/ ٧٥.

(٥) يُنظر: الأُصول في النحو:٢/ ٢٣٢.

(٦) يُنظر: التبصرة والتذكرة:١/ ٤١٨.

(٧) يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٢٣٨.

(٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٦١٩ (المسألة ٨٥).

(٩) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٩٢.

(١٠) يُنظر: شفاء العليل: ٣/ ٩٥٤، وهمع الهوامع:٢/ ٥٥٣، وخزانة الأدب:٣/ ٤٦.

(١١) سورة الانفطار الآية: ١.

البصريون على أنَّ الاسم المتقدِّم فاعلٌ لفعل محذوف يفسّره المذكور[١].

وقد ذَهَبَ الفراء من الكوفيين إلى أنّه مرفوع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير أو تأويل، أي إنّه مرفوع بالفعل نفسه[٢]، وقد نسبَ عددٌ من النحويين القولَ إلى عامة الكوفيين وإلى الكسائي والأخفش بأنَّ الاسم مرفوع على الابتداء[٣]، والتحقيق أنَّ الأخفش ذكر الرفع على الابتداء لكنَّه رجَّح رأيَ البصريين، فقال في تفسيره قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[٤]: ((فابتدأ بعد «إنْ»، وأنْ يكون رفع «أحدًا» على فعل مضمَر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يُبتدَأ بعدها، إلا إنّهم قد قالوا ذلك في «إنْ» لتمكّنها وحسنها إذا وليتها الأسماء))[٥].

الواضح مما تقدَّم من تعليلات أنّها بعيدة عن روح اللغة وما ورد فيها من شواهد، وهي تعليلات لجأ إليها النحويون من أجل الحفاظ على ما وضعوه من تلك القواعد[٦].

إنَّ هذا النمط لم يقتصر على الشعر فقط كما نص على ذلك عددٌ من النحويين،

---

(١) يُنظر: المقتضب:٤/ ٣٤٨، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢٢/ ٦١٦ (المسألة٨٥)، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٩٤٤، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨١٠، ومغني اللبيب:١٢٧، وشرح ابن عقيل:٢/ ٨٦، وشرح التصريح:١/ ٧٠١.

(٢) يُنظر: معاني القرآن (الفراء): ٢/ ٥٧٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٦ (المسألة ٨٥).

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٦١٥-٦١٦ (المسألة ٨٥)، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٩٨، وارتشاف الضرب:٤/ ١٧٨٠.

(٤) سورة التوبة من الآية:٦.

(٥) معاني القرآن (الأخفش):١/ ٣٥٤.

(٦) يُنظر: الجملة الشرطية:٣٥٢، ومعاني النحو:٤/ ٨٨.

بل هو وارد في أصح مصادر الموروث اللغوي وهو القرآن الكريم كما استشهدتُ ببعض المواضع على ذلك.

وأما في كلام الإمام علي (عليه السلام) فقد ورد شاهد على تلك المسألة هو قوله (عليه السلام) في ذكر النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((**خَلَّفَ فِينَا رَايَةَ اَلْحَقِّ مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ وَ مَنْ لَزِمَهَا لَحِقَ دَلِيلُهَا مَكِيثُ اَلْكَلاَمِ بَطِيءُ اَلْقِيَامِ سَرِيعٌ إِذَا قَامَ فَإِذَا أَنْتُمْ أَلَنْتُمْ لَهُ رِقَابَكُمْ وَ أَشَرْتُمْ إِلَيْهِ بِأَصَابِعِكُمْ جَاءَهُ اَلْمَوْتُ فَذَهَبَ بِهِ فَلَبِثْتُمْ بَعْدَهُ مَا شَاءَ اَللَّهُ حَتَّى يُطْلِعَ اَللَّهُ لَكُمْ مَنْ يَجْمَعُكُمْ**))[١].

بعد أنْ ذكرَ الإمامُ (عليه السلام) بعضَ صفاتِ النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله) أشار إلى ما خَلّفه فيهم من راية الحق، ولعلّ في ذلك إشارة إلى نفسه الشريفة، ثم عقب ذلك بالإلماح إلى بعض صفاته، وقوله: (فإذا أنتم...) كناية عن طاعتهم له وانقيادهم، واذا حصل هذا الانقياد وتلك الطاعة وتمَّ الإسلام بوجود الإمام فإذا بالإمام قد تُوفي وتسلَّم الامامةَ إمامٌ تلوَ إمام إلى أنْ يأذنَ الله تعالى بجمع شملهم على يد خاتم الأئمة[٢]، وفي ذلك إشارة إلى بقاء سلسلة الإمامة التي يجب على الناس استثمار وجودها بالطاعة لها والانقياد لأوامرها؛ لأن في ذلك الفوزَ المبينَ، فلمّا كان هدف الإمام بيان أهمية حالة الخضوع التي ينبغي أنْ يكون عليها الناس، فقدَّم الضمير العائد عليهم لأنّهم محورُ الحديث والعرب ((يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى))[٣]، فالباعث على هذا التقديم إذًا هو العناية بالمتقدِّم، ووجه تلك العناية هو التخصيص الذي هو غرض التقديم في الغالب، ولهذا

---

(١) نهج البلاغة: ١٩٠، وينظر: شرح (المعتزلي):٧/ ٨٤.

(٢) يُنظر: شرح (البحراني):٣/ ٨، وتوضيح نهج البلاغة:٢/ ١٢٧، وشرح (الموسوي):٢/ ١٦١.

(٣) الكتاب:١/ ٣٤.

لم يكـن سـبب هـذا التقديـم صناعيًـا، فالتأويـل التـي يذكـره النحويـون ((بعيـد عـن المعنى مفسد لصحة الكلام، مؤد إلى رِكّة بالغة فيه؛ إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العِلم بأنَّ المفسِّرَ والمفسَّر لفظٌ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحًا ولا بيانًا ولا تفسيرًا؟، فلو كان المفسِّر يعطينا معنًى زائدًا على المفسَّر وإيضاحًا لم يكن فيه لكان مقبولًا، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف، فما الغرض إذًا من الذكر والحذف؟))[1] سوى الدفاع عن قواعد يُراد لها الاطّراد والشيوع من دون الاستناد إلى المعنى في إيضاح كلِّ وجه.

وقد استند الزمخشري إلى المعنى، ففرَّقَ بين التقدير الذي تفرضه الصناعة النحوية والمعنى الذي يُتَحصَّل عليه من علم البيان، من ذلك دلالة التخصيص في هذه التقديم، ذكر ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا**﴾[2]، فقال: ((فأمّا ما يقتضيه علم البيان، فهو: أنّ «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ الناس هم المختصون بالشُّح المتبالغ))[3].

ومما يعضُد تلك الدلالةَ ورودُها في كلام الإمام الحسن (عليه السلام) أيضًا في كتابٍ أرسله إلى معاوية: ((**وإن أنت أبيتَ إلا التمادّي في غيِّك نهدت إليك بالمسلمين فحاكمتك حتى يحكمَ اللهُ بيننا وهو خيرُ الحاكمين**))[4].

(١) معاني النحو: ٤/ ٨٧.

(٢) سورة الإسراء الآية: ١٠٠.

(٣) الكشاف: ٢/ ٦٩٦، ويُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي، حقّقه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي راجعه وقدم له: محيي الدِّين ديب مستو: ٢/ ٢٨٠.

(٤) مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، تقديم وإشراف: كاظم المظفر: ٣٦، وبحار الأنوار: ٤٤/ ٤٠، نهدت: نهضت على كل حال، لسان العرب: ٣/ ٤٣٠ (نهد).

نخلص مما تقدَّم إلى جواز تقديم الاسم بعد أداة الشرط للدلالة على العناية بالاسم المتقدِّم، ولم تكن المسألة محصورةً على الشعر كما ذكر ذلك عددٌ من النحويين، واستنادًا إلى هذا يمكن تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز دخول أدوات الشرط على الأسماء في السَّعة والاختيار لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب وليس الأمر مقصورًا على (إنْ) وحدها.**

المسألة الثانية: جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا:

ذكر النحويون أنَّ الشرط وجوابه إذا كانا فعلينِ فإنَّ الأحسن فيهما هو التماثل بين صيغتيهما، قال سيبويه: ((فأحسن الكلام أنْ يكون الجواب «أفعلْ» وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إنْ تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب «أفعلْ»؛ لأنه نظيره من الفعل))[1].

وإذا ما خرج نمطٌ شرطي عن تلك المماثلة وقف النحويون إزاءه مواقفَ مختلفة وآراء متعددة، من ذلك موقفهم من النمط الشرطي الذي يأتي فعل الشرط فيه مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا فإنَّ خروجه عن هذا التماثل أفضى إلى اختلاف نظرة النحويين له، فقد عدَّه سيبويه نمطًا ضعيفًا، إذ قال: ((فكما ضعُف «فعلت» مع «أفعل»، و«أفعل» مع «فعلت»، قبح «لم أفعل» مع «يفعل»))[2].

وتعليل هذا ناتج من القول بإلزام عمل أداة الشرط في فعل الشرط وجوابه، ولهذا فلا يجوز أنْ تعمل الجزم في فعل الشرط دون جوابه، قال سيبويه: ((وقبح

(١) الكتاب:٣/ ٩١، ويُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/ ٢٧٦، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٨٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٥٥١.

(٢) الكتاب:٣/ ٩١، ويُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ١٨٨٧.

في الكلام أن تعمل «إنْ» أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله)) [١]، واعتل بهذه العلة أيضًا عدد آخر من النحويين [٢].

ورأى قسم آخر من النحويين أنَّ هذا التركيب محمول على الضرورة الشعرية، من بينهم ابن عصفور[٣]، وأبو حيان[٤] وإنْ رأى أبو حيان جوازه إذا كانت الأداة (إذا)[٥]، كما ارتضى القول بالضرورة أيضًا المرادي[٦]، والأزهري[٧]، والسيوطي[٨]، وقيل: هو مذهب أكثر النحويين[٩]، وقد ذهبتْ طائفة أُخرى من النحويين إلى أنَّ هذا التركيب قليل، أو نادر، أو ضعيف[١٠].

يبدو مما تقدَّم أنَّ الاحتكام إلى العامل والأثر الإعرابي واضح في تعليلات مَن منعَ هذا النمط أو وسمَهُ بالندرة، أو القلة، أو الضعف، على حين أنَّ قسمًا آخر

---

(١) الكتاب:٣/ ٦٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١٧٥، و شرح التصريح:٢/ ٤٠١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار:٤/ ٤٣.

(٣) يُنظر: المقرب:١/ ٢٧٥.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ١٨٨٦، وتقريب المقرب، أبو حيان، تح: د. عفيف عبد الرحمن:٨٢.

(٥) يُنظر: البحر المحيط:٥/ ٣٠٩.

(٦) يُنظر: توضيح المقاصد:٣/ ١٢٧٨.

(٧) يُنظر: شرح التصريح:٢/ ٤٠١.

(٨) يُنظر: همع الهوامع:٢/ ٥٥١.

(٩) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٨٦، واللمحة في شرح الملحة:٢/ ٧٧٣.

(١٠) يُنظر: كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد:٢١٢، وكتاب معاني الحروف، الرماني، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي:٧٤، والتبصرة والتذكرة:١/ ٤١٤، وشرح جمل الزجاجي ابن خروف، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر:٢/ ٨٧٠، والتوطئة: ٥١، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٩٠، وشرح ابن عقيل:٤/ ٣٣.

قدِ استند في منعه إلى الدلالة الزمنية أو إلى الأثر المعنوي الذي تؤديه أداة الشرط، فعلّل ابن الخشّاب (ت: ٥٦٧ هـ) ذلك بقوله: ((لأنّ الجزاء أقعد في الاستقبال من الشرط، فاستقبحوا أنْ يجيء الشرط على الأصل الذي يستحقه من لفظ الاستقبال ومعناه، ويجيء الجزاء على لفظ المضي، وهو أحق بالاستقبال لفظًا ومعنًى))[١]، وإلى هذا المعنى ذهب الرضي أيضًا[٢].

إنَّ قصر الشرط على الاستقبال تنقضه كثرة الشواهد القرآنية التي جاء بها فعل الشرط ماضيًا بلا تأويل أو تقدير[٣]، والحال تنطبق على جواب الشرط إذ جاء ماضيًا لفظًا ومعنًى بلا تأويل في كثير من النصوص القرآنية، وإذا كان الرضي قد جزم بعدم وقوع جواب الشرط ماضيًا في القرآن الكريم[٤]؛ فإنّ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة قد أحصى أكثر من شاهد قرآني على تلك المسألة[٥]، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ**﴾[٦]، وقوله تعالى ﴿**إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ**﴾[٧]، ومما يعضُد شيوع هذا الاستعمال في الموروث اللغوي الفصيح وروده في السنة النبوية المطهَّرة أيضًا من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((من يقُمْ ليلة القدر، إيمانًا واحتسابًا، غُفر له ما تقدَّم من ذنبه))[٨]، ومنه ما روي عن السيدة عائشة في الخليفة أبي بكر، إذ قالت: ((إنه

(١) المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر: ٢٢٠.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٨٩.

(٣) يُنظر: معاني النحو: ٤/ ٥٤.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٨٩.

(٥) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن: ١/ ٣/ ٢٠١-٢١٨.

(٦) سورة الحج الآية: ٤٢.

(٧) سورة التوبة من الآية: ٤٠.

(٨) صحيح البخاري: ١/ ١٦ (٣٥).

رجلٌ أسيف، متى يقمْ مقامك رق))[١].

ولم يرتضِ أغلب المفسرين ظاهر النصوص القرآنية الشواهد على تلك المسألة فحاولوا تأويلها بما ينسجم مع ما قرروا، فذهبوا إلى أنَّ المذكور ليس جوابًا بل هو دليلٌ على الجواب، والجواب محذوف[٢]، وكان من جملة التعليلات تلك أنَّ (إنْ) الشرطية إذا جزمت يجب أنْ يظهر أثرها في الجزم في فعلَي الشرط والجواب لا في فعل الشرط فقط؛ لأن في ذلك تراجعًا عما اعتزموه[٣].

على أنَّ الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) من المفسرين أفهمُ مما ذكره القول بجواز ذلك التركيب، فقد فسّر قوله تعالى: ﴿**إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ**﴾ بقوله: ((قد فعل الله به النصر حين أخرجه الكفّار من مكة))[٤]، ووافقه الطبرسي (ت:٥٤٨هـ) على هذا المعنى[٥]، فهما بحسب هذا لا يمنعان من وقوع جواب الشرط ماضيًا.

وإذا كان قوله عز وجل: ((فقد نصره)) يحتمل التأويل والتقدير فما قول المفسرين بقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ**﴾[٦]، فجواب الشرط ماضٍ لفظًا ومعنًى ولا يحتمل التأويل والتقدير بالمستقبل لوجود قرائن لفظية ومعنوية تمنع ذلك، لكن مع كلِّ هذا نجد جملةً من المفسرين قد

---

(١) المصدر نفسه:٤/ ١٤٩ (٣٣٨٤).

(٢) يُنظر: الكشاف:٢/ ٢٧٢، ومدارك التنزيل: ١/ ٦٨٠، والبحر المحيط: ٥/ ٤٢٠، والدر المصون: ٦/ ٥١، والتفسير الصافي، الفيض الكاشاني، تح:الشيخ حسين الأعلمي: ٢/ ٣٤٤، وفتح القدير: ٢/ ٤١٣، والأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم:٦/ ٥٦ ـــ٥٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١٥٧.

(٤) التبيان في تفسير القرآن، تح: أحمد قصير العاملي:٥/ ٢٢١.

(٥) يُنظر: مجمع البيان:٥/ ٥٧.

(٦) سورة الحج الآية: ٤٢.

أخضعوا الآية إلى ما قرّره النحويون[١]، على أنَّ وضوحها في دلالة جواب الشرط فيها على المضي لفظًا ومعنًى ربما منع الزمخشري من قبلهم من التعقيب عليها وتأويلها كما فعل في نظيراتها، إذ قال في معناها: ((يقول لرسوله (صلى الله عليه وآله) تسلية له: لستَ بأوحدي في التكذيب، فقد كذَّبَ الرسلَ قبلك أقوامُهم))[٢].

أما موقف النحويين من قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله) محلِّ الشاهد فإن قضية ادّعاء روايته بالمعنى حاضرة في مسوغاتهم للمنع أو التضعيف[٣]..

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارَك قوله (عليه السلام) وقد استشاره الخليفة عمر بن الخطاب في الخروج إلى غزو الرُّوم بنفسِه: ((**وَإِنْ تَكُنِ الأُخرى كُنْتَ رِدْءًا للنَّاسِ وَمَثَابَةً لِلْمُسْلِمِينَ**))[٤].

كلامُه (عليه السلام) نصيحة للخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بعد أنِ استشاره للخروج إلى غزو الروم، ولما كان هدفُ الإمام حفظَ الأمة من المخاطر والشرور جاءت نصيحته لتحقيق هذا الهدف، فقد أشار على الخليفة عمر أنْ يُرسلَ شخصًا غيره لإدارة الحرب خوفًا على الأمة بعد ذهاب قائدها وفي ذلك مكسبان؛ إما النصر وهو المرتجَى أو حفظ البلاد من الخطر، واستنادًا إلى هذا المعنى كان ورود جواب الشرط ماضيًا في محلِّه؛ لأن الإمام أراد بيان أنَّ النصر إنْ تحقّق على يد قائد كُفء غير الخليفة عمر ففي ذلك بقاء الخليفة على وجوده السابق وبقاء المسلمين على مكانتهم في حصن حصين بوجود الخليفة، ولا شك في أنَّ هذا معنى يدل على

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٦٨٥، والدر المصون: ٢/ ٦٠٦، واللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٤١٩.

(٢) الكشاف: ٣/ ١٦١

(٣) يُنظر: شرح التصريح: ٢/ ٤٠١

(٤) نهج البلاغة: ٢٥٢، وينظر: شرح (المعتزلي): ٨/ ٢٩٦. الردء: المعين، والجمع: ردوء. ينظر: كتاب العين: ٨/ ٦٧ (ردأ).

المضي[1]، على أنَّ في هذا الوجود السابق فائدةً في أمر مستقبلي هو حفظ الُأمة من المكاره والشرور، وبهذا دلَّ الفعل (كنت) على معنين هما المضي والمستقبل، ولا شك في أنّ الإمام لو قال: ((إن تكنْ الأُخرى تكن ردءًا...)) فإنَّ ذلك يدلُّ على المستقبل لكن لا يعطي دلالة المضي؛ لأن المعنى على هذا يكون الخليفة عمر إنما أُريدَ له أنْ يصبحَ عونًا للأُمة من دون منصب سابق له، لكن الوظيفة السابقة له تستلزم التعبير بالفعل الماضي.

والظاهر أنَّه لا سبب يدعو هؤلاء النحويين إلى رفض هذه النصوص الفصيحة سوى ادِّعاء اطّراد القواعد أو الاحتكام إلى القياس بلا مسوِّغ، وكان عليهم أنْ يقبلوا هذه النصوص بلا تأويل أو تقدير، فمن غير الممكن الذهاب إلى تأويل تلك النصوص الكثيرة أو تقديرها؛ ولاسيما أنَّ تقدير بعضها قد يُفقد النصوصَ فصاحتها وبلاغتها، فضلًا عن أنّ في بعضها يتعذَّر التأويل أو التقدير؛ لذا كان الاجدر بالنحويين الاحتكام إلى ما سُمِعَ والركون إليه؛ لأنَّ السماع أصل من أُصول النحو العربي وهو مقدَّم على القياس ولاسيما إذا خالف هذا القياس ما جاء عن العرب[2].

إنَّ كثرة الشواهد النثرية من القرآن الكريم وكلام النبي محمد (صلى الله عليه وآله) وكلام الإمام علي (عليه السلام) المؤيِّدة لهذا النمط كافية لترجيح وروده في السعة والاختيار لا في الضرورة الشعرية، وهو مذهب الفراء، فقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾[3]: ((قال «فظلت»

---

(١) يُنظر: في ظلال نهج البلاغة:٢/ ٢٨٢، وشرح (الموسوي):٢/ ٣٩٧

(٢) يُنظر: الكتاب:١/ ٤١٤، والخصائص:١/ ١٢٥ ـــ ١٢٦.

(٣) سورة الشعراء الآية: ٤.

ولم يقل «فتظلل» كما قال (ننزل) وذلك صواب: أن تعطف على مجزوم الجزاء بـ«فَعَلَ»؛ لأن الجزاء يصلح في موضع «فعل يفعل»، وفي موضع «يفعل فعل»، ألا ترى أنك تقول: إنْ زرتني زرتك وإنْ تزرني أزرك والمعنى واحد. فلذلك صلح قوله «فظلت» مردودة على «يفعل»))[١].

وقد أخذ برأي الفراء هذا جملةٌ من النحويين، منهم المبرد[٢]، وعبد القاهر الجرجاني[٣]، وتبنّاه ابن مالك فبسط القول فيه بعد أنِ استدلَّ له بشواهد من الحديث النبوي الشريف[٤]، ثم عضده بالقياس أيضًا، فقال: ((المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عمّا وُضِعَ له، إذ هو باقٍ على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عمّا وضع له؛ إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغيّر في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعًا فردّته الأداة ماضي اللفظ ولم تغير معناه وهذا مذهب المبرد، أو هو ذو تغير في المعنى دون اللفظ على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى فغيَّرت الأداة معناه دون لفظه وهذا هو المذهب المختار، وإذا كان ذا تغير فالتأخر أَولى به من التقدّم؛لأنَّ تغيير الاواخر أكثر من تغيير الاوائل))[٥].

وقد اختار مذهبَ الفراء في إجازته هذا النمط عددٌ من النحويين إلا أنَّهم

---

(١) معاني القرآن (الفراء):٢/ ٢٧٦، مردودة أي معطوفة، ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي: ١٦٣ ـــــ ١٦٤.

(٢) يُنظر:المقتضب:٢/ ٥٩.

(٣) يُنظر: كتاب المقتصد:٢/ ١١٠٢.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٨٦، وشواهد التوضيح:٦٧، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري:١/ ٣٧٢، والاستقراء الناقص: ٤٧١.

(٥) شواهد التوضيح:٦٩-٧٠

وصفوه بالقلة أو الندرة [١]، أو الضعف[٢]، وهي أحكام تبدو متسّرعة ومخالفة لما عليه الاستعمال اللغوي الوارد في السَّعة والاختيار بكثرة، إذ جاء هذا النمط بكثرة كما شهد بذلك القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ومن أجل هذا رجَّح مذهبَ الفراء الشيخُ مصطفى الغلاييني والأُستاذ عباس حسن من المحدثين [٣].

واستنادًا إلى ما تقدَّم يمكن صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز في السَّعة والاختيار وقوع الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا لوروده في نهج البلاغة فضلًا عن السنة النبوية الشريفة.**

المسألة الثالثة: جواز وقوع الجواب للشرط وإنْ تقدَّم القسم عليه:

من الخصائص الأُسلوبية في القَسَم كثرة اقترانه بأُسلوب الشرط على نحو متوالٍ في كلام العرب نظمًا ونثرًا، فإنْ اجتمعا في تركيب واحد فإنَّ الثابت لدى النحويين أن يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفًا لدلالة الأول عليه، فإنْ تقدم القسم كان الجوابُ له لتقدّمه، قال سيبويه في: ((باب الجزاء إذا كان القسم في أوله وذلك قولك: والله إنْ أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين. ألا ترى أنك لو قلت: والله إن تأتني آتك لم يجز ولو قلت: والله من يأتني آته كان محالًا، واليمين لا تكون لغوًا كلا والألف؛ لأن اليمين لآخر الكلام

(١) يُنظر: كتاب معاني الحروف، الرمّاني، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي:٧٤، والتبصرة والتذكرة:١/ ٤١٤. والتوطئة:١٥١، وشرح ابن عقيل:٤/ ٣٣.

(٢) يُنظر: كتاب الجمل (الزجاجي):٢١٢، وشرح جمل الزجاجي (ابن خروف):٢/ ٨٧٠، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٩٠.

(٣) يُنظر: جامع الدروس العربية:٢/ ٢٠٠، والنحو الوافي:٤/ ٤٧٣.

وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين))(١)؛ وتعليل هذا أنَّ الكلام قد بُني عليه من أول مرة، ولا يجوز جعل الجواب للشرط إذا تأخر؛ لأنَّ ((المتقدّم يكون الكلام مبنيًا عليه، فإذا قلت: والله إنْ زرتني لأكرمنك، فقد بنيت الكلام على القسم، وكان الشرط مقيِّدًا له، وإنْ قلت: إنْ زرتني والله اكرمك كنت بنيت الكلام على الشرط وجعلت القسم معترضًا))(٢).

ومما يؤكّد تمسّك النحويين بهذا الرأي أنَّهم اشترطوا وجود (اللام) ظاهرةً أو مضمرةً تأكيدًا على أنّ الجواب للقسم، قال سيبويه: ((فلو قلت:إنْ أتيتني لأُكرمنَّك، وإنْ لم تأتني لأغمنّك، جاز لأنه في معنى: لئن أتيتني لأُكرمنَّك ولئن لم تأتني لأغمنك، ولا بد من هذه «اللام» مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأُكرمنك))(٣)، هذا فيما إذا لم يتقدَّمها ما يتطلب خبرًا، فإنْ تقدَّمها ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدإ والناسخ فكلاهما يحتاج إلى خبر أو إلى ما يسدُّ مسدَّ الخبر فلا يُنظر حينئذ إلى السابق منهما، إنما يكون الجواب للشرط مطلقًا سواء أتقدَّم الشرط أم تأخَّر(٤).

وقد سار على مذهب سيبويه في هذه المسألة جمعٌ من النحويين منهم المبرد(٥)، وأبو علي الفارسي(٦).

---

(١) الكتاب:٣/ ٨٤.

(٢) معاني النحو:٤/ ١٠٠-١٠١.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦٥ -٦٦، ويُنظر: الأساليب الإنشائية في النحو:١٧٠.

(٤) يُنظر: الكتاب:٣/ ٨٤، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٥٩، وحاشية الخضري:٢/ ١٢٦، ومعاني النحو:٤ / ١٠٠.

(٥) يُنظر: المقتضب:٢/ ٦٨.

(٦) يُنظر: التعليقة:٢/ ١٩٧.

وللزمخشري رأيان في تلك المسألة وافق في أحدهما سيبويه، جاء ذلك تعقيبًا على قولَه تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾[1]، فقال: ((فإن قلت:لَمِ جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله: (لَئِنْ بَسَطْتَ...) (ما أَنَا بِباسِطٍ)؟ قلت: ليفيد أنَّه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع))[2].

فالزمخشري على وفق هذا النص أجاز وقوع (ما أنا بباسط) جوابًا للشرط على الرغم من تقدّم القسم عليه، وأيّد مذهبَ سيبويه أيضًا ابنُ يعيش[3]، وابن عصفور[4]، وأبو حيان الاندلسي[5]، وآخرون[6].

على أنَّ ما قرَّره أغلب النحويين تخرقه الكثير من الشواهد الشعرية التي جاء فيها إعطاء الجواب للشرط بالرغم من تقدّم القسم عليه إنْ لم يتقدَّم ذو خبر، منها قول الأعشى (ميمون بن قيس)[7]: [من البسيط]

لئنْ مُنِيتَ بِنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنا عن دماءِ القوم ننتفلُ

فجاء الفعل (تلفِنا) مجزومًا؛ لأنَّه جوابٌ للشرط مع تقدّم القسم عليه، ومثله

(١) سورة المائدة الآية: ٢٨.

(٢) الكشاف: ١/ ٦٢٥ -٦٢٦، ويُنظر: توضيح المقاصد:٣/ ١٢٩٠.

(٣) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٩/ ٢٢.

(٤) يُنظر: المقرب:١/ ٢٠٨.

(٥) يُنظر: البحر المحيط:٤/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٦) يُنظر: المساعد:٣/ ١٧٦، وحاشية الصبان: ١/ ١٧٤، وحاشية الخضري:٢/ ١٢٦.

(٧) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):١/ ٦٨، والصحاح:٥/ ١٨٣٣ (نفل) ولسان العرب:١١/ ٦٧٢ (نفل)، وخزانة الأدب:١١/ ٣٥٨، والبيت في ديوانه:٦٣ وفيه: (لم تلفنا) بدل (لا تلفنا)، وما أثبتُه هو الأشيع عند علماء العربية.

أيضًا قول القاسم بن مَعْنٍ (عن العرب)[١]: [من الطويل]

حَلَفْتُ له إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لا يَزَلْ أَمَامكَ بيتٌ مِنْ بُيوتِي سائِرُ

فجزمَ الشاعرُ الفعلَ (يزل)؛ لأنَّه وقع جوابًا لفعل الشرط (تدلج)على الرغم من تقدّم فعل القسم (حلفت) عليه.

وكان الفرّاء استشهدَ بعدد من النصوص القرآنية وقرر استنادًا لها جواز إعطاء الجواب للشرط وإنْ تقدَّم القسم عليه حاملًا جوابَ الشرط على جواب القسم بسبب الحرف الذي يسبق الجواب، فقال: ((لام اليمين؛ كان موضعها في آخر الكلام، فلمّا صارت في أوله صارت كاليمين، فلُقيت بما يُلْقَى به اليمين، وإنْ أظهرت الفعل بعدها على «يفعل» جاز ذلك وجزمته؛ فقلت: لئن تقم لا يقم إليك))[٢]، وقد احتجّ الفراء بشواهد أُخر على إعطاء الجواب للشرط مع تقدّم القسم[٣]، وقد نقل رأيَّ الفراء هذا قسمٌ من النحويين[٤].

وقد علَّل الفراء إجازته تلك بأنْ جعلَ الفعلَ المجزوم في جواب الشرط على إرادة توهّم وجود حرف (اللام)، ولولا تصورُه وجود الحرف السابق للفعل المجزوم لكان الفعل هذا مرفوعًا جوابًا للقسم؛ لأنه ممّن يوافق مذهب الجمهور في جعْل الجواب للقسم، لكنّه ليس على سبيل الوجوب، فهو يرى أنَّه إذا تقدَّم

---

(١) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):١/ ٦٨ ــــ٦٩، وخزانة الأدب:١١/ ٣٣٢، وهو بلا نسبة فيهما. ((الدلج: سير الليل)) معجم مقاييس اللغة: ٢/ ٢٩٤ (دلج).

(٢) معاني القرآن (الفراء):١/ ٦٦، ويُنظر: خزانة الأدب:١١/ ٣٣٠

(٣) نظر: معاني القرآن (الفراء):١/ ٦٧ ــــ٦٩.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٩٠، وخزانة الأدب: ١١/ ٣٤١، وحاشية الخضري: ٢/ ١٢٦، والمدارس النحوية، (شوقي ضيف): ٢١٥

القسم عند اجتماعه مع الشرط صار الجواب للقسم فيُرفَع، ويُترك جواب الشرط استغناءً بجواب القسم، على أنْ يكون فعل الشرط بصيغة الماضي[١].

وتابع الفراءَ في إجازته وقوع الجواب للشرط وإن تقدَّم القسم عليه عددٌ من النحويين منهم ابن مالك الذي قال: ((وإن أخر الشرط استُغني في أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَ﴾، ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخّره))[٢]، واتفق معه الشارحُ ابنُ عقيل فحمل المسألة على القلة[٣]، وإلى هذا ذهب الشاطبي في شرحه[٤]، إلا أنّه حمل المسألة على الضرورة كما سيتبين.

وقد ردّ ابنُ عصفور هذا متمسكًا بِما عليه الجمهور من إعطاء الجواب للقسم، فرأى أنَّ بعض الافعال لا يُراد بها القسم والإنشاء بل يُراد منها الإخبار، ولذا جَعل الجواب للشرط، فقال: ((فبُنِيَ الجواب فيه على الشرط؛لأنَّ «حلفت» لم تُضَمَّن معنى القسم، بل هي خبر محض))[٥].

ولا أدري أ مقصد ابن عصفور من هذا أنَّ الفعل (حلفت) مفرّغًا من دلالة القسم في هذا البيت أم في كلِّ ما ورد فيه؟ لأنّ الثابت في لغة العرب أنَّ الفعل (حلف) ((أصله اليمين الذي يأخذ بعضهم من بعض بها العهد، ثمّ عبّر به عن

---

(١) ينظر: معاني القرآن (الفراء):١/ ٦٥، والجملة الشرطية: ٢٥٦.

(٢) شرح الكافية الشافية:٢/ ٨٨٩، ويُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ١٧٨٣، والنص القرآني من سورة النور، من الآية:٥٣.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:٤/ ٤٥.

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية:٦/ ١٧٤.

(٥) المقرب:١/ ٢٠٨، ويُنظر: خزانة الأدب:١١/ ٣٤٢

كلِّ يمين))[١]، فهو فعلٌ صريح في القسم[٢]، ولهذا لا أرى وجهًا من الصحة لما ذهب إليه ابن عصفور ههنا.

وقد حمل نحويون آخرون تلك المسألة على الضرورة الشعرية، منهم ابنُ مالك في أحد آرائه، إذ قال: ((وقد يُستغنى بجواب الشرط المتأخِّر عن جواب القسم المتقدِّم ولا يكون ذلك الا ضرورة))[٣]، وأخذ به الرضي[٤]، واختاره الشاطبي[٥]، ونسبه الخضري إلى جمهور النحويين[٦]، و عزاه خالد الأزهري إلى عموم البصريين[٧].

ويبدو أنَّ الأرجح مما تقدَّم هو الجواز مطلقًا وهو مذهب الفرّاء ومتابعيه؛ إذ المسألة ليست مقتصرة على الشعر بل هي واردة في النثر والشعر[٨]، ومما يعضُد هذا الوجه أن النحويين قد رجَّحوا أن يكون الجواب للشرط دون القسم إن تقدَّم ذو خبر[٩]، لذا فالأولى الاستغناء بجواب الشرط مطلقًا ((لأنَّ تقدير سقوطه مخلٌ بمعنى الجملة التي هو منها وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنَّه مسوق

(١) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان:٢٥٢ (حلف).

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد: ٦/ ٣٠٧٠.

(٣) شرح عمدة الحافظ:١/ ٣٦٧.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٥٧.

(٥) يُنظر: المقاصد الشافية:٦/ ١٧٥.

(٦) يُنظر:حاشية الخضري:٢/ ١٢٦.

(٧) يُنظر: شرح التصريح:٢/ ٤١٤.

(٨) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٣٩٠.

(٩) يُنظر: الكتاب:٣/ ٨٤، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٥٩، وحاشية الخضري: ٢/ ١٢٦، ومعاني النحو:٤/ ١٠٠.

لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ))[١]، وهذا ما أكَّده الدكتور إبراهيم السامرائي أيضًا[٢].

وقد وردت أمثلة لهذه المسألة في الكلام العلَوي المبارَك في أكثر من موطن، من ذلك قوله (عليه السلام) في مقتل الخليفة عثمان بن عفّان: ((**فَلَئِنْ كُنْتُ شَرِيكَهُمْ فِيهِ فَإِنَّ لَهُمْ لَنَصِيبَهُمْ مِنْهُ، وَلَئِنْ كَانُوا وَلُوهُ دُونِي، فَمَا التَّبِعَةُ إلاَّ عِنْدَهُمْ**))[٣].

في الشاهد العَلَوي موضعان اقترن الشرط فيهما بالقسم، الأول قوله: (لئن كنت)، فـ (اللام) موطِّئة للقسم، وبحسب ما يرى أغلب النحويين فإنَّ الجواب يجب أنْ يكون للقسم، لكن الإمام جعل الجواب للشرط بدليل أنّه مقترن بـ (الفاء) وهي مما تلزم في مثل هذا الموضع؛ إذ هو مؤكَّد بـ (إنَّ)، والموضع الثاني مثله وهو (**وَلَئِنْ كَانُوا وَلُوهُ**)، فقد اقترن جوابه بـ (الفاء) أيضًا؛ لأنّه منفي بـ (ما)، وهي مما يُجاب بها الشرط لا القسم، وقد جاء الفعل بعد أداة الشرط في كلا الموضعين ماضيًا لفظًا ومعنًى، وهذا ما يؤكده النحويون، فقد قرّروا أنْ يكون فعل الشرط بصيغة الماضي عند اجتماع الشرط والقسم[٤]، وإنما جعل الإمام (عليه السلام) التركيب قائمًا على الشرط؛ لأنه يريد بيان براءته من مقتل الخليفة عثمان بأُسلوب جَدَلي

---

(١) شرح الكافية الشافية:٢/ ٨٨٨، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٥٨.

(٢) ينظر:التطور اللغوي التاريخي:١٤٠.

(٣) نهج البلاغة: ٦٠، الرواية المنقولة بإثبات اللام الموطئة بالقسم في (لئن كنت شريكهم) و (ولئن كانوا وله) هي الأشيع والأشهر تداولًا بين شروح النهج وانفرد ابن أبي الحديد بعدم إيرادها، ولهذا اتبعتُ الرواية الأشهر التي أوردها عدد من شراح النهج، ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): ١/ ١٨٢، وحدائق الحقائق: ١/ ٢٢٠، وشرح (البحراني): ١/ ٣٣٢، وبهج الصباغة: ٩/ ٣٥٨، ومنهاج البراعة (الخوئي): ٣/ ٣٠٧، وفي ظلال نهج البلاغة:١/ ١٦٠، وتوضيح نهج البلاغة: ١/ ٢٧، وشرح (الموسوي): ١/ ١٨٧، نهج البلاغة (الصالح): ٦٣.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٥٧، وارتشاف الضرب:٤/ ١٧٨٣.

قائم على سَرْد الحجج العقلية، الهدف من هذا وضع ضابطة لكلِّ فعل مشابه، وهو الأُسلوب نفسه الذي يستعمله القرآن الكريم في سوق الأدلة والبراهين العقلية، فالحادثة التي يشير إليها الإمام لا تخرج عن احتمالين لا ثالث لهما؛ إما أنْ يكون دخولهم في مقتل عثمان بالشركة وإما أنْ يكون بالاستقلال، وعلى كلا الفرضين فالإمام بريء وليس لهم أنْ يطالبوه بدم عثمان، أما على الاحتمال الأول فهم لم يقولوا بأنهم شركاء؛ لأنَّ ذلك يستلزم تسليم أنفسهم إلى أولياء المقتول، ولّما لم يكن ذلك انتفى الجواب بانتفاء شرطه، وبقي احتمال واحد وهو مباشرتهم هم بالقتل، ولهذا يتعيّن عليهم أنْ يخصّوا أنفسهم بالمطالبة لا الإمام (عليه السلام)، وأنْ يتحمَّلوا كلَّ الآثار المترتبة على ما قاموا به[١].

اتّضح مما تقدَّم أنَّ عرض الحادثة وما فيها من إشكالات واحتمالات يتطلّب عرضها بأُسلوبٍ قائمٍ على التعليق الشرطي. فكلُّ احتمال يتطلب بيان عاقبته ومصيره ونتيجته، وهذا ما حدث، إلا أنَّ الإمام ابتدأ التركيب بالقسَم وهو توكيد؛ لأنَّه (عليه السلام) كان في معرض اتهام، والتوكيد إنما يُراعي حال المخاطَب كما معلوم، وبهذا يكون التركيب الشرطي كلُّه مؤكَّدًا بالقسم[٢]، وهو وجهٌ يبعدنا من الخوض في خلاف النحويين يعضُد ذلك ما ورد من شواهد فصيحة.

ومما يلفت النظر في تعبير الإمام أنَّ فيه تقابلًا دلاليًا رائعًا بين أُسلوبي الشرط والقسم إذ ابتدأ التركيب بالتوكيد والشرط وختمه بالشرط المؤكَّد أيضًا، فابتُدئ الموضع الأول بـ (لئن) وهو شرط مؤكَّد بالقسَم، وأُجيبَ بالشرط المؤكَّد بـ (أنَّ)، و (اللام)، وأما الموضع الثاني فابتدأه بـ (لئن) أيضًا وختمه بأُسلوب القصر (ما)، و

(١) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٣/ ٣١٠، وشرح (الموسوي):١/ ١٨٩.

(٢) يُنظر: الجملة الشرطية: ٤٥٤، و٤٧٥.

(إلا) وهو مما يفيد التوكيد أيضًا، في إشارة إلى وثاقة رأيه (عليه السلام) وكذبهم.

ومن الشواهد العلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في توبيخ أصحابه: **((وَلَئِنْ أَمْهَلَ اَللَّهُ اَلظَّالِمَ فَلَنْ يَفُوتَ أَخْذُهُ وَ هُوَ لَهُ بِالْمِرْصَادِ))**[١].

الإمام في معرض التهديد لأهل الشام بأنَّ الله تعالى سيأخذهم وأنه سبحانه لهم بالمرصاد، ولذا لا يتصوَّر أحد أنَّ الله سبحانه يُمهلهم إلى أجل غير محدَّد[٢]، فالتعليق الشرطي قائم بين ركنَي التركيب المصدَّر بالتوكيد والمختتَم به أيضًا، فجملة الشرط (لئن أمهل) وجوابه (فلن يفوت) المقترن بـ (الفاء).

ومثله قوله (عليه السلام) في بيان شجاعته: **((والله لَوْ تَظَاهَرَتِ اَلْعَرَبُ عَلَى قِتَالِي لَمَا وَلَّيْتُ عَنْهَا))**[٣].

ومثله قوله (عليه السلام) في حضِّ أصحابه على القتال: **((وَاَيْمُ الله لَئِنْ فَرَرْتُمْ مِنْ سَيْفِ اَلْعَاجِلَةِ لاَ تَسْلَمُونَ مِنْ سَيْفِ اَلْآخِرَةِ))**[٤].

واستنادًا إلى كلّ ما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ هذا الأُسلوب عربي فصيح وارد في الكلام العربي شعرِه ونثره كثيرًا لا قليلًا، لهذ يجب تعديل القاعدة بالآتي: **يجوز ـ عند اقتران القسم بالشرط ـ وقوع الجواب للشرط في السَّعة والاختيار خلافًا لمن منعه أو وسمه بالضرورة الشعرية لورود ذلك في نهج البلاغة.**

(١) نهج البلاغة:١٨٤، وينظر: شرح (المعتزلي):٧/ ٧٠، وينظر: أسلوب القسم في نهج البلاغة (عرض وإحصاء)، م.م. فلاح رسول حسين، بحث منشور في مجلة أهل البيت (عليهم السلام) العدد الثامن، حزيزان ٢٠٠٩م: ٢٣٠.

(٢) ينظر: شرح (البحراني):٢/ ٤٠٤، وتوضيح نهج البلاغة:٢/ ١١٠.

(٣) نهج البلاغة: ٥٥٦، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٦/ ٢٨٩، وينظر: أسلوب القسم في نهج البلاغة:٢٣٠.

(٤) نهج البلاغة:٢٣٨، وينظر: شرح (المعتزلي): ٨/ ٥.

المسألة الرابعة: جواز ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة:

ذهب النحويون إلى أنَّ الأصل في الإعراب هو الحركات والسكون فالضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم[١]، إلا أنَّه يُعدل عن هذا الأصل في عدد من الأبواب النحوية فتُعرب حينئذٍ بالحروف من ذلك الأسماء الستة، فتُعرب بالحروف؛ بـ (الواو)، أو (الألف)، أو (الياء) نيابة عن الحركات بشروط عامة[٢]، وشرطين خاصين في (ذو)، و (فو)[٣].

وقد علَّل النحويون خروج تلك الأسماء عن الأصل في الإعراب بعلل مختلفة، منها أنَّ إعرابها بالحروف جاء تمهيدًا لإعراب المثنى والجمع، وكانت الأَولى بذلك؛ لأنها لا تنفك عن الإضافة، قال ابن الورّاق (ت:٣٨١هـ): ((جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر، توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أنَّ التثنية والجمع فرع على الواحد))[٤]، وقد تبعَهُ في هذا قسمٌ من النحويين[٥].

ولعلَّ الاحتكام إلى قضية الأصل والفرع أقرب إلى الفلسفة منها إلى اللغة، فما أدرانا أنَّ العرب قد نطقوا بالمفرد أولًا ثم أرادوا به تمهيدًا للتثنية والجمع؟ ألم تنطق العرب بألفاظ مثنى ولا مفرد لها؟ لذا يبدو لي أنَّ الأقرب إلى الواقع اللغوي

(١) يُنظر: علل النحو: ١٤٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥٤، وهمع الهوامع: ١/ ٧٨ ــ٧٩.

(٢) يُنظر: ارتشاف للضرب:٢/ ٨٤١، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٢٣، شرح ابن عقيل:١/ ٥٣.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/ ٤٥و٤٨، وشرح الأُشموني: ١/ ٤٩، والنحو الوافي:١/ ١٠٩.

(٤) علل النحو:١٥٠.

(٥) يُنظر: كتاب اسرار العربية:٤٣، وشرح المفصل (ابن يعيش):١/ ٥٢، وشرح الأُشموني:١/ ٥٢.

أنَّ هذه الأسماء تُستعمَل مضافةً كثيرًا لهذا أُعرِبَتْ بالحروف، وهذا ما أكده ابن بابشاذ قائلًا: ((أُعربت بالحروف وهي على هذه الحالة أعني إذا كانت مضافة؛ لأنها أسماء حُذِفتْ لاماتها، وضَمنتْ معنى الإضافة، فجُعلَ إعرابها بالحروف كالعوض من حَذفٍ لاماتها))[1].

إنَّ جزءًا من تلك التعليلات صحيح، ذلك ما يخص كثرة إضافة تلك الأسماء استنادًا إلى ما أجريتُه من إحصاء لمواضع (فو) في الحديث النبوي وفي كلام الإمام علي (عليه السلام) خاصة وكلام أهل البيت (عليهم السلام) عامة تبيَّن منه كثرة الشواهد التي ورد فيها (فو) مضافًا، إلا أنه مع تلك الإضافة أُعربَ بالحركات، ولم يُعرَبْ بالحروف كما قيل، إلا في بعض الشواهد التي أُضيفَ فيها (فو) إلى الضمير، فالتعليل تنقصه الدِّقة ويفتقر إلى الاطّراد كما سيأتي.

وأمّا الحديث عن (فو) خاصة فإنَّ النحويين قد اشترطوا لإعرابه بالحروف خلوَّه من (الميم) المبدَلة من (الواو) وجوبًا؛ لأن أصلَه (فوه)، والجمع (أفواه)، فهو في غير الإضافة (فم)، نقول: هذا فمُ، فتظهر الحركات الإعرابية على آخره؛ لأنه يشبه الأسماء المفردة في ذلك، قال سيبويه ((وأمَّا «فم» فقد ذهب من أصله حرفان، لأنه كان أصله «فوهٌ»، فأبدلوا «الميم» مكان «الواو»، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم))[2]. وإبدال «الواو» «ميماً» قليل[3]، وتعليل هذا الإبدال أنَّ الاسم لا يصلح أنْ يبقى على حرفٍ واحدٍ أحدهما حرف لين؛ لأنَّ حرف اللين هذا سيسقط من الكلمة إنْ تحركتْ في الإعراب وحُذفتْ بالتنوين، فلهذا كان الإبدال واجبًا

(١) شرح المقدمة المحسبة: ١/ ١١٩.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣٦٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/ ٢٤٠.

ههنا[١]، وقد اختِيرتْ (الميم) هنا؛ لأنهّا هي و (الواو) من مخرجٍ واحد[٢]، وإن كان ثمة خلاف بين علماء العربية في اشتراط اتحاد المخرج عند الإبدال[٣].

فالذي جرى في (فم) ((بمنزلة تثقيل «لو» ليشبه الأسماء فإذا سمَّيتَه بهذا فشبِّهْهُ بالأسماء كما شبَّهتْ العرب ولو لم يكونوا قالوا: فمٌ لقلت: فوهٌ لأنَّه من «الهاء» قالوا: أفواهٌ كما قالوا: سَوط وأسواط))[٤]، وقد فسرَّ ابن جني معنى هذا التثقيل بقوله: ((أصل ذلك أنَّهم ثقَّلوا «الميم» في الوقف؛ فقالوا: هذا فمّ، كما يقولون: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا فمٌّ، ورأيت فمًّا، كما أَجروا الوصل مجرى الوقف فيما حكاه سيبويه عنهم من قولهم ثلاثة أربعه))[٥].

ويبدو واضحًا مما تقدَّم أثرُ الصوت في الدرس النحوي، فعدم قدرة (الواو) ـ بعد تحوّلها إلى صوت «الألف» وهو صائت طويل ـ على إظهار حركات الإعراب أفضى إلى إبدالها «ميمًا» فهي صامت له القدرة على استيعاب الصوائت القصيرة وهي (الضمة والفتحة والكسرة).

وأما في حالة الإضافة فيعود ما أُبدِلَ إلى أصله وهو (الواو)، فيقال: هذا فو زيد؛ لأنَّ الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها[٦]، وقد ثبتت (الميم) في الإضافة،

---

(١) يُنظر: المقتضب:٣/ ١٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب:١/ ٨٨، والنحو الوافي:٤/ ٧٩٠-٧٩١.

(٢) يُنظر: المقتضب:٣/ ١٥٨.

(٣) يُنظر: سر صناعةالإعراب:١/ ١٨٠، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليوسي، تح: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد:٢/ ٢٥٣، والمخصص، ابن سيده، تح: خليل ابراهيم جفال:١/ ١٢١.

(٤) الكتاب:٣/ ٢٦٤، ويُنظر: المحكم والمحيط الاعظم:٤/ ٤٣٤ (فوه).

(٥) سر صناعة الإعراب:١/ ٤١٦.

(٦) يُنظر: علل النحو: ٢٣١، وشرح التصريح:٢/ ٧٤٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٥٣٤.

فنقول: هَـذا فمُـكَ ورأيـتُ فَمَـكَ وفي فمِـكَ[١]، أي: إنَّ في (فـم) عنـد إضافتـه لغتـين إحداهما: بثبـوت (الميـم) وتُعـرَبُ بالحـركات وبحسـب عـدد مـن النحويـين أنّهـا قليلـة ـ وليـس بصحيـحٍ؛ فهـي الأكثـر كـما سـيرد فيـما أحصيـت ـ والأُخـرى: بإبـدال (الميـم) (واوًا) وهـي الأكثـر[٢].

وقـد رآى أبـو عـلي الفـارسي أن ثبـوت (الميـم) في الإضافـة مـن ضرائـر الشـعر، إذ أورد قـول رؤبـة بـن العجـاج[٣]:[مـن الرجـز]

كالحوتِ لا يَرْويهِ شيءٌ يلهمُه   يُصبح ضمآن وفي البَحرِ فَمُه

ثـم أبـدى رأيَـه فيـه قائـلًا: ((قـد اضطـر الشـاعر فابـدل مـن «العـين» في «فـم» «الميـم» في الإضافـة))[٤]، وقـد وافقـه عـلى هـذا عـددٌ مـن النحويـين، منهـم الحيـدرة اليمنـي (ت:٥٩٢هـ)[٥]، وابـن عصفـور[٦]، وعـزاه السـيوطي إلى المغاربـة[٧].

إنَّ الاحتكام إلى الحديث النبوي الشريف في تعديل الظواهر النحوية لهو سبيل حسـن وطريـق سـديد يحـلُّ كثـيرًا مـن مشـكل العربيـة، ويسـهم في التخلـص مـن كثـير مـن الوهـم الـذي وقـع فيـه بعـض علـماء العربيـة بسـبب نقـص اسـتقرائهم، فالحديـث النبـوي نـصٌّ عـربي فصيـح، ودليـل وافٍ مـن أدلّـة العربيـة في الاحتجاج، ومن هـذا فقد

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/ ٤١٢، والأُصول في النحو:٣/ ٢٧٣.

(٢) يُنظر: الأُصول في النحو:٣/ ٢٧٣، وشرح الأُشموني:١/ ٥٣، والنحو الوافي:٤/ ٧٩٠-٧٩١.

(٣) مجموعـة أشـعار العـرب وهـو مشـتمل عـلى ديـوان رؤبـة بـن العجـاج وعـلى أبيـات مفـردة منسـوبة إليـه، اعتنى بتصحيحـه وترتيبـه: وليـم بـن الـورد البروسي:١٥٩.

(٤) البغدايات:١٥٦، ويُنظر: الاستقراء الناقص:٦٠.

(٥) يُنظر: كشف المشكل في النحو، تح:د. هادي عطية مطر:١/ ١٨١.

(٦) يُنظر: المقرب:١/ ٢١٦.

(٧) يُنظر: همع الهوامع:١/ ١٤٣.

استند إليه عدد من النحويين في تصويب ما وهم به الفارسي، فلفظة (فم) التي قصر إضافتها على الشعر قد وردت في قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((كلُّ عملِ ابنِ آدم له إلا الصوم، فإنَّه لي وأنا أجزي به، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك))[١]؛ لذا قد جوَّز عدد من النحويين ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة في السَّعة والاختيار، منهم ابن مالك الذي قال: ((وزعم الفارسي أنَّ قوله: « يصبح ظمآن وفي البحر فمه » من الضرورات بناءً على أنَّ «الميم» حقها ألّا تثبتَ في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أنَّ ذلك جائز في النظم والنثر))[٢]، لكن ابن مالك عدَّه نمطًا قليلاً في العربية[٣]، واصفًا أبا علي الفارسي بقلّة العلم[٤]، وقد أيّد ابنَ مالك في جواز ثبوت (ميم) عند الإضافة في السعة والاختيار عددٌ من علماء العربية، منهم أبو حيان[٥]، والمرادي[٦]، وابن عقيل[٧]، والسلسيلي[٨]، والدماميني[٩]، والأُشموني[١٠]، والأزهري[١١]، والسيوطي[١٢]،

---

(١) صحيح البخاري: ٧/ ١٦٤ (٥٩٢٧)، وينظر: بحار الأنوار:٩٣/ ٢٥٨، والخلوف: تغير رائحة الفم، يُنظر: لسان العرب:٩/ ٩٣ (خلف).

(٢) شرح التسهيل (ابن مالك): ١/ ٤٩.

(٣) يُنظر: شرح عمدة الحافظ:١/ ٥١٦.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): ٣/ ٢٨٥.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب:٢/ ٨٤١.

(٦) يُنظر: توضيح المقاصد:١/ ٣٢١ -٣٢٢.

(٧) يُنظر: المساعد:١/ ٣٠.

(٨) يُنظر:شفاء العليل:١/ ١٢٣.

(٩) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى:١/ ١٥٨.

(١٠) يُنظر: شرح الأُشموني:١/ ٥٣.

(١١) يُنظر: شرح التصريح:١/ ٦٠.

(١٢) يُنظر: همع الهوامع:١/ ١٤٣.

والدكتور محمود فجال من المحدثين[١].

إنَّ ترجيح ما رآه ابنُ مالك ومؤيدوه تعضُده كثرة الشواهد الحديثية الواردة في هذا الباب، فهي ليست قليلة كما حكمَ عليها ابنُ مالك نفسُه؛ إذ قد وردت في أكثر من موطن من ذلك قوله (ﷺ): ((إنك لن تُنفقَ نفقةً تبتغي بها وجه الله إلا أُجِرْتَ عليها، حتى ما تجعل في فم امرأتك))[٢]، وقوله (ﷺ): ((اخْنِثْ فَمَ الْإِدَاوَةِ ثمَّ شَرِبَ مِنْ فِيهَا))[٣].

ومن شواهد تلك المسألة في الكلام العلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في بيان زهده: ((**وإنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لأهون مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا**))[٤].

كلامه (عليه السلام) في بيان زهده في هذه الدنيا الدنيّة التي طلّقها ثلاثًا؛ ومن أجل هذا أضافها (عليه السلام) إلى المخاطَبين في إيحاء منه إلى تمسّكهم بها، لكنَّها عنده لا تساوي ورقة في فم جرادة تقضمها، وفي هذا منتهى الزُّهد وأقصى غايات الحرص لمن يحكم الامة ويدير شؤونها[٥]. وقوله: (فم جرادة) إشارة إلى حقارة الدنيا عنده (عليه السلام)، وقد يكون إثبات (الميم) هنا وعدم استعمال (في) إنما جاء لبعدين أولهما صوتي يهدف إلى التخلّص من الثقل الحاصل من التضعيف فيما لو

---

(١) يُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي:١٥٥.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ٢٠ (٥٦).

(٣) سنن أبي داوود:٣/ ٣٣٧ (٣٧٢١)، واخنث فم الأدواة مأخوذ من قولهم: ((خنثت السقاء، إذا كسرت فمه إلى خارج فشربت منه)). معجم مقاييس اللغة: ٢/ ٢٢٢ (خنث). وله نظائر أُخرى: مسند أحمد ٢١/ ٢١٠ (١٣٥٨٦)، والأدب المفرد بالتعليقات، البخاري، تح: سمير بن أمين الزهيري:٥٢٢ (٥٩١)، والمعجم الكبير، الطبراني، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي:٨/ ٢٢٠ (٧٨٧٦).

(٤) نهج البلاغة:٤٦٠، وينظر: شرح (المعتزلي):١١/ ٢٤٦.

(٥) يُنظر: شرح (الموسوي):٤/ ٥٤.

قيل: (... ورقة في فيِّ جرادة)؛ لأنَّ العرب ((يستثقلون في كلامهم التضعيف))[١]، والسبب في هذا التضعيف هو أنَّ الكلمة ثنائية وثانيها حرف لين، لهذا يُضاعَف حرف اللين هذا، فيقال في (لوْ): لوٌّ، وفي (في): فيٌّ[٢]، أما إذا أُريدَ التخلص من تلك الكراهة وقعنا في توالي المقاطع المتماثلة الذي تكرهه العربية أيضًا، هذا فضلًا عن أنَّ تخفيف (الياء) قد يتسبَّب في إسقاطها لالتقاء الساكنين، وهذا بدوره يؤدي إلى البعد الآخر المتمثل في اللَّبس والغموض في التركيب، ولعل هذا يفسِّر قلة استعمال هذا النمط مقابل استعمال (في فم)؛لأن العربية موضوعة للإفهام، وهذا ما عليه نصُّ الإمام (عليه السلام).

وممّا يؤكِّد ما ذهبتُ إليه أنّ هذا الاستعمال هو الشائع في مرويات أهل البيت (عليهم السلام) كثيرًا، من ذلك قول الإمام الباقر (عليه السلام): ((إنّما مَثل الحاجة إلى من أصاب ماله حديثًا كمثل الدرهم في فم الأفعى أنت إليه مُحوِج وأنت منها على خطر))[٣]، وقول الإمام الصادق (عليه السلام): ((تُدخِل يدَك في فمِ التنّين إلى المرفق خيرٌ لكَ من طلب الحوائج إلى مَن لم يكنْ ثمّ كان))[٤].

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ ثبوت (ميم) (فم) جائزٌ في السَّعة والاختيار وليس مقتصرًا على لغة الشعر كما ذهب الفارسي ومن تبعه، هذا فضلًا عن أنَّ تلك الإضافة ليست قليلة، فالشواهد كما اتضح كثيرة؛ لهذا لا يمكن قبول التعليل الذي يذهب إلى أنها قد أُعرِبَت بالحروف بسبب إضافتها؛ لأن (الميم) قد ثبتت مع الإضافة إلى الظاهر خاصة، واستنادًا إلى كلِّ هذا يمكن إعادة صوغ القاعدة بالآتي:

(١) الكتاب:٢/ ٣٦٩.

(٢) يُنظر: حاشية الصبان:١/ ٥٦، والنحو الوافي:١/ ٣١.

(٣) بحار الأنوار:٧٥/ ١٧٤.

(٤) تحف العقول:٣٦٥.

يجوز في السَّعة والاختيار ثبوت (ميم) (فم) كثيرًا في السَّعة والاختيار لورود ذلك في الشواهد النثرية الفصيحة من نهج البلاغة فضلًا عن السُّنة النبوية الشريفة.

المسألة الخامسة: جواز إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المشتمِل على ضمير الموصوف:

الصفة المشبهة قسم من أقسام المشتقات في العربية تُشتق غالبًا من الفعل اللازم لمن يقوم به؛ لذا هي تدلُّ على الثبوت والدوام[(١)]، ولمّا كانت مشبَّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد كانت فرعًا عليه في العمل، والفروع تنحطُّ عن الأُصول[(٢)].

أمّا عملُها فهي لا تعمل إلا فيما إذا كان المعمول من سببها مُعرَّفًا بـ (الألف)، و (اللام) أو كان نكرةً[(٣)]، بشروط عمل اسم الفاعل نفسها من الاعتماد على النفي، أو الاستفهام[(٤)].

وللصفة المُشَبَّهَة حالتان إما أنْ تكون مقترنةً بـ (الألف)، و (اللام) أو مجردةً منهما[(٥)]، وعلى كلا التقديرين فإنَّ إعراب معمولها له ((ثلاث حالات: الرفع على الفَاعِلية، وقال الفارسي:أو على الإبدال من ضمير مستتر الصِّفة، والخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً، وعلى التمييز إن كان

---

(١) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٦/ ٨١، وشرح الرضي على الكافية:٣/ ٤٣١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٦ / ٨٢، وشرح التصريح:٢/ ٤٥.

(٣) () يُنظر: الكتاب: ١/ ١٩٤، والمقتضب:٤/ ١٦٤، والبغداديات:١٣٢.

(٤) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٦ / ٧٩.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٤٣٥، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٤٣ ــــ ١٤٤.

نكرةً))[١]. على أنَّ صورَ هذا المعمول كثيرةٌ جدًا يصعب الإحاطة بها، فقد أوصلها بعض النحويين إلى أربعة عشر ألفًا ومائتين وست وخمسين صورة[٢]، وفيها من الصور الحسنة، والقبيحة، والممتَنِعَة.

ومن تلك الصور إضافة الصفة المشبهة المجرَّدة من (الألف)، و (اللام) إلى معمولها المشتمل على ضمير الموصوف، نحو: مررتُ بامرأة حسنةِ وجهِها، وهو وجهٌ قد اختلف النحويون فيه على مذاهبَ وآراء.

فقد ذهب فريق من النحويين إلى أنه لم يرد في منثور العرب وإنما بابه الشعر من ذلك قول الشماخ بن ضرار الذبياني[٣]: [من الطويل]

أقامتْ على رَبْعَيهما جارتَا صفًا كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتا مُصْطلاهُما

فقد عدَّه سيبويه وجهًا قبيحًا، فقال: ((وقد جاء في الشعر حسنة وجهها، شبَّهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء؛ لأنه بـ«الهاء» معرفة كما كان بـ«الألف» و«اللام»، وهو من سبب الأول كما أنَّه من سببه بـ«الألف»، و«اللام»))[٤].

وقد وافق سيبويه على هذا جمعٌ من العلماء منهم ابن السراج[٥]، وأبو علي

(١) أوضح المسالك: ٣/ ٢٢٢، ويُنظر: شرح التصريح: ٢/ ٥٢.

(٢) يُنظر: شرح التصريح: ٢/ ٥٦.

(٣) يُنظر: الكتاب: ١/ ١٩٩، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٩٣، والبيت في ديوانه، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي: ٣٠٨، والصفا: الحجر الاملس ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٣/ ٢٩٢ (صفو)، كميتا، من الكمتة وهي الحمرة الشديدة المائلة الى السواد. ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٥/ ١٣٧ (كمت).

(٤) الكتاب: ١/ ١٩٩.

(٥) يُنظر: الأُصول في النحو: ٣/ ٤٧٥.

الفارسي[١]، وأكَّده تلميذه ابن جني[٢]، كما سار على ذلك كلٌّ من الأعلم[٣]، والصّيْمري[٤]، والزمخشري[٥]، واختاره ابن يعيش[٦]، وابن ابي الربيع[٧].

ولما كان المعنى سبيلًا مهمًا في فهم التوجيه النحوي كان لا بد من الوقوف بإيجاز على معنى بيت الشماخ، ولعلَّ ما فسر به السيرافي يغني القول بذلك، إذ قال: ((ومعنى «جارتا صفا» الأثافي، و «الصفا» هو الجبل، وإنما يُبنى في أصل الجبل في موضعين ما يوضع عليه القدر ويكون الجبل هو الثالث، فالبناء في الموضعين هما جارتا صفا، وقوله: «كميتا الأعالي»، يعني أنَّ «الأعالي» من موضع الاثافي لم تَسْوَد؛ لأنَّ الدخان لم يصل إليها فهي على لون الجبل، وجعل ما علا من الجبل أعالي الجارتين، «وجونتا مصطلاهما» يعني مسودتا المصطلى، يعني الجارتين مسودتا المصطلى، وهو موضع الوقود))[٨]، وعلى هذا يكون محل الشاهد فيه هو ((«جونتا مصطلاهما» فجونتا مثنى، وهو بمنزلة «حسنتا « وقد أضيفتا إلى « مصطلاهما «، ومصطلاهما بمنزلة «وجوههما» فكأنه قال:حسنتا وجوههما، والضمير الذي في مصطلاهما يعود إلى «جارتا صفا»))[٩].

---

(١) يُنظر: البغداديات:١٣٣.

(٢) يُنظر: الخصائص:٢/ ٤٢٠-٤٢١.

(٣) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ١٣٦.

(٤) يُنظر:التبصرة والتذكرة:١/ ٢٣٤.

(٥) يُنظر: المفصل:٢٣١.

(٦) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٦/ ٨٦-٨٧.

(٧) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجي: ٢/ ١١٠٠.

(٨) شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٢/ ٥٧، ويُنظر: خزانة الأدب: ٤/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٢/ ٥٧.

ولبيان علّة وصف هذه الوجه من الإضافة بالقبح أو الرداءة لا بد من الوقوف على أصل المسألة، فالأصل في الصفة المشبّهة أنْ تعمل الرفع فيما هو سببها، على أنْ يشتمل هذا المعمول على ضميرٍ يعود على الموصوف. فأصلُ قولنا مثلًا: (مررت برجل حسن الوجه) هو (مررت برجل حسنٍ وجهُه)، فقد رَفعتْ الصفةُ (حسن) معمولَها (وجهه) وفيه ضميرٌ يعود على الصفة وهو (الهاء)، فعند حَذفِ هذا العائد للعِلم به يصيرُ في الصفة؛ لأنَّه لابد من اشتمال الصفة على رابط، والدليل على استكان هذا الضمير في الصفة هو تأنيث الصفة بسببه فنقول: مررت بامرأة حسن وجهها، فـ (الحسن) وصف للوجه، والضمير (الهاء) في (الوجه) عائد إلى (المرأة)[1].

واستنادًا إلى ما تقدَّم فإن قيل: مررت بامرأة حسنة وجهها، عاد على المرأة ضميران أحدهما: ضمير الصفة (حسنة)، والآخر: الضمير في (وجهها) وهذا خطأ؛ لإضافة (حسنة) إلى (الوجه)، والشيء لا يُضاف إلى نفسه عند البصريين[2]، على أنَّ الرضي زاد على ذلك تعليلًا آخر، فرأى أنَّ الإضافة موضوعة من أجل التخفيف، فقبيح أنْ يجري التخفيف من وجه وهو حذف التنوين من الصفة ويُترَك الوجه الأهم وهو بقاء الضمير في معمول الصفة[3].

وقد ذهبت طائفة أُخرى من النحويين إلى منع هذه الاضافة مطلقًا في الشعر والنثر، وقد نُسِبَ القول بهذا الرأي إلى المبرد[4]، وهو ما اختاره الزجّاجي ناسبًا

(١) يُنظر: البغداديات:١٣٣-١٣٤، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٦/ ٨٤.

(٢) يُنظر: البغداديات: ١٣٣ -١٣٤، وأمالي السهيلي:١١٦-١١٧، وشرح الرضي على الكافية:٢/ ٢٤٤.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/ ٤٣٦.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٣/ ٩٦-٩٩، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١٠٦٨، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:٢/ ١١٠١.

القول به إلى جميع النحويين[١]، وقد أجابوا عمّا استشهد به سيبويه بأنَّ الضمير في (مصطلاهما) ليس عائدًا على الموصوف، وانما هو عائد على سببه (الأعالي) وقد ثُني الضمير في (مصطلاهما)؛لأنَّ (الأعالي) جمعٌ لفظًا مثنى معنًى[٢]، وقد رُدَّ هذا التوجيه لفساد المعنى؛ لأنَّ معنى (كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما) اسودّت الجارتان واصطلى أعاليها، وهذا لا يستقيم ودلالة البيت؛ لأن الأعالي لم تَسودّ لعدم وصول الدخان إليها[٣].

ويبدو أنَّ السماع يقف بالضد من أقيسة النحويين، فقد وردت شواهد نحوية من النثر الفصيح كانت فيها إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المضاف واضحة لا يمكن تأويلها، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (ﷺ) في وصف الدجّال: ((**أَلَا إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا حَذَّرَ الدَّجَّالَ أُمَّتَهُ، وَهُوَ أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُسْرَى**))[٤].

ومن شواهد هذه الإضافة في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله في وصف النبي محمد (ﷺ): ((كانَ **رَسُولُ الله (ﷺ) ضَخْمَ الْهَامَةِ، كَثِيرَ شَعَرِ الرَّأْسِ رَجِلا، أَبْيَضَ مُشْرَبًا حُمْرَةً، طَوِيلَ الْمَسْرُبَةِ، شَثْنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، طَوِيلَ أَصَابِعِهَا**))[٥].

وقد نظر جمع من النحويين في هذه النصوص وسواها فقرّروا أنّ تلك

---

(١) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:٢/ ١٠٩٩–١١٠٠، وامالي السهيلي: ١١٦– ١١٧.

(٢) يُنظر: التبصرة والتذكرة:١/ ٢٣٥ – ٢٣٦، وشرح التسهيل (ابن مالك): ٣/ ٩٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:٢/ ١١٠٠.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب:٤/ ٢٩٧.

(٤) مسند احمد:٣٦/ ٢٥٨ (٢١٩٢٩).

(٥) الأمالي، القالي، عُني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي:٢/ ٦٩، وأمالي السهيلي: ١١٧–١١٨، وشرح التسهيل (ابن مالك):٣/ ٩٥، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١٠٦٩. المسربة: شعر الصدر. ينظر: لسان العرب: ١/ ٤٦٥ (سرب).

الإضافة واردة في السَّعة والاختيار، وهو المذهب الذي نُسب إلى الكوفيين[١]، واختاره السهيلي[٢]، على أنَّ ابن مالك أجازه على ضعف مستندًا في ذلك إلى عدد من الشواهد النثرية[٣]، معترضًا على مَن ذهب إلى تأويل بيت الشماخ على أنَّ (الأعالي) جمع في اللفظ مثنى في المعنى، فقال: ((وهذا صحيح في الاستعمال منافر للمعنى؛ لأنَّ «مصطلى الأثفية» أسفلها، فإضافته إلى «أعلاها» بمنزلة إضافة «أسفل» إليه، وأسفل الشيء لا يُضاف إلى أعلاه، ولا أعلاه إلى أسفله، بل يُضافان إلى ما هما له من أسفل وأعلى))[٤]. هذا فضلاً عن أنَّ حمل التثنية على الجمع فيه بُعد؛ والمعروف حمل الجمع على التثنية[٥]، ثم إنَّ في هذا التأويل رجوعًا إلى ما انصُرِف عنه، والعرب لا ترتضي هذا[٦].

أما ادّعاء كون الإضافة تفضي إلى إضافة الشيء إلى نفسِه وهو مما يمنعه النحويون فقد تكفَّل الرضي بالردِّ عليه قائلًا: ((لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها، فجعلوه في صورة المفعول، الذي هو أجنبي من ناصبه، ثم أضيفت إليه حتى لا يستنكر في الظاهر، وإن أراد أنه أُضيفَ «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب (حسن) فكأنَّك أضفت (حسنا) إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز، فليس بشيء؛ لأن ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضا، وقد قيل فيها:

(١) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٣/ ٩٦، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١٠٦٩.

(٢) يُنظر: أمالي السهيلي: ١١٧-١١٨ شرح التسهيل (ابن مالك):٣/ ٩٥

(٣) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):٣/ ٩٥.

(٤) المصدر نفسه:٣/ ٩٩.

(٥) يُنظر: البغداديات: ١٤٠.

(٦) يُنظر: الخصائص:٢/ ٤٢١-٤٢٣، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٩٩.

واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره، ونحو ذلك))[1]، ومما يعضد إضافة الشيء إلى نفسه أيضًا ورودها في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في أكثر من موضع[2].

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم يترجَّح لديَّ مذهبُ من أجاز تلك الإضافة لورودها في أصح أدلّة السماع العربي من الحديث النبوي الشريف وكلام الإمام علي (عليه السلام)، ولهذا نخلص إلى تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **يجوز في السعة والاختيار إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف لورود السماع بذلك في نهج البلاغة فضلًا عن السنة النبوية الشريفة.**

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٣٧.

(٢) يُنظر: شرح (المعتزلي): ١/ ٢٧٢، ٦/ ٤٧، ١٣/ ١١٠.

الباب الثالث

ما لم يذكره أغلب النحويين
وورد في كلام الإمام (عليه السلام)

الفصل الأول : ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوبَي القسم والشرط
الفصل الثاني : ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر

توطئة:

من المعلوم لدى الدارسين أنَّ علماء العربية الأوائل قد قاموا بجهودٍ مهمةٍ في استقراء اللغة بهدف الحفاظ عليها من اللحن والخطإ، والوصول إلى وصف قواعدها، وتبويب مسائلها، غير أنَّ سَعة العربية وامتدادها فضلًا عن البواعث أو الأسباب التي رافقت موقف طائفة من النحويين من أدلّة السماع العربي فمنعوا الاحتجاج ببعضها، وضعَّفوا الاستشهاد ببعضٍ آخر، كلُّ ذلك أفضى إلى إغفال جملة من الاستعمالات العربية الفصيحة التي حاول عددٌ من متأخري النحويين تسجليها أو استدراكها على من تقدَّمهم من العلماء، وقد تغيب بعض التراكيب النحوية عن علماء العربية القدماء والمتأخرين معًا.

وموضوع هذا الباب هو رصد جملة من الأنماط النحوية التي لم يُشِر إليها النحويون أو أغلبهم فيما وضعوه من قواعد، إلا أنها قد وردتْ في كلام الإمام (عليه السلام)، الأمر الذي ينبغي أنْ يُصار إلى تفريع قواعد جديدة استنادًا إلى ذلك؛ لأنَّ أغلب القواعد يجب أنْ تسيرَ متَّسقةً مع الشواهد التي تستند إليها أو تؤيِّدها، قال ابن جني: ((واعلمْ أنَّك إذا أدَّاكَ القياس إلى شيءٍ ما ثم سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره فدعْ ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه))[1]، على أنَّ أكثر النحويين يسعَون في الغالب إلى ((تكميل الثغرات بالمنطق والقياس لا بمعاودة

---

(١) الخصائص: ١/ ١٢٦.

المشافهة))[١]، زيادةً على عدم استمرار تلك المشافهة طوال مدة الدراسة[٢]، وهذا سببٌ من أَسباب عدم الاطِّلاع على الكثير من الاستعمالات العربية الفصيحة التي زخرتْ بها كتب التراث اللغوي ولاسيما تراث أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

والاحتجاج النحوي بكلامِ الفرد مذهبٌ رآه ابن جني؛ فقد أشار الى جواز الاحتكام إلى ما يَرد على لسان الفرد العربي الفصيح في تقرير القواعد وبنائها وإنْ لم يُسمعْ هذا الكلام من غيره، هذا ما عقده في ((باب في الشيء يُسمعُ من العربي الفصيح، لا يُسمع من غيره))[٣]، مستشهدًا على ذلك بكثير من المسائل اللغوية والنحوية التي وردتْ على لسان فُرادى من العرب منتهيًا في ضوء ذلك إلى الحكم بوجوب قبول تلك الاستعمالات والقياس عليها[٤]، وإنْ كانتْ تلك الاستعمالاتُ مخالِفةً لِما عليه الجمهور، فالعِبرة بفصاحة لسان العربي وقوة بيانه[٥]، ولا أعلم أحدًا ـ مخالِفًا كان أم مؤالفًا ـ لديه شكٌّ في فصاحة أمير المؤمنين (عليه السلام) وبلاغته، ولعلّ ما ذكره الجاحظ في قول الإمام (عليه السلام): ((قيمه كلِّ امرئ ما يحسنه))[٦] وافٍ في بيان ذلك، إذ قال: ((فلو لم نقف من هذا الكتاب إلا على هذه الكلمة لوجدناها شافيةً كافيةً، ومجزئة مغنية، بل لوجدناها فاضلة عن الكفاية، وغير مقصرة عن الغاية))[٧] وليس هذا بمستغرَب عمّن نهلَ من معين القرآن الكريم والسنة النبوية

(١) البحث اللغوي عند العرب: ٥٤.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٣) الخصائص: ٢/ ٢١.

(٤) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٢٤ ـ ٢٧.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٨٥، والاقتراح: ١٢٠.

(٦) شرح (المعتزلي): ١٨/ ٢٣٠.

(٧) البيان والتبيين: ١/ ٨٧.

الشريفة، وهذا ما صرَّح به ابن أبي الحديد قائلًا: ((فانظرْ القرآن العزيز ــ واعلم أن الناس قد اتفقوا على أنَّه في أعلى طبقات الفصاحة ــ وتأمله تأملًا شافيًا، وانظر إلى ما خصَّ به من مزية الفصاحة والبعد عن التقعير والتقعيب، والكلام الوحشي الغريب، وانظر كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) فإنَّك تجده مشتقًا من ألفاظه، ومقتضبًا من معانيه ومذاهبه، ومحذوًّا به حذوه ومسلوكًا به في منهاجه، فهو وإن لم يكن نظيرًا ولا ندًّا يصلح أنْ يُقال: إنه ليس بعده كلام أفصح منه ولا أجزل، ولا أعلى ولا أفخم ولا أنبل، إلا أن يكون كلام ابن عمه (عليه السلام)))[1].

أما تقسيمُ هذا الباب فإنه قد قام على فصلين:

الفصل الأول: ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوبَي القسم والشرط:

الفصل الثاني: ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر.

(١) شرح (المعتزلي): ٢/ ٨٣.

الفصل الأول

ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين
في أُسلوبَي القسم والشرط

المبحث الأول : ما لم يذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوب القَسَم

المبحث الثاني: ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوب الشرط

المبحث الأول

ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوب القسَم

عرَّف النحويون القسمَ بأنَّه جملة تؤكَّد بها جملة أُخرى[1]، ومعنى هذا أنَّه يقوم على جملتين؛ إحداهما: جملة القسم والأُخرى: جملة جواب القسم، وهي الأهم؛ إذ ((لا بد للقسم من جواب؛ لأنّه به تقع الفائدة ويتم الكلام، ولأنّه هو المحلوف عليه، ومُحال ذكر حلف بغير محلوف عليه))[2]، ولمّا كان قوام القسم جملتين مختلفتين الواحدة مستقلة عن الأُخرى ـ وإنْ كانتا متعلقتين إحداهما بالأُخرى ـ جيءَ بأحرفٍ تربط إحداهُما بالأُخرى كربطِ حَرفِ الشرطِ الشرطَ بالجزاءِ[3].

وقد قسَّم علماء العربية القسَمَ من حيث جوابُه على ضربين، أَحدهما: جملة جواب القسمِ الخبرية، والآخر: جملة جواب القسم الطلبية، وهما النمطان اللذان سأَدرسهما بقاعدتين منفصلتين على النحو الآتي:

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/ ١٠٤، والمخصص: ٤/ ٧١، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٩/ ٩٠، والتراكيب اللغوية:٢٣٧.

(٢) اللامات: ٨٥.

(٣) يُنظر: كتاب أسرار العربية:٢٧٧، وشرح المفصّل (ابن يعيش):٩/ ٩٦، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، النيلي، تح: د. محسن بن سالم العميري:١/ ٣٣٣.

المسألة الأولى: جواز ورود (كأنَّ) في جواب القسَم الخبري:

يقصد النحويون بـ (القسَمَ الخبري) هو ما كانت جملةُ جوابِه خبريةً، وهي إما إسمية أو فعلية، فإن كانت إسميةً فهي إمّا مثبتة أو منفية؛ فإن كانت مثبَتة أُجيبَ القَسَم بـ (اللام) المفتوحة، أو بـ (إنَّ)، و (اللامِ)، أو بـ (إنَّ) وحدَها مشدّدةً أو مُخَفَفَةً. وأمّا إنْ كانت منفية فيُجابُ القَسَمُ بـ (ما)، أو (لا)، أو (إنْ)[١]. وتعليلُ وجود هذه الأحرف في الجواب هو إفادتها التوكيد الذي من أجله جاء القَسَم[٢].

وكان الرضي الاسترابادي فصَّلَ القولَ في (لام) جواب القسم ومواضع دخولها وشرائط كلِّ موضع، فرأى أنَّ كلَّ موضعٍ تدخله (لام) الابتداء بعد (إنَّ) جاز أنْ تدخلَه (لام) جواب القسم، وبهذا نفهم أنَّ موقفه هو المواءمة بين (اللامين) في المعنى؛ لأنّهما تدلان على التوكيد سواء في باب (إنَّ) أو في جواب القسم، وعلّة ذلك علة مشابهة؛ إذ إنَّ ((التأكيد المطلوب من القسم حاصل من «اللام»))[٣]. ومن جملة ما ذكرَ من تلك المواضع دخول (اللام) على (كأنَّ) شذوذًا[٤].

وسوى ما ذكره الرضي لم يُشِرْ أَحدٌ من النحويينَ - فيما وقفتُ عليه من مصادر - إلى وقوع (كأَنَّ) جوابًا للقَسَم فضلاً عن حذفِ جملةِ القسَم وإبقاءِ (اللامِ) في (لَكَأَنَّ) دالةً عليها، إلاّ أبو حَيّان الأندلسي الذي قال: ((ولا يجوزُ دخولُ «لامِ

---

(١) يُنظر: التبصرة والتذكرة:١/ ٤٥٢، وكتاب المقتصد:٢/ ٨٦٥، و شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/ ٥٢٦ – ٥٢٩، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٠٨-٣٠٩، والصفوة الصفية:١/ ٣٣٣، وارتشاف الضرب:٤/ ١٧٧٤-١٧٧٩، والمساعد:٢/ ٣١٣ـــ ٣١٥، وهمع الهوامع:٢/ ٤٨٥.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٠٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٠٩.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٤/ ٣٦٠.

القَسَمِ على «أَنَّ» ولا على «أَنْ»، ويجوزُ دخولُها على «كَأَنَّ»، ومنهُ قولُ الأعرابيّ: وما هذهِ القَنَمَةُ؟ واللهِ لَكَأَنَّا على حُشَشَةٍ))[1]، وهذا ما ذكره السيوطي أيضًا[2]، وأخذ به الأُستاذ عباس حسن من المحدثين قائلًا: ((«اللام» الداخلة على جواب القسم لا تدخل على «إنّ» المشدَّدة ولا على شيء من أخواتها، إلا «كأنّ»، نحو: والله لكأنَّ صدقة البخيل اقتطاع من جسده))[3].

وإذا كان أبو حيّان والسيوطي والأُستاذ عباس حسن لم يقفوا في إجازتهم هذا الاستعمالَ على شواهد معلومة القائل وغير مصنوعة فإننا بوسعنا الاستدلال على صحته وإجازة القياس عليه بكلام الإمام (عليه السلام)، إذ قال في توبيخ أصحابه على التواطؤ عن نصرة الحق: ((**وَاللهِ لَكَأَنِّي بِكُمْ فِيمَا إِخَالُكُمْ أَنْ لَوْ حَمِسَ اَلْوَغَى وَحَمِيَ اَلضِّرَابُ قَدِ اِنْفَرَجْتُمْ عَنِ اِبْنِ أَبِي طَالِبٍ اِنْفِرَاجَ اَلْمَرْأَةِ عَنْ قُبُلِهَا**))[4]. بعد أنْ عَلِمَ الإمام (عليه السلام) من أصحابه الخذلان في أكثر من موطن وموقف حكمَ على أنَّ ذلك الموقف سيستمر منهم ويتخلّون عنه في أوقات اشتداد الحرب، ولهذا كان كلامُه هذا مبنيًا على القَسَم يريد أنَّ ذلك سيحصل لا محالة، مؤكِّدًا هذا بجواب القسم المصدَّر بـ (لام) القسم المتلوّة بـ (كأنَّ) الدالة على القطع واليقين في مثل هذا الموطن وهو مذهب الكوفيين والزجّاجي[5]، على أنَّ سياق كلام الإمام يحتملُ ـ زيادة

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٧٦. القنمة: الرائحة الكريهة أو خبث ريح الأدهان. يُنظر: لسان العرب:١٢/ ٤٩٥ (قنم)، والحششة: جمع (حش) وهو موضع قضاء الحاجة. ينظر: لسان العرب: ٦/ ٢٨٥ (حشش).

(٢) يُنظر: همع الهوامع: ٢/ ٤٩٠.

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٥٠٠، ويُنظر: تراكيب القسم والشرط في كلام الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام)، دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم:١٧٧.

(٤) نهج البلاغة:١٨٦، وينظر: شرح (المعتزلي): ٧/ ٧١.

(٥) يُنظر: الجنى الداني: ٥٧١، ومغني اللبيب: ٢٥٣، وتمهيد القواعد:٣/ ١٣٠٠، وهمع الهوامع: ١/ ٤٨٦.

على التحقيق ـ معنى التشبيه أيضًا، ولهذا لا معنى لحصر الفعل (إخال) الوارد في سياق كلامه (عليه السلام) على الظن؛ إذ لا مدخل لجواب القسم بعد الظّن الدال على الشك[١]، وبهذا يكون هذا الاستعمالُ أحدَ الصور التي يجب أنْ تأخذَ نصيبها من تبويب القواعد.

ومن الشواهد العَلَوية على ذلك قوله (عليه السلام) في خطبة في ذكر الملاحم: ((**لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى ضِلِّيلٍ قَدْ نَعَقَ بِالشَّامِ وَفَحَصَ بِرَايَاتِهِ فِي ضَوَاحِي كُوفَانَ**))[٢]، فـ (اللامُ) في (لَكَأَنِّي) واقعةٌ في جواب قسم محذوفٍ تقديرُهُ (والله لكأنِّي أنظر...).

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) في راهبٍ قُتِل مَعه في صِفِّين: ((**والله لكأنِّي أنظر إليه وإلى زَوجتِه وإلى مَنزلتِه ودرجته التي أكرمَهُ اللهُ بها**))[٣].

ومما يؤكِّد شيوع هذا الاستعمال وروده على لسان أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في أكثر من شاهد من ذلك قول الإمامِ الحَسَنِ (عليه السلام) لعُبيد الله بن عُمَرَ بن الخطّاب[٤] وهو يُقاتلُ إلى جانبِ معاويةَ في صفّين: ((يا بنَ الخطّاب، والله لكأَنّي أنظرُ إليكَ مقتولاً في يومِكَ أو غدِكَ))[٥]، وقول الإمامِ الباقرِ (عليه السلام) ذاكرًا الإمامَ

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٠٩.

(٢) نهج البلاغة:١٩١، وينظر: شرح (المعتزلي):٧/ ٩٨، الضلِّيل هو عبد الملك بن مروان. يُنظر: شرح (المعتزلي):٧/ ٩٩.

(٣) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، تح:السيد أحمد الحسيني: ٤/ ٨٦.

(٤) هو عُبَيد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي: صحابي، من أنجاد قريش وفرسانهم. وُلِدَ في عهد النبي محمد (صلى الله عليه وآله) وأسلم بعد إسلام أبيه. ثم سكن المدينة. ورحل إلى الشام في أيام الإمام علي (عليه السلام)، فشهد « صفّين » مع معاوية، وقُتِلَ فيها سنة (٣٧هـ). يُنظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب:١/ ٣٠٨ ــ ٣٠٩، والأعلام:٤/ ١٩٥.

(٥) شرح (المعتزلي): ٥/ ٢٣٣، ويُنظر:منهاج البراعة (الخوئي): ٥/ ٦٠.

المهديَّ (عليه السلام): ((والله لكأَنّي أنظُرُ إليهِ وَقَدْ أسْنَدَ ظهْرَهُ إلى الحَجَرِ، ثمَّ يَنْشُدُ اللهَ حَقَّهُ))[١].

وإنْ كان السماعُ أقوى حجةً على جواز هذا النمط إلا أنّه يمكن الاحتكام إلى القياس والصناعة النحوية لتقويته أيضًا، فالمانع من دخول (لام) جواب القسم على (إنَّ وأخواتها) فيما عدا (كأنّ) يعود إلى المعنى والصناعة النحوية أيضًا، فـ (إنَّ) حرف موضوع للتوكيد، و (اللام) حرف واقع في جواب القسم كذلك، فلا يجتمعان[٢].

وأما (ليت، ولعل، ولكنَّ) فإنَّ الذي يمنع من وقوعها بعد (لام) جواب القسم كراهة توالي الأمثال، فالسبب صوتي، وهو نفسه الذي منع مجيء (اللام) في جواب (لو) فيما إذا كان منفيًا بـ (لم)[٣]، كما يمتنع هذا الاقتران للسبب نفسِه إذا كانت (اللام) واقعةً في خبر (إنَّ) الذي أولُّه (لام) القسم؛ لهذا يجب الفصل بينهما بـ (ما) زائدة كراهة اجتماع (اللامين)[٤]، وتمتنع (اللام) أيضًا في جواب القسم إذا كان منفيًا بـ (لا)[٥].

يظهر مما تقدَّم أنَّ الذي منع دخول (لام) جواب القسم على (إنَّ) عائد الى كراهة تصدّر حرفين لمعنى واحد، على حين أنَّ كراهة اجتماع المثْلين هي سبب عدم مباشرة (اللام) للأحرف المبدوءة بـ (اللام) وهي (ليت، ولعل، ولكنّ).

---

(١) بحار الأنوار:٥٢/ ٣٤١.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٠٨-٣٠٩.

(٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٦٣٩، والجنى الداني: ٢٨٣، ومغني اللبيب:٣٥٨.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٥٩.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٥٨.

ولاشك في أن (كأنَّ) ليس فيها هذان المانعانِ، ولهذا جاز وقوعها جوابًا للقسم مسبوقة بـ (اللام)، على أنّه ينبغي أنْ تدلَّ (كأنَّ) على التحقيق في هذا النمط من الاستعمال، إذ إنَّ القسمَ موضوعٌ للتوكيد والتحقيق كما تبيَّن.

ومما يتصل بأُسلوب القسم أيضًا انفراد الإمام (عليه السلام) بالجملة القَسَمية (والذي برأ النَّسمة)، إذ قال في خطبة في ذكر الملاحم: ((**أَمَا والَّذِي فَلَقَ اَلْحَبَّةَ وَ بَرَأَ اَلنَّسَمَةَ إِنَّ اَلَّذِي أُنَبِّئُكُمْ بِهِ عَنِ اَلنَّبِيِّ اَلْأُمِّيِّ (صلى الله عليه وآله) وَ اَللَّهِ مَا كَذَبَ اَلْمُبَلِّغُ وَ لاَ جَهِلَ اَلسَّامِعُ**))[1].

ذكر ابن الأنباري ذلك فقال: ((برأَ الله عباده يبرؤهم برءًا: إذا خلقهم. من ذلك قول علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في يمينه: «والذي فلقَ الحبةَ وبرأَ النَّسَمَةَ»))[2]، وأكد ذلك اللغويون أيضًا[3]، وفطن له من شُراح النهج ابن أبي الحديد، فقال: ((وهذا القسم لا يزال أمير المؤمنين يُقسم به، وهو من مبتكراته ومبتدعاته))[4].

نخلص مما تقدَّم إلى إعادة صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز وقوع (كأنّ) في جواب القسم الخبري استنادًا إلى ورود ذلك في نهج البلاغة، كما يجوز استعمال عبارة (والذي برأ النسمة) الدالة على القسَم.**

(١) نهج البلاغة:١٩١، وينظر: شرح (المعتزلي): ٧/ ٩٨.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس، تح:د. حاتم صالح الضامن: ١/ ٨٧.

(٣) يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر:١/ ١٤ (أبر)، ولسان العرب:٤/ ٥ (أبر)، وتاج العروس: ١٠/ ٧ (أبر).

(٤) شرح (المعتزلي):٧/ ٩٩.

المسألة الثانية: جواز وقوع جواب القَسم الطّلَبي مَصدرًا مُؤوَّلًا:

قَسَم الطلب، أو قَسَم السؤال[١]، أو القَسَم الاستعطافي[٢] مصطلحات يدور معناها على نمط من أنماط القسم في العربية يقصد النحويون به ما كان جوابُه جملةً طلبية[٣]، ومعناه أنْ يكون المُقسَم عليه مطلوبًا.

ويُؤدَّى هذا النوع من القَسَم بمجموعة من الأفعال منها (سأل، ونشد، وذكَّر، وأقسم، وشهد)، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك:والله، وذلك قولك: أقسمُ لأفعلنَّ، وأشهدُ لأفعلنَّ، وأقسمتُ بالله عليك لَتفعلنَّ))[٤]، وذكر هذا المعنى في موضع آخر، فقال: ((وسألتُ الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلّا فعلتَ ولّما فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلَنَّ، ههنا ولكنهم إنما أجازوا هذا؛ لأنهم شبَّهوه بنشدتك الله؛ إذ كان فيه معنى الطلب))[٥]، وليسَ النطق بهذه الأفعال مجرَّدةً دليلاً على القَسَم، وإنّما يُعلم ذلكَ بأنْ يليَها لفظُ

---

(١) يُنظر: المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن بن محمود هنداوي:١/ ٢٥٦، والمخصص: ٥/ ٢٣٤، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٠٨، وارتشاف الضرب:٤/ ١٧٩٣، وحاشية الصبان:٣/ ١٧١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٩/ ١٠١، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٨٦٨، ومغني اللبيب: ١٤٣، وشرح التصريح:١/ ٦٤٨، والنحو الوافي:٤/ ٤٨٢.

(٣) يُنظر: كتاب أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة: ٢/ ٨٠٢، وتمهيد القواعد:٦/ ٣٠٧٤، والأساليب الإنشائية في النحو: ١٦٥.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٠٤.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ١٠٥-١٠٦.

الجلالـةِ (الله)[١]، وقـد عُـرِّفَ هـذا النـوع مـن القسَـم بأنَّـه ((جملـة طلبيـة يُـراد بهـا توكيـد معنـى جملـة طلبيـة أُخـرى مشـتملة عـلى مـا يُثـير الشـعور والعاطفـة))[٢].

وقـد اشـترط أغلـبُ النحويـين لجـواب هـذا الـضَّرْب مـن القسـم أن يكـون جملـة طلبيـة، فقـصروا معنـى الطلـب عـلى الأسـاليب الإنشـائية من أمـر، أو نهي، أو اسـتفهام، أو (إلاّ)، أو (لَمّا)[٣]، كـما أُجيـز أن يجُابَ القسـم أيضًـا بـ (لَتَفْعَلَـنَّ)، و (لَنَفْعَلَـنَّ) فيكونُ خـبرًا بمعنـى الأمر[٤].

الظاهـر أنَّ أغلـب النحويـين فهمـوا مـن الطلـب مـؤدّاه اللفظـي المنحـصِر في الأسـاليب الإنشـائية الطلبيـة، وهـو فهـم يعـوزه التفسـير الدقيـق لمعنـى الطلـب، كـما يفتقـر الى الاسـتقراء التـام لشـواهد العربيـة التـي جـاء فيهـا القسَـم الاسـتعطافي مُجابًـا بمعنـى الطلـب لا بصيَغِـه الإنشـائية التـي حدّدهـا النحويـون، فقـد ورد في نهـج البلاغـة جـوابُ القسـم مُصـدَّرًا بـ (أنْ) في قولـه (عليه السلام) مخاطِبًـا الخليفـةَ عثـمان: ((**وَإِنِّي أَنْشُـدُكَ اَللَّهَ أَنْ تَكُـونَ إِمَـامَ هَـذِهِ اَلْأُمَّـةِ اَلْمَقْتُـولَ فَإِنَّـهُ كَانَ يُقَـالُ: يُقْتَـلُ فِي هَـذِهِ اَلْأُمَّـةِ إِمَـامٌ يَفْتَـحُ عَلَيْهَـا اَلْقَتْـلَ وَ اَلْقِتَـالَ إِلَى يَـوْمِ اَلْقِيَامَـةِ**))[٥].

---

(١) يُنظر: المسائل الشيرازيات:١/ ٢٥٦، وتمهيد القواعد:٦/ ٣٠٦٧.

(٢) النحو الوافي:٤/ ٤٨٢.

(٣) يُنظر: المسائل الشيرازيات:١/ ٢٥٦، والتبصرة والتذكرة:١/ ٤٤٨ ـــــ ٤٥١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٤٥، وشرح المفصل (ابن يعيش):٩/ ١٠٠-١٠١، وكتاب أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٨٠٢، والإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٣٢٥، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٨٦٩، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٠٨، ومغني اللبيب:١٤٣، و ٧٦١، وشرح التصريح:١/ ٦٤٨، وحاشية الصبان: ٢/ ٣٣٢، والنحو الوافي:٤/ ٤٨٢، والأساليب الإنشائية في النحو:١٦٥، وإعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٣٣٢.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٠٨.

(٥) نهج البلاغة:٣٠٤، وينظر: شرح (المعتزلي): ٩/ ٢٦٢.

أدرك الإمام بحسب الظروف والقرائن وما يتحرك به الناس أنَّ الخليفة عثمان سيُقتل إنْ بقيَ على موقفه يمارس هو وعشيرته المقرَّبون الظلم والعدوان على الأُمة؛ إذ الأخبار الواردة عن الرسول (صلى الله عليه وآله) تؤكِّد ذلك[١]، لذا جاء كلامه (عليه السلام) هذا على سبيل النُّصح والتحذير مُدلًا عليه بقوله: (أنشدك الله) أي: سألتك بالله[٢]، وهو خطاب للخليفة عثمان وتحذير له باستعمال أُسلوب القسم بالله تعالى بأنْ لا يفعل ما يكون بسببه الإمامَ المقتولَ الذي يفتح على المسلمين القتل والقتال[٣]، وهذا ما صرَّحت به جملة جواب القسم المصدَّرة بـ (أنْ) المصدرية، وهي جملة دالة على الطلب بمعناها؛ لأنها صلة الطلب، وهذا ما يُحسب لابن سيده الذي أدخل (أنْ) في جملة ما يجوز أن يُجاب به القسم الاستعطافي، فقد نصَّ على ذلك وهو يذكر الألفاظ التي تستعمل في هذا النمط من القسم من قبيل (أسألك بالله)، و (أنشدك بالله)، الدالة على معنى الطلب والسؤال، فقال: ((جوابُها كلها ما ذكرت لك؛ لأَن الأمر والنهي والاستفهام كلها بمعنى السؤال والاستدعاء وكذلك «أَن» لأَنَّه صلَة الطَّلَبِ كقولك: نَشَدْتُكَ اللهَ أَن تقوم))[٤]، وفطن لهذا المعنى أبو حيان وعلّل بما علّل به ابن سيده [٥]، كما أشار إليه ناظر الجيش أيضًا[٦].

يتضح مما تقدّم أنَّ جواب القسم الطلبي لا ينحصر بالصِّيَغ التي يذكرها

(١) يُنظر: شرح (الموسوي):٣/ ٧٣.

(٢) يُنظر: الصحاح:٢/ ٥٤٣ (نشد).

(٣) يُنظر: شرح (البحراني):٣/ ٣٠٣، وتوضيح نهج البلاغة: ٢/ ٤٦٢.

(٤) المخصص: ٥/ ٢٣٤.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل: ١١/ ٣٣٤، والأساليب الإنشائية في النحو:١٦٧.

(٦) يُنظر:تمهيد القواعد:٦/ ٣٠٧٥.

النحويـون، بـل المـراد بـه أنْ يكـون ذلـك المذكـور مطلوبًـا للمتكلـم[١]، ولا شـك في أنَّ قولنـا: أنشـدك الله أنْ تقـومَ، يـدل عـلى معنـى الطلـب بالمعنـى لا بالصيغـة.

واسـتنادًا إلى مـا تقـدَّم بالإمـكان تقديـم تعديـل للقاعـدة بالقـول: **يجـوز وقـوع جـواب القسـم الطلبـي مصـدرًا مـؤولًا أي: (أن) والفعـل المضـارع، لأنـه يـدل عـلى الطلـب بمعنـاه، لـورود ذلـك في نهـج البلاغـة وفي كلام العـرب.**

(١) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

المبحث الثاني

ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوب الشرط:

المسألة الأولى: ورود جواب (لو) جملة استفهامية:

(لو) أداةٌ شرطيةٌ غير جازمة، صرَّح سيبويه بوظيفتها ومعناها، فقال: ((وأما «لو» فلِما كان سيقع لوقوع غيره))[1] وهي تدلُّ على الزمن الماضي[2]، وقد تردُ للمستقبل[3]، والمعنى الذي ذكره سيبويه أدقُّ من المعنى الشائع لدى كثيرٍ من النحويين بأنها حرف امتناع لامتناع؛ إذ إنَّ امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب؛ فقد يستلزمه أو لا يستلزمه، قال ابن هشام: ((وقد اتضح أنَّ أفسد تفسير لـ «لو» قول من قال «حرف امتناع لامتناع» وأن العبارة الجيدة قول سيبويه «رحمه الله»: «حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»))[4]، وقد تنبَّه لهذا المعنى المحدثون أيضًا، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ (لو) ((أداة شرط تُستعمل فيما لا يُتوقَع حدوثه، وفيما يمتنع تحققه، أو فيما هو مُحال، أو من قبيل المحال))[5].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٢٤، ويُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢١١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٩/ ١١، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٥٠، والجنى الداني:٢٧٣، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢٩٧، ومغني اللبيب: ٣٣٧، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٤٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٩/ ١٠ـ١١، ومغني اللبيب: ٣٣٧.

(٤) مغني اللبيب: ٣٤٢، ويُنظر: شرح ابن عقيل:٤/ ٤٧، والنحو الوافي:٤/ ٤٩٣.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٩١.

ومما يؤكِّد صحة مقولة سيبويه بأنَّ (لو) تُستعمل فيما كان سيقع لوقوع غيره اقترانُ فعل الشرط بعدها بـ (قد)؛ لأنَّ أبا علي الشلوبيني (ت:٦٥٤هـ) فسَّر ذلك بأنَّ (لو) لا تدل ((على الامتناع، بل مدلولها ما نصَّ عليه سيبويه من أنَّها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط))[١]، على حين أنَّ أغلب النحويين أو جميعهم يمنعون هذا الاقتران[٢]، وقد فطن لهذا النمط النحوي أُستاذُنا الدكتور علي عبد الفتّاح في دراسته لنهج البلاغة[٣]، مستشهدًا له بأربعة نصوص من كلام أمير المؤمنين، منها قوله (عليه السلام): ((**لَوْ قَدِ اِسْتَوَتْ قَدَمَايَ مِنْ هَذِهِ الْمَدَاحِضِ لَغَيَّرْتُ أَشْيَاءَ**))[٤].

وليس لي إضافة على ما ذكره الدكتور علي، فقد بسط القول في المسألة، وأشبعها بحثًا وتحليلًا، لكن أودُّ أن أذكر ههنا عددًا من الشواهد النحوية في غير نصوص نهج البلاغة من أجل بيان مدى شيوع هذا النمط في كلام العرب من جهة، وإغفال النحويين له في التقعيد النحوي من جهةٍ أُخرى، من ذلك قولُ النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله) حينما دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ (رضي الله عنها) وَعِنْدَهَا مُخَنَّثٌ، فَقَالَ: ((لَوْ قَدْ فَتَحْتَ الطَّائِفَ لَقَدْ أُرِيتُكَ بَادِيَةَ بِنْتَ غَيْلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ))[٥]، وقول الإمام الباقر (عليه السلام): ((**لو قد خرجَ قائمُ آلِ محُمَّدٍ (عليه السلام) لنصَره الله بالملائكة المسوّمين**))[٦].

---

(١) التوطئة:٢٤، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٣٤٧.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): ٤/ ٧٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩، والمساعد: ٣/ ١٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٤٠٤، وكتاب المطالع السعيدة ٢/ ١١١ – ١١٢.

(٣) يُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٣٤٦ــــ٣٤٨.

(٤) شرح (المعتزلي):١٩/ ١٦١، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٣٤٧.

(٥) السنن الكبرى:٨/ ٢٩٦ (٩٢٠٤).

(٦) بحار الأنوار:٥٢/ ٣٤٨.

كما ورد هذا النمط في الشعر العربي أيضًا من ذلك قول جرير [(١)]: [من الوافر]

و لو قدْ بايعوكَ وليَّ عهدٍ لَقامَ القِسْطُ وَاعتَدَلَ البِنَاءُ

وقول أبي العتاهية [(٢)]: [من الكامل]

فاجْعَلْ لِنَفْسِكَ عُدّةً لِلقَاءِ مَنْ لَوْ قَدْ أَتَاكَ رسُولُهُ لَمْ تمتَنِعْ

أما فيما يخص جواب (لو) فقد استقرى علماء العربية كلام العرب فانتهى إحصاؤهم إلى أنَّ (لو) الشرطية لا يأتي جوابها إلا فعلاً ماضيًا مثبتًا، أو منفيًا بـ (ما)، أو مضارعًا منفيًا بـ (لم)، ويمتاز جواب هذه الأداة باقترانه بـ (اللام). فإذا كان الجواب مثبتًا فالغالب فيه اقترانه بـ (اللام)، أمّا إذا كان منفيًا بـ (لم) فلا يقترن بها البتّة، وإن كان منفيًا بـ (ما) فالغالب أنْ يتجرَّد منها[(٣)].

ولم يَرد في كتب النحويين ـ فيما وقفتُ عليه من مصادر ـ أنَّ جواب (لو) يرد جملةً استفهاميةً، وإن كان الرضي صرَّح بأنّ جواب الشرط يجوز أنْ يخلو من الرابط فيما إذا كان استفهامًا، على أنه خصَّ بذلك ما يقترن بـ (الفاء)[(٤)]، لكن (لو) مما يقترن جوابها بـ (اللام) لا (الفاء).

إنَّ الاستدلال بكلام أمير المؤمنين يُثبِتُ صحة ورود الاستفهام جوابًا لـ (لو)،

---

(١) ديوانه:٣/ ٦٦٨.

(٢) ديوانه:٢٥٣.

(٣) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٩/ ٢٣، وشرح التسهيل (ابن مالك):٤/ ١٠٠، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٥٤، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٩٨، والجنى الداني: ٢٨٣، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٣٠٤، ومغني اللبيب:٣٥٨، وتمهيد القواعد:٤/ ٤٤٤٥-٤٤٤٦، وشرح التصريح:٢/ ٤٢٤، وهمع الهوامع:٢/ ٥٧٢، والنحو الوافي:٤/ ٤٩٧.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ١١٣.

إذ قال (عليه السلام) لرجلٍ قد أرسله قوم من أهل البصرة، لما قرب (عليه السلام) منها ليعلم لهم منه حقيقة حاله مع أصحاب الجمل لتزول الشبهة من نفوسهم: ((**أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ اَلَّذِينَ وَرَاءَكَ بَعَثُوكَ رَائِدًا تَبْتَغِي لَهُمْ مَسَاقِطَ اَلْغَيْثِ فَرَجَعْتَ إِلَيْهِمْ وَ أَخْبَرْتَهُمْ عَنِ اَلْكَلَإِ وَ اَلْمَاءِ فَخَالَفُوا إِلَى اَلْمَعَاطِشِ وَ اَلْمَجَادِبِ مَا كُنْتَ صَانِعًا؟ قَالَ كُنْتُ تَارِكَهُمْ وَ مُخَالِفَهُمْ إِلَى اَلْكَلَإِ وَ اَلْمَاءِ**))[١].

كلامُه (عليه السلام) بمنزلة التمثيل على وجوب اتّباع الحق متى ظهرت معالمه لا اتّباع الباطل والإصرار عليه، وهو سؤال يريد منه الإمام بيانَ موقفِ مَن أرسله قومه ليعلم حقيقة حاله مع أصحاب الجمل فيما إذا خالفَه قومُه فيما أخبرهم به من مواضع الماء والعشب فخالفوه الى الأماكن الجرداء القاحلة ماذا كان يصنع؟ أيذهب معهم أم يتركهم إلى حيث الكلأُ والماءُ؟[٢] وهو ما أعربتْ عنه جملة الجواب (ما كنتَ صانعًا) المصدَّرة بـ (ما) الاستفهامية[٣]، وهذا من بديع القول وفصيحه، فابتدأ الكلام بالاستفهام متبوعًا بالشرط ثم اختتمه بالاستفهام أيضًا، والكلامُ ((إذا نُقِلَ من أُسلوبٍ إلى أُسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائِهِ على أُسلوبٍ واحد))[٤]، لذا أجاب هذا الرجلُ عن استفهام الإمام (عليه السلام) بالإيجاب وبايعه فيما بعد[٥].

ولعل الذي أَسهمَ بالانتقال من الشرط إلى الاستفهام بتركيبٍ واحدٍ يخلو

(١)نهج البلاغة:٣١٩، وينظر: شرح (المعتزلي): ٩/ ٢٩٩، ويُنظر: تراكيب الأُسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي (رسالة ماجستير مخطوطة): ١٨١ -١٨٢.

(٢) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي):١٠/ ١١٣، وشرح (الموسوي):٣/ ١٠٩.

(٣) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي):١٠/ ١١٣.

(٤) الكشّاف: ١/ ١٤.

(٥) يُنظر:شرح (المعتزلي): ٩/ ٢٩٩.

من رابط يربط جملة الشرط وجوابه هو طول جملة الشرط التي تنوَّعتْ بأُسلوب العطف، لهذا ((قال البيانيون: إنَّ الكلام إذا جاء على أُسلوبٍ واحد وطال، حَسُنَ تغيير الطريقة))[١]، الغرض من هذا تحقيق عنصر التشويق والإثارة في المتلقي[٢]، وهو ما جاء عليه النص العَلَوي المبارَك.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) للخليفة أبي بكر ((**أخبِرْني لو أنَّ شاهدين من المسلمين شهدا على فاطمة (عليها السلام) بفاحشةٍ ما كنتَ صانعًا؟ قال: كنتُ أقيم عليها الحد كما أقيم على نساء المسلمين، قال: كنتَ إذًا عند الله من الكافرين. قال: ولِمَ؟ قال: لأنك كنتَ تردُّ شهادة الله وتقبل شهادة غيره**))[٣]. فقوله (عليه السلام): (ما كنت صانعًا) المصدَّر بـ (ما) الاستفهامية واقعٌ في جواب (لو).

ومما يعضُد جواز هذا الاستعمال وشيوعه في كلام العرب وروده في الحديث النبوي الشريف في أكثر من موضع، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): ((لو أنَّ لك ما في الأرض من شيء أكنتَ تفتدي به؟ فيقول: نعم))[٤]، كما جاء هذا النمط في كلام أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، من ذلك قول الإمام الحسين (عليه السلام) لعمرو بن جنادة الأنصاري[٥] وهو ابن إحدى عشرة سنة وقد قُتِلَ أبوه في واقعة الطف:

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٢٦.

(٢) يُنظر: الجملة الطويلة في القرآن الكريم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد:١، الإصدار:٢، ٢٠٠٤: ١٠-١١.

(٣) بحار الأنوار:٢٩/ ١٢٤ـ١٢٥.

(٤) صحيح البخاري: ٨/ ١١٥ (٦٥٥٧).

(٥) هو عمرو بن جُنادةَ بنِ كعب الأنصاري: كانَ غلامًا لم يبلُغ الحُلُمَ حين حضَرَ الطفَّ مع أبويه، ولمّا قُتِلَ أبوهُ أمرتْهُ أُمُّهُ بَحْرِيَّةُ بنتُ مسعود الخزرجيّ أن يُقاتلَ بين يدي الإمام الحسين (عليه السلام) فتقدَّمَ وارتجزَ وقاتَلَ حتى قُتِلَ سنة (٦١هـ)، فرُمِيَ برأسِهِ نحو عسكرِ الإمامِ، فحملتْهُ أُمُّهُ وقالتْ: أحْسَنْتَ يا بنيَّ يا سرورَ قلبي ويا قُرَّةَ عيني. يُنظر: قاموس الرجال، محمد تقي التستري، تح: مؤسسة النشر الإسلامي: ٨/ ٧٣.

((يا فَتى ! قُتِلَ أَبُوكَ، وَلَوْ قُتِلْتَ فَإِلى مَنْ تلْتَجئ أُمُّكَ في هذَا الْقَفْرِ؟))[١]، وقول الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) لسائلٍ مُلحدٍ عن قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا**﴾[٢] فأجابه الإمام: ((أرأيت لو أن رجلاً عمد إلى لبنة فكسرها ثم صب عليها الماء وجبلها ثم ردَّها إلى هيأتها الأُولى ألم تكن هي هي وهي غيرها؟ فقال: بلى أمتعَ الله بك))[٣].

وبهذه الشواهد وسواها نستدل على جواز هذا الاستعمال في الكلام العربي وشهرته على لسان فصحائهم وبلغائهم، وهو مما فات النحويين الذين قصروا جواب (لو) على الجملة الفعلية، ولم يذكروا الاستفهام في جملة الأنماط التي يأتي عليها جواب (لو) في كلام العرب.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدّم لابد من تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز وقوع الاستفهام جوابًا لـ (لو) لورود ذلك في كلام الإمام علي (عليه السلام) وسواه من الكلام العربي الفصيح المُحتَج به.**

المسألة الثانية: ورود جواب (لمّا) فعلًا مضارعًا منفيًا بـ (لم):

تردُ (لمّا) في كلام العرب على وجوهٍ مختلفة، منها تلك التي تؤدي وظيفةَ ربطِ جملةٍ بأُخرى[٤]، ولها أسماء متعددة منها التعليقية[٥]، وحرف وجود

---

(١) موسوعة كلمات الإمام الحسين (عليه السلام)، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم (عليه السلام): ٥٥١، وينظر: تراكيب القسم والشرط:٤٣٨ـ٤٤٠.

(٢) سورة النساء من الآية:٥٦.

(٣) بحار الأنوار:٧/ ٣٩.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٩٦.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، والجنى الداني:٥٩٤،

لوجـود[١]، أو رابطـة لوجـود الـشيء بوجـود غـيره[٢].

وللنحويـين في حقيقتهـا وتصنيفهـا مذهبـان؛ أحدهمـا: أنّهـا حـرف وجـوب لوجـوب في الماضي وهـو مذهـب سيبويه، قـال: ((وأما «لمّا» فهـي للأمـر الـذي قـد وقـع لوقـوع غـيره، وإنـما تجيء بمنزلـة «لـو»))[٣]، وتفسير تلـك المشـابهَة أنهما حرفـان شرطيـان يربطـان الجـواب بشرطـه في الزمـن المـاضي[٤]، وقـد تابـع سيبويه في هـذا عـددٌ مـن النحويـين[٥].

ويـرى أصحـاب المذهـب الآخـر أنَّهـا ظـرف بمعنـى (حـين) وعـلى هـذا ابـن الـسراج[٦]، وأبـو عـلي الفـارسي[٧]، وابـن جنـي[٨]، والهـروي[٩] وعبـد القاهـر الجرجـاني[١٠]، وذهـب آخـرون إلى أنهَّـا ظـرف بمعنـى (إذ)[١١]، وهـو مـا استحسـنه

(١) يُنظـر: توضيـح المقاصـد:٣/ ١٢٧٣، ومغنـي اللبيـب: ٣٦٩، وشرح شـذور الذهـب (الجوجـري): ٢/ ٥٩٤، وهمـع الهوامـع:٢/ ٢٢٢، والتحريـر والتنويـر:١٦/ ١٢٥.

(٢) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: ٤٣.

(٣) الكتـاب: ٤/ ٢٣٤، ويُنظـر: رصـف المبـاني:٢٨٤، ودراسـات لأسـلوب القـرآن:١/ ٢/ ٦٢٧، وإعـراب القـرآن وبيانـه: ٦/ ٢٩٠.

(٤) يُنظر: الجنى الداني:٥٩٥، ومغني اللبيب: ٣٦٩.

(٥) يُنظر: رصف المباني:٢٨٤، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٩٧، وهمع الهوامع:٢/ ٢٢٢.

(٦) يُنظـر: الأُصـول في النحـو:٢/ ١٥٧، ٣/ ١٧٩، وارتشـاف الـضرب:٤/ ١٨٩٧، ومغنـي اللبيـب:٣٦٩، وشرح التصريـح:١/ ٧٠٠، وهمـع الهوامـع:٢/ ٢٢٢.

(٧) يُنظـر: البغداديـات:٣١٥، وكتـاب المقتصـد:٢/ ١٠٩٢، وهمـع الهوامـع:٢/ ٢٢٢، بنـاء الجملـة العربيـة، د. محمـد حماسـة عبـد اللطيـف:٢١٤.

(٨) يُنظر: الخصائص:٢/ ٢٥٣ – ٢٥٥، ومغني اللبيب:٣٦٩، ودراسات لُأسلوب القرآن:١/ ٢/ ٦٢٦.

(٩) يُنظر: كتاب الأزهية:١٩٩.

(١٠) يُنظر: كتاب المقتصد: ٢/ ١٠٩٢.

(١١) يُنظـر: شرح التسـهيل (ابـن مالـك): ٤/ ١٠١، وشرح الـرضي عـلى الكافيـة:٣/ ٢٣٠، والجنـى الـداني:

ابن هشام معلِّلًا ذلك باختصاصها بالماضي وإضافتها إلى الجمل، نحو: لمّا جاءني أكرمته [1].

وقد حاول ابن مالك التوفيقَ بين المذهبين، فقال: ((إذا وليَ «لمّا» فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى فهو ظرف بمعنى «إذ»، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب))[2].

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ (لمّا) أداة شرط غير جازم تؤدي وظيفة الربط والتعليق بين جملتين؛ جملة الشرط وجوابه [3].

وأما جوابها فقد اتفق النحويون فيه على أنه ماضٍ لفظًا ومعنًى، فقد قال الفراء في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ**﴾[4]: ((لم يقل: جادلَنا. ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعلٍ ماضٍ كقولك: فلمّا أتاني أتيته. وقد يجوز فلمّا أتاني أثبُ عليه كأنه قَال: أقبلت أَثِب عَليه))[5]، وارتضى هذا الطبري، فقال: ((والعرب لا تكاد تَتَلقّى «لمّا» إذا وليها فعلٌ ماضٍ إلا بماضٍ، يقولون: «لما قام قمت»))[6]، وذهب ابن عصفور إلى متابعة الفراء

٥٩٤، ومغني اللبيب: ٣٦٩، وشرح التصريح:١/ ٧٠٠، وهمع الهوامع:٢/ ٢٢٢، وحاشية الصبان: ٢/ ٣٩١.

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٦٩، وهمع الهوامع:٢/ ٢٢٢.

(٢) شرح التسهيل (ابن مالك):٤/ ١٠١، وينظر:دراسات لُأسلوب القرآن:١/ ٢/ ٦٢٧.

(٣) يُنظر: رصف المباني:٢٨٤، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٩٦، والجنى الداني:٥٩٥، وبناء الجملة العربية:٢١٤.

(٤) سورة هود الآية: ٧٤.

(٥) معاني القرآن (الفراء):٢/ ٢٣، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن:١/ ٢/ ٦٣٠.

(٦) جامع البيان: ١٥/ ٤٠٦.

فأجاز مجيء جوابِها فعلًا مضارعًا محتجًا لذلك بآية سورة هود المار ذكرها[1].

أما ابن مالك فقد حاول التفصيل في أنماط جوابها فأجاز أنْ يكون جملةً إسميةً مسبوقةً بـ (إذا) الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ**﴾[2]، أو فعلاً مضارعًا، أو جملة إسمية مسبوقة بـ (الفاء) نحو قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآَيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ**﴾[3][4]، وتأوَّل النحويون هذه الآية على حذف الجواب؛ لأنّ (الفاء) لا تدخل في جواب (لمّا)[5].

ولم يزد الرضي على ما أدلى به ابن مالك من قبله، فقال: ((ويليه فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنى وجوابه أيضًا كذلك أو جملة إسمية مقرونة بـ»إذا« المفاجأة (...) أو مع «الفاء»، وربما كان ماضيًا مقرونًا بـ»الفاء»، وقد يكون مضارعًا))[6].

ولم يرتضِ النحويون هذا فعمدوا - كعادتهم - إلى تأويل النص الكريم على الحذف والتقدير، فحملوا الفعل المضارع على الماضي بتأويل (جادلنا)، أو يكون الجواب (جاءته البشرى) وتُقدَّر (الواو) على أنّها زائدة، أو بتقدير فعل محذوف

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٧٠، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٢٢، ودراسات لأُسلوب القرآن: ١/ ٢/ ٦٢٩، ولم أقف على رأي ابن عصفور هذا في شرح الجمل، والمقرب، ومثل المقرب.

(٢) سورة الأعراف الآية: ١٣٥.

(٣) سورة لقمان من الآية: ٣٢.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): ٤/ ١٠١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٢٢، ودراسات لأسلوب القرآن: ١/ ٢/ ٦٧٢، وأثر القرآن والقراءات: ١٢٩.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب: ١٧٤، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٨٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٢٢، وروح المعاني: ١١/ ١٠٤، ودراسات لأُسلوب القرآن: ١/ ٢/ ٦٣٠، والنحو الوافي: ٢/ ٢٩٦_٢٩٧.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٣١.

يكـون هـو الجـواب، والتقديـر: (أَقبـل يجادلنـا)[١].

يظهـر ممـا تقـدَّم أنَّ أغلـب النحويـين لم يقفـوا عـلى ورود جـواب (لمّـا) إلا ماضيًـا لفظًـا ومعنـى في الأغلـب، فلـم يُشـيروا بحسـب مـا وقفـتُ عليـه مـن مصـادر إلى مجيئـه مضارعًـا منفيًـا بـ (لم) ـ وإن كان هـو ماضيًـا بالمعنـى ـ لكنّهـم أوجبـوا في الـشرط المـضي في اللفـظ والمعنـى وجعلـوا الجـواب مثلـه.

فاشـتراط المـضي لفظًـا ومعنًـى في جوابهـا هـو مـا تذكـره مصـادر اللغـة والنحـو والتفسـير[٢]، عـلى أن أبـا حيـان زاد عـلى ذلـك جـواز ورود الجـواب مضارعًـا منفيًـا بـ (لم)، فقـال: ((وجـواب «لمّـا» فعـلٌ مـاضٍ لفظًـا ومعنًـى، أو منفـي بـ»مـا» أو مضـارع منفـي بـ»لم»))[٣]، عـلى أنَّـه لم يستشـهد لهـذا الـضرب مـن الاسـتعمال مـن كلام العـرب شـعره أو نثـره.

إن الاسـتدلال بـكلام أمـير المؤمنـين في نهـج البلاغـة يؤكـد مـا ذكـره أبـو حيـان، إذ قـال (عليه السلام) في مسـألة التحكيـم: **((وَ لَمَّا دَعَانَا اَلْقَوْمُ إِلَى أَنْ نُحَكِّمَ بَيْنَنَا اَلْقُرْآنَ لَمْ نَكُنِ اَلْفَرِيقَ اَلْمُتَوَلِّيَ عَنْ كِتَابِ اَللَّهِ سبحانه وتَعَالَى))**[٤].

---

(١) يُنظر: معـاني القـرآن وإعرابـه:٣/ ٦٥ – ٦٦، ومشـكل إعـراب القـرآن:١/ ٣٧١، والبيـان في غريـب إعـراب القـرآن:٢/ ٢٣ – ٢٤.

(٢) يُنظـر: معـاني القـرآن وإعرابـه:٣/٦٦، ومشـكل إعـراب القـرآن:١/ ٣٧١، والبيـان في غريـب إعـراب القـرآن:٢/ ٢٣، ومفاتيـح الغيـب:١٨/ ٣٧٦، والتبيـان في إعـراب القـرآن: ٢/ ٧٠٨، والبحـر المحيط:٦/ ١٨٥، والبرهـان في علـوم القـرآن:٤/ ٣٨٥، ومغنـي اللبيـب:٣٧٠، وتمهيـد القواعـد:٩/ ٤٤٥٢، والإتقـان في علـوم القـرآن: ٢/ ٢٧٨، وروح المعـاني:٦/ ٣٠٠، والنحـو الـوافي: ٢/ ٢٩٦ـ٢٩٨، والنحويـون والقـرآن:٦١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٩٧.

(٤) نهج البلاغة:٢٤٠، وينظر: شرح (المعتزلي):٨/ ١٠٣.

يستظهر هذا المقطع من الخطبة الشريفة أنَّ الإمام (عليه السلام) يريد بيان أهمية الاحتكام إلى القرآن الكريم في حل الخصومات والنزاعات، على أن يُرجَعَ في ذلك إلى مَن يستنطقه ويفهم مقاصده وهو الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله) بسنّته النبوية الشريفة فهي ترجمان كلام الله تعالى، فالإمام إنما رضي بتحكيم القرآن لهذا المعنى رافعًا بذلك شبهة من يظن أنَّه يعارض حكم القرآن الكريم[1]، وهذا ما أفصحتْ عنه جملة جواب الشرط (لم نكن...) المصدَّرة بـ (لم) وهي حرف نفي وجزم وقلب، وإنما عمد (عليه السلام) إلى استعمال هذا الضرب من الجواب؛ لأن (لم) تدلُّ على النفي المستمر[2] فضلاً عمّا فيها من قوة وتوكيد، وهذا مناسب للمقام وما فيه من استمرار الأئمة المعصومين على نهج القرآن الكريم، ولا غرو فهم عِدلُه، ولو قيل (ما كُنّا الفريق...) لما دلَّ على هذا المعنى؛ لأنها تدلُّ على نفي الماضي القريب من الحال[3]. هذا من جهة الدلالة والعدول من تعبير إلى آخر، وأما القياس فيعضُد هذا الاستعمال أيضًا؛ إذ إن سيبويه قرنَ (لمّا) بـ (لو)، و (لو) مما يجوز أن تُجاب بـ (ما) أو (لم)[4].

نخلص من هذا إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز أن يرد جواب (لما) فعلًا مضارعًا منفيًا بـ (لم) لورود ذلك في كلام الإمام علي (عليه السلام).**

(١) ينظر: شرح (البحراني):٣/ ١٢٧ – ١٢٨.

(٢) ينظر: معاني النحو:٤/ ١٦٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٨/ ١٠٧، ومعاني النحو:٤/ ١٦٥-١٦٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٦٣٩.

الفصل الثاني

ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النَحْويينَ
في مسائلَ أُخر

المسألة الأولى: استعمال (أفعل) التفضيل ممّا لا تفاضلَ فيه:

عرَّفَ النحويون (أفعل) التفضيل بأنَّه وصفٌ يُصاغ على وزن (أفعل) للدلالة على شيئين اشتركا في صفةٍ ما وزاد أحدهما على الآخر فيها[1]، وقد اشترطوا فيه جملة شروط: أنْ يكون الفعل ثلاثيًا مجردًا، ومتصرِّفًا قابلًا للتفاوت، ليس الوصف منه على (أفعل فَعْلاء)، تامًّا مثبتًا مبنيًا للمعلوم، له فعل[2]، وهي الشروط نفسها المتعلقة بصوغ صيغَتَي التعجب.

فإنْ لم يستوفِ الفعل تلك الشروط جيء بمصدره منصوبًا على التمييز مسبوقًا بـ (أفعل) التفضيل من فعل استوفى شروط الاشتقاق[3]، فإنْ سُمِعَ شيء من ذلك عن العرب فإنه يُحفَظ ولا يُقاس عليه[4]، إلا إذا أُريدَ وصف زائد عليه، فيجوز القول مثلًا: محمد أفجعُ موتًا من زيدٍ[5]، أما إذا كان الفعل جامدًا أو غير قابل للتفاضل فلم يجُز التفضيل منه قطُّ بطريق مباشر أو غير مباشر[6].

---

(١) يُنظر: نتائج الفكر: ٣٠٧- ٣٠٨، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٤٧، وشرح التصريح: ٢/ ٩٢، والنحو الوافي:٣/ ٣٩٥.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٧٤-١٧٥، وشرح الأشموني:٢/ ٢٦٨-٢٦٩، وهمع الهوامع:٣/ ٣١٦، والنحو الوافي: ٣/ ٣١٦ ـــــ ٣١٧.

(٣) يُنظر: المفصل:٢٣٢، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١١٢١-١١٢٢، واللمحة في شرح الملحة:١/ ٤٢٥، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٣٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٧٥، و شرح التصريح:٢/ ٩٤.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٣٣.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٢/ ٨٩٨، وشرح التصريح:٢/ ٧٤، وهمع الهوامع:٣/ ٣١٩.

(٦) يُنظر: النحو الوافي: ٣/ ٣٩٦.

وقد قصر النحويون دلالة عدم التفاضل على الموت والفناء والهلاك، فلم يمثِّلوا لمسألة عدم التفاوت إلا بهذه المعاني[1]، وعلّلوا امتناع التفضيل من تلك الدلالات بأنه لا مزية فيها لبعض فاعليها على بعض[2]. وبعدم قبوله المفاضلة ينتفي الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب حالاته[3].

إنَّ النحويين قد حملوا (أفعل) التفضيل الوارد على خلاف ما وضعوا من شروط على الشذوذ[4]، على أنهم لم يُشيروا ـ في حدود ما اطلعتُ ـ إلى مجيء (أفعل) التفضيل مما لا تفاضل فيه حتى وإن كان ذلك شذوذًا، وكأنّهم لم يقفوا على شواهد تؤيِّد هذا في كلام العرب نظمًا أو نثرًا.

إنَّ النظر في نصوص كلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة يُثبت خلاف ما ذهب إليه النحويون في هذه المسألة؛ إذ جاء (أفعل) التفضيل مما لا تفاوت فيه أو تفاضل في أكثر من موضع، من ذلك قوله (عليه السلام) في خطبة يذكر فيها صفة من يتصدّى للحكم بين الأُمة وليس لذلك بأهلٍ: ((**إِنْ أَظْلَمَ عَلَيْهِ أَمْرٌ اِكْتَتَمَ بِهِ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ جَهْلِ نَفْسِهِ تَصْرُخُ مِنْ جَوْرِ قَضَائِهِ اَلدِّمَاءُ وَ تَعَجُّ مِنْهُ اَلْمَوَارِيثُ إِلَى اَللَّهِ مِنْ مَعْشَرٍ يَعِيشُونَ جُهَّالاً وَ يَمُوتُونَ ضُلاَّلاً لَيْسَ فِيهِمْ سِلْعَةٌ أَبْوَرُ مِنَ اَلْكِتَابِ**

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ١١٢١ -١١٢٢، واللمحة في شرح الملحة:١/ ٤٢٣، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٣٦، وشرح ابن عقيل:٣/ ١٧٥، وشرح شذور الذهب (الجوجري):٢/ ٧٣٣، وشرح الأشموني:٢/ ٢٦٩، وشرح التصريح:٢/ ٧٠ والنحو الوافي:٣/ ٣٤٩، وغريب نهج البلاغة، أسبابه، أنواعه، توثيق نسبته، دراسته، د. عبد الكريم حسين السعداوي:٢٠٥.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد:٢/ ٨٩٥، وشرح التصريح:٢/ ٧٠، والنحو الوافي:٣/ ٣٤٩.

(٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٢٠، والنحو الوافي:٣/ ٣٩٦.

(٤) ينظر: الأصول في النحو:١/ ١٠٤ــــ١٠٥، والمفصل:٢٣٢ــــ٢٣٣، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١١٢٢، وتوضيح المقاصد:٢/ ٩٣٣.

إِذَا تُلِيَ حَقَّ تِلاَوَتِهِ وَ لاَ سِلْعَةٌ أَنْفَقُ بَيْعاً وَ لاَ أَغْلَى ثَمَناً مِنَ اَلْكِتَابِ إِذَا حُرِّفَ عَنْ مَوَاضِعِهِ))[1].

بعد أنْ صنَّف الإمام مَن يتصدَّون للحكم والقضاء بين الناس اختتم خطبته بالشكوى إلى الله تعالى من مثل هؤلاء المتشبِّهين بالعلماء، فوصفهم بالضلال في حياتِهم كلِّها، كما وصفهم أيضًا بأنهم يريدون قرآنًا ينسجم مع رغباتهم وأهوائهم، وهذا ما عبَّرت عنه الجملة (ليس فيهم سلعة...)أي إنَّهم يعتقدون بالكتاب الفساد والكساد فيما إذا حُمِلَ على الوجه الصحيح المنزّل عن طريق الوحي، على حين يرَون فيه السلعة الرائجة المرغوبة إذا حُرِّف عن مواضعه[2]، دالاً على ذلك بلفظتَي (أبور)، و (أنفق)، وهما كلمتان تدلان على التفضيل لأنهما على وزن (أفعل)، اشتُقت الأُولى منهما من الفعل (بار الشيء يبور)، واشتُقت الثانية من الفعل (نفق).

ومن أجل التدليل على أنَّ الكلمتين (أبور)، و (أنفق) تنتميان إلى جذرين لغويين يدلان على عدم التفاضل والتفاوت لابدَّ من الوقوف على حقيقتهما بالعودة إلى ما قاله أرباب اللغة والمعجمات فيهما، فقد ذهب اللغويون إلى أنَّ الأصل في الجذر اللغوي (بور) هو الهلاك والكساد والفساد[3]، على أنهم حملوا

(١) نهج البلاغة:٥٥، وينظر: شرح (المعتزلي): ١/ ٢٨٤.

(٢) يُنظر: شرح (البحراني):١/ ٣١٨، ومنهاج البراعة (الخوئي):٣/ ٢٤٩، ٢٦٠.

(٣) يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٣١٤، وتهذيب اللغة: ١٥/ ١٩١ (بور)، والصحاح: ٢/ ٥٩٧-٥٩٨ (بور)، ومعجم مقاييس اللغة: ١/ ٣١٦ (بور)، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٠/ ٣٣١ (بور)، وأساس البلاغة: ١/ ٢٨٢ (بور)، والنهاية في غريب الحديث والأثر:١/ ١٦١ (بور)، لسان العرب: ٤/ ٨٦ (بور).

معنى الكساد والفساد فيه على المجاز[١]، ومما يؤكِّد معنى (الهلاك)في مادة (بور) ـ فضلًا عما ذُكر ـ أنَّ ابن سِيده جعلها في باب (الهلاك وأفعاله)[٢]، وعلى معنى الهلاك حمل المفسرون الفعل (تبور) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ**﴾[٣][٤].

يتحصَّل لديَّ مما تقدَّم أنَّ الفعل (بار يبور) يدل على الهلاك والكساد والفساد، وحاول الراغب الأصفهاني أنَّ يجد جامعًا معنويًا بين هذه الدلالات، فقال: ((البَوَار: فرط الكساد، ولّما كان فرط الكساد يؤدّي إلى الفساد- كما قيل: كسد حتى فسد- عبّر بالبوار عن الهلاك))[٥]. وبهذا نستدل على أنَّ الأصل في (بور) هو الهلاك، وهذا المعنى مما يمنع النحويون اشتقاق (أفعل) التفضيل منه، فالقياس منه أن يقال:أكثر بوارًا، لكن الإمام (عليه السلام)قال: (أبور)، وإذا كنّا نلتمس عذرًا للنحويين في عدم إشارتهم لهذا المعنى وهذا الاشتقاق على فرض عدم وقوفهم على كلام الإمام، فإن شُرّاح النهج ولاسيما من عُنِيَ منهم بإيراد قضايا اللغة والنحو كان عليهم الإشارة إلى ذلك، لكنّهم لم يذكروا ذلك في حدود ما اطلعتُ.

ومما يعزّز وقوع معنى التفضيل في (أبور) أنَّ الإمام (عليه السلام) ذكر المفضَّل عليه

---

(١) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن: ١٥٢ (بور)، وأساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود:١/ ٨٢ (بور)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي:١/ ٦٥، وإعراب القرآن وبيانه: ٥/ ١٨٩.

(٢) يُنظر: المخصص: ٢/ ٧٦.

(٣) سورة فاطر الآية: ٢٩.

(٤) يُنظر: جامع البيان: ٢٠/ ٤٦٣، ومجمع البيان:٨/ ٢٤٣، والميزان:١٧/ ٤٣.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن:١٥٢ (بور)، ويُنظر: الدر المصون:٧/ ١٠٣، وروح المعاني:٧/ ٢٠٦.

مجرورًا بـ (من) وهو (من الكتاب)، زيادةً على استعارة لفظ (السلعة)، ولا شك في أنَّ السلع تتفاضل فيما بينها في الكساد والفساد، ولهذا ذهب الشُّرّاح الى أنَّ المعنى المراد في النص العَلَوي هو (أكسد)[1]، ولهذا فإنَّ كلَّ هذه القرائن تدلُّ على إرادة معنى التفضيل، ولو لم يكن معنى التفضيل جائزًا في معنى (البور) لما لجأ النحويون واللغويون إلى تقدير مصدر يُنصب على التمييز يأتي مسبوقًا بـ (أفعل) التفضيل من فعل استوفى الشروط، فيما إذا أرادوا وصفًا زائدًا عليه كما مرَّ ذلك.

والكلام المتقدِّم ينطبق على (أنفق) أيضًا فإنَّ مادة (نفق) تدلُّ على انقطاع الشيء وذهابِه، ومنه نَفِقَ الطعام نِفاقاً فَهُوَ نَافق، إِذا نَفِدَ وأَنفَقَ الرجل، أي: افتقر وذهب ماله، ونفقت الدابة نفوقًا: ماتت، ونفق السعر نفاقًا، وذلك أنَّه يمضي فلا يكسد ولا يقف[2]، وبهذا يتضح أنهَّا ترجع الى معاني الموت والنفاد والانقطاع، ولا شك في أنَّها معانٍ منع النحويون مجيء (أفعل) التفضيل منها بحجّة عدم وقوع التفاضل فيها.

وبهذا استطاع أميرُ المؤمنين (عليه السلام) بما يمتلكه من إتقان للغة ومعانيها، وعِلم واسع بأسرارها وبلاغتها وفصاحتها التعبيرَ عن التفاضل فيها وهو ما أغفلَه النحويون ولم ينصّوا عليه في حدود ما تتبعتُ.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم لابد من تقديم تعديل للقاعدة النحوية بالقول: **يجوز اشتقاق (أفعل) التفضيل من أفعال الموت والفناء لورود ذلك في نهج البلاغة. وهي معانٍ لا تفاضل فيها على وفق مقولة النحويين.**

---

(١) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي):٩/ ٦١، وبهج الصباغة:٧/ ٣٢٢، وفي ظلال نهج البلاغة:٢/ ٢٣٦.

(٢) يُنظر: جمهرة اللغة:٢/ ٩٦٧ (نفق)، والصحاح: ٤/ ١٥٦٠ (نفق)، ومعجم مقاييس اللغة:٥/ ٤٥٤ (نفق).

المسألة الثانية: ورود الفعل (صار) بمعنى الردِّ والتقسيم:

(صار) من النَّواسخ الفعلية يدخل على الجمل الإسمية ذكرَه سيبويه في جملة الأفعال (كان، ومادام، وليس) التي لا تستغني عن الخبر[١]، قد اتفق النحويون على أنَّ معناه الانتقال والتحوّل من حال إلى حال[٢].

وقد يأتي الفعل (صار) أيضًا بمعنى (جاء وانتقل) فيكون تامًا، قال ابن يعيش: ((وقد تُستعمل بمعنى «جاء» فتتعدى بحرف الجر، وتفيد معنى الانتقال أيضًا كقولك: صار زيد إلى عمرو، وكلُّ حي صائر للزوال، فهذه ليست داخلة على جملة، ألا تراك لو قلت: زيد إلى عمرو، لم يكن كلامًا وإنما استعمالها هنا بمعنى «جاء» كما استعملوا «جاء» بمعنى «صار» في قولهم: ماجاءت حاجتك، أي: ماصارت))[٣]، وأكد هذا المعنى أيضًا الرضي فقال: ((«وصار للانتقال» هذا معناها إذا كانت تامّة كما تقدم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أنْ لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أنْ لم يثبت، ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن))[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ**﴾[٥][٦].

---

(١) يُنظر: الكتاب: ١/ ٤٥، والمفصل:٢٦٣، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥.

(٢) يُنظر: المفصل: ٢٦٦، وشرح المفصل (ابن يعيش):٧/ ١٠٣، والإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٧٥، وشرح الكافية الشافية:١/ ٣٨٨، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):١/ ٤١٦، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ١٩٣، وارتشاف الضرب:٣/ ١١٥٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٨، وتمهيد القواعد:٣/ ١٠٧٩، وشرح الأُشموني:١/ ٢١٩، والنحو الوافي:١/ ٥٥٦، ومعاني النحو: ١/ ٢١٣.

(٣) شرح المفصل (ابن يعيش): ٧/ ١٠٣، ويُنظر: معاني النحو: ١/ ٢١٣ـــ٢١٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٩٣.

(٥) سورة الشورى من الآية:٥٣.

(٦) يُنظر: معاني النحو: ١/ ٢١٣.

ولم يذكر النحويون ـ في حدود ما اطلعتُ ـ للفعل (صار) فيما إذا جاء ناقصًا غير معنى التحوّل والانتقال من حال إلى حال، ولما تحصَّل هذا فإنَّهم جعلوا هذا المعنى حاكمًا في إرادة معنى النقص في (كان وأخواتها).

ولا خلاف في أنَّ المعنى الرئيس لـ (صار) هو الانتقال والتحوّل من حال إلى حال على أن التتبّع والاستقراء لهذا الفعل في نهج البلاغة يرفد الاستعمال اللغوي بمعنى جديد غير الانتقال والتحوّل، جاء ذلك في ضوء قوله (عليه السلام) في بيان صفة المتقين: ((**قَدْ نَصَبَ نَفْسَهُ للهِ سُبْحَانَهُ فِي أَرْفَعِ اَلْأُمُورِ مِنْ إِصْدَارِ كُلِّ وَارِدٍ عَلَيْهِ وَ تَصْيِيرِ كُلِّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلِهِ**))[1].

بعد أنْ عرض الإمام (عليه السلام) طائفةً من صفات المتقين شرَعَ بذكر نتائج ذلك وثماره، فقد أفاد شُرّاح النهج من هذا المقطع من الخطبة معنى الاجتهاد، فالمجتهد هو مَن يقوم باستنباط الأحكام الشرعية من أُصولها أو أَدلتها التفصيلية، فالمراد بـ (التصيير) ههنا هو ردُّ كلِّ فرعٍ من فروع العِلم ومسائله إلى أصله المتشعِّب عنه. وفي هذا إشعارٌ بضرورة الاجتهاد°[2].

وبهذا يكون هذا النصُّ شاهدًا لغويًا على مجيء (صار) بمعنى الرد، وهذا ما صرَّح به ابن ابي الحديد قائلًا: ((ويمكن أن يحتج بهذا من قال بالقياس ويمكن أنْ يُقال: إنه لم يُرِد ذلك بل أراد تخريج الفروع العقلية وردها إلى أصولها))[3]، أي إنّ الفعل (صار) ههنا جاء مخالفًا لقياس النحويين الذين قصروا استعماله على معنى

---

(١) نهج البلاغة:١٤٧، وينظر: شرح (المعتزلي):٦/ ٣٦٣.

(٢) ° يُنظر: شرح (البحراني): ٢/ ٢٩٤، ومنهاج البراعة (الخوئي): ٦/ ١٧٤، وفي ظلال نهج البلاغة:١/ ٤٣٣، وتوضيح نهج البلاغة:٢/ ١٥.

(٣) شرح (المعتزلي): ٦/ ٣٦٩.

التحوّل والانتقال من حالٍ إلى حالٍ.

ولعل ما يعضُد دلالة الرد والتقسيم في النص العَلَوي ما ورد في الدلالة المعجمية للجذر (صير)، فهو يعني المآل والمرجع[١]، على أنَّ الذي ينبغي أنْ يُذكرَ ههنا أنَّ الذي أسهم في إيجاد هذا المعنى ليس الفعل وحدَه، بل السياق الذي ورد فيه، فذِكرُ لفظَتَي (الفرع)، و (الأصل) في نص الإمام هما من ساعدا على تحصيل معنى الرد.

ومن الشواهد العَلَوية على ذلك ما جاء في وصيةٍ له (عليه السلام) إلى مَن يستعمله على الصدقات، قال فيها: ((**ثُمَّ أُحْدُرْ إِلَيْنَا مَا اِجْتَمَعَ عِنْدَكَ نُصَيِّرْهُ حَيْثُ أَمَرَ اللهُ**))[٢]. فالفعل (نُصَيِّرْهُ) استعمله الإمام استعمالًا مُخالفًا للمعنى الأصلي للفعل وهو الانتقال والتحوّل من حال إلى حال، فقد أشار شُرّاح النهج إلى أنَّ مراد الإمام من التصيير هنا هو التقسيم[٣]، أي تقسيم ما يجتمع لدى العامل وتوزيعه على مستحقيه.

ومما يؤكِّد دلالةَ التقسيم في شاهد الإمام السياق والقرائن المحيطة بالنص، إذ أردفه بذكر معنى التقسيم، فقال: ((لِنَقْسِمَهَا عَلَى كِتَابِ اَللهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ (صلى الله عليه وآله)))[٤]، وهذا ما لمحَهُ عدد من شُرّاح النهج ذاهبين إلى أنَّ هدف الإمام من تكرار معنى التقسيم والتوزيع دفع الظِّنة عن نفسه وعمّن يمثله؛ فإنّ الزمان كان في عهده قد فسد وساءت ظنون الناس بسبب تصرّفات من سبقه واستئثارهم بأموال الفَيْء[٥].

---

(١) يُنظر: معجم مقاييس اللغة: ٣/ ٣٢٥ (صير).

(٢) نهج البلاغة:٥٠٣، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٥/ ١٥٢، واحدر مأخوذ من قولهم: ((حدرت الشيء إذا أنزلته)). معجم مقاييس اللغة:٢/ ٣٢ (حدر).

(٣) يُنظر: شرح (المعتزلي): ١٥/ ١٥٢، ومنهاج البراعة (الخوئي):١٩/ ٩.

(٤) شرح (المعتزلي):١٥/ ١٥٢.

(٥) يُنظر: شرح (المعتزلي): ١٥/ ١٥٣، وشرح (البحراني): ٤/ ٤١٤-٤١٥، ومنهاج البراعة (الخوئي):١:

وحَمَلَ الشارح البحراني الفعل هنا على معنى (نَصْرِفُهُ)[١]، أي أنْ يُصَرْفَ في مصارفه التي أمرنا الله بها، على حين ذهب السيد عباس الموسوي الى أنَّ التصيير في النص جارٍ على وفق ما يراه النحويون فهو يدل على التحوّل والانتقال، والمعنى تحويل ما اجتمع لدى العامل إلى أهله[٢]، على أنّ الذي ذكره النحويون هو تحويل الشيء من حالٍ إلى حالٍ أُخرى غير الأُولى والحال مختلف في أمر الإمام، فالتقسيم حاصل لِما اجتمع بلا تغيير أو تبديل وفي المسألة خلاف فقهي[٣]، أي تحويل ما يُجمع ثم يوزَّع على مستحقيه من الناس.

نخلص مما تقدم ذكره إلى تعديل القاعدة بالقول: **يجوز ورود الفعل (صار) بمعنى الرد والتقسيم استنادًا الى كلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة. وليس محصورًا على الانتقال والتحوّل من حالٍ إلى حالٍ وإن كان ذلك أصل معناه.**

المسألة الثالثة: جواز جر (حيثُ) بـ (على):

(حيث) ظرف مكان مبني على الضم في أكثر الكلام[٤]، وقد يرد للزمان أيضًا[٥]، وهو ملازم للإضافة إلى الجمل سواء أكانت إسميةً أم فعليةً[٦]، وإضافته

٩/ ١٩-٢٢.

(١) يُنظر: شرح (البحراني): ٤/ ٤١٤-٤١٥، وتوضيح نهج البلاغة:٤/ ١٢.

(٢) يُنظر: شرح (الموسوي): ٤/ ٢٠٦.

(٣) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): ١٩/ ٢٨.

(٤) يُنظر: الكتاب:٤/ ٢٣٣، والأصول في النحو:٢/ ١٤٣-١٤٤، وشرح التسهيل (ابن مالك):٢/ ٢٣٢، ومعاني النحو:٢/ ١٨٢.

(٥) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٤/ ٩١-٩٢، ومغني اللبيب: ١٧٨، وهمع الهوامع:٢/ ٢٠٩.

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٣٧، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٨٠٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٥٥-٥٦، وهمع الهوامع:٢/ ٢٠٩-٢١٠.

إلى الفعلية أكثر[١]، وهو في تلك الإضافة مخالف لِما يماثله لهذا بُني لخروجه عن بابه، وقيل: إنَّ الذي أوجب بناءه وقوعُه على الجهات الست وعلى كلِّ مكانٍ فأُبهِمَ فضارعَ بإبهامه في الأمكنة (إذ) المبهَمة في الدلالة على الأزمنة الماضية كلِّها[٢].

والنحويون مختلفون في مسألة لزومه النصبَ على الظرفية أو تجرّده منها الى الجر بحرف الجر، فاكتفى سيبويه بالإشارة إلى ظرفيته وإضافته ذاكرًا بعضَ المسائل المتعلقة ببنائها ولغات العرب فيها دونما ذكرٍ لتجرّده من الظرفية إلى الجر بحرف الجر[٣] على الرغم من استشهاده ببيت الفرزدق في باب البدل، فقد وردت في البيت (حيث) مجرورةً بـ (في)، قال الفرزدق[٤]: [من الطويل]

فأَصْبَحَ فِي حَيثُ التَقَيْنا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكتوفُ اليَدَينِ وَمُزْعَفُ

ونصَّ المبرّد على أنَّ (حيث) منصوبٌ على الظرفية وقد يُجر بـ (من)[٥]، وتابعه ابن هشام[٦]، وقطع ابن مالك بأنَّه نادر التجرّد من الظرفية[٧].

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب:١٧٧.

(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ٢/ ٧٨، وشرح المفصل (ابن يعيش):٤/ ٩١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٥٦-٥٧.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤/ ٢٣٣.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٢/ ١٠، والبيت في شرح ديوان الفرزدق:٢/ ١٢٢. مزعف من ((زعفه يزعفه زعفا وأزعفه: رماه أو ضربه فمات مكانه سريعًا)). لسان العرب:٩/ ١٣٤ (زعف).

(٥) يُنظر: المقتضب:٤/ ٣٤٠.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب: ١٧٦.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): ٢/ ٢٣٢.

أما الرضي الاسترابادي فقد ذهب إلى أنَّ ظرفيته غالبة لا لازمة[١]، ولم يذكر ابن الصائغ غيرَ ظرفيته[٢].

وذهب فريق من النحويين المتأخرين إلى جواز خروج (حيث) عن الظرفية إلى الجر بالحرف، فصرَّح أبو حيان الأندلسي إلى جواز جره بـ (من) كثيرًا، وبـ (في) شذوذًا، كما يُجر بـ (على)، و (إلى) أيضًا؛ رادًّا على ابن مالك الذي وصف تجرّده من الظرفية بالنادر[٣]، على أنَّ الأندلسي لم يُشِرِ إلى جر (حيث) بـ (على) في (التذييل والتكميل) فاقتصر على ذكر (الباء، وإلى، وفي)[٤]، وذكر ناظر الجيش والسيوطي ندرة جرِّه بـ (الباء، وإلى، وفي)[٥].

إن الفيصل في مسألة قصر الظرف على الظرفية أو تجرّده منها ـ كغيرها من المسائل النحوية ـ هو السماع عن العرب، قال ابن الحاجب: ((ووجه الحكم عليه بأنَّه لا يُستعملُ إلا ظرفًا هو أنه كثُر في استعمالهم ولم يجئْ إلا منصوبًا على الظرفية، فدلَّ ذلك على أنه لو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلامٍ ما غير ظرف))[٦]، وهو مبدأ عام وكلام دقيق ينبغي أنْ يُعتمد في كلِّ المسائل النحوية ولاسيما التي غاب فيها الاستقراء التام، وإذا كان مُرادُ ابن الحاجب ومن جزم بعدم تجرد (حيث) من الظرفية إلى الجر بالحرف انتفاءَ ذلك فيما ورد عن العرب من شواهد يُحتَجُّ بها فإنَّ ما ورد في نهج البلاغة ــ فضلًا عن كلام العرب شعرًا ونثرًا ــ كافٍ في صحة

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٨٣.

(٢) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٩٠١.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٤٦-١٤٤٧، وخزانة الأدب: ٧/ ٩.

(٤) يُنظر: ٨/ ٦٧ – ٦٨.

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد: ٤/ ٢٠٢٢، همع الهوامع: ٢/ ٢١١.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٣.

خروجه عن الظرفية إلى الجر بـ (على) أيضًا.

فقد قال الإمام (عليه السلام) في خطبة الأشباح في وصف الملائكة: ((**وَمِنْهُمْ مَنْ قَدْ خَرَقَتْ أَقْدَامُهُمْ تُخُومَ اَلْأَرْضِ اَلسُّفْلَى فَهِيَ كَرَايَاتٍ بِيضٍ قَدْ نَفَذَتْ فِي مَخَارِقِ اَلْهَوَاءِ وَتَحْتَهَا رِيحٌ هَفَّافَةٌ تَحْبِسُهَا عَلَى حَيْثُ اِنْتَهَتْ مِنَ اَلْحُدُودِ اَلْمُتَنَاهِيَةِ**))[1].

يستجلي هذا القِسم من الخطبة الشريفة جملةً من أوصاف الملائكة (عليهم السلام)، فقد شبَّههم الإمام بتلك الهيأة الضخمة والعجيبة المتمثلة بخرق أقدامهم تخومَ الأرض السُّفلى إما حقيقة أو استعارة لعلومهم التي أحاطت بأقطار الأرض السُّفلى، ووجه المشابَهة انتهاء تلك العلوم إلى غايةٍ كانتهاء الأقدام إلى طريقها[2]، فلم يمنع تلك الأقدام النافذة في الهواء من التمدّد والانبساط والتعدي عن حدودها[3] إلا ريح سريعة قوية في هبوبها[4]، وهذا ما أفصحَ عنه وجود حرف الجر (على)، فذكرُه قد أعطى دلالة عدم التمدّد والتوسّع، والبقاء على مكان واحد مقيَّد، ولو لم يَذكر (على) وقال: (تحبسها حيث كانت) لكانتْ دلالةُ المكان مطلقةً مبهمةً واسعةً، يقوّي هذا المعنى أنَّ دلالة (على) هي الاستعلاء[5]، وهو ما يمكن أنْ يُستوحى من سياق النص أيضًا؛ إذ كأنَّ تلك الأقدام قد استعلَت على الريح واستقرت عليها.

---

(١) نهج البلاغة: ١٦٤ ــ ١٦٥، وينظر: شرح (المعتزلي): ٦/ ٤٢٤، ((التخوم: أعلام الأرض وحدودها)) معجم مقاييس اللغة: ١/ ٣٤١ (تخم).

(٢) يُنظر: شرح (البحراني): ٢/ ٣٥٨.

(٣) يُنظر: شرح (المعتزلي): ٦/ ٤٢٩، وشرح (البحراني): ٢/ ٣٥٨، وشرح (الموسوي): ٢/ ٨٨، وتوضيح نهج البلاغة: ٢/ ٦٤.

(٤) يُنظر: بهج الصباغة: ١/ ٥٦٠.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٤/ ٢٣٠، والأصول في النحو: ٣/ ١٧٦، والجنى الداني: ٤٧٦.

والجدير بالذكر أن أغلب شُرّاح النهج وجَّهوا معنى (هفافة) على أنها طَيِّبة ساكنة[١]، وهو المعنى الذي لم يذكرْه من أرباب المعجمات إلا الجوهري (ت:٣٩٣هـ)[٢]، والفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)[٣]، والأقوى عندي والاكثر انسجامًا مع معاني النص وسياقه هو سرعة الريح؛ فشدة اختراق أقدام الملائكة بحسب المعنى الظاهر تحتاج إلى ردّة فعلٍ أقوى لإيقافها عند حدِّها وهو يلائم القوة والسرعة لا الطيب والسكون.

ومما يؤكد شيوع هذا استعمال (حيث) مجرورة بـ (على) وعدم ندرته في كلام العرب وروده على لسان عدد من الشعراء، من ذلك قول الأخطل[٤]: [من الطويل]

تروقُكَ عَيْناها، وأنْتَ ترى لها　　　على حيثُ يُلْقى الزَّوْجُ مُنبطَحًا سَهْلا

وقول الفرزدق[٥]: [من الطويل]

طَلِيقَ أبي الأشْبَالِ، أصْبَحَ جَارُهُ　　　على حَيثُ لا يدنو من الطَّوْدِ طَائِرُه

وقول ذي الرمة[٦]: [من الطويل]

---

(١) يُنظر: شرح (المعتزلي):٦/ ٤٢٩، وشرح (البحراني):٢/ ٣٥٨، وشرح (الموسوي): ٢/ ٨٨.

(٢) يُنظر: الصحاح:٤/ ١٤٤٣ (هفف).

(٣) يُنظر: القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي: ١/ ٨٦٢ (هف).

(٤) ديوانه:٢٩٦.

(٥) شرح ديوانه: ١/ ٤٥٤.

(٦) ديوانه، شرح الإمام أبي نصر أحمد الباهلي، رواية ثعلب، تح:د. عبد القدوس أبو صالح:٢/ ٩٠٢. وصحار: لون في حمرة يميل إلى بياض. يُنظر: ديوانه:٢/ ٩٠٣، ولسان العرب: ٤/ ٤٤٥ (صحر).

أخا شقوةٍ يَرمي على حيثُ تَلتقي   منَ الصَّفحةِ اليُسرى صُحارٌ وواضحُ

هـذا مـن جهـة الاستدلال بالسماع على صحة هـذا الاستعمال، وأما الاحتكام إلى القياس فيتشمل بالحمل على نظيرتها (حين)، فقد قال المبرد: ((«حيث» في الأمكنة بمنزلة «حين» في الأزمنة تجري مجراها))[١]، ولا شك في جواز جر (حين) بـ (على) قال تعالى: ﴿**وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا**﴾[٢]، وإن اختلفت تأويلات النحويين لهذا الشاهد وسواه.

نخلص مما تقدَّم إلى تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **يجوز جر (حيث) بـ (على) قليلًا لورود ذلك في نهج البلاغة، وفي الشعر العربي، وبالقياس على (حين) أيضًا.**

المسألة الرابعة: زيادة (الواو) بعد (ألا) الاستفتاحية:

من سُنن العربية في حروف المعاني أنّها تُزاد في التركيب النحوي تارةً وتُحذف تارةً أُخرى، ولاشك في أنَّ لكلا الحالين مقاصدَ ودلالاتٍ، وشرائط ومواضع بسطتْها كتب اللغة والنحو.

وقد اختلف النحويون في زيادة (الواو)، فمنهم من أجازها، ومنهم من أنكرها، فقد ذهب الكوفيون ومن وافقهم إلى جواز زيادتها في بعض المواضع، وساقوا على ذلك عددًا من الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعره أو نثره، فرأى الفراء والطبري وأبو بكر بن الأنباري زيادتها في جواب (لما)، وفي جواب (إذا) أيضًا[٣]، كما ذهب أيضًا إلى جواز زيادتها بين المتعاطفين

(١) المقتضب: ٤/ ٣٤٦.

(٢) سورة القصص من الآية:١٥.

(٣) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):١/ ١٠٨، ٢/ ٢١١، ٢/ ٥٠-٥١، وجامع البيان: ٢١/ ٧٨،

المترادفين[١]، ونحا الأخفش هذا المنحى أيضًا فارتضى زيادتها في جواب (إذا)[٢]، كما أجازَ الرمّاني زيادتها وفاقًا للكوفيين فيما ورد عن العرب في قولهم: كنت ولا شيء لك[٣].

وتأتي زائدة أيضًا بعد (إلاّ) إذا كان ما بعدها خبرًا أو صفة لاسم نكرة قبلها نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾[٤] استدلالاً بعدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾[٥][٦].

وأيَّد الهروي مذهبَ الكوفيين فاستشهد على جواز زيادتها بما استشهدوا به، ثم قال: ((واعلم أنَّ « الواو» لا تُقحَم إلا مع «لما» و«حتى» ولا تُقحَم مع غيرهما إلا في الشاذ كقولهم: « ربَّنا ولك الحمد» المعنى: ربَّنا لك الحمد، والواو مقحمة (...)، ومعنى المُقحَم أن يكون الحرفُ مذكورًا على نية السقوط))[٧].

ونقل أبو البركات الأنباري مذهبَ الكوفيين هذا وصرّح بوروده كثيرًا في

وشرح القصائد السبع الطوال: ٥٥، والخصائص: ٢/ ٤٦٢، وهمع الهوامع: ٣/ ١٩٠، وخزانة الأدب: ١١/ ٤٥-٤٦.

(١) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/ ٢٠٥، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح د. عبد العال سالم مكرم:٢٤٩، والكشف والبيان:٨/ ٢٥٩، والبحر المحيط:١/ ٥١٨، والمدارس النحوية (شوقي ضيف): ١٠٣.

(٢) يُنظر: معاني القرآن (الأخفش):١/ ١٣٢، وهمع الهوامع:٣/ ١٩٠.

(٣) يُنظر: كتاب معاني الحروف:٦٣.

(٤) سورة الحجر الآية: ٤.

(٥) سورة الشعراء الآية: ٢٠٨.

(٦)يُنظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ٨٣، وكتاب الأزهية: ٢٤٨، ومفاتيح الغيب:١٩/ ١٢٠، والبرهان في علوم القرآن:٤ / ٤٤٠.

(٧) كتاب الأزهية: ٢٣٦.

القرآن الكريم وكلام العرب، إلا أنَّه لم يؤيِّدْه أو يتبنّاه[١]، على حين تابع ابنُ مالك وابنُ هشام رأيَ الكوفيين في هذه المسألة[٢].

تبيَّن مما تقدّم رأيُ الكوفيين ومن وافقهم، وأما البصريون فيرون أنَّ الزيادة في الحروف خلاف الأصل، فالأَولى عندهم ألّا يُصار إلى الزيادة إلا بدليل قاطع، لهذا حملوا زيادة (الواو) فيما ذكره الكوفيون في جواب (لمّا)، و (إذا) على حذف الجواب[٣].

ولم يَرد عن الكوفيين ــ وهم من تبنّى زيادة (الواو) ــ أنّها تُزاد بعد (ألا) الاستفتاحية، وهذا ما جزم به الهروي فأشار إلى زيادة الواو مع (لمّا)، و (حتى)، أما في غير هذين الموضعين فالزيادة شاذة لا يُقاس عليها، وإذا كان لهم العذر بأنّهم قرّروا ذلك استنادًا إلى ما وقفوا عليه من شواهد قرآنية أو شعرية؛ فإنَّ لنا الحق أنْ نسأل عن سبب إغفال طائفة من الشواهد النثرية الكثيرة التي جاءت فيها الزيادة بعد (ألا) الاستفتاحية، ولاسيما في نهج البلاغة في أكثر من موضع، من ذلك قوله (عليه السلام) في خطبة في الاستسقاء: ((**أَلاَ وَإِنَّ اَلْأَرْضَ اَلَّتِي تَحْمِلُكُمْ وَ اَلسَّمَاءَ اَلَّتِي تُظِلُّكُمْ مُطِيعَتَانِ لِرَبِّكُمْ**))[٤].

افتتح الإمام الخطبة الشريفة بـ (ألا) تنبيهًا للسامعين على ضرورة الإصغاء إلى ما سيُلقى إليهم، وتعظيمًا لهذا الأمر وأهميته، ورغبةً في زيادة تمكن الحكم في

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٥٦ ــــ ٤٥٧ (المسألة ٦٤).

(٢) يُنظر: شرح عمدة الحافظ: ٢/ ٦٥٢، وشرح التسهيل (ابن مالك): ٣/ ٣٥٥، ومغني اللبيب: ٤٧٣ــــ ٤٧٤.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣/ ١٠٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٦٤، والخصائص: ٢/ ٤٦٢، والكشّاف: ٤/ ١٤٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٥٦-٤٥٧ (المسألة ٦٤)، ونتائج الفكر: ٢٠٦، ومفاتيح الغيب: ٩/ ٣٨٧، والجنى الداني: ١٦٦، وهمع الهوامع: ٣/ ١٩١، والنحو الوافي: ٣/ ٥٧٠.

(٤) نهج البلاغة: ٢٥٩، وينظر: شرح (المعتزلي): ٩/ ٧٦.

أذهانهم لأن (ألا) الاستفتاحية تفيد الإثبات والتحقيق بطريق أبلغ من غيره[١]، ولا شك في أنَّ مقام النص يؤيِّد ذلك؛ فالخطبة في الاستسقاء والمتلقي في حيرة وتردد يحتاج إلى ما يرفعهما عنه، ولهذا جيء بـ (ألَا).

ولّما كان المخاطَبُ شاكًا غيرَ معتقدٍ بنزول المطر بعد اليأس منه لمدة طويلة من الانقطاع جيء بـ (الواو) زيادة في التوكيد، فإنَّ للحرف المزيد فائدةً معنويةً، وأُخرى لفظية؛ فأما المعنوية فهي التوكيد، وأما اللفظية فهي تزيين اللفظ وجعلُه أشدَّ ارتباطًا بما يسبقه[٢]. وهذا مما جاء عليه النصُّ العلَوي الذي حاول دفع هذا الشك والتردد بذكر قدرة الخالق القدير على كل شيء، من ذلك انقياد السماء والأرض لأوامره جلَّ وعلا، ولا شك في أن هذا معنى لا يتحصل لدى كلِّ المخاطَبين به، لأنَّ منهم مَن يشك فيه أو يُنكره، لهذا جيء بأكثر من مؤكِّد.

ومما يقوّي زيادتها في هذا الموضع وأمثاله إمكان إسقاطها من دون اختلال في شكل التركيب دون معناه وهذا هو الزائد في عُرف النحويين وقواعدهم، يرجِّح هذا أنّ الإمام ذكر (الواو) بعد (ألا) في مواضع أُخر من ذلك قوله (عليه السلام) في وصف الدنيا: ((**ألا إنَّ الدّنيا دارٌ لا يُسلَمُ مِنها إلّا فيها**))[٣]، وقوله (عليه السلام): ((**أَلَا إِنَّ أَسْمَعَ اَلْأَسْمَاعِ مَا وَعَى اَلتَّذْكِيرَ وَ قَبِلَهُ**))[٤].

فزيادة التوكيد في النص الأول المقترن بـ (الواو) دون الثاني والثالث غير المقترنين بها تعود إلى حال المخاطَب في كلِّ نص، فشِدّة إنكار الأول بسبب صعوبة

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٢١، ومغني اللبيب:٩٦، وروح المعاني:١/ ١٥٦.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٣٣.

(٣) نهج البلاغة:١٠٤، وينظر: شرح (المعتزلي):٥/ ١٤٠.

(٤) نهج البلاغة:١٩٨، وينظر: شرح (المعتزلي):٧/ ١٦٧.

الإيمان بفكرة كون السماء والأرض مطيعتين لله سبحانه ألزمتْ استعمال (الواو) فضلًا عن (إنّ) المؤكِّدة، على حين أنَّ فكرة النص الثاني عامة لا تحتاج إلى توكيدٍ ثانٍ؛ لأنّ السلامة من مِحَن الدنيا لا يحدث إلا فيها وكذلك الثالث. والاستدلالُ بالنظير في ترجيح وجه نحوي على آخر كما جرى ههنا سبيلٌ لدى كثير من النحويين منهم الفرّاء الذي انتهج هذا في زيادتها بعد (إلاَّ) المتلوّة بالنكرة كما مرّ[١]، كما استدل بالنظير أيضًا الزجّاج وابن هشام[٢].

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) في وصف الدنيا: ((**أَلاَ وَإِنَّ اَلْيَوْمَ اَلْمِضْمَارَ وَغَدًا اَلسِّبَاقَ**))[٣].

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) في معاوية: ((**أَلاَ وَإِنَّ مُعَاوِيَةَ قَادَ لُمَةً مِنَ اَلْغُوَاةِ وَعَمَّسَ عَلَيْهِمُ اَلْخَبَرَ**))[٤].

اتضح مما مرَّ ذكرُه أنَّ (الواو) تأتي زائدة بعد (أَلَا) لصحة سقوطها من التركيب، وهذا هو الزائد في عُرف النحويين واللغويين، ولهذا لم يذكرْها الإمام في شواهد أُخر، إذًا فسياق كلِّ نصٍّ كفيلٌ باختيار ما يناسبه من الألفاظ والتراكيب، واستنادًا إلى كلِّ هذا أقول: **يجوز زيادة (الواو) بعد (ألا) الاستفتاحية للدلالة على التوكيد لورود ذلك في نهج البلاغة.**

(١) يُنظر: معاني القرآن (الفراء): ٢/ ٨٣.

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٦٨، ومغني اللبيب: ٧٧٣.

(٣) نهج البلاغة: ١٧٦، وينظر: شرح (المعتزلي): ٢/ ٩١.

(٤) نهج البلاغة: ٩٧، وينظر: شرح (المعتزلي): ٣/ ٢٤٤. اللمة: الجماعة، يُنظر: تاج العروس: ٣٣/ ٤٤٣ (لمم)، و (عمس عليهم الخبر) أي: أخفى عليهم الخبر، ينظر: شرح (المعتزلي): ٣/ ٢٤٤، قال ابن منظور: ((وأمر عمس وعموس وعماس ومعمس: شديد مظلم لا يدرى من أين يؤتى له (...) وعمس عليه الأمر يعمسه وعمسه: خلطه ولبسه ولم يبينه)). لسان العرب: ٦/ ١٤٧ (عمس).

المسألة الخامسة: جواز إبدال الجملة من المفرد:

البدل من الأقسام الرئيسة للتوابع في النحو العربي، تحدث عنه سيبويه بقوله: ((هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبد الله شخصه))[١]، وقد عرَّفه ابن مالك قائلًا: ((التابعُ المقصودُ بالحكمِ بِلا واسِطةٍ هو المُسمَّى بَدلًا))[٢].

ولعل هذا التعريف يكاد يكون هو الأشهر، إذ أخذ به أغلب النحويين بعد ابن مالك ليصبح تعريفًا متداوَلًا للبدل، فقد ارتضاه ابن الناظم[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، والسيوطي[٦]، والفاكهي (ت:٩٧٢هـ)[٧]، والدكتور محمد حماسة من المحدثين[٨]، وقد فصّل علماء العربية القول في تفسير ماهيّة هذا التعريف ثم ذكروا أقسام البدل ودلالات كلِّ قسم.

وقد قرّر النحويون جواز وقوع البدل بين المفردات، فلا خلافَ لدَيهم في هذا الباب[٩]، كما أجاز كثيرٌ منهم وقوعَه بين الجمل أيضًا، واستشهدوا لذلك

(١) الكتاب:١/ ١٥٠.

(٢) شرح الكافية الشافية:٣/ ١٢٧٤.

(٣) يُنظر: شرح ابن الناظم:٣٩٣.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك: ٣/ ٣٦٢.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/ ٢٤٧.

(٦) يُنظر: همع الهوامع:٣/ ١٧٦.

(٧) يُنظر: شرح كتاب الحدود في النحو، تح:د. المتولي رمضان احمد الدميري: ٢٦١.

(٨) يُنظر: التوابع في الجملة العربية: ١٤٩.

(٩) يُنظر: المقتضب:١/ ٢٦، وشرح المفصل (ابن يعيش):٣/ ٦٨-٦٩، وشرح جمل الزجاجي (ابن

بشـواهد نحويـة[1].

أمـا إبـدال الجملـة مـن المفـرد فهـذا محـلُّ خـلاف بينهـم، بـل لم يُفـرّع لـه أغلـب النحويين قسمًا كأقسام البدل وأنماطه ولم يُشيروا إليه[2]، على الرغم من أنّ السماع نطق به في أكثر من شاهد، الأمر الذي حدا ببعض النحويين التنبه لذلك وإجازته.

فقـد ذهـب ابـن جني إلى جـواز إبـدال الجملـة مـن المفـرد، جـاء ذلـك في تعقيبـه عـلى قـول الشـاعر[3]: [مـن الطويـل]

إلى اللهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشام أُخرى كيف يلتقيان؟

فقـال: ((«كيـف تلتقيـان» جملـة في موضـع نصـب بـدلًا مـن «حاجـة» و «حاجـة»، فكأنَّـه قـال: الى الله اشـكو هاتـين [الحالتـين] تعـذر التقائهـما))[4]، وتابعـه الزمخـشري

عصفـور):١/ ٢٨٤، وشرح التسـهيل (ابـن مالـك):٣/ ٣٢٩، وارتشـاف الضرب:٤/ ١٩٧٢ـــ١٩٧٣، وشرح ابـن عقيـل:٣/ ٢٥٣.

(١) يُنظـر: الكتـاب:٣/ ٨٧، والبديـع في علـم العربيـة، ابـن الأثـير، تـح: د. فتحـي أحمـد عـلي الديـن: ١/ ٣٥٢، وتمهيـد القواعـد: ٧/ ٣٤٢١، وحاشـية الصبـان: ٣/ ١٩٤، والنحـو الـوافي:٣/ ٣٥٩، والتوابـع في النحـو العـربي، د. محمـود سـليمان ياقـوت:١٤٨.

(٢) يُنظـر: الكتـاب:١/ ١٥٠-١٥٨، والفهـارس التـي عملهـا الأُسـتاذ عبـد السـلام هـارون تشـهد بذلـك:٥/ ٢٧١، والمقتضـب:٤/ ٢٩٥ -٢٩٦، والفهـارس التـي عملهـا الأُسـتاذ محمـد عبـد الخالـق تؤكـد ذلـك أيضًـا:٤/ ٩٣-٩٤ (قسـم الفهـارس)، والأصول في النحو:٢/ ٤٦ـ٥٢، وكتـاب المقتصـد: ٢/ ٩٢٩ـــ ٩٣٥، والإيضـاح في شرح المفصـل:١/ ٤٢٦ - ٤٣٠، وشرح جمـل الزجاجـي (ابـن عصفـور):١/ ٢٨١، وشرح الـرضي عـلى الكافيـة:٢/ ٣٧٩، وارتشـاف الـضرب: ٤/ ١٩٧٢، وشرح ابـن عقيل:٣/ ٢٤٧ـــ٢٥٥، وهمـع الهوامـع:٣/ ١٨٤، وأثـر القـرآن والقـراءات: ٢٠٠.

(٣) البيـت للفـرزدق في خزانـة الأدب:٥/ ٢٠٨، وشرح التصريـح:٢/ ٢٠١، ولم أجـدْه في ديوانـه، وبـلا نسـبة في: أوضـح المسـالك:٣/ ١٧٢، وشرح الأُشـموني:٣/ ١٢.

(٤) المحتسـب:٢/ ١٦٦، ويُنظـر: توضيـح المقاصـد: ٢/ ١٠٤٩، والنحـو الـوافي:٣/ ٦٨٧. لعـل مـا بـين

على هذا فصرَّح برأيه وهو يفسر قوله تعالى: ﴿**لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ**﴾[1]، فقال: (((هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُون) هذا الكلام كلُّه في محل النصب بدلًا من: النجوى، أي: وأسرُّوا هذا الحديث))[2].

وتبنّى هذا الرأيَ وأيده أيضًا ابنُ مالك فقد احتج له بشواهد متعددة من القرآن الكريم والشعر العربي، فقال: ((وتُبدَل جملة من مفرد كقولك: عرفت زيدًا أبو مَنْ هو. أي عرفت زيدًا أبوته، ومنه قول الشاعر:

لقد أذهلتني أمُّ عَمْرٍو بكلمةٍ أتصبرُ يومَ البينِ أمْ لسْتَ تصبرُ

فالجملة الاستفهامية التي بعد «كلمة» بدلٌ منها؛ لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام))[3]، ثم احتجَّ بمجموعة من الشواهد، منها قوله تعالى: ﴿**مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ**﴾[4]، فذهب إلى أنَّ الجملة الإسمية المنسوخة بـ (إنَّ) أي: (إنَّ ربَّك...) بدلٌ من (ما)[5].

وممّن أخذ بهذا المذهب عددٌ من العلماء[6] منهم ناظر الجيش الذي علَّل جواز

المعقوفتين خطأ طباعي وأظن أنَّ الصحيح المناسب لسياق النص (الحاجتين).

(١) سورة الأنبياء الآية: ٣.

(٢) الكشاف: ٣/ ١٠٢، ويُنظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٢٠.

(٣) شرح التسهيل (ابن مالك): ٣/ ٣٣٩-٣٤٠، والبيت من الطويل وهو بلا نسبه فيه، وفي مغني اللبيب: ٥٩٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٥٣، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية: ٣/ ٢١٩.

(٤) سورة فصلت الآية: ٤٣.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): ٣/ ٣٤٠.

(٦) يُنظر: أوضح المسالك: ٣/ ١٧٢، والمساعد: ٢/ ٤٣٨، وشفاء العليل: ٢/ ٧٧٣، وشرح التصريح: ٢/ ٢٠١.

ذلك التركيب بقوله: ((إنَّ إبدال الجملة من مفرد لا يظهر كونه ممتنعًا، وذلك أَنَّ المبدَل تابع كما أَنَّ النعت تابع، وقد ثبت النعت بالجملة فما المانع من البدل. فإنْ قيل: المانع على نية تكرار العامل، والعوامل لا تَسَلُّطَ لها على الجمل، فالجواب أَنَّ الجملة إذا أُوِّلتْ بالمفرد أُعطيَتْ حكمه، ثم إنَّك قد عرفت أَنَّ العامل في البدل إنَّما هو العامل في المُبدَل منه على مذهب سيبويه*. وقولنا: إنَّ البدل على نية تكرار العامل: المراد به أنَّ البدل هو المستقل بمقتضى العامل لا أَنَّ ثَمَّ عاملاً مقدّرًا (...) وعلى هذا يتم قول ابن جني والزمخشري والمصنف، ومن قال بقولهم: أَنَّ الجملة تبدل من مفسر))[١]، وقد صرَّح بإجازة هذا النمط من البدل قسمٌ من العلماء المحدثين[٢].

ومما يؤيد صحة هذا الاستعمال وروده على لسان أمير المؤمنين (عليه السلام) في خطبةٍ له يذكر فيها مواقفه من النبيِّ محمَّدٍ (صلى الله عليه وآله)، قال فيها: ((**وَلَقَدْ وُلِّيتُ غُسْلَهُ (صلى الله عليه وآله) وَالْمَلاَئِكَةُ أَعْوَانِي فَضَجَّتِ الدَّارُ وَالْأَفْنِيَةُ مَلأٌ يَهْبِطُ وَ مَلأٌ يَعْرُجُ وَ مَا فَارَقَتْ سَمْعِي هَيْنَمَةٌ مِنْهُمْ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى وَارَيْنَاهُ فِي ضَرِيحِهِ**))[٣].

ينتظم هذا الجزء من الخطبة الشريفة واحدًا من المقامات الرفيعة للإمام علي (عليه السلام) وهو قربُه من النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله) في حياته وبعد رحيله؛ إذ هو من تكفَّل بتغسيله ودفنه في مراسيم اتَّسمت بحضور الملائكة (عليهم السلام) أعوانًا للإمام في أداء هذه المهمة العظيمة، من أجل بيان المقام الأسمى للنبي وللإمام؛ إذ يصوّر هذا

(١) تمهيد القواعد:٧/ ٣٤٢١، *وينظر مذهب سيبويه في البدل: الكتاب:١/ ١٥٠.

(٢) يُنظر: جامع الدروس العربية:٣/ ٢٤٠، والنحو الوافي:٣/ ٦٨٧، وضياء السالك:٣/ ٢٣٩، والتوابع في النحو العربي:١٤٨، وأثر القرآن والقراءات:٢٠٠-٢٠١.

(٣) نهج البلاغة:٤١٢، وينظر: شرح (المعتزلي): ١٠/ ١٧٩، ((الهينمة: الصوت الخفي)). كتاب العين:٤/ ٦٠ (هنم).

النص سماع الإمام الصوتَ الخفي الصادر عن الملائكة[١]، ولمّا كان الفاعل (هينمة) مُبهمًا خفِيًا في معناه احتاج إلى ما يرفع هذا الإبهام ويُزيله، لهذا عمد الإمام إلى إتْباعه بجملة (يُصَلّوُنَ عليهِ) الواقعة بدلًا من (هينمة)، إذ إنَّ الغرض من البدل هو ((الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز))[٢]، على أنَّ بعض الشّرّاح احتمل غير هذا المعنى، فجعل شبه الجملة (منهم) متعلقةً بـ (يصلّون)[٣]، وعلى هذا يكون غرض الإمام هو بيان أصناف الملائكة، والحال خلاف ذلك، فليس غرضُ النص ـ كما يبدو ـ تعدادَ أصنافهم؛ فلو كانت الغاية هذه لذكرَ الإمامُ الصِنف الآخَر غير الذين يُصلّون عليه، ولَما اكتفى بهذا الصنف فقط، وبهذا يتقوّى لديَّ تعلّق شبه الجملة (منهم) بما قبلها.

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في بيان منزلته من النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه وآله): **((وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اَللَّهِ (صلى الله عليه وآله) بِالْقَرَابَةِ اَلْقَرِيبَةِ وَ اَلْمَنْزِلَةِ اَلْخَصِيصَةِ وَضَعَنِي فِي حَجْرِهِ وَ أَنَا وَلِيدٌ يَضُمُّنِي إِلَى صَدْرِهِ وَ يَكْنُفُنِي فِي فِرَاشِهِ وَ يُمِسُّنِي جَسَدَهُ وَ يُشِمُّنِي عَرْفَهُ وَ كَانَ يَمْضَغُ اَلشَّيْءَ ثُمَّ يُلْقِمُنِيهِ))**[٤].

يستعرض الإمام (عليه السلام) في هذا الجزء من الخطبة منزلتَه التي اختص بها من رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله)، وقد دلّ على ذلك بإيراد لفظة (الخَصِيصَة) الدالة على الانفراد بالشيء بما لا يشاركه فيه الجملة[٥] وهي المُبدَل منه، ولَمّا كان هذا

---

(١) ينظر: شرح (المعتزلي):١٠/ ١٨٣، شرح (البحراني):٣/ ٤٤٢، وشرح (الموسوي):٣/ ٣٩٤.

(٢) كتاب أسرار العربية: ٢٩٨.

(٣) ينظر: توضيح نهج البلاغة:٣/ ٢٦١.

(٤) نهج البلاغة:٣٩٥، وينظر: شرح (المعتزلي):١٣/ ١٩٧. العَرْف: الرائحة الطيبة. ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٢٨١ (عرف).

(٥) يُنظر: معجم مقاييس اللغة: ٢/ ١٥٣ (خص)، ومفردات ألفاظ القرآن:٢٨٤ (خص).

الخصوص مُجمَلًا يحتاج إلى بيان وتفصيل أردَفه الإمام بما يُزيل الإبهام ويفصِّل المُجمَل وهذا ما أفصحت عنه الجمل اللاحقة التي تصدّرتها الجملة (**وَضَعَنِي فِي حَجْرِهِ...**) الواقعة بدلًا مطابقًا من (الخصيصة)، وهذه هي الوظيفة الدلالية للبدل التي تكمن في الإيضاح كما تقدّم فضلًا عن التفصيل.

إنَّ دلالة التطابق بين المُبدَل والمُبدَل منه في النص العلَوي تأتي من أنّ لفظة (خصيصة) بما تدلُّ عليه معجميًا تعني الانفراد وعدم الاشتراك، وقد حصل هذا الانفراد بالمعنى المعجمي لكلمة (خصيصة) وبالموقع الذي احتلته من التركيب النحوي، إذ إنَّ المعاني التي جاءت بعدها في عبارة الإِمام مما انفرد به (عليه السلام) دون سائر الخلق، وهذا من بديع تعانق الدلالة المعجمية والنحوية.

وبهذا يكون نص الإِمام قد زاد نوعًا آخر على أنواع البدل المطابق، وهو الواقع بين لفظةٍ وجملة، ساعد عليه المعنى اللغوي للمُبدَل منه ومعنى الجملة الواقعة بدلًا، على حين أن النحويين يقصرون ورود البدل المطابق بين الألفاظ [1].

والذي يظهر مما تقدَّم صحة مذهب مَن أجاز هذا النوع من البدل ـ وإن لم يُشر إليه أغلب القدماء ـ استنادًا إلى السماع والقياس، أما السماع فلوروده في القرآن الكريم ونهج البلاغة وكلام العرب، وأما القياس فإنه يُحمل على النعت، ولا حاجة إلى تكلّف التأويل والتقدير في تخريج الشواهد.

وبهذا لم يبقَ سوى إعادة صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز وقوع بدل الجملة من المفرد استنادًا إلى ورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والشعر العربي.**

---

(١) يُنظر: الكتاب:١/ ١٥١، واللمحة في شرح الملحة:٢/ ٧١٦، وتوضيح المقاصد:٢/ ١٠٣٦، وأوضح المسالك:٣/ ٣٦٤، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٣٩٦ ـ٣٣٩٧، وشرح الأشموني:٣/ ٣، وشرح التصريح:٢/ ١٩١ ـــــ ١٩٧، وهمع الهوامع:٣/ ١٧٦، وحاشية الصبان:٣/ ٨٤، والنحو الوافي:٣/ ٦٦٥ ـ٦٦٦.

المسألة السادسة: ورود (إذا) الفجائية متلوَّةً بجملة منسوخة بـ (ليس):

ترد (إذا) في العربية على أنحاء متعددة، وقد بسطت كتب اللغة والنحو مذاهب الخلاف فيها وفي معانيها، ومن تلك المعاني ورودها في الدلالة على المفاجَأة، وهي التي تأتي في حشو الكلام للدلالة على الحال لا الاستقبال، قال سيبويه: ((وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها))[١]. ولا تأتي في أوله ولا في آخره[٢]؛ ((لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أنَّ ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدّم شيء عليها فلزم أنْ لا تقع في الابتداء))[٣].

وقد قرّر النحويون أنّها إذا دلّتْ على المفاجأة فلا يليها إلا الجملة الإسمية، تفريقًا بينها وبين الشرطية[٤].

ومِن النحويين من أجاز وقوع الجملة الفعلية مقترنة بـ (قد) بعدها مستندًا في ذلك إلى ما حكاه الأخفش عن العرب في نحو: خرجت فإذا قد قام زيد[٥]؛ لأنَّ

(١) الكتاب: ٤/ ٢٣٢، ويُنظر: الأصول في النحو:٣/ ١٧٧، والجنى الداني:٣٧٣، والنحو الوافي: ١/ ٥٠٨.

(٢) يُنظر: المقتضب:٢/ ٥٦ـ٥٧، والجنى الداني:٣٧٤.

(٣) شرح الدماميني على مغني اللبيب، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية:١/ ٣٣٣، ويُنظر: شرح التصريح:١/ ٣٠٥.

(٤) يُنظر: الكتاب:٤/ ٢٣٢، و شرح التسهيل (ابن مالك):٢/ ٢١٠، وشرح الرضي على الكافية:٣/ ١٩٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:٢/ ٨٢٠، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢٨٥، ومغني اللبيب:١٢٠، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:١/ ٣٣٣، وهمع الهوامع:٢/ ١٨٢.

(٥) يُنظر: همع الهوامع:٢/ ١٨٢.

(قد) تُقرِّب زمن الفعل الماضي من الحال[١]، وقد سوَّغ أبو حيان هذا المذهبَ بمعاملة العرب له معاملة الجملة الإسمية في دخول (واو) الحال عليها، فكما يُقال: جاء زيد وهو يضحك، يُقال أيضًا: جاء زيد وقد ضحك[٢]، وزاد ابن هشام سببًا آخر وهو التفريق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بـ (قد) ـ كما يرى ـ حصل الفرق بذلك[٣]، ومنهم مَن أجاز ذلك بلا قَيْد، فيصح أنْ نقول مثلًا: خرجت فإذا قام زيد[٤].

فلم يرد رأيٌ – بحسب ما تتبعتُ – يُجيز ورود (إذا) متلوةً بـ (ليس)، سواء قيل بحرفيتها أم بفعليتها على الخلاف الوارد في حقيقتها بين علماء العربية، وإنْ كان جمهور النحويين يرجِّح فعليتها[٥].

إنَّ اختصاصَ (إذا) الفجائية بالجمل الإسمية مدفوعٌ بما ورد في السماع استنادًا إلى ما نَقله الأخفش عن العرب، وما ورد في نهج البلاغة أيضًا، فقد جاءت متلوَّةً بجملة منسوخة بـ (ليس)، إذ قال (عليه السلام) في خطبة له يشكو فيها قلَّةَ الناصر والمعين: ((**فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي رَافِدٌ وَ لاَ ذَابٌّ وَ لاَ مُسَاعِدٌ إِلاَّ أَهْلَ بَيْتِي فَضَنَنْتُ بِهِمْ عَنِ اَلْمَنِيَّةِ فَأَغْضَيْتُ عَلَى اَلْقَذَى**))[٦].

يشرح الإمام في هذا المقطع من الخطبة حالَه بعد وفاة النبيِّ محمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) وما

---

(١) يُنظر: النحو الوافي: ٢/ ٢٨٠.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل:٦/ ٣٠٦، وهمع الهوامع:٢/ ١٨٢.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب:٢٣٢.

(٤) يُنظر: همع الهوامع:٢/ ١٨٢.

(٥) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:١/ ١٦٤، الجنى الداني:٤٩٣، وهمع الهوامع:١/ ٤٦.

(٦) نهج البلاغة:٤٣٣، وينظر: شرح (المعتزلي): ١١/ ١٠٩، وقد ورد هذا النص بلفظه في موضع آخر أيضًا، ينظر: شرح (المعتزلي):٢/ ١٩.

حلَّ به وبأهله وما فوجئ به من انعدام الناصر والمعين[١]، وانسياق الناس وراء أطماعهم وأهوائهم، وهذا ما أسهمت به دلالة (إذا) الدالة على المفاجأة، على أنها جاءت متبوعةً بجملة منسوخة بـ (ليس) بخلاف ما نصَّ عليه النحويون الذين قصروا ما يتلوها على الجملة الإسمية كما تقدَّم، فضلًا عن دلالتها على الماضي التي يمكن تخريجها ههنا على إرادة حكاية حال ماضية، فالإمام في معرض بيان عمّا كان هو عليه بعد ارتحال النبي محمد (ﷺ) وما جرى عليه من الظلم والجور في اغتصاب حقِّه[٢].

وبهذا لم تخرج في دلالتها تلك عن الحال وإن دلَّت (ليس) على المضي؛ وإيضاح هذا أنّ الزمن سياقي يخضع للسياق والقرائن المحيطة بالنص هذا من جهة، ومن جهة أُخرى أنَّ المراد بالزمن الحاضر ههنا هو ((الزمن الذي يتحقق فيه المعنيان في وقت واحد؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها؛ بحيث يقترنان معًا في زمن تحقيقها))[٣]، وهذا ما عليه النصُّ العَلَوي، إذ إن زمن تحقق نظرة الإمام وانعدام الناصر كان واحدًا بلا شك.

ومما يُقوّي صحة هذا الاستعمال وشيوعه في كلام العرب وروده في كلام العرب نظمًا ونثرًا، فمن النثر ما ورد في كلام أهل البيت والصحابة، ففي حديث ذكره أبو حمزة الثمالي (رضي الله عنه)[٤] وهو في رِفقة الإمام السجاد (عليه السلام)، فقال الثمالي: ((خرجت

---

(١) يُنظر: شرح (الموسوي): ١/ ٥٠٦ ــــ ٥٠٨.

(٢) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): ٣/ ٣٦٧.

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٢٨١.

(٤) هو ثابت بن دينار الثمالي الأزدي بالولاء، أبو حمزة: من رجال الحديث الثقات عند الإمامية، وروى عنه بعض أهل السنَّة أيضًا. من أهل الكوفة. قُتِلَ ثلاثة من أولاده مع زيد بن علي بن الحسين (رضي الله عنه). وكان الإمام الرضا (عليه السلام) يقول: هو لقمان زمانه. وكان أبوه مولى للمهلَّب بن أبي صفرة.

مع علي بن الحسين (عليه السلام) إلى ظاهر المدينة، فلما وصل إلى حائط قال: إني انتهيت يومًا إلى هذا الحائط فاتكأت عليه، فإذا رجل عليه ثوبان أبيضان ينظر في وجهي، (...) قال: فهل رأيت أحدًا خاف الله فلم يُنجه؟ قلت: لا، قال (عليه السلام): فإذا ليس قدامي أحد))[1]، كما ورد هذا التركيب كثيرًا في مرويات الصحابة (رضي الله عنهم)[2].

وأما الشعر فمنه قول كعب بن زهير:[3] [من الطويل]

حديثُ أناسيٍّ فلما سمعتهُ إذا ليسَ فيه ما أَبِينُ فأَعْقِلُ

إنَّ تلك الشواهد كافية للاستدلال على صحة هذا التركيب وجوازه، لهذا لابد من إعادة صوغ القاعدة بالقول: **يجوز ورود (إذا) الفجائية متبوعة بجملة منسوخة بـ (ليس) احتكامًا إلى ما ورد في نهج البلاغة وفي كلام العرب نظمًا ونثرًا.**

له كتاب في (تفسير القرآن) وكتاب (الزهد) وكتاب (النوادر)، توفي بعد سنة (١٥٠هـ). يُنظر: أعيان الشيعة: ٤/ ٨ ــ ١١، والأعلام: ٢/ ٩٧.

(١) بحار الأنوار: ٤٦/ ١٤٥.

(٢) يُنظر: مسند أحمد: ٣٦/ ٤٣٣ (٢٢١٢٢)، والسنن الكبرى: ٩/ ٣٩٢ (١٠٨٤٠)، والمعجم الكبير: ١٨/ ٥٨ (١٠٧).

(٣) ديوانه، صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. حنا ناصر الحتي:٥٥.

خاتمة بنتائج البحث

من المعلوم أنَّ الخاتمة تُعقَد في الغالب لذكر أهم النتائج التي يتوصل إليها بحث معين، أما النتائج التي توصلتْ إليها هذه الدراسة فمهمة كلّها -فيما أحسب- في الدراسات النحوية التطبيقية التي تنهل من كتب التراث اللغوي العربي لنقد القواعد النحوية، وتصحيح ما فات أعلام العربية من ضوابط وقوانين، ولاشك في أنَّ إيرادها كلِّها يبدو مكرَّرًا يُطيل بنا المقام، لهذا سأُوجز القول بملخص للمسائل التي دارت في البحث على النحو الآتي:

1. كثرت أقوال العلماء والباحثين والدارسين في بيان أسباب عزوف طائفة ليست قليلة من النحويين عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو العربي، وقد ناقش التمهيد أهمَّ تلك الأقوال وخلص إلى أنَّ الهدف السياسي والمذهبي هو الباعث الرئيس وراء كلِّ ذلك؛ فنهجُ مَن بيده أمور المسلمين بعد رحيل النبيِّ محمدٍ (ﷺ) على تغييب الحديث النبوي من دائرة الاحتجاج النحوي والمحاسبة على روايته وإشاعته بين الناس انعكس ذلك على التفكير النحوي لدى القدماء ولاسيما سيبويه الذي استشهد على قلة قليلة بالحديث بلا تصريح باسم النبي، وأصبح ذلك بمنزلة سُنَّة اهتدى بها عدد من المتأخرين أيضًا؛ لأنهم يعدّون كتاب سيبويه (قرآن النحو).
2. ذهب العلماء إلى أنَّ كلام العرب لا يُحيط به إلا نبي، ولاشك في ذلك إلا أني

أرى أنْ تُزاد عبارة (أو إمام معصوم) على من يُحيط بكلام العرب؛ إذ إنّ الإمام عليًا (عليه السلام) لم يُجر إحصاءً أو استقراءً توصّل في ضوئه إلى وجود (لكنّ) من ضمن أحرف النصب التي استقراها أبو الأسود بتوجيه من الإمام، إلا أنه ـ الإمام ـ استدركها على أبي الأسود في الصحيفة التي ألقاها إليه.

٣. إنَّ نقص الاستقراء النحوي لشواهد العربية أسهم في منع عدد من المسائل النحوية، أثبت البحث جوازها استنادًا إلى كلام الإمام علي (عليه السلام) فضلًا عن ورود قسم منها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نظمًا ونثرًا، والمسائل هي:

٤. جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت، على حين أنَّ أغلب النحويين قصروا زيادتها على الخبر المنفي.

٥. جواز اقتران الخبر بـ (الفاء) من غير تضمنه معنى الشرط، فقد اشترط سيبويه ومن تابعه لذلك الاقتران أن يكون المبتدأ موصولًا أو شبهَ موصول، على حين جاء في كلام الإمام المبتدأ هو الضمير (أنا)، وقد تبيَّن في هذه المسالة أيضًا عدم صحة ما نُسِبَ إلى الأخفش بأنه يُجيز اقتران الخبر بـ (الفاء) وإن لم يكن المبتدأ اسم شرط.

٦. جواز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا، فالنحويون يمنعون من إظهاره فيقدِّرونه على (مستقر)، أو (كائن)، أو (استقر)، أو (كان) على الخلاف الذي بينهم، وقد ظهر هذا المتعلِّق في أكثر من شاهد علَوي، وبهذا يترجَّح ما ذهب إليه ابن حني ومتابعوه في هذه المسألة.

٧. جواز دخول (لام) الابتداء على خبر (لكنّ)، فالبصريون لا يجيزون دخولها إلا على (إنَّ)، أما ما نُسِبَ إلى الكوفيين بأنهم يجيزون هذا فقد ظهر في

البحث أنَّ رأيهم ورأي البصريين سواءٌ في هذا المسألة.

٨. جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف، ولا موجب للتقدير الذي يفرضه النحويون للتأويل بالنكرة.

٩. جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره، على حين أنَّ جمهور النحويين يذهبون إلى إعرابه في تلك الحالة.

١٠. أثبت البحث جواز استعمال (مهما) ظرفية، وهو ما رجّحه ابن مالك وآخرون.

١١. اشترط النحويون المتأخرون مشاركة الفاعل للمفعول لأجله وأظهر البحث جواز عدم المشاركة تأييدًا لابن خروف والرضي وعدد من المحدثين.

١٢. الإضافة عند النحويين على تقدير حرف جر محذوف بين المتضايفين لهذا قصروا الإضافة على حرفَي الجر (إلى)، و (مِن) وقد أكد البحث جواز الإضافة الظرفية بمعنى (في) تأييدًا لعدد من النحويين والمفسرين.

١٣. تبيَّن في البحث جواز حذف الموصول الإسمي وهو مذهب الكوفيين وابن مالك في هذه المسألة.

١٤. الصلة والموصول بمنزلة الكلمة الواحدة لدى النحويين، لذا يمنعون تقديم أحدهما على الآخر، لكن البحث أثبت جواز تقديم الصلة أو ما يتعلق بها على الموصول.

١٥. أظهر البحث جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ (كان) ولا داعي للتقدير والتأويل تأييدًا للبصريين ومن تابعهم.

١٦. حمل النحويون قسمًا من الأفعال على معنى الظن في المعنى والعمل، على

أنهم منعوا حمل الفعل (عدَّ) عليها وهو ما أثبتته الدراسة.

١٧. اشترط النحويون لورود الفعل الماضي المثبت حالًا أن يقترن بـ (قد) ظاهرة أو مضمرة وهو ما نقضه البحث بشواهد متعددة من نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب نظمًا ونثرًا.

١٨. قرر النحويون أن تُسبَقَ (أنْ) الناصبة بأفعال اليقين وإلا عُدَّت مخفّفة من الثقيلة، وقد أثبت البحث جواز ورود (أن) ناصبةً مسبوقةً بأفعال التحقيق.

١٩. أثبت البحث جواز استعمال (في) للتعليل، و (مِن) في الدلالة على الزمان، وزيادة (مِن) في الإيجاب.

٢٠. تُوصف أمة العرب بأنَّها أمةٌ شعريةٌ، وقد انعكس اهتمامها بالشعر على جوانب من حياتها وتفكيرها من ذلك الاعتداد به كمصدر رئيس من مصادر الاحتجاج النحوي، مما أسهم بكثرة خروج الشعراء عن بعض الأقيسة النحوية، وسُميَ هذا الخروج بالضرورات الشعرية، فقد قصر النحويون بعض الأساليب على لغة الشعر وحده من دون النثر استطاع البحث نقض ذلك بإيراد شواهد نثرية من كلام الإمام في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكلام العرب النثري لِما عُدّ مقتصرًا على الشعر، وكانت المسائل التي عالجها البحث في هذا الباب على النحو الآتي:

٢١. أظهر البحث جواز توكيد جواب الشرط بـ (نون) التوكيد في السَّعة والاختيار.

٢٢. تبيَّن في البحث جواز إبقاء (ألف) (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر

نظـمًا ونثرًا.

٢٣. قـرّر النحويـون أن خـبر (كاد) لا يقـترن بـ (أنْ) لتدافـع المعنيـين، فـإن ورد فهـو مقتـصر عـلى لغـة الشـعر فقـط، لكـن البحـث نقـض ذلـك وأثبـت جـواز اقـتران خـبر (كاد) بـ (أنْ) لبيـان دلالـة تحقـق الخـبر في المسـتقبل، فضـلًا عـن بيـان شـدة قـرب وقـوع الفعـل.

٢٤. جـواز اقـتران خـبر (لعـل) بـ (أنْ) حمـلًا عـلى (عسـى)، لاشـتراكهما في معنـى الترجـي والإشـفاق.

٢٥. اسـتطاع البحـث إجـازة حـذف همـزة الاسـتفهام في لغـة النثـر بعدمـا قـصره النحويـون عـلى الـضرورة الشـعرية.

٢٦. تبيَّن في البحـث جـواز حـذف حـرف العطـف (الـواو) وحده مـع بقـاء المعطـوف نظـمًا ونثـرًا.

٢٧. إنّ اقـتران (مَـن) الشرطيـة بالناسـخ لا يفقدهـا شرطيتهـا، فالـشرط بـاقٍ فيهـا ولا حاجـة لتقديـر ضمـير شـأن محـذوف بعـد (إنَّ) أو حمـل المسـألة عـلى الـضرورة الشـعرية لـورود ذلـك نظـمًا ونثـرًا.

٢٨. إن الاسـتدلال بـكلام الإمـام أثبـت جـواز دخـول أداة الـشرط عـلى الأسـماء، ولا موجـب للقـول بالتقديـر والتأويـل أو حمـل المسـألة عـلى الـضرورة الشـعرية سـوى الحفـاظ عـلى أقيسـة بناهـا النحويـون عـلى اسـتقراء ناقـص.

٢٩. أثبت البحث جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا.

٣٠. اتضـح في ضـوء البحـث جـواز وقـوع الجـواب للـشرط ـ عنـد اقترانـه بالقسـم ـ في السـعة والاختيـار خلافًـا لمـن منعـه أو وسـمه بالضرورة الشـعرية.

٣١. ذهب أبو علي الفارسي ومن تبعه إلى أنَّ إثبات (ميم) (فم) عند الإضافة مقصورٌ على لغة الشعر وحده، وأثبت البحث جواز ذلك في السَّعة والاختيار.

٣٢. نقض البحث ما ذهب إليه الصَّيْمري الذي حكم على حذف (قد) قبل الفعل الماضي والاستغناء عنها بـ (اللام) في جواب القسم بالضرورة الشعرية، فقد ورد ذلك في النثر الفصيح المتمثل بنهج البلاغة.

٣٣. ليس نصبُ اسم الفاعل مفعولَه الثاني ضرورةً شعريةً كما ذهب السيرافي بل هو استعمال فصيح جارٍ في السَّعة والاختيار.

٣٤. من نتائج نقص الاستقراء الذي مُني به النحو العربي عدم إشارة النحويين إلى عدد من الاستعمالات والأساليب النحوية الفصيحة، استطاع البحث استدراكها استنادًا إلى كلام الإمام علي (عليه السلام) فضلًا عما ناظره من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وهي:

٣٥. ورود (كأنَّ) في جواب القسم الخبري.

٣٦. قرر النحويون أن جواب القسم الطلبي لا بد من أن يرد جملة إنشائية من استفهام أو نهي، أو، أمر، وقد زاد البحث جواز وقوع المصدر المؤول جوابًا لهذا النمط من القسم؛ لأنه مما يعطي معنى الطلب وهو ما يُحسب لابن سيده وأبي حيان الأندلسي اللذين أشارا إليه.

٣٧. أظهر البحث جواز ورود جواب (لو) جملة استفهامية، وجواب (لمّا) فعلًا مضارعًا منفيًا بـ (لم).

٣٨. تبيَّن في ضوء البحث استعمال الإمام (عليه السلام) (أفعل) التفضيل من افعال

الموت والهلاك وهو مما لا تفاضل فيه بحسب قواعد النحويين.

٣٩. أشار جمهور النحويين إلى أنَّ الفعل (صار) لا يدل إلا على التحول والانتقال، وقد أثبت البحث استعمالًا آخر له في الدلالة على الرد والتقسيم.

٤٠. بانَ في البحث جواز جر (حيث) بـ (على) وهو ما لم يُشر إليه إلا أبو حيان في حدود ما تتبعت، على الرغم من وروده كثيرًا في كلام العرب نظمًا ونثرًا.

٤١. لا خلاف بين النحويين في إجازة إبدال المفرد من المفرد، لكن أغلب القدماء لم يفرِّعوا قاعدةً لإبدال الجملة من المفرد وهو ما ورد في كلام الإمام في أكثر من شاهد فضلًا عن وروده في شواهد من القرآن الكريم أيضًا.

٤٢. أسهمت الدلالة المعجمية في جواز وقوع البدل المطابق جملةً، على حين أنَّ النحويين لم يُمثِّلوا للبدل المطابق إلا بين المفردات.

٤٣. ورود وزن (فعلل) وصفًا وهو ما خفي على سيبويه.

٤٤. رفد كلام الإمام علي المعجم العربي بلفظ (خصيصة) مفرد (خصائص)، فلم تنص المعجمات اللغوية على ذكرها في حدود ما اطلعتُ.

٤٥. أظهر البحث جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ (لعل) وهو ما منعه ابن مبرمان، كما ورد (لعل) في كلام الإمام (عليه السلام) في الدلالة على التعليل والرجاء معًا.

٤٦. أثبت البحث جواز إضافة الشيء إلى نفسه خلافًا للبصريين.

٤٧. ثبتَ في البحث أنَّ الفعل (إخال) لا يدل على الظن المراد به الشك دائمًا، بل يرد أحيانًا في الدلالة على التحقيق ولهذا جاء جوابًا للقسم، ومعلوم أن الشك لا يرد جوابًا للقسم.

٤٨. إنَّ اشتراطَ ابن مالك لوقوع الماضي خبرًا لـ (ليس) بأنْ يكون اسمَها ضمير شأن منتقضٌ بما ورد في نهج البلاغة.

٤٩. أثبت البحث إجازة اقتران خبر (كان) بـ (أنْ)، على حين عدَّه سيبويه ضرورة شعرية، وعدّه ابن بابشاذ ممنوعًا.

٥٠. أظهرت الدراسة صحة استعمال اسم الفعل (شتّان) مسبوقًا بـ (ما) خلافًا للأصمعي.

٥١. اجتماع فاعل فعل المدح والتمييز في تركيب واحد ليس ممنوعًا كما ذهب سيبويه ومن تبعه.

٥٢. دعت ضرورة البحث إلى تعضيد الشواهد العلَوية في أغلب المواضع بما ناظرها من القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة بما فيها روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وكلام الصحابة (رضي الله عنهم) زيادة على كلام العرب نظمًا ونثرًا، وإنْ كان الاقتصار على الشاهد العلوي وحده كافيًا في الاستدلال والتقعيد النحوي، الهدف من هذا التأكيد على شيوع تلك الاستعمالات في اللسان العربي من جهة، وإغفال النحويين لها في التقعيد النحوي من جهة أُخرى.

والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ النبيِّ الأمين، وعلى آله الطيبين- الطاهرين، وصحبه المنتجبين.

روافد البحث

روافد البحث

۞ **القرآن الكريم.**

أولًا: الكتب المطبوعة:

(أ)

١. **ابن الأنباري**[1] **في كتابه الإنصاف** في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، مطبعة دار الكتب ـ جامعة الموصل، ١٩٧٩م.

٢. **أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة**، د. خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٣م.

٣. **أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة**، دراسة صرفية نحوية دلالية، حيدر هادي خلخال الشيباني، العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، ط١، ٢٠١٤م.

٤. **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

٥. **أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية**، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح ـ الكويت، (د.ت).

(١) هكذا في المطبوع والصواب: أبو البركات الأنباري، لأنه هو من ألَّف الإنصاف، وليس ابن الانباري (ت: ٣٢٨هـ).

٦. **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، د. محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية ــ الكويت، ط١، ١٩٧٨م.

٧. **أخبار النحويين البصريين**، السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦ م.

٨. **الأدب المفرد بالتعليقات**، البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، حقَّقه وقابله على أُصوله: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط١، ١٩٩٨م.

٩. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

١٠. **أساس البلاغة**، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.

١١. **أساليب الإنشاء في كلام السيدة الزهراء** (عليها السلام) دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم، العتبة العلويَّة المقدسة ــ النجف الأشرف، ٢٠١١م.

١٢. **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٥، ٢٠٠١م.

١٣. **أساليب التوكيد في القرآن الكريم**، عبد الرحمن المطردي، الدار الجماهرية ـ ليبيا، ط١، ١٩٨٦م.

١٤. **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة ـ بغداد، ١٩٨٨م.

١٥. **الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي**، د. محمد بن عبد العزيز العميريني، دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة ـ مصر، ٢٠٠٧م.

١٦. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، أبو عمر يوسف بن عاصم القرطبي

(ت:٤٦٣هـ)، تـح: عـلي محمـد البجـاوي، دار الجيـل ـ بـيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٧. **الأُسـس المنطقيـة للاسـتقراء**، السـيد محمـد باقـر الصـدر، تعليقـات الأسـتاذ يحيـى محمـد، مؤسسـة العـارف للمطبوعـات ــ بـيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٨. **الأشـباه والنظائـر في النحـو**، السـيوطي، تـح: د.عبـد العـال سـالم مكـرم، مؤسسـة الرسـالة ـ بـيروت، ط١، ١٩٨٥م.

١٩. **الاشـتقاق**، ابـن دريـد (ت: ٣٢١هـ)، تحقيـق وشرح: عبـد السـلام محمد هـارون، دار الجيـل ـ بـيروت ط١، ١٩٩١ م.

٢٠. **الإصابـة في تمييـز الصحابـة**، ابـن حجـر العسـقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيـق: عـادل أحمـد عبـد الموجـود وعـلى محمـد معـوض، دار الكتـب العلميـة ــ بـيروت، ط١، ١٤١٥ هـ

٢١. **إصـلاح المنطـق**، ابـن السِّـكِّيت (ت:٢٤٤هـ)، شرح وتحقيـق: أحمـد محمـد شـاكر، وعبـد السـلام محمـد هـارون، دار المعـارف ـ القاهـرة، ط٤، (د.ت).

٢٢. **الأُصـول دراسـة إبسـتيمولوجية للفكـر اللغـوي عنـد العـرب**، النحـو، فقـه اللغـة، البلاغـة، د. تمـام حسـان، عـالم الكتـب ـ القاهـرة ٢٠٠٠م.

٢٣. **الأُصـول في النحـو**، ابـن السَّـرَّاج (ت:٣١٦هـ)، تح:د. عبد الحسـين الفتلي، مؤسسـة الرسـالة ـ بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٢٤. **إعـراب الجمـل وأشـباه الجمـل**، د. فخـر الديـن قبـاوة، دار القلـم العـربي ـ حلـب، ط٥ ١٩٨٩م.

٢٥. **إعـراب القـرآن**، النحّـاس (ت:٣٣٨هـ)، تـح: د. زهـير غـازي زاهـد، عـالم الكتـب، مكتبـة النهضـة العربيـة، ط٢، ١٩٨٥م.

٢٦. **إعـراب القـرآن المنسـوب [خطـأ] للزجّـاج**، الباقـولي (ت:٥٤٣هـ)، تحقيـق ودراسـة: إبراهيـم الإبيـاري، دار الكتـاب المـصري ـ القاهـرة، ط٤، ١٤٢٠هـ.

٢٧. **إعراب القرآن وبيانه**، محيي الدين درويش (ت:١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – سورية، ط٤، ١٤١٥ هـ.

٢٨. **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، العكبري (ت: ٦١٦هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه:د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار ـ مصر، ط١، ١٩٩٩م.

٢٩. **الأعلام**، قاموس تراجم لأَشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركَلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٣٠. **أعيان الشيعة**، السيد محسن الأمين (ت: ١٣٧١ هـ)، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات ـ لبنان، ١٩٨٣ م.

٣١. **الأغاني**، أبو الفرج الأَصبهاني (ت:٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣. **الإغراب في جدل الإعراب**، أبو البركات الأنباري، قدم له وعُني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٥م.

٣٣. **إقبال الأعمال**، ابن طاووس (ت:٦٦٤هـ)، تح: جواد القيومي الأصفهاني، مكتبة الإعلام الإسلامي، ط١، (د.ت).

٣٤. **الاقتراح في علم أصول النحو**، السيوطي، قرأه وعلَّق عليه:د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة ـ مصر، ٢٠٠٦م.

٣٥. **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**، البطليوسي (ت:٥٢١هـ)، تح: الأُستاذ مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٩٩٦م.

٣٦. **الأمالي**، أبو علي القالي (ت: ٣٥٦هـ)، عُنيَ بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٢٦م.

٣٧. **أمالي ابن الشجري**، ابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود

محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

٣٨. **أمالي الزجاجي**، الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٩. **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه**، السُّهَيلي (ت:٥٨١هـ)، تح: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ـ القاهرة، (د.ت).

٤٠. **الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل**، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي (د.ت).

٤١. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، القفطيّ (ت: ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٢. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ القاهرة، ط٤، ١٩٦١م.

٤٣. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، البيضاوي (ت:٦٨٥هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٤. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ـ بيروت، (د.ت).

٤٥. **الإيضاح العضدي**، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تح د. حسن شاذلي فرهود ط١، ١٩٦٩م.

٤٦. **الإيضاح في شرح المفصل**، ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين ـ دمشق، ط٢، ٢٠١٣م.

(ب)

٤٧. **بحار الأنوار الجامعة لدُرَر أخبار الأئمة الأطهار**، محمد باقر المجلسي (ت:١١١١هـ)، تح: مجموعة من العلماء، مؤسسة الوفاء ـ بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٤٨. **البحث اللغوي عند العرب**، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣م.

٤٩. **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٥٠. **البديع في علم العربية**، مجد الدين ابن الأثير (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د.فتحي أحمد عليّ الدين، ود. صالح حسين العايد، مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.

٥١. **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ـ مصر، ط١، ١٩٥٧م.

٥٢. **البسيط في شرح جمل الزجّاجي**، ابن أبي الربيع (ت:٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة:د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٥٣. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، (د.ت).

٥٤. **بناء الجملة العربية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب ـ القاهرة، ٢٠٠٣م.

٥٥. **بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة**، محمد تقي التستري (ت:١٤١٥هـ)، دار أمير ـ طهران، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٦. **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري، تح:د. طه عبد الحميد طه، مراجعة:مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٥٧. **البيان والتبيين**، الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، ١٤٢٣ هـ.

(ت)

٥٨. **تاج العروس من جواهر القاموس**، مرتضى الزَّبيدي (ت:١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت).

٥٩. **تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي)**، د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢٠،٢٠٠٢م.

٠٦. **تاريخ دمشق**، ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٥ م.

٦١. **تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، د. محمد زغلول سلام، المعارف ــ الإسكندرية (د.ت).

٢٦. **تأويل مشكل القرآن**، ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت (د.ت).

٦٣. **التبصرة والتذكرة**، الصِّيْمري (من علماء القرن الرابع الهجري)، تح:د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر ــ دمشق (د.ت).

٦٤. **التبيان في إعراب القرآن**، العكبري، تح:علي محمد البجاوي، عيسى البابي وشركاه، (د.ت).

٦٥. **التبيان في تفسير القرآن**، الشيخ الطوسي (ت:٤٦٠هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٦٦. **تجديد النحو**، د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ مصر، ط٦، ٢٠١٣م.

٦٧. **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، علاء الدين المرداوي (ت:٨٨٥هـ)، تح: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.

٦٨. **التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، ١٩٨٤م.

٦٩. **تُحَف العقول عن آل الرسول** (ﷺ)، ابن شعبة الحراني (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٧٠. **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

٧١. **تذكرة الحفّاظ**، الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٧٢. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي، تح:د. حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق، ط١، (د.ت).

٧٣. **تراكيب القسم والشرط في كلام الإمامَين الحسن والحسين** (عليهما السلام)، دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم، العتبة الحسينية المقدسة ـ مركز الإمام الحسن للدراسات التخصصية، ط١، ٢٠١٧م.

٧٤. **التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية**، د. هادي نهر، الجامعة المستنصرية ـ كلية الآداب، ١٩٨٧م.

٧٥. **التطور اللغوي التاريخي**، د. إبراهيم السامرائي، معهد البحوث و الدراسات العربية ١٩٦٦م.

٧٦. **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، الدماميني (ت:٨٢٧هـ)، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٩٨٣م.

٧٧. **التعليقة على كتاب سيبويه**، أبو علي الفارسيّ، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م.

٧٨. **تفسير الصافي**، الفيض الكاشاني (ت: ١٠٩١هـ)، صححه وقدَّم له وعلق عليه الشيخ حسين الأعلمي، طهران، ط٢، ١٤١٦هـ.

٧٩. **تقريب المقرَّب**، أبو حيان الأندلسي، تح: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٢ م.

٨٠. **تمام نهج البلاغة**، السيد صادق الموسوي، مؤسسة الإمام صاحب الزمان (ع)،

إيران ــ طهران، ط١، ١٤١٨هـ.

٨١. **تهذيب اللغة**، أبو منصور الأزهري (ت:٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث ـ بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٨٢. **التوابع في الجملة العربية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء ـ القاهرة، ١٩٩١م.

٨٣. **التوابع في النحو العربي**، د. محمود سليمان ياقوت، (د.مط)، (د.ت).

٨٤. **توجيه اللمع**، ابن الخبّاز (ت:٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق:د. فايز زكي محمد، دار السلام ـ مصر، ط٢، ٢٠٠٧م.

٨٥. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المرادي (ت:٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٨م

٨٦. **توضيح نهج البلاغة**، السيد محمد الحسيني الشيرازي، طهران، (د.ت)

٨٧. **التوطئة**، الشلوبيني (ت:٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع (د.ت).

٨٨. **تيسيرات لغوية**، د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

(ج)

٨٩. **جامع البيان في تأويل القرآن**، الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠ م.

٩٠. **جامع الدروس العربية**، مصطفى الغلاييني (ت:١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت ط٢٨، ١٩٩٣م.

١٩. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ)وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، البخاري، دار الفكر ـ بيروت، ١٩٨١م .

٩٢. **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي (ت:٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

٩٣. **الجمل في النحو**، عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، حقّقه وقدَّم له: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.

٩٤. **الجملة الخبرية في نهج البلاغة**، دراسة نحوية، د. علي عبد الفتّاح محيي، دار صفاء ـ عمّان، ط١، ٢٠١٢م.

٩٥. **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، أبو أوس إبراهيم الشمسان، تقديم: د. محمود فهمي حجازي، مطبعة الدجوي ـ عابدين، ط١، ١٩٨١ م.

٩٦. **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، د. فاضل السامرائي، دار الفكر ـ عمّان، ط٣، ٢٠٠٩م.

٩٧. **جمهرة اللغة**، ابن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٩٨. **الجنى الداني في حروف المعاني**، المرادي، تح: د فخر الدين قباوة، والأُستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٢ م.

٩٩. **الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى**، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ ليبيا (د.ت).

(ح)

١٠٠. **حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، محمد الخُضري (ت:١٣٨٨هـ)، دار الفكر ـ بيروت، (د.ت).

١٠١. **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، المسمّاة: عناية القاضِي وكفاية الراضِي على تفسير البيضَاوي، شهاب الدين (ت: ١٠٦٩هـ)، دار صادر ـ بيروت، (د.ت).

١٠٢. **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٠٣. **الحجة في القراءات السبع**، ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار لشروق - بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

١٠٤. **الحجة للقرّاء السبعة**، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودقّقه: عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون - بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٠٥. **حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة**، محمد بن الحسين المعروف بقطب الدين الكيذري (ت: بعد ٦١٠هـ)، تح: عزيز الله العطاردي، إيران - قم، ط١، ١٤١٦هـ.

١٠٦. **الحديث النبوي في النحو العربي** دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، د. محمود فجال، أضواء السلف - الرياض، ط٢، ١٩٩٧م.

١٠٧. **الحذف والتقدير في النحو العربي**، د. علي أبو المكارم، دار غريب - القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

١٠٨. **حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها**، أبو أوس إبراهيم الشمسان (د.مط)، (د.ت).

١٠٩. **حروف المعاني والصفات**، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١١٠. **حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق**، د. عزمي محمد عيال، دار الحامد - الأردن، ط١، ٢٠١١م.

١١١. **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

١١٢. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة ـ القاهرة، ١٩٧٤م.

١١٣. **الحماسة**، البحتري (ت:٢٨٤هـ)، رواية أبي العباس الأحول عن أبيه عن البحتري، تح:د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، هيأة أبو ظبي ــ الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.

(خ)

١١٤. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

١١٥. **الخصائص**، ابن جِنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية ــ مصر، (د.ت).

(د)

١١٦. **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تح:د أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، (د.ت).

١١٧. **دراسات في اللغة**، د. إبراهيم السامرائي، جامعة بغداد، ١٩٦١م.

١١٨. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ـ القاهرة (د.ت).

١١٩. **درة الغواص في أوهام الخواص**، الحريري (ت: ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٨هـ.

١٢٠. **الدُّرَر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، الشنقيطي (ت:١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٢١. **دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، القاضي عبد النبي الأحمد

نكري (ت: ق ١٢هـ)، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٢٢. **دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية**، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، د. علي عبد الفتّاح محيي الشمري، ديوان الوقف الشيعي ـ المركز الوطني لعلوم القرآن ـ بغداد، مطبعة النماء، ط١، ٢٠١٠م.

١٢٣. **ديوان ابن سهل الأندلسي**، دراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٣، ٢٠٠٣م.

١٢٤. **ديوان أبي دواد الإيادي**، حققه وجمعه: أنوار أحمد الصالحي، ود. أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء ـ دمشق، ط١، ٢٠١٠م.

١٢٥. **ديوان أبي العتاهية**، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت، ١٩٨٦م.

١٢٦. **ديوان الأخطل**، شرحه وصنَّف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

١٢٧. **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، تح:د. محمد حسين (د.ت).

١٢٨. **ديوان امرئ القيس**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥، (د.ت).

١٢٩. **ديوان جرير بشرح محمد بن الحبيب**، تح: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣، (د.ت).

١٣٠. **ديوان حسان بن ثابت**، حققه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر ـ بيروت، ٢٠٠٦م.

١٣١. **ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (ت:١١٧هـ)**، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه: د. عبد القُدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان ـ بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

١٣٢. **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره**، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام الكلبي، دراسة وتحقيق:د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.

١٣٣. **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ـ القاهرة، (د.ت).

١٣٤. **ديوان الطفيل الغنوي**، شرح الأصمعي، دار صادر ـ بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٣٥. **ديوان عدي بن زيد العبادي**، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية ـ بغداد، ١٩٦٥م.

١٣٦. **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. فايز محمد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

١٣٧. **ديوان كعب بن زهير**، صنعة الإمام أبي سعيد العسكري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. حنا ناصر، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

١٣٨. **ديوان النابغة الذبياني**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢، (د.ت).

(ر)

١٣٩. **الرَّد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي (ت:٥٩٢هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

١٤٠. **رسائل الشريف المرتضى**، الشريف المرتضى (ت:٤٣٦هـ)، تح: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام ـ قم، ط١، ١٤١٠هـ.

١٤١. **رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح**، ابن الطراوة النحوي (ت: ٥٢٨هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

١٤٢. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد

الخـرّاط، مطبوعـات المجمـع العلمـي ـ دمشـق (د.ت).

١٤٣. **الروايـة والاستشـهاد باللغـة**، دراسـة لقضايـا الروايـة والاستشـهاد في ضـوء علـم اللغـة الحديـث، د. محمـد عيـد، عـالم الكتـب ــ القاهـرة، ١٩٧٣م.

١٤٤. **روح المعـاني في تفسـير القـرآن العظيـم والسـبع المثـاني**، الآلـوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تـح: عـلي عبـد البـاري عطيـة، دار الكتـب العلميـة ـ بـيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

١٤٥. **ريـاض السـالكين في شرح صحيفـة سيد السـاجدين** (عليه السلام)، السـيد عـلي خـان المدني الشـيرازي (ت:١١٢٠هـ)، مؤسسـة النشر الإسـلامي، إيران ـ قـم، ط٤، ١٤١٥هـ.

(ز)

١٤٦. **الزاهـر في معـاني كلـمات النـاس**، أبـو بكـر بن الأنبـاري (ت: ٣٢٨هـ)، تـح: د. حاتم صالـح الضامن، مؤسسـة الرسـالة ـ بـيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٤٧. **الزمـن النحـوي في اللغـة العربيـة**، د. كـمال رشـيد، دار عـالم الثقافـة ــ الأردن، ٢٠٠٨م.

١٤٨. **الزمن واللغة**، د. مالك المطلبي، الهيأة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م.

(س)

١٤٩. **سر صناعـة الإعـراب**، ابـن جني، دراسـة وتحقيـق:د. حسـن هنـداوي، دار القلـم ـ دمشـق، ط٢، ١٩٩٣م.

٠٥١. **السُّـنة**، أحمـد بـن حنبـل (ت: ٢٤١هـ)، تـح د. محمـد سـعيد سـالم القحطـاني، دار ابـن القيِّـم ـ الدمـام، ط١، ١٤٠٦ هـ.

١٥١. **سـنن أبي داود**، أبـو داود السِّجِسْـتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تـح: محمـد محيـي الديـن عبـد الحميـد، المكتبـة العصريـة ـ بـيروت، (د.ت).

١٥٢. **السـنن الكـبرى**، النسـائي (ت: ٣٠٣هـ)، تـح: حسـن عبـد المنعـم شـلبي، مؤسسـة

الرسالة ـ بيروت، ط١، ٢٠٠١ م.

١٥٣. **سيبويه إمام النحاة**، علي النجدي ناصف، عالم الكتب ـ القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.

١٥٤. **سيبويه والضرورة الشعرية**، د. إبراهيم حسن إبراهيم، ط١، ١٩٨٣م.

١٥٥. **سِيَر أعلام النُّبلاء**، الذهبي، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥ م.

(ش)

١٥٦. **الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه**، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

١٥٧. **شذا العرف في فن الصرف**، أحمد الحملاوي (ت:١٣٥١هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد ـ الرياض، (د.ت).

١٥٨. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل (ت:٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

١٥٩. **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، بدر الدين بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠ م.

١٦٠. **شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك**، الأشموني (ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٦١. **شرح أُصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، أبو القاسم اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة ـ السعودية، ط٨، ٢٠٠٣م.

١٦٢. **شرح تسهيل الفوائد**، ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر ـ القاهرة، ط١، ١٩٩٠م

١٦٣. **شرح التسهيل (القسم النحوي)**، المرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي

أحمد، مكتبة الإيمان ـ المنصورة، ط١، ٢٠٠٦م.

١٦٤. **شرح التسهيل المسمّى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**، ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرينَ، دار السلام ــ القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

١٦٥. **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الأَزهري (ت:٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٦٦. **شرح جمل الزجاجي**، ابن خروف (ت:٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، د. سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

١٦٧. **شرح جمل الزجاجي** (الشرح الكبير)، ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، تح:د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٠ م.

١٦٨. **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، الدماميني، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

١٦٩. **شرح ديوان الفرزدق**، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

١٧٠. **شرح الرضي على الكافية**، الرضي الاسترابادي (ت:٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

١٧١. **شرح شافية ابن الحاجب**، الرضي الاسترابادي، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٨٢م.

١٧٢. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا، (د.ت).

١٧٣. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، محمد عبد المنعم الجوجري

(ت:٨٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: نوّاف الحارثي، عمادة البحث العلمي ـ الجامعة الإسلامية ـ السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.

١٧٤. **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**، ابن بري (ت:٥٨٢هـ)، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: محمد مهدي علام، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة، ١٩٨٥م.

١٧٥. **شرح شواهد المغني**، السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه:أحمد ظافر كوجان، ذُيِّل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد الشنقيطي، لجنة إحياء التراث العربي، (د.ت).

١٧٦. **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٩٧٧م.

١٧٧. **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ابن الأنباري: تح: عبد السلام محمد دار المعارف ـ القاهرة، ط٥ (د.ت).

١٧٨. **شرح قطر الندى وبل الصدى**. ابن هشام، تح محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ

١٧٩. **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، (د.ت).

١٨٠. **شرح كتاب الحدود في النحو**، الفاكهي (ت:٩٧٢هـ)، تح:د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة ـ القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

١٨١. **شرح كتاب سيبويه**، السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.

١٨٢. **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام**، د. هادي نهر، دار اليازوري ـ الأردن، (د.ت).

١٨٣. **شرح اللمع**، الباقولي، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٩٩٠م.

٤٨١. **شرح المفصَّل** ، ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر، (د.ت).

١٨٥. **شرح المقدمة المحسبة**، ابن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٩٧٧ م.

١٨٦. **شرح نهج البلاغة**، ابن أبي الحديد (ت:٦٥٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ـ بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٨٧. **شرح نهج البلاغة**، السيد عباس الموسوي، دار الرسول الأكرم، دار المحجة البيضاء ـ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٨٨. **شرح نهج البلاغة**، ميثم البحراني (ت:٦٨٩هـ)، ط٢، ١٤٠٤ هـ.

١٨٩. **شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للمجلسي**، علي أنصاريان، مؤسسة النشر الإسلامي ـ طهران، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٩٠. **شعر أبي حية النميري**، حققه وجمعه: د.يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دمشق، ١٩٧٥م.

١٩١. **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة ـ بغداد، ١٩٧٤م.

١٩٢. **شعر الفند الزماني**، د.حاتم صالح الضامن، فرزه من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، العدد السابع والثلاثون، ربيع الأول ١٤٠٧هـ، كانون الأول١٩٨٦م.

١٩٣. **شعر نصيب بن رباح**، جمع وتقديم:د. داوُد سلوم، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٩٦٩م.

١٩٤. **شعر النعمان بن بشير الأنصاري**، حققه وقدم له: د. يحيى الجبوري، دار القلم ـ

الكويت، ط٢، ١٩٨٥م.

١٩٥. **الشعر والشعراء**، ابن قتيبة، دار الحديث ـ القاهرة، ١٤٢٣ هـ.

١٩٦. **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، السلسيلي (ت:٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق:د. الشريف عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية ـ السعودية، ط١، ١٩٨٦م

١٩٧. **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ابن مالك، تح:د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٣هـ.

١٩٨. **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، د.خالد عبد الكريم جمعة، مطبعة الدار الشرقية ـ مصر، ط٢، ١٩٨٩م.

١٩٩. **الشواهد والاستشهاد في النحو**، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء ـ بغداد، ط١، ١٩٧٦م.

(ص)

٢٠٠. **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها**، ابن فارس (ت:٣٩٥هـ)، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، السعودية ـ مكة المكرمة، (د.ت).

٢٠١. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

٢٠٢. **الصحيفة السجّادية**، الإمام علي بن الحسين السجاد (عليه السلام) (ت:٩٥هـ)، دفتر نشر الهادي ـ قم، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٠٣. **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**، النيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تح: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

(ض)

٢٠٤. **ضرار الشعر**، ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ـ بيروت،

ط١، ١٩٨٠م.

٢٠٥. **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، محمود شكري الآلوسي (ت:١٣٤٢هـ)، شرحه: محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية ـ بغداد، (د.ت).

٢٠٦. **الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية**، السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ــ بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٢٠٧. **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك**، إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة، ٢٠٠١م.

٢٠٨. **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

(ط)

٢٠٩. **طبقات فحول الشعراء**، ابن سلّام (ت:٢٣٢هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني ـ جدة (د.ت).

٢١٠. **الطبقات الكبرى**، ابن سعد (ت:٢٣٠هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

(ظ)

٢١١. **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية ــ الإسكندرية، ١٩٩٨م.

(ع)

٢١٢. **علل النحو**، ابن الوراق (ت:٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

(غ)

٢١٣. **غاية المرام في علم الكلام**، الآمدي (ت:٦٣١هـ)، تح: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة، (د.ت).

٢١٤. **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.

٢١٥. **غريب نهج البلاغة**، أسبابه، أنواعه، توثيق نسبته، دراسته، د. عبد الكريم حسين السعداوي، العتبة العلوية المقدسة ــ النجف الأشرف، ٢٠١١م.

(ف)

٢١٦. **فتح القدير الجامع بن فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير**، الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، عالم الكتب ــ بيروت، (د.ت).

٢١٧. **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م.

٢١٨. **الفصول المختارة**، الشيخ المفيد (ت:٤١٣ هـ)، تح: السيد نور الدين جعفريان، والشيخ يعقوب الجعفري، الشيخ محسن الأحمدي، دار المفيد ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

٢١٩. **فقه اللغة وسر العربية**، أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ): تح: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، ط١، ١٩٣٨م.

٢٢٠. **الفهرست**، ابن النديم (ت:٤٣٨هـ)، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٢٢١. **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٩٨٧م.

٢٢٢. **في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد**، محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.

٢٢٣. **في لغة الشعر**، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان، (د.ت).

٢٢٤. **في النحو العربي نقد وتوجيه**، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ـ بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

(ق)

٢٢٥. **القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية**، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة ـ القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٢٦. **قاموس الرجال**، الشيخ محمد تقي التُّستُري، تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٣، ١٤٢٥هـ.

٢٢٧. **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٨، ٢٠٠٥ م.

٢٢٨. **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح ـ الكويت، ط٢، ١٩٧٨م.

٢٢٩. **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ٢٠٠٦ م.

(ك)

٢٣٠. **الكافي**، الشيخ الكُليني (ت:٣٢٩هـ)، صححه وعلّق عليه:علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية ــ طهران، ط٣، ١٣٨٨هـ.

١٣٢. **الكامل في اللغة والأدب**، المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط٣، ١٩٩٧ م.

٢٣٢. **الكتاب**، كتاب سيبويه، سيبويه (ت:١٨٠هـ) تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٣٣. **كتاب الأزهية في علم الحروف**، علي بن محمد النحوي الهروي (ت: نحو ٤١٥هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٣م.

٢٣٤. **كتاب أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي ـ دمشق، (د.ت).

٢٣٥. **كتاب إسفار الفصيح**، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، دراسة وتحقيق:د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية ـ السعودية، ١٤٢٠هـ.

٢٣٦. **كتاب أمالي ابن الحاجب**، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل ـ بيروت، (د.ت).

٢٣٧. **كتاب الإيضاح**، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة:د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٣٨. **كتاب التعريفات**، الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٢٣٩. **كتاب التكملة**، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.

٢٤٠. **كتاب الجمل في النحو**، الخليل الفراهيدي، تح:د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٥، ١٩٩٥م، وقد صُححت نسبته إلى الحسن أحمد بن شقير النحوي (:٣١٧هـ) ونُشِر بعنوان (المحلى، وجوه النصب)، تح: د. فائز فارس.

٢٤١. **كتاب الجمل في النحو**، الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ

بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٤٢. **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، البطليوسي (ت:٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، (د.مط) (د.ت).

٢٤٣. **كتاب الحيوان**، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ــ مصر، ط٢، ١٩٦٥م.

٢٤٤. **كتاب دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م.

٢٤٥. **كتاب السبعة في القراءات**، ابن مجاهد (ت:٣٢٤هـ)، تح:د. شوقي ضيف، دار المعارف ـــ القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٢٤٦. **كتاب شرح أشعار الهُذليين**، صنعة أبي سعيد السكري، رواية أبي الحسن النحوي عن أبي بكر الحلواني عن السكري، تح: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة:محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ـ القاهرة، (د.ت).

٢٤٧. **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلةِ الإعراب**، أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

٢٤٨. **كتاب العين**، الخليل الفراهيدي (ت:١٧٥هـ)، تح:د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام ـــ دار الرشيد ـــ بغداد، ١٩٨٠م.

٢٤٩. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، أبو بكر بن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٠٩ هـ.

٢٥٠. **كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط**، السيوطي، تح:د. نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، ١٩٧٧م.

٢٥١. **كتاب معاني الحروف**، الرماني (ت:٣٨٤هـ)، تح: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق ـ السعودية، ط٢، ١٩٨١م.

٢٥٢. **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ـ بغداد، ١٩٨٢م.

٢٥٣. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، الزمخشري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

٢٥٤. **كشف المشكل في النحو**، الحيدرة اليمني (ت:٥٩٢هـ)، تح: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٩٨٤م.

٥٥٢. **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، الثعلبي (ت:٤٢٧هـ)، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نصير الساعدي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٥٦. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، الكفوي، (ت: ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، (د.ت).

٢٥٧. **كناشة النوادر (القسم الأول)**، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.

٢٥٨. **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، المتقي الهندي (ت: ٩٧٥هـ)، تح: بكري حياني – صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٨١م.

(ل)

٢٥٩. **اللامات**، الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار الفكر ـ دمشق ط٢، ١٩٨٥م.

٢٦٠. **اللباب في علل البناء والإعراب**، العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٢٦١. **اللُّباب في علوم الكتاب**، ابن عادل الدمشقي (ت:٧٧٥هـ)، تح:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٨م .

٢٦٢. **لسان العرب**، ابن منظور (ت:٧١١هـ)، دار صادر ــ بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٦٣. **اللغة بين المعيارية والوصفية**، د. تمام حسان، عالم الكتب ـ القاهرة، ط٤، ٢٠٠١م.

٢٦٤. **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق ــ القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٢٦٥. **لغة الشعر العراقي المعاصر**، عمران خليل الكبيسي، وكالة المطبوعات ـ الكويت، ١٩٨٢م.

٢٦٦. **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م.

٢٦٧. **اللمحة في شرح الملحة**، ابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية ـ السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٦٨. **لمع الأدلة في أصول النحو**، أبو البركات الأنباري، قدم له وعُني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٥م.

٢٦٩. **اللُّمَع في العربية**، ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، (د.ت).

٢٧٠. **ليس في كلام العرب**، ابن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩م.

(م)

٢٧١. **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، القزاز القيرواني (ت:٤١٢هـ)، حقّقه وقدَّم له ووضع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـ الكويت، (د.ت).

٢٧٢. **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، السيرافي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود ـ الرياض، ط٢، ١٩٩١م.

٢٧٣. **مجمع الأمثال**، الميداني (ت:٥١٨هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ـ بيروت، (د.ت).

٢٧٤. **مجمع البيان في تفسير القرآن**، الشيخ الطبرسي (ت:٥٤٨هـ)، حقّقه وعلّق عليه: لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٢٧٥. **مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة ـ الكويت، (د.ت).

٢٧٦. **المحاسن**، أحمد بن محمد البرقي (ت:٢٧٤هـ)، تح: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية ــ طهران، ١٣٧٠هـ.

٢٧٧. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ابن جني، تح: علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٧٨. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية الأندلسي (ت:٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٧٩. **المحصول**، فخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق:د.طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.

٢٨٠. **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيده (ت:٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٨١. **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها**، ابن جني، تح: د. حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض، ط١، ٢٠١٠ م.

٢٨٢. **مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح)**، سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، دار الفكر ـ قم، ط١، ١٤١١هـ.

٢٨٣. **المخصص**، ابن سيده، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٢٨٤. **المدارس النحوية**، شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، (د.ت).

٢٨٥. **مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)**، النسفي (ت: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب - بيروت، ط١، ١٩٩٨ م

٢٨٦. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د. مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة - بغداد، ١٩٥٥م.

٢٨٧. **المرتجل في شرح الجمل**، ابن الخشّاب (ت: ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢ م.

٢٨٨. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٨م

٢٨٩. **المسائل البصريات**، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة:د. محمود الشاطر أحمد محمد، ط١، ١٩٨٥م.

٢٩٠. **المسائل الشيرازيات**، أبو علي الفارسي، تح: د.حسن بن محمود الهنداوي، كنوز أشبيليا - السعودية، ط١، ٢٠١٠م.

٢٩١. **المسائل العسكريات**، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة - بغداد، ط٢، ١٩٨٢م.

٢٩٢. **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشيكاوي، مطبعة العاني - بغداد، (د.ت).

٢٩٣. **المسائل المنثورة**، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، (د.ت).

٢٩٤. **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.

٢٩٥. **مستدرك الوسائل**، ميرزا حسين النوري، تح:مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٩٦. **مسند الإمام أحمد بن حنبل أحمد بن محمد بن حنبل** (ت: ٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، و عادل مرشد وآخرين، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١ م.

٢٩٧. **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢٩٨. **مصادر نهج البلاغة وأسانيده**، السيد عبد الزهراء الحسيني، دار الزهراء ـ بيروت، ١٤٠٩هـ .

٢٩٩. **المصباح أو جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية**، الشيخ إبراهيم الكفعمي (ت:٩٠٥هـ)، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٣٠٠. **مصباح المتهجِّد**، الشيخ الطوسي، مؤسسة فقه الشيعة ـ بيروت، ، ط١، ١٩٩٦م.

٣٠١. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، الفيومي (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية ـ بيروت، (د.ت).

٣٠٢. **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري**، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات ـ الرياض، ١٩٨١م

٣٠٣. **معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)**، البغوي (ت: ٥١٠هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٣٠٤. **معاني القرآن**، الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٩٩٠ م.

٣٠٥. **معاني القرآن**، الفرّاء (ت:٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية ــ القاهرة (د.ت).

٣٠٦. **معاني القرآن وإعرابه**، الزجّاج (ت:٣١١هـ)، شرح وتحقيق:د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٣٠٧. **معاني النحو**، د. فاضل السامرائي، دار الفكر ــ عمّان، ط٢، ٢٠٠٣م.

٣٠٨. **معجم ألفاظ الفقه الجعفري**، د. أحمد فتح الله، مطابع المدوخل ـ الدمام، ط١، ١٩٩٥م.

٣٠٩. **معجم البلدان**، ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٣١٠. **معجم القراءات**، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين ــ القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

٣١١. **المعجم الكبير**، الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط٢، (د.ت).

٣١٢. **المعجم المفصل في شواهد العربية**، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٩٩٦م.

٣١٣. **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٣١٤. **معجم النقد العربي القديم**، د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية ـ بغداد، ١٩٨٩م.

٣١٥. **معيار العلم في فن المنطق**، أبو حامد الغزالي (ت:٥٠٥هـ)، تح:د.سليمان دنيا، دار المعارف ــ القاهرة، ١٩٦١م.

٣١٦. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، تح: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٣١٧. **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.

٣١٨. **مفردات ألفاظ القرآن**، الراغب الأصفهاني (ت:٤٢٥هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، طليعة النور - إيران، ط٢، ١٤٢٧هـ.

٣١٩. **المفصَّل في علم العربية**، الزمخشري، وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل ــ بيروت، ط٢، (د.ت).

٣٢٠. **مقاتل الطالبيين**، أبو الفرج الأصفهاني، تقديم وإشراف: كاظم المظفر، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف الأشرف، ط٢، ١٩٦٥م.

٣٢١. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تح: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٢٢. **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)**، العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، **ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر**، دار السلام-القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٣٢٣. **المقتضب**، المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م

٣٢٤. **المقرّب**، ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م

٣٢٥. **من أسرار اللغة**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو - مصر، ط٦، ١٩٧٨م.

٣٢٦. **من قضايا اللغة**، د. مصطفى النحاس، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٥م

٣٢٧. **المنطق**، الشيخ محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات - لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.

٣٢٨. **منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة**، حبيب الله الخوئي (ت: ١٣٢٤هـ)، تصحيح:

إبراهيم الميانجي، المكتبة الإسلامية ــ طهران، ط٤، ١٤٠٠هـ.

٣٢٩. **منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة**، قطب الدين الراوندي (ت:٥٧٣هـ)، تح: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم، ١٤٠٦هـ.

٣٣٠. **الموجز في قواعد اللغة العربية**، سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، ٢٠٠٣م.

٣٣١. **موسوعة كلمات الإمام الحسين (عليه السلام)**، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم (عليه السلام) دار المعروف للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٩٥م.

٢٣٣. **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، خالد الأزهري، تح: عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٩٦م

٣٣٣. **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد - بغداد، ١٩٨١م.

٣٣٤. **الميزان في تفسير القرآن**، السيد محمد حسين الطباطبائي (ت:١٤٠٢هـ)، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـــ قم المقدسة (د.ت).

(ن)

٣٣٥. **نتائج الفكر في النَّحو**، السُّهَيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٢ م

٣٣٦. **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، عباس حسن (ت:١٣٩٨هـ)، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ (د.ت)

٣٣٧. **النحويون والقرآن**، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٣٨. **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف - القاهرة، ط٢ (د.ت)

٣٣٩. **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**، د. كريم حسين ناصح، دار صفاء ــ الاردن،

ط١، ٢٠٠٦م.

٣٤٠. **نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية**، د. أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٤١. **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، الأعلم الشنتمري (ت:٤٧٦هـ) قرأه وضبط نصه:د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٣٤٢. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين ابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت ١٩٧٩م

٣٤٣. **نهج البلاغة**، ضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية: د.صبحي الصالح، دار الهجرة ـ قم، (د.ت).

٣٤٤. **نهج البلاغة**، تح: الشيخ فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، إيران ــ قم المقدسة، مطبعة ستارة، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٤٥. **النواسخ في كتاب سيبويه**، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة ـ بغداد، ١٩٧٧م.

(هـ)

٣٤٦. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ـ مصر، (د.ت).

(و)

٣٤٧. **الوافي**، الفيض الكاشاني (ت: ١٠٩١هـ)، تح: ضياء الدين الحسيني، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) العامة ـ أصفهان ــ إيران، ط١، ١٤٠٦هـ.

ثانيًا: الرسائل الجامعية المخطوطة:

1. **الاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي**، فاطمة ناظم مطشر، (أطروحة دكتوراه مخطوطة)، بإشراف الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش، كلية التربية الأولى - ابن رشد - جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.
2. **الأساليب الإنشائية غير الطلبية في نهج البلاغة**، حسين علي محمد (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم، ، كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل، ٢٠١١م.
3. **تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي**، (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأُستاذ المساعد الدكتور علي عبد الفتاح محيي، كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل، ٢٠١١م.
4. **ظاهرة المنع في النحو العربي**، مازن عبد الرسول الزيدي (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي، كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.
5. **كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، العكبري، عبد الرحمن سليمان العثيمين (رسالة ماجستير مخطوطة) بإشراف الأُستاذ أحمد مكي الأنصاري، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الملك عبد العزيز - السعودية، ١٩٧٦م.
6. **منصوبات الأسماء في نهج البلاغة**، فلاح رسول حسين (أُطروحة دكتوراه مخطوطة)، بإشراف الأُستاذ الدكتور علي ناصر غالب، كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل ٢٠١٢م.
7. **النَّواسخ في نهج البلاغة (دراسة نحوية)**، سعد عبد الكريم شمخي (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأُستاذ المساعد الدكتور صادق حسين كنيج، كلية التربية - الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢م .

ثالثًا: البحوث المنشورة:

١. **الاستقراء في النحو**، د. عدنان محمد سلمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد:٣٤، الجزء:٣، ١٩٨٣م.

٢. **أسلوب القسم في نهج البلاغة (عرض وإحصاء)**، م.م. فلاح رسول حسين، بحث منشور في مجلة أهل البيت (عليهم السلام) العدد الثامن، حزيزان ٢٠٠٩م.

٣. **الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن**، د. خالد بن إبراهيم النملة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط١، ٢٠١٤م، وهو من ضمن البحوث المشاركة في المؤتمر القرآني الدولي السنوي (مقدس:٤) الذي ينظمه مركز بحوث القرآن في جامعة مالايا- كوالالمبور - ماليزيا، جمادى الآخرة، ٢٠١٤م.

٤. **الجملة الطويلة في القرآن الكريم**، د. علي ناصر غالب، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد:١، الإصدار:٢، ٢٠٠٤م.

٥. **سيبويه أول من جرَّأَ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف**، أ.د. سعدون أحمد علي الرَّبَعي، بحث منشور في مجلة العميد، العدد الخامس، آذار، ربيع الثاني ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

٦. **ظاهرة التقارض في النحو العربي**، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشرة، العددان الثامن والخمسون والتاسع والخمسون، ١٩٨١م.

المحتويات

التمهيد

الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والنحويين

الباب الأول

ما منعه أغلب النحويين وورد في كلام الإمام علي (عليه السلام)

الفصل الأول

ما منعه أغلب النحويين في الأسماء

الفصل الثاني

ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال والحروف

الباب الثاني

ما حمله أغلب النحويين على الضرورة الشعرية وورد في كلام الإمام (عليه السلام)

الفصل الأول

ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام

الفصل الثاني

ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما اعتوره الحذف ومسائل أُخر

الباب الثالث

ما لم يذكره أغلب النحويين وورد في كلام الإمام (عليه السلام)

الفصل الأول

ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوبَي القسم والشرط

الفصل الثاني

ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر


تمت بحمد الله